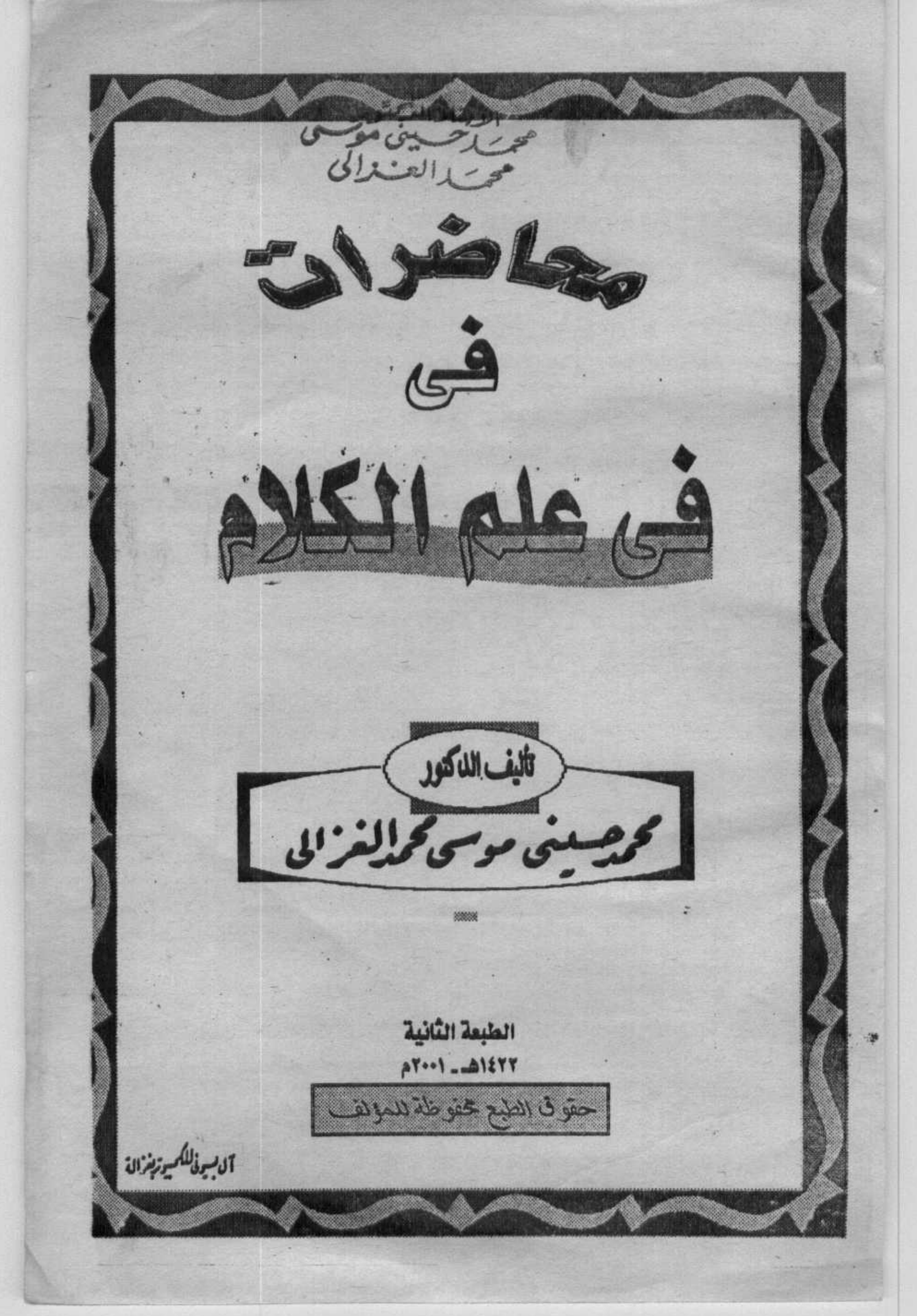

محمد حسيني موسى
محمد الغزالي
محاضرات
فى
فى علم الكلام
تأليف الدكتور
محمد حسيني موسى محمد الغزالي
الطبعة الثانية
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
آل بسيوني للكمبيوتر بغزالة

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى : ...

- الصديق الذى عزت صداقته
- الوفى الذى دامت علاقته
- الأورعى الذى صفت نيته
- الألمعى الذى صحت فراسته

الأستاذ الدكتور

أحمد عبده حمودة الجمل

أستاذ العقيدة والفلسفة بأصول الدين القاهرة

وفاء وتقديرا

الأستاذ الدكتور

محمد حسيني موسى محمد الغزالي

محافظة الشرقية - الزقازيق - غزالة الخيس

مطلع شهر رجب الله الفرد ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله، بين أن العلماء به هم أخل خشيته، ونبه إلى أن أقدارهم عنده عالية، وإن موازينهم لدى المليك المقتدر ثابتة. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[1] .

وأشهد أن لا اله إلاَّ لله، وحده لا شريك له، بين أن صراطه المستقيم مستمر لا ينقطع، من سار عليه نجا، ومن حاد عنه ضل وغوى. قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[2] .

وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، خاتم الأنبياء وختام المرسلين[3]، ففي الحديث الشريف عن أبى هريرة[4] ﷺ قال : « أن رسول الله صلى الله

---

(١) سورة فاطر – من الآية ٢٨ .

(٢)سورة الأنعام – الآية ١٥٣ .

(٣) قال تعالى : ﴿ " مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا" ﴾(سورة الأحزاب الآية ٤٠) .

(٤) هو أبو هريرة بن عامر بن عبد ذي الشري بن طريف بن عتاب بن أبي صعب بن منبه بن سعد بن ثعلبة بن سليم بن فهم بن غنم بن دوس بن عدنان بن عبدالله بن زهران بن كعب الدوسي هكذا سماه ونسبه ابن الكلبي . وقال بن إسحاق قال لي بعض أصحابنا عن أبي هريرة كان اسمي في الجاهلية عبد شمس بن صخر فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدالرحمن وكنيت أبا هريرة لأني وجدت هرة فحملتها في كمي فقيل لي أبو هريرة. وفي صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا أبا هر. وقد أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثا. قال البخاري روى عنه نحو الثمانمائة من أهل العلم وكان أحفظ من روى الحديث في عصره . قال أبو سليمان بن زبر في تاريخه عاش أبو هريرة ثمانيا وسبعين سنة قلت وكأنه مأخوذ من الأثر المتقدم عنه أنه كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بن ثلاثين سنة وأزيد من ذلك وكانت وفاته بقصره بالعقيق فحمل إلى المدينة قال هشام بن عروة وخليفة وجماعة توفي أبو هريرة سنة سبع وخمسين . راجع الإصابة فى تعريف الصحابة لابن حجر العسقلانى –: القسم الأول [من ذكر له صحبة، وبيان ذلك].. رقم: ١٠٦٧٤ – ص٤٢٦/٤٤٤ .

عليه وسلم قال: (إن مثلي مثل الأنبياء من قبلي، كمثل رجل بنى بيتا، فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له ويقولون: هلا وضعت هذه اللبنة؟ قال: فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين »[1].

جعله الله هدى ورحمة للعالمين. قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾[2]، وقال ﷺ : « إنما أنا رحمة مهداه »[3]، وعن أبى صالح عن النبى ﷺ يناديهم : « أيها الناس إنما أنا رحمة مهداه »[4].

صلى الله عليك وسلم يا نور الوجود، وقرة العين، ومأمن الفؤاد، ومتعة القلب، وجعلنا الله من أهل الشفاعة الذين ينالون معك القبول عند الله تعالى رب العالمين.

---

(١) صحيح الإمام البخارى – باب: خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم – الحديث رقم: ٣٣٤٢ ، وراجع صحيح مسلم بشرح النووى م٨ص٥١ ط دار الفجر للتراث ط الأولى – للأستاذ محمد محمد تامر باب كونه ﷺ خاتم النبيين – حديث رقم ٢٢٨٦، ٢٢٨٧) وفى رواية أخرى عن جابر بن عبدالله ﷺ: « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال "مثلي ومثل الأنبياء، كمثل رجل بنى دارا فأتمها وأكملها إلا موضع لبنة. فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون منها، ويقولون: لولا موضع اللبنة !" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "فأنا موضع اللبنة. جئت فختمت الأنبياء". »(صحيح مسلم. باب ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين . في الحديث رقم: (٢٢٨٧).

(٢) سورة الأنبياء – الآية ١٠٧ .

(٣) شرح الجامع الصغير الحديث رقم ٢٥٨٣، وراجع (ابن سعد) في الطبقات (والحكيم) في النوادر (عن أبي صالح مرسلاً) .

(٤) الإمام الكبير أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن القفيل بن حزام الأرامى ج١ ص٩٠ (دار الكتب العلمية بيروت)

أما بعد...

فما أن ظهرت الطبعة الأولى إلى القراء الكرام؛ حتى تسابقوا إليها استباق الأم الرؤم لوليدها الضعيف، ومن ثم؛ فلم تبق فى متناول الأيدى إلا وقتا قليلا، ثم نفذت بحيث صار من الصعب الحصول عليها، ولست ادرى لماذا كل هذا، مع أنى أنا الضعيف العاجز، ولعلها بركات الشهر الفضيل شهر رمضان المعظم الذى ظهرت الطبعة الأولى فيه، أو لعلها نفحة من نفحات الحق جل علاه، فذلك من أفضاله جل شأنه القائل: ﴿ **وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار** ﴾(1).

المهم أنها طبعت مرات من غير زيادة عليها أو نقصان منها؛ نظرا لظروفى الصحية، فلما ازدادت حدة المرض وقسوته، لم أتمكن من المراجعة لأصلح ما بها من أخطاء أو أعيدها إلى ما أرجوه من صواب.

وفى هذه الآونة جدت الظروف، وصارت الحاجة ماسة إلى إعادة الطبع، وهاأنذا استجبت، وقد حاولت إصلاح بعض ما فيها من هنات قدر جهدى، وظروفى الصحية، فما الكمال إلا لله جل علاه.

وأسأل الله لى القبول فى الآخرة، والنجاة فى الدنيا، وأن يجعل عملى مقبولا، وأجرى موصولا، وذنبى مغفورا، وما ذلك على الله بعزيز.

دكتور

محمد حسينى موسى محمد الغزالى

غزالة الخيس مركز الزقازيق شرقية

مطالع شهر رجب الله الفرد ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م

---

(1) سورة إبراهيم – الآية ٣٤ .

مقدمة

الحمد لله الذى خلق فسوى، وقدر فهدى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبى الخاتم المجتبى، وارض اللهم عن آل بيته الكرام، وصحبه الأخيار، ومن بهداك يا رب اهتدى، وسلم عليه تسليما كثيرا دائما إلى يوم الدين .

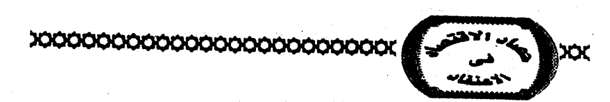
أما بعد

فها هو الجزء الثالث[1] من أجزاء كتابى حصاد فى الاعتقاد نتناول فيه الأفعال الإلهية والأحكام التى تتعلق بها، أو التى لا تتعلق، كما نتناولها من نواحٍ أخرى عديدة قعد لها المتكلمون، وتنازع حولها المتنازعون، وكان الإمام الغزالى[2] يرصد هذه المعلومات، وينتقد تلك التنازعات، ومن ثم؛ اصدر رأيه فيها بما انتهى إليه من دلائل يراها بينات .

---

(١) كان الجزء الأول حول القطب الأول من الاقتصاد فى الاعتقاد، مع لمحة عن حياة الإمام الغزالى بينما كان الجزء الثانى شاملا القطب الثانى من الأقطاب الأربعة.

(٢) هو الإمام زين الدين حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالى الطوسي النيسابورى الفقيه الصوفى الأشعرى ولد عام ٤٥٠هـ/١٠٥٨م وقد امتد عمره حتى عام ٥٠٥هـ وله من الألقاب الكثير منها [حجة الإسلام، زين الدين، الغزالى، الفقيه الشافعى، وحيد عصره، شيخ الإسلام، شيخ العارفين، عالم العلماء، وارث الأنبياء، حسنة الدهور والأعوام، تاج المجتهدين، سراج المنهجدين، سيد المحققين، مقتدى الأئمة، مبين الحل والحرمة، زين الملة والدين] وكنيته الإمام أبو حامد الغزالى، وهناك العديد من الكنى التى لم تشتهر اشتهار الأولى وهى : [ابو عكاز، أبو مغزل] وفى مسقط رأسه روايات منها : [الأولى : أنه ولد فى مدينة طوس إحدى أعمال خراسان، بينها وبين نيسابور عشرة فراسخ ولهذا نسبه – والثانية : أنه ولد فى قرية غزالة التابعة لمدينة طوس ولهذا نسبه وكنيته] . راجع كتابنا حصاد الاقتصاد فى الاعتقاد– جـ١ ص١٥/٢٣ ط١ عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م – طبعة آل بسيونى، وكشف الظنون لحاجى خليفة جـ١ ص٢٣، ٢٦، ومعجم البلدان جـ٦/٧١.



ومن غير المؤكد أن الإمام الغزالى قد تراجع عن بعض ما أثبته فى كتابه الاقتصاد فى الاعتقاد[1]، بل الثابت هو تمسكه به، واعتباره المعبر الأخير عن رأيه فى القضايا التى جعلها موضوع هذا الكتاب، سواء أكان منها ما يتعلق بالعقيدة، أم التى جاءت حول آرائه فى الإمامة.

كما أن هذا الجزء الذى نعنى فيه بالقطب الثالث من أقطاب الكتاب الأربعة إنما يمثل حجر الزاوية فى العديد من المسائل المتنازع عليها بين أصحاب الفكر الإسلامى عموما، إلا من عصم الله .

لذا؛ رأيت شرح هذا الجزء الثالث أيضا آخذا فى الاعتبار ضرورة مدارسة ما يتعلق بمسائل دراسة متأنية – على قدر إمكانياتى – مع بيان أن الذى انتهى إليه هو مجرد وجهة نظر لى ربما لم تسلم من المنازعة، طالما كانت المسائل من قبيل النظريات التى لا يقطع فى ترجيح إحداها بنصوص النقل المنزل، بل بالمجهود العقلى القابل الذى فهمه أصحابه من ظواهر النقيل المنزل[2]، ولاشك أن ذلك الفهم قابل للأخذ والرد، وهو أيضا يطلق عليه الواقع تحت باب الغلبة للأرجح .

ولا يغربن عن دارس؛ أن القواعد التى قمت بوضعها، والنتائج التى انتهيت إليها، إنما هى وجهة نظر لى، فإن سلمت لديه وطاب له الأخذ بها فما عليه ولا داعى أ،ه تابعنى فيما ذهبت إليه، وان لم تطب له ورأى غيرها خيرا منها فلا تثريب عليه، يغفر الله لنا وله .

---

(١) راجع للأستاذ عبدالحكيم محمد عبدالقادر – آراء الإمام الغزالى الكلامية ص٩٥ ط ١٩٤٣م.

(٢)الأستاذ محمد عبدالدايم حسن عبدالعظيم – نظرات فى الفكر الإسلامى ص٧١ ط١/١٩٤٦م .

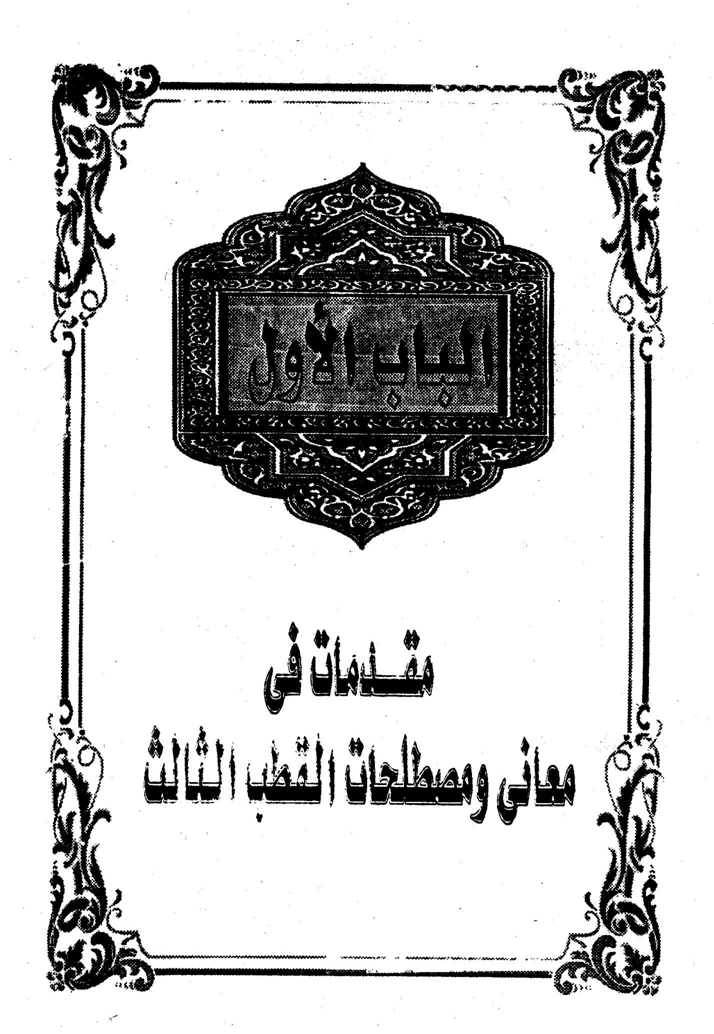
وأود أن يلاحظ القارئ الفاضل ما ألزمت نفسي به، من وضع عناوين مستقلة لكل مبحث أراه مكتملا، ومقدمة لكل جزء أبتدء معه، وفواصل لمعرفة بدايات الجمل، ونهايات الفقرات، حتى يسهل الرجوع إليها بسهولة ويسر .

كما أن الدعاوى التي ذكرت فيه جعلت كل واحدة منها فصلا مستقلا بحيث يقف القارئ عليها وقفة التأني، وجعلت لكل منها عنوانا ينطوي تحته ما فيها من جزئيات، لا خروجا على المألوف، بل تثبيتا لما هو في القواعد أقرب والى الأصول العامة أقوى وأثبت .

﴿ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا﴾[1]، واجعلنا يا مولانا من عبيدك السعداء، وتوفنا على كلمات الإيمان والتقوى والهدى، واجعلنا من أهل الاتباع، لا من أصحاب الابتداع، وارفع اللهم مقتك وغضبك عنا، ولا تسلط علينا بذنوبنا من لا يخافك ولا يرحمنا يا ارحم الراحمين .

دكتور
محمد حسيني موسى محمد الغزالي
غزالة الخيس مركز الزقازيق شرقية
مطالع رمضان ١٤١٩هـ

(١) سورة الكهف – من الآية ١٠ .



الباب الأول

مقدمات في
معاني ومصطلحات القطب الثالث

هاأنذا مقبل - بإذن الله تعالى - على شرح القطب الثالث من الأقطاب الأربعة، التي مهد لها وحملها إلى الفكر الإسلامي كتاب الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي، وموضوع القطب الثالث هو الأفعال الإلهية، ولذا سميته بها.

لكن بعض الدارسين ربما سماه الأفعال الإنسانية، أو أفعال العباد، إلى غير ذلك من التسميات، ولست أوافقهم الرأي.

أما لماذا ؟

فلما يلي:-

أولا : تسمية الشيخ نفسه :

إذ أن الإمام الغزالي نفسه سماه القطب الثالث، وحدد له موضوعا، هو الأفعال الإلهية، والمؤلف أعرف بالذي ألفه، وما انعقدت عليه نيته، ومادام الأمر كذلك؛ فإن إطلاق أية تسمية عليه مخالفة، لما أطلقه المؤلف، يكون نوعا من فرض إرادة ما على ضمير شخص آخر، أو قفزا فوق النوايا والقلوب، وذلك ما لا أستطيع قبوله.

ثانيا : محتوياته:-

ولاشك إن محتويات هذا القطب الثالث تتعلق بالأفعال الإلهية إجمالاً وتفصيلا، وأن هذه الموجودات كلها صادرة عن أفعال ذاته تعالى، وهي مقتضى ذاته، فهي غير منافية له، وكل ما كان غير مناف، ولكن مع ذلك يعلم الفاعل إنه فاعله، فهو مراده[1]، وما دخلت الأفعال الإنسانية في المسألة، إلا من ناحية جريانها كموضوعات للأفعال الإلهية، بل إن الأفعال الإنسانية كلها

---

(١) أبو نصر الفارابي - التعليقات - ص١ - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن ١٣٤٦هـ. والفارابي هو : أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، وتسب لفاراب إحدى الولايات الفارسية القريبة من الحدود التركية، وكان أبوه فارسيل وأمه تركية، وقد ولد غالبا في ٢٥٩هـ، شغل أبوه منصبا قياديا في الجيش التركي، وحبب إليه السفر والترحال، وكان ابنه على شاكلته ، غير أنه تميز بقدرات عقلية أوسع، مكنته من التعرف على ثقافة عصره في شتى جوانبها، وأمكنه أن يشارك فيها بكل قوة، ويترك آثاراً متعددة في كافة النواحي المعرفية، وبخاصة العقلية، بجانب الروحية، وعرف بالمعلم الثاني، توفي عام ٣٣٩هـ ، بعد أن ترك رصيدا ضخما من العلوم والمعارف. راجع في ذلك وفيات الأعيان لابن خلكان جـ١، والتفكير الفلسفي في الإسلام للدكتور عبدالحليم محمود. والفلسفة الإسلامية للدكتور إبراهيم مدكور، والجانب الإلهي للدكتور محمد البهي.

جاءت فى الكتاب، ركز الشيخ على النتائج التى تجيء تالية لـــها، ولــم يـــهتم بالمقدمات التى تسبقها.

* **ثالثا : إن النتائج المترتبة على المقدمات المطروحة فى هذا القطب** تنتهى كلها إلى أنها حديث الإمام الغزالى حول الأفعال الإلهية، ليس غيرها، وبالتـــالى؛ فما الداعى لتحميل الكتاب أغراضا لم تدر بذهن صاحبه.

* **رابعا: إن الغرض من القطب الثالث، والغاية المترتبة عليه** – حسب ما أدلـــى به الشيخ – تنتهى لأمر آخر، وهو إثبات استقلال الله تعالى، وإعادة أفعـــال العباد إلى ما أقدرهم الله تعالى القيام به، وهو المذهب الـــذى تبنـــاه شـــيوخ المذهب الأشعرى، وهى محمدة لهم، فلو تغير العنوان لتغيرت النتائج .

بيد أن هناك إشارات أود الالتفات إليها. منها:-

(١) إن الإمام الغزالى يمثل حلقة سيادية- عن صـــح التعبـــير – فـــى الفكـــر الأشعرى، وبالتالى؛ فالأفكار التى عبر عنها هى نسيج المذهب الأشـــعرى، وتعبر عنه، وبخاصة أن الإمام الغزالـــى يعتـــبر أحـــد رجـــال المذهـــب المعدودين.

(٢) إن المذهب الأشعرى ليس هو الدين الإسلامى فى جانبه العقدى، وإنما هـــو فكر إسلامى فى المسائل العقدية أكثر تمسكا بالعقل، وروح النقل الإسلامى المنزل من غيره، وأقرب إلى القبول من سواه.

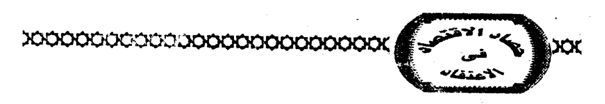
(٣) إن القضايا التى أثارها فى هذا القطب مثارة هى بنفسها فى مؤلفات غيره من الأشاعرة[1]، وربما وجدت فى الفكر الاعتزالى صوره لها، لكن على جانب العقل وحده فى عرضها أو الاستدلال عليها[2]، وليست على جانب النقل والعقل معاً، كما هو الحال مع الأشاعرة.

(٤) إن النتائج التى وصلت إليها - فى هذا الكتاب - ليست نتائج نهائية، وإنما تمثل مجهود العبد الضعيف المقل، فإن تكن حالفها التوفيق؛ فذلك الفضل من الله، وإن تكن الأخرى؛ فما أنا إلا عبد يخطئ وقد يصيب، كالشأن مع كل الأبحاث العلمية فى جانبها النظرى والعملى على السواء.

---

(١) راجع فى هذا الشأن على المثال: الأربعين فى أصول الدين للفخر الرازى، وكذلك المطالب العالية له أيضا، وغاية المرام للآمدى، ولمع الأدلة للجوينى، والمواقف للأيجى، والمقاصد للسعد التفتازانى وغيرهم من مفكرى الأشاعرة.

(٢) راجع فى ذلك موسوعة المغنى فى أبواب التوحيد والعدل، وكذلك الأصول الخمسة للقاضى عبدالجبار، وتفسير الكشاف للزمخشرى.





○ **قال الشيخ:**

القطب الثالث في أفعال الله تعالى، وجملة أفعاله جائزة، لا يوصف شيء منها بالوجوب★

★ عرفنا أن قطب الشيء هو مركزه، وأن القطب في اصطلاح الصوفية عبارة عن " الواحد الذى هو موضع نظر الله من العالم فى كل زمان، وهو على قلب إسرافيل عليه السلام[1]، والمعنى الأول هو المراد؛ لأنه المناسب للمقام على ما ذهب إليه المتكلمون.

إذن؛ الشيخ حدد موضوع هذا القطب الثالث، وهو الحديث عن الأفعال الإلهية، من حيث:

(١) كونها جائزة بالنسبة لله تعالى[2] .

(٢) كونها ممكنة لأنها تقبل الوجود والعدم[3]، بالنسبة لموضوعاتها التى أجرى الله عادته عليها[4]، لما هو معلوم من أن الممكن هو ما تساوى وجوده وعدمه بالنسبة له.

---

(١) الجرجاني – اصطلاحات الصوفية الواردة في الفتوحات المكية لابن عربى ص ٢٣٥ ط الحلبى .

(٢) لأن الله تعالى لا يجب عليه شيء أبدا، وإلا ما كان مختارا، وقد ثبت أنه تعالى مختار فانتفى عنه الجبر والإكراه. قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ سورة القصص – الآية ٦٨ .

(٣) باعتبار أنها مخلوقة لله تعالى، فيوجدها متى أراد، وعلى النحو الذى يريد، وكذلك ما يتعلق بإعدامها، فالأمر بالنسبة له جل علاه واحد .

(٤) قال تعالى: ﴿ سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴾ سورة غافر – الآية ٨٥

(٣) كونها غير واجبة عليه جل علاه، وإلا ما كان مختارا إذ إطلاق لفظ الوجوب عليه ينافى الاختيار الثابت له، والله ﷻ ثابت فى حقه الإرادة، والاختيار على فعل الشيء أو تركه، أو فعل ضده، لعموم قدرته تعالى وإرادته، فانتفى عنه ما يقطع ذلك الاختيار(1) .

(٤) كونها ليست مستحيلة، إذا المستحيل هو المعدوم الذى لا يقبل الوجود أصلا، وإلا كانت مغالطة للعقل السليم إذ كيف يكون الشيء مستحيلا موجودا فى نفس الوقت.

وهذه الاستحالة راجعة لا لذات المستحيل، وإنما لتعلق قدرة خالقه به، بمعنى أن قدرة الله تعلقت به إعداما، فالله تعالى لا يستحيل عليه شيء أبدا، وإنما الاستحالة حكم العادة الذى نفهمه نحن من الأشياء ذاتها(2) .

من ثم؛ انتهى الشيخ إلى ان أفعاله تعالى فى الجملة جائزة، ولا يمكن وصف شيء من مفعولات هذه الأفعال بالوجوب على الله تعالى(3)؛ لاستحالة الوصف والنطق بهما معا فى حق الله تعالى .

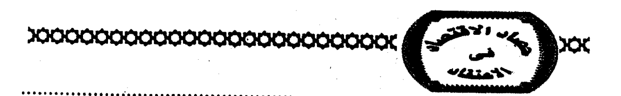
كما أكد الشيخ وجود لفظ الوجوب فى اللغة، وإطلاقه على معان شتى، وكذلك ألفاظ الحسن والقبح فإنها جميعا أسماء، ولها إطلاقات، فإذا سميت بإطلاق عند قوم، ثم حملت على آخر عند آخرين من غير [illegible] كان ذلك موقعا فى الخلط بل والوهم والحرج، وهى جميعا مر[illegible] لتحرير محل النزاع أمر ضرورى على الناحية العلمية.

---

(١) راجع كتابنا : الغزاليات فى النبوات – عند الحديث عن حكم إرسال الرسل، وكذلك كتابنا الغزاليات فى السمعيات عند الحديث عن علاقة الغيب بالسمعيات.

(٢) الشيخ محمد محمد عبدالمتجلى – مظاهر العقيدة الإسلامية ص٧١ طبعة الدار اليمنية ١٣٠٨هـ.

(٣) ويستحسن البعض إطلاق لفظ الوجوب عنه جل شأنه، بدل إطلاق لفظ الوجوب عليه ولكل وجهة.



ولو أن الناس اتفقوا على هذه المصطلحات ودلالتها، ولم يستخدموها إلا في حدود تلك الدلالات؛ لحسمت المسائل المختلف حولها منذ زمن بعيد، وانقضى وجه الخلاف أبدا، لكن المشكلة تكمن في حدود اختلاف الناس في استعمال المصطلحات من ناحية، وعدم الدقة في الاستعمال من ناحية أخرى[1]، ولذا نهض الإمام الغزالي حتى ينبه عليها، ويدفع الناظرين بعيدا عنها.

فإذا تم تحديد المصطلح المستخدم، مع الدقة المطلوبة في استخدامه، جاءت النتائج على وجه مقبول، وفيها الكثير من أوجه الاتفاق بجانب الصواب، وتلك مهمة حاول الإمام الغزالي تهيئة نفسه لها، وتناولها وتوجيه الدارسين إليها، ونعم ما فعل، فأفعال الله تعالى كلها جائزة، بالنسبة له جل شأنه.

---

(١) الشيخ سالم محمود الجميل – مشكلات في طريق الدعاة ص٩٣ .



الفصل الأول

التقديم والمنهج

○ **قال الشيخ :**

وندعي في هذا القطب سبعة أمور؛ كلها راجعة لإثبات الوحدانية لله رب العالمين[1]، على سبيل الاستقلال مع كمال الصفات الإلهية.

[١] أنه يجوز لله تعالى أن لا يكلف عباده

[٢] أنه يجوز أن لا يكلفهم ما لا يطاق

[٣] أنه يجوز منه إيلام العباد بغير عوض وجناية

[٤] أنه لا يجب عليه رعاية الأصلح لهم.

[٥] انه لا يجب عليه ثواب الطاعة وعقاب المعصية

[٦] أن العبد لا يجب عليه شيء بالعقل بل بالشرع

[٧] انه لا يجب على الله بعثه الرسل وانه لو بعث لم يكن قبيحا، ولا محالا، بل أمكن إظهار صدقهم بالمعجزة.

وجملة هذه الدعاوى تبنى على البحث عن معنى الواجب، والحسن والقبيح ★

★ قدم الشيخ رحمه الله هنا صورة عن محتويات هذا القطب الثـــالث، وأكد أنها مجرد دعاوى مسبوقة بتمهيد لها، أو تهيئة بتحدث فـــى التمــهيد أو

---

(١) لأن التوحيد نوعان: الأول: توحيد في المعرفة والإثبات، وهو توحيد الربوبية والأسماء، والصفات. والثاني: توحيد في الطلب والقصد، وهو توحيد الإلهية والعبادة - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص١٥ للشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ.

المقدمة عن معنى[1] كل من الواجب والحسن والقبيح لا لفظه؛ لأن اللفظ هـو ميدان علماء اللغة، أما المعنى فهو محط أنظار أصحاب العلوم العقلية، وعلى رأسهم المتكلمون من أهل الإسلام .

◈ **واعتبر الشيخ هذه الموضوعات التى يقع فيها القطب الثالث مجرد دعاوى، أما لماذا، فلما يلى :**

❊ **أولا** : وقوع التنازع فيها بين المتبادلين لها سواء أكان ذلك فى الاسم أم فى المعنى .

❊ **ثانيا** : عدم الاتفاق حول إطلاقها على الله تعالى مباشرة، بحيث تختص به وحده، أو إطلاقها عليه تعالى، لكن على معان غير التى يتخاطب بها الناس فيما بينهم، وتراد من العبارات التى تجرى على ألسنتهم، وترتد إلى الله تعالى وحده أيضا.

❊ **ثالثا** : أنها لم يقع فيها الإجماع حول العدد الذى عده الشيخ، حيث عدها سبعا، بينما عدها غيره أكثر أو أقل[2]، ومن هنا صح أن يسميها دعاوى، فما هى الدعوى إذن ؟

والجواب : أن الدعوى عرفت بتعريفات منها :

[1] **تعريف المعجم بأنها** : « ما يدّعى، وهى فى القضاء قول يطلب به الإنسان إثبات حق على غيره »[3] .

---

(1) والمعنى : هو ما يدل عليه اللفظ مباشرة، وجمعه معان. راجع للعلامة الزمخشرى أساس البلاغة باب العين.

(2) الشيخ محمد على الصواف – نظرات فى العقيدة الإسلامية ص٧٣ – طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

(3) المعجم الوجيز مادة د ع و ص٢٢٩ .

[٢] تعريف الشيخ الجرجانى بأنها : « ما تشتمل على الحكم المقصود إثباته أو إظهاره »[١] .

[٣] تعريف الشيخ الجونغورى بأنها « ما تشتمل عل الحكم المقصود إثباتـــه، ولها أسماء مختلفة باعتبار الغرض الذى يــراد منــها، فـــهى ان كـــانت موضوعا للبحث تسمى مسألة ومبحثا.

وإذا أخذنا فى الاستدلال عليها الغرض الذى يراد منها، فهى إن كـــانت موضوعا للبحث تسمى مسألة ومبحثا، أما إذا أخذنا فى الاستدلال عليـــها، ثـــم استفيدت من الدليل تسمى نتيجة، وعند تمام الاستدلال عليها، فإنها تصير أمــرا كليا يستفاد منه أحكام جزئياته، وتسمى قاعدة أو قانونا، وبالتالى؛ فهى تصـــدق على المعلومات التصديقية[٢]، ولا تصدق على الأمور التصورية، من حيـث إن التصورات مفردات[٣] .

إذن؛ الشيخ رحمه الله وضع فى الاعتبار أن هذه الموضوعـــات التـــى يتعرض لها بالبحث والاستدلال ليست مسلمة له، بل قد يقع التنازع فيها علـــى أدلة تكون أكثر قوة وصلابة من التى اعتمد عليها الشيخ، فإن غلب المنـــازع

---

(١) الشيخ الشريف الجرجانى – الرسالة الشريفية فى آداب البحث والمناظرة ص٢٥ وبالحاشية شرح الجونغورى ط الحلبى .

(٢) الشيخ عبدالرشيد الجونغورى – الرشيدية على الرسالة الشريفية ص٢٥ ط الحلبى وبهامشها حواشى لمولانا محمد عبدالحى الفرنكى .

(٣) قال العلامة الأخضرى :

إدراك مفـــرد تصـــورا علـــم	ودرك نسـبة بتصديـــق وســـم
وقـــدم الأول عنـــد الوضـــع	لأنــــه مقـــدم فـــى الطبـــع

بادلته هو وتغلب – وذلك أمر قائم – فهو فقط مجرد شخص يدعى ودعـواه لا سند لها من حيث الحقيقة.

أما إذا سلمت له قضاياه، وجاءت أدلته التى عرضها هو علـــى ناحيــة أقوى؛ فان المنازعة تكون له فى جانبه، وموقفه حينئذ ينجلى أمام الآخريــــن، وتبدو قوة أدلته، وتكون المنازعة لصالحه .

لذا؛ جاءت دعاواة فى هذا القطب على سبعة أنحاء، كل منها يمثل أمـــرا مستقلا، داخلة كلها فى الأفعال الإلهية من حيث هى، وإن تعلق بعضها بالأفعال الإنسانية على ناحية أخرى[1].

☆ **الدعوى الأولى :** جواز أن يخلق الله الخلائق ولا يكلفهم بشيء[2] .

☆ **الدعوى الثانية :** جواز أن يكلف الله الخلائق ما لا يطيقون، كما جـــاز لـــه سبحانه وتعالى أن لا يكلفهم أصلا، سواء أكان مما يطيقون أم كان ممـــا لا يطيقون، فذلك راجع إليه وحده جل شأنه.

☆ **الدعوى الثالثة :** جواز أن يعاقب الله العباد من غير عوض لهم أو وقـــوع جناية منهم[3]، ولا ينافى ذلك مفهوم العدل الإلهى.

---

(١) هناك علاقة بين الأفعال الإلهية، والأفعـال الإنسـانية، وتبحث تلك العلاقة على العديد من النواحى. وكلها مذكورة فى كتب علم الكلام، وعلم الفلسفة الإسلامية.

(٢) لأنه فعل الله تعالى، المتعلق بإرادته تعالى، فله جل شأنه أن يخلـق ويكلـف أو يخلـق ولا يكلـف، أو لا يخلق ولا يكلف، فذلك راجع إليه سبحانه وتعالى.

(٣) مع أن ظواهر بعض الأحاديث النبوية والقدسية توحى بالأعواض، ففى الحديث القدسى: « من ابتلى بفقد حبيبتيه أو أحدهما فصبر ؛ عوضته الجنة » فظاهر الحديث على أن الأعواض أمر قـائم شرعا. وذلك ما سوف أعرض له فى شيء من التفصيل إن شاء الله تعالى.

☆ **الدعوى الرابعة :** أنه لا يجب على الله شيء أبدا لا على سبيل الصلاح ولا الأصلح[1]، ولا ما كان من هذا القبيل، أو تلك الناحية. يقول الأستاذ العقاد: « فالإله الكامل المطلق الكمال لا يعنيه أن يخلق العالم أو يخلق مادته الأولى »[2] .

☆ **الدعوى الخامسة :** انه لا يجب على الله تعالى ثواب المطيع، ولا عقاب العاصي، بل ذلك مما يقع لله تعالى وحده، فإن أثاب فبفضله، وإن عاقب فبعدله، إذ ليس الثواب ضرورة على الله تعالى للعبد المطيع، ولا العقاب كذلك.

☆ **الدعوى السادسة :** ان التكليف لا يكون بالعقل بل بالشرع، فإذا رفع الله التكليف عن أحد من خلقه، أو كلف فذلك راجع للشرع لا للعقل .

☆ **الدعوى السابعة :** جواز أن يرسل الله الرسل أو لا يرسلهم فإن أرسل فبمحض فضله، وإن لم يرسل فبمحض عدله، ولا يختلف عدله تعالى عن فضله، فلا يسأل عما يفعل .

من ثم؛ فإن حجة الإسلام قد حدد النمط الفكرى الذى سوف يجرى عليه فى مسائل هذا القطب، وهو جعل الشرع أصلا يجب التمسك به والعقل تابعا له، فشأن الباحث فى تلك المسائل الاتباع لا الابتداع[3]، كما أن الأخذ بالمنحى اللغوى يكون أمرا ضروريا؛ لأنه الذى يحدد المدلولات والمعانى المختبئة داخل الألفاظ التى تحملها للسامع أو تنقلها للقارئ على حد السواء .

---

(١) المشهور بين المتكلمين أن القول بالصلاح والأصلح قعد له المعتزلة وأذاعوه وتمسكوا به حتى صار واحدا من أصولهم الخمسة.

(٢) الأستاذ عباس محمود العقاد – حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ص٢٩ – مكتبة الأسرة ١٩٩٩م.

(٣) الشيخ محمد على الصواف – نظرات فى العقيدة الإسلامية ص٩١ .

سبب الخطأ الذي وقع فيه الخائضون

○ **قال الشيخ رحمه الله :**

ولقد خاض الخائضون فيه، وطولوا القول في ان العقل هل يحسن، ويقبح، وهل يوجب، وانما كثر الخبط؛ لأنهم لم يحصلوا معنى هذه الالفاظ واختلافات الاصطلاحات فيها، وكيف يتخاطب خصمان في ان العقل واجب، ام غير واجب، وهما بعد لم يفهما معنى الواجب فهما محصلا متفقا عليه بينهما . ✱

✱ يؤكد حجة الإسلام، أن الذين خاضوا في الأفعال الإلهية، معتمدين على العقل وحده، قد وقعوا في أخطاء كثيرة، لو أخذوا الحذر؛ ما وقعوا فيها، وأبسط وجوه الأخذ بالحذر هو تحديد المعاني المرادة من الالفاظ الدائرة حولها المنازعة[1]، والاتفاق على المعاني التي يمكن تبادلها أو الوقوف عليها؛ لأن الاتفاق على معاني الألفاظ المستعملة يحدد الموضوع الذي يدور حوله الجدال، ويعرف باسم تحرير محل النزاع.

۞ **ورأى الشيخ أن أولى هذه الالفاظ التي يجب الانتباه اليها بالعناية، وتفهيم المعاني المرادة منها هي ألفاظ :**

(١) الواجب : يقول العلامة الجويني: « الواجب هو الساقط في اللغة، والوجوب هو السقوط، وهو ما ثبت ولزم في الشريعة على وجه يستحق العقاب على خلافه، كما يعرف الواجب بأنه: ما يستحق عقابا بتركه،

(١) يستوي في ذلك أن يكون المتنازعان من فريق واحد أو من فرق متعددة، فالحذر من استخدام الألفاظ المحتملة لأكثر من معنى واجب .

والزيادة فيه »[1]، وهو تعريف له على الناحية الأصولية، وليس على الناحية العقلية الكلامية.

(٢) الحسن : ويعرف بأنه ما مدح فاعله، ولا وعيد على فعله[2] من الناحية الشرعية.

(٣) القبح : ما فى فعله وعيد، وتعدى الحدود[3] التى شرعها الله تعالى.

وقرر الشيخ أن الواجب يمكن استخدامه كأحد أقسام الحكم العقلى[4]، الذى يقوم على:

(١) **الواجب** : وهو الثابت الذى لا يقبل العدم أصلا، وهو الله سبحانه وتعالى[5]، فهو الواجب الوجود الواحد الخالق الذى بيده كل شيء.

(٢) **الممكن** : وهو الذى يتساوى وجوده وعدمه بالنسبة لذاته فان وجد فلابد له من موجد مرجح، وان عدم فهو كذلك لابد له من معدم مرجح للعدم على الوجود[6]، ولذا يسمى والمعنى واحد، باعتبار أن الجائز هو الذى يمكن وجوده وعدمه من غير ذاته.

---

(١) إمام الحرمين الجوينى – الكافية فى الجدل – تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود ص٣٦/٣٧ طبعة الحلبى .

(٢) إمام الحرمين الجوينى – الكافية فى الجدل –ص٣٩ .

(٣) إمام الحرمين الجوينى – الكافية فى الجدل –ص٣٩ .

(٤) الأحكام أنواع: الأول : العقلى. وأقسامه ثلاثة هى الواجب، والجائز، والمستحيل . الثانى: الشرعي وأقسامه خمسة هى: ١– الحلال، ٢– الحرام، ٣– المباح، ٤– المكروه، ٥– المندوب. راجع فى ذلك الشان أصول التشريع الإسلامى للدكتور على حسب الله طبعة دار المعارف.

(٥) الشيخ منصور محمد الأعظمى – الإحكام فى شريعة الكمال والتمام ص٨٢ ط أولى ١٣١٠هـ .

(٦) الأستاذ محمد بن محمد بن إسماعيل البنغالى – الوجود الأزلى ص١١٥ – ط الشيخ مغنى الرحمن بداكار .

(٣) المستحيل : هو المعدوم الذى لا يقبل الوجود أصلا، كشريك البارى جل علاه[1]، فانه مستحيل أصلا عقلا وفعلا وواقعا.

كما يمكن استعمال لفظ الواجب فى الحكم الخلقى، وهو الواجب كناحية خلقية، إذ الحكم الخلقى يقوم على :

(١) **الواجب** : وهو ما ترتب على تركه ضرر ظاهر لصاحبه فى الدنيا والآخرة على لسان الشرع[2]، وإن أتى به صاحبه، فقد يكون مثابا .

(٢) **الحسن** : ما تساوى إثباته مع تحقيق الأفضل لدى وقوعه أو تركه على لغة الشرع، فإن أمر الشرع بإتيانه فهو حسن، وأن أمر بتركه فهو حسن شرعا، ولا عبرة بتحسين العقل أو تقبيحه فى المسألة.

(٣) **القبيح** : ما ترتب على فعله ضرر ظاهر يلحق صاحبه فى الدنيا والآخرة على لسان الشرع والعقل معا، أو على لسان الشرع وحده[3] .

ثم يبن الشيخ صورة أخرى للخطأ بين النظار والسبب قائم فى أن البعض حكم العقل وحده فى مسائل تعلوا عليه، واعتبره الفيصل فى المسألة وبدأ يتساءل :

- ألا يستطيع العقل وحده أن يحسم المسألة فيحكم على الفعل بأنه حسن أو قبح أو واجب، أم لا بد من العودة إلى الشرع حتى تكون النتائج قائمة على وجه صحيح[4] ؟

---

(١) الشيخ محمد بن دحلان – دلائل إثبات الوحدانية ص١٨ – الديار الحجازية.

(٢) الأستاذ صفوت محمد المنسى – علاقة القيم بالأخلاق والفلسفة ص٤١ .

(٣) الأستاذ صفوت محمد المنسى – علاقة القيم بالأخلاق والفلسفة ص٧٥.

(٤) هذا التساؤل وارد من حيث المفهوم، باعتبار تعلق البعض بأحكام العقل وحدها .

والجواب : أن الخبط وقع من خلال التناطح بالألفاظ، بجانب التحارب من خلالها، دون التفات إلى المعانى التى هى الأصل.

وبالتالى سبب الخطأ يمكن وضعه فيما يلى :

(١) عدم الاتفاق على معانى الألفاظ المتداولة .

(٢) الاختلاف فى الاصطلاحات المستخدمة .

(٣) استخدام الألفاظ دون رجوع إلى المعانى التى هى الأصل[١]، والألفاظ أثواب لها، وكما يقول البلاغيون: الألفاظ أثواب المعانى.

والأغرب أن الخصوم المتنازعين لم يتفقوا على تعريف للعقل الذى عليه يعتمد البعض، كما لم يفهموا أى معانى الواجب يتناولون أهو الواجب بالحكم العقلى، أم هو بالحكم الأخلاقى، أم على الناحية الشرعية .

وكان الأولى أن يفهموا العقل[٢] والجهة التى يستدلون عليه من ناحيتها، وكذلك معنى الواجب، بل وكل مصطلح، ولفظ يستخدم لابد من الرجوع إلى معنى واحد متفق عليه بين المتنازعين جميعا .

فإن لم يتم هذا فلا شك أن التنازع يستمر، والجدل يقوى، والخلافات لن تتوقف[٣]، ومصادر الخلط لا يمكن السيطرة عليها، أو التقليل من أثارها الخاطئة أيضا.

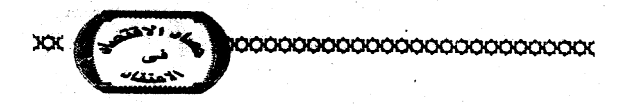
---

(١) الشيخ منصور محمد الأعظمى – الأحكام فى شريعة الكمال والتمام ص٩٧.

(٢) يعرف العقل بأنه : نور روحانى به تدرك العلوم الضرورية والعلوم النظرية. وقد نسب هذا التعريف للإمام الغزالى. (راجع شرح السلم المنورق للعلامة الملوى – مطبعة الأزهر) .

(٣) ذلك الدور كان قائما ومازال، والمؤسف له أن البعض يحاول تفعيل دور الخلاف وتسعيره، بدافع داخل نفسه. أسأل الله أن يشفيهم منه، فمرض القلوب أصعب من أمراض الأبدان.

والإمام الغزالى بهذا يلتمس العذر للخائضين فى الأفعال الإلهية، ويقـرر أنهم طولوا فى الأقوال التى طرحوها، حول دور العقل فى المسألة، وكان مـن السهل اختصارها لو أنهم حددوا معانى الألفاظ المسـتخدمة أو الاصطلاحـات التى يجب الوقوف عليها، وطرائق المناظرة التى تكون بين المتنـازعين، مـع أنهم فى الغالب الأعم لم يفهموا المعنى المتفق عليه من لفظ الواجب فهما يكون واضحا لدى كل منهم، متحصلا فى كل منهما، متفقا عليه بينهما، ولـو أنـهم فعلوا؛ لأراحوا أنفسهم، وأراحوا غيرهم، وبالتالى؛ يمكن القول بأن اختلافـات المتنازعين فى الفكر الإسلامى من وجهة نظر الإمام الغزالى هو سبب راجـع إلى عدم تحديد المعنى المراد. ذلك ما تم الحديث عنه فى الفكر الإسلامى .



منهج الشيخ فى المسألة

(أ) ضرورة التعرف على الاصطلاحات المتداولة تفصيلا

قال الشيخ رحمه الله :

فلنقدم البحث عن الاصطلاحات ولابد من الوقوف على معنى ستة ألفاظ وهى

١- الواجب . ٢- الحسن ٣- القبيح

٤- العبث ٥- السفه ٦- الحكمة

فإن هذه الالفاظ مشتركة ومثار الاغاليط اجمالا . *

* نهج الشيخ طريقا طبيعيا فى المسألة هو تحرير محل النزاع، وتحديد الألفاظ المستخدمة، والمعانى التى ترد عليها، بحيث تكون القاسم المشترك بينها جميعا[1].

ورأى أن هذه الألفاظ المتداولة فى الأفعال الإلهية، لا تخرج عن ستة مفردات هى :

(١) **الواجب** : ويعرف فى اللغة : بأنه عبارة عن السقوط، قال تعالى ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[2]، أى سقطت على سبيل الولادة، وهو فى عرف الفقهاء :

---

(١) الأستاذ عبدالباقى محمد نصر الدين – صيد الشوارد ص٧١ – طبعة أولى ١٣٣٠هـ.

(٢) قال تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ سورة الحج الآية ٣٦ .

عبارة عما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة العدم كخبر الواحد، كما عرف أيضا بأنه عبارة عما يثاب بفعله، ويستحق بتركه عقوبة(1) .

(٢) الحسن : وهو كونه الشيء ملائما للطبع كالفرح، وكون الشيء صفة كمال كالعلم، وكون الشيء متعلق المدح كالعبادات، كما يعرف أيضا بأنه ما يكون متعلق المدح في العاجل والثواب في الآجل(2)، يستوى فى الأمر أن يتعلق الحسن بالوصف، فيكون موضوعا له، أو أن يتعلق بالناتج عنه، فيكون ثوابا(3).

(٣) القبيح : عرف بأنه ما يكون متعلق الذم في العاجل، والعقاب فى الأجل(4) على الناحية الشرعية، ولاشك أن الفعل قد يكون حسنا من جهة، وقبيحا من جهة ثانية(5).

(٤) العبث : عرف بأنه ارتكاب أمر غير معلوم الفائدة، وقيل ما ليس فيه غرض صحيح لفاعله(6)، وأن ترتبت عليه نتائج فيها إيجابيات أو سلبيات، بالنسبة لغيره لانتفاء القصد إلى أى شيء منهما.

---

(١) السيد الشريف الشيخ الجرجاني – التعريفات باب الواو ص ٢٢ ط الحلبي .

(٢)السيد الشريف الشيخ الجرجاني – التعريفات باب الحاء ص٧٧ .

(٣) الملاحظ أن المتكلمين يبحثون عن تلك المسألة فى الفعل الإنسانى، كما يبحثها الأخلاقيون والفلاسفة تحت ذات الموضوع. راجع للزميلة سفير عبدالرحمن عبده – الفعل بين الإنسانى بين المتكلمين والأخلاقيين والفلاسفة – رسالة ماجستير بكلية البنات الإسلامية.

(٤) التعريفات باب القاف ص ١٤٩ .

(٥) كالصدق فإنه حسن أمر به الشارع الحكيم، لكن إذا كان الصدق مع الأعداء، فإنه يكون قبيحا ؛ لأنه سيمكن الأعداء من رقاب المسلمين، فالكذب عليهم يكون مطلوبا شرعيا.

(٦) التعريفات للجرجاني – باب العين ص١٢٧ .

(٥) السفه : عرف بأنه عبارة عن خفة تعرض للإنسان من الفرح والغضب فيحمله على العمل بخلاف طور العقل وموجب الشرع[1]، ولذا يوصف صاحب الفعل غير المحكم بأنه سفيه، ونظراً لخفة عقله فقد أمر الله بعدم إعطاء السفهاء الأموال حتى يرشدوا. قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾[2]،

(٦) الحكمة : وهى هيئة للنفس باعتبار القوة العقلية العلمية المتوسطة بلا إفراط ولا تفريط، كما تعرف أيضا بأنها وضع الشيء في موضعه، وهى ألفاظ مشتركة بين الكثير من المعانى.

ويذكر الشيخ أن مواطن الخطأ عند المتنازعين قائمة على عدم تحديد المعنى من اللفظ نفسه، وربما تطلب منى شاهدا على أن الألفاظ تحمل أكثر من معنى:

وهاأنذا أعرضة لك فى لفظ الحكمة كمثال يغنى عن أمثاله فلفظ الحكمة يجىء على معان منها :

(١) الإيجاد للشيء على وجه الاتفاق

(٢) العلم بتعلم الحلال والحرام

(٣) العلم مع العمل

(٤) كل كلام وافق الحق فهو حكمة

(٥) الكلام المعقول الخالى من الحشو .

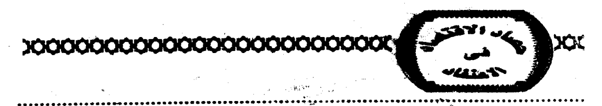
(٦) وضع الشيء فى موضعه[3].

---

(١) التعريفات باب السين ص ١٠٥ .

(٢) سورة النساء – الآية ٥ .

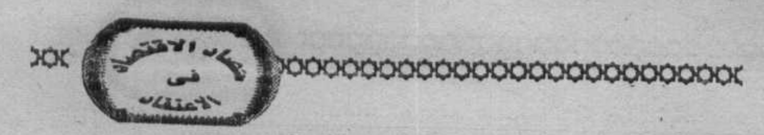
(٣) التعريفات – باب الحاء طبعة الحلبى.



فإذا أطلق لفظ الحكمة فإن المعانى السالفة كلها تكون مرادة ولابد من تخصيص معنى منها يكون هو المراد فى الموضوع المعروض، ولا يصح استخدام لفظ الحكمة على كل المعانى بشكل واحد أو جهة واحدة وإلا كان حملا للشيء على أكثر من ناحية فإذا حدث تنازع بين المتناظرين فأيها يكون مرادا؟ والمشهور بين علماء البلاغة أن اللفظ متى أطلق؛ انصرف إلى أكمل معانية، ما لم تقم قرينة تحدد المعنى المراد[1]، من المعانى المطلقة على سبيل الاشتراك اللفظى.

إذن؛ نبه الشيخ رحمه الله إلى ذلك الخطأ وضرورة الابتعاد عنه، وبين أنه من أهم أسباب الأغاليط التى يقع فيها النظار للأمر المراد تناوله، والمعنى المخصوص به، باعتبار أن الألفاظ المشتركة متى استخدمت على وجه العموم من غير تحديد للمعنى المراد منها، فإنها تكون مثار الأغلاط إجمالا.

(١) الشيخ أحمد على البنهانى – تنوير الأذهان فى علم البيان ص٢٧ .



(٢) ضرورة تنحية الألفاظ والاستبقاء للمعاني :

○ قال الشيخ :

والوجه في أمثال هذه المباحث؛ أن تطرح الألفاظ وتحصل المعاني في العقل بعبارات أخرى، ثم نلتفت إلى الألفاظ المبحوث عنها، وننظر إلى تفاوت الاصطلاحات فيها* .

* أكد الشيخ ضرورة طرح الألفاظ والاستمساك بالمعاني، التي تكون في العقل، ثم نستخدم تلك المعاني التي في عقولنا، لكن في عبارات جديدة لم يسبق لها استعمال، ونعتبرها اصطلاحات لنا، نلفت غيرنا من النظار إليها على أساس أنها اصطلاحات مستجدة[١]، يجب التمسك بها.

حينئذ؛ نقف نحن وهم على المعاني التي تنقلها المصطلحات، ونؤكد رغبتنا في الوصول إليها، وبحثها مع التركيز على الفوارق الكبيرة التي تكون بين تلك الاصطلاحات، وإظهار أنها فوارق طبيعية بين المعاني، إذ ليست كل المعاني على جهة واحدة ترد، ولا في لفظ واحد تسكن.

◈ **وربما تسألني: لماذا أكد الشيخ على ضرورة هذا المنهج والالتزام به؟**

◂◂ **والجواب:** إن الناس ليسو في الفهم سواء، والناظر فيهم يرى نفوساً خاملة، وعقولا قابلة، وفيهم الطالحون، وبينهم من يمكرون كالثعالب، ومنهم من يختالون كالذئاب، والمعظم فيما بينهم ذو الجاه والمال، ومن كان أكثر مكراً،

---

(١) المعروف لدى الدارسين أن الاصطلاح يمثل اتفاق قوم مخصوصين في علم من العلوم على استخدام ألفاظ بعينها، وإطلاقها على معان متفق بينهم عليها. (راجع للأستاذ حكمت الله ناصر – طرائق التفكير في الماضي والحاضر ص١١٢ سنة ١٣٢٧هـ) .

وأقدر على النميمة، وأتم في الحيل، ومنهم محبون لكل العلمـــاء، ويـــودون الأولياء[1]،ومن ثم؛ فليس كل الناس في تحصيل المعاني سواء.

كما أن طبقة الفقهاء فريقان-

* **الأول : سبح وصلى بكرة وعشيا،** فكان قوله صدقا، وحكمه عادل.

* **والثاني: جعل العلم حيلة محتال،** وشبكة صائد، وبهتان دجال، فأكسبهم قـــوة بها على الجهال يصولون، وأعطاهم قدرة على المكـــر والدهـــاء، فـــهم لا يرحمون[2].

وما دام الأمر كذلك، وإن في الناس تجـــار عواطـــف، وبـــاحثين عـــن المتاعب، تنقصهم الرغبة في الحصول على المعاني بكرا، وتعجزهم إمكانياتهم عن تفهمها طرا، وهم يقنعون بالمظاهر، ولا يتمكنون من الغوص في الأعماق، حتى يتعرفوا الأصداف واللآلئ[3]، فقد رأى الشيخ ضـــرورة تنحيـــة الألفـــاظ المتنازع عليها من قاموس التعامل.

لكن ما الذي يحل بدلا منها؟

والجواب: إن الذي يحل هو المعاني بذاتها بعد إدخالها إلـــى قـــالب جديـــد، ووضعها في ثوب آخر، يتم الاتفاق عليه كمصطلح[4]، وإمكانية التعامل بـــه

(١) الشيخ طنطاوي جوهري – أين الإنسان ص٢٣ – دار النهضة العربية ١٩٧٨م .

(٢) الشيخ طنطاوي جوهري – أين الإنسان ص٢٣ – دار النهضة العربية ١٩٧٨م .

(٣) كثير من الناس يعيش على إنتاج الآخرين، ومع هذا يحاول القفز فوق أكتـاف العلمـاء العـاملين، ونظرا لعدم قدرته على الفهم، فإنه يحاول تشويه من لديهم القدرة على العلم والفهم.

(٤) آمل أن يقوم باحث بدراسة موضوع تحديد المصطلح في الفكر الإسلامي في رسالة جامعية .

على ناحية واحدة، وهو بهذا يكون المعنى المتفق عليه هو: المصطلح الذى يتم الاستخدام بكافة صوره.

وقد كان الإمام الغزالى سباقا إلى هذا المنهج من ديكارت فيلسوف فرنسا، الذى نال شهرة كبيرة، بلغ بها الحد أن طغت على غيره من المفكرين، وسبق الغزالى لديكارت قائم فى صورة تنيحة الألفاظ، وأن كان تأثر الفرنسى بالمسلم، ظهر من خلال تنحية الفرنسى المعلومات غير الصحيحة من الذاكرة، وملامح اهتداء ديكارت بالغزالى لا يمكن تجاهلها[1]، وإن لم يعلن ديكارت عنها، وقد كشفت ذلك أحد البحاثة المسلمين[2].

إلا أن الدراسة الدقيقة أثبتت هذه الاستفادة، وعلى أكثر من طريق ولها العديد من المظاهر، التى لا يمكن التغاضى عنها[3].

ولا يطلعن على هذا ما يزعمه البعض من أن الغزالى كان عدوا للعقل والعقلانية، وأن ديكارت كان صديق العقل، ومفتونا بالعقلاء، فإن هذه المزاعم لا قيمة لها، إذ الغزالى حجة الإسلام، ودينة الإسلامى، يدعو إلى استعمال العقل واستخدامه بأقصى طاقة ممكنة له، وهو الذى فعله الغزالى نفسه؛ لأن الوحى قد أمر باستخدام العقل، وحث على النظر والاعتبار[4].

---

(١) راجع كتابنا : خواطر حثيثة فى الفلسفة الحديثة ط٤ ص١٧٥ .

(٢) راجع كتابنا : بين الغزالى وديكارت ص١٥ .

(٣) ذكر تلك العلاقة الدكتور محمد مصطفى حلمى فى كتابه ابن الفارض والحب الإلهى، والدكتور محمود حمدى زقزوق فى كتابه المنهج بين الغزالى وديكارت وغيرهما ممن تناول تلك المسألة.

(٤) الدكتور حسن محمود الشافعى - المدخل إلى دراسة علم الكلام ص١٣٧ مكتبة وهبه ١٤١١هـ/١٩٩١م.

وقد تحدث الإمام الغزالى عن احترام العقل، ومنزلتـــه فـــى الشـــريعة الإسلامية، بالشكل الذى يجهله أصحاب هذه المزاعم، ولا يعرفه أولئك الذيـــن فتنوا بالغرب ثقافة وسلوكا، حتى ولو كان نتيجة ذلك الافتتان تمثـــل خروجـــا على القيم والأخلاق الإسلامية.

بل إن أصحاب هذه المزاعم ربما ذكروا أن جـــهود الغزالـــى العقليـــة الدعوبة انتهت إلى النتيجة العاطفية، وهو التصوف، وكما هو واضح عندهم أن ما يتعلق بالغزالى كانت مشكلته أساساً مشكلة نفسية، ولم تكن مشكلة دينيـــة أو معرفية[1].

ولست معهم، فالإمام الغزالى كان عقلانيا، متميزا بأنه يلتزم الضوابـــط العقلية ولا يتجاوزها، كما أنه لا يلقى بنفسه فى أحضان الوهم، ولو كان كذلـــك ما ألف هذه الكتب، التى تجاوزت الجمع الكثير، وكيف لا ؟ وهو الذى حـــرص على أن يأخذ من الثقافة المحيطة به أعلى نصيب، وشارك فيها على كل اتجـــاه أمكنه أن يصوب سهمه إليه، لكن مع الحيطة وانتقاء نوع الثقافة التى ســـيأخذ بها[2]، وذلك مما يعلن عن عقلية متمكنة وقدرات فائقة.

---

(١) جريدة الأهرام المصرية – عدد الجمعة ١٩٨٨/٤/١٥م عمود٣/١ . الدكتورة/ يمنى طريف الخولى – مقال بعنوان: اليقين والعلم بين الغزالى وديكارت. ، وهى من أنصار خصوم الفكر الإسلامى وحركته الإبداعية.

(٢) الأستاذ فؤاد محمد رمضان – الإمام الغزالى بين العقلاء والتقليد ص١١٧ – طبعة دار رمضان ١٩٥٧م .

ثم إن خصومته للفلاسفة المسلمين لم تكن بسبب العقل كما يزعم الخصوم، وإنما كانت من وجهة نظره بسبب الدين[1]، إذ هو قد ظن أن النتائج التى توصل إليها الفلاسفة تقلل من الهيبة والاحترام للدين، بجانب أن فهمه لهم أدى به إلى ما انتهى إليه، وهى وجهة نظر له أن يدافع عنها أو يتركها.

إذن؛ الإمام الغزالى يطلب من الدارس للفكر الإسلامى، الذى يريد أن يقف من قضاياه موقف المقيم لها، أن ينحى الألفاظ التى تمثل اتجاها خاصا، أو تعبر عن وجهة نظر ضيقة، وأن يكون المعول عليه هو تحصيل المعانى فى العقل، ثم إطلاق ألفاظ عليها تكون محل اتفاق بين المتناظرين، من حيث الاستخدام لها، والاستعمال الطبيعى فى اللغة المعبرة، مع الأخذ فى الاعتبار وجود نوع من التعاون بين الاصطلاحات المستعملة، فذلك من الأمور الضرورية، حتى يكون الناظر فى الفكر الإسلامى على بينة من أمره.

(٢) مسألة تحديد المصطلح :

تعتبر مسألة تحديد المصطلح من أهم المسائل العقلية فى الفكر الإنسانى على وجه العموم، إذ الدارس يرى اختلاف القوم قد رجع فى الأغلب الأعم إلى عدم تحديد المصطلح، فما هو الاصطلاح، وما هو المصطلح؟

والجواب :

أولا : الاصطلاح :

قد عرف بتعريفات واقعة فى :

(١) **الاصطلاح العام :** حيث يعرف بأنه اتفاق طائفة على شيء مخصوص، أو اتفاق فى العلوم والفنون على لفظ أو رمز معين؛ لأداء مدلول خاص،

(١) هى وجهة نظره التى انطلق منها، ولم تكن خصومته معهم؛ لأنهم استعملوا العقول التى خلقها الله تعالى لهم، وأمرهم أن يستعملوها بأقصى طاقة، وآيات القرآن الكريم زاخرة بذلك.

ويقال لكل قوم اصطلاحاتهم الخاصة بهم[1]، ويستخدمونها فى التعبير عن الفرع الذى يقومون عليه.

(٢) **الاصطلاح اللغوى :** وهو إخراج اللفظ من معنى لغوى إلى أخر لمناسبة بينهما، وهو اصطلاح لغوى، فإذا تم التعامل معه؛ فيجب أن يكون على ذات الناحية، ولا يجوز استخدامه فى غيرها بذات الاصطلاح.

(٣) **الاصطلاح الخاص:** عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضوعه الأول، وهذا اتجاه البلاغيين[2]، وفريق من المناطقة.

(٤) **الاصطلاح الاتفاقى:** عبارة عن اتفاق طائفة على وضع اللفظ بازاء المعنى، وهو اصطلاح اتفاقى؛ لأنه وقع بالاتفاق الخاص أو العام.

(٥) **الاصطلاح المجازى:** إخراج الشيء عن معنى لغوى إلى معنى أخر، لبيان المراد، وهو اصطلاح مجازى.

وهذه التعريفات تمثل أنواع الاصطلاح، كما تمثل تعريفاته تماما بتمام، وهذا على الأقل من وجهة نظرى.

والملاحظ أن هذه التعريفات السابقة للاصطلاح، يمكن جمعها فى تعريف واحد يقوم على أن:

الاصطلاح: هو عبارة عن اتفاق طائفة معينة فى علم من العلوم، أو فن من الفنون على استعمال لفظ معين على معنى محدد، سواء أكان اللفظ منقولا أم

(١) المعجم الوجيز – مادة ص ل ح ص٣٦٨ .

(٢) باعتبار أن استعمال اللفظ فيما وضع له حقيقة يعتبر استعمالا حقيقيا، أما إذا استعمل فى غير ما وضع له حقيقة، فإنه يكون استعمالا مجازيا.

متفقا عليه، أم موضوعا له، بحيث يتميز هذا اللفظ بذات المعنى في ذلك العلم، ولدى تلك الطائفة[1]، بعينها أو هذه الطوائف ذاتها.

فإذا استعملت طائفة أخرى ذلك اللفظ، فلا يمكن أن يراد منه المعنى السابق استعماله مع الطائفة الأولى، إلاَّ إذا نصوا عليه، أو نبهوا إلى شكل الاستخدام الذى سيقومون به.

مثال ذلك:

اصطلاح النحاة على أن الفاعل هو من فعل الفعل، أو اتصف بالفعل، أو قام به الفعل[2]، فإن هذا التعريف للفاعل عندهم مخالف اصطلاحيا لتعريف الفاعل عند علماء القانون مثلا، أو الأخلاق الذين يعرفون الفاعل بأنه من يفعل بحرية تامة، واختيار كامل، بحيث يكون مسئولا عن كل ما يصدر عنه[3].

ولا يصح اختلاف القوم – النحاة – مع الأخلاقيين مثلا فى هذا الاصطلاح؛ لأن لكل قوم اصطلاحاتهم الخاصة، وقديما قيل: لا مشاحة فى الاصطلاح.

وقس على ذلك سائر الاصطلاحات التى تجرى فى العلوم والفنون، ولا يمكن اعتبار واحد منها ممثلا للباقى، أو نائبا عنها أو عوضا لها، وذلك لتخالف العلوم فى الموضوعات، وربما الغايات والوسائل، وكذلك الاصطلاحات الفنية.

---

(١) وهذا التعريف من وجهة نظرى يشمل العام والخاص بأنواعه المختلفة، فإذا سلمت وجهة النظر هذه لى فبها ونعمت، ومن وجد غيرها؛ فأسأل الله له ولى التوفيق والسداد.

(٢) الشيخ مصطفى حسن النمر – النحو العربى قواعده ومدارسه ص٢٩ – طبعة دار الأنصار ١٩٢٧م.

(٣) الدكتور فتوح متولى القادرى – دراسات فى الأخلاق ص١١٢ ط ثانية ١٩٦٨م.

ثانيا: المصطلح:-

ويعرف بأنه لفظ أو رمز يتفق عليه فى العلوم والفنون، للدلالة على أداء معنى معين[1]، فهو غير الاصطلاح، باعتبار أن المصطلح هو اللفظ أو الرمز ذاته، أما الاصطلاح فهو استخدام اللفظ وليس الحروف الناطقة به، الحاملة له.

فمثلا حرف الدال فى لغة العرب جزء الكلمة، ويكتب هكذا مستقلا "د"، فإذا ضم لغيره كان مجتمعا معه، له دلالة غير دلالته الحرفية، فمثلا كلمة قديد، وعنيد، وقدير، فإن حرف الدال فيها مصطلح على أنه لا يمثل معنى مستقلا، وإنما تتكامل الحروف معا، حتى يتكون منها الاسم، أو الفعل أو الحرف المركب من حرفين أو أكثر[2]، وكل منها له دلالة داخل المفرد أو الجملة التى يوجد بها.

أما إذا أخذنا الدال كحرف مصطلح عليه عند علماء الجبر والهندسة، فإنه يكتب هكذا "د" ويتحول من مجرد حرف إلى رمز فى الهندسة، وقيمة فى الجبر[3]، ولا يمكن أخذه عندهم كما هو فى اللغة العربية بمعناه، وجريانه فى الجبر والهندسة بنفس المعنى، وإلا اضطربت المسائل واختلطت المعارف، وتساقطت العلوم، وهذا ما لم يقل به قائل عاقل أبدا، فضلا عن أن يكون دارسا متميزا، وأحد المقبلين على العلوم الطبيعية.

---

(١) المعجم الوجيز مادة ص ل ح ص٣٦٨ .

(٢) الأستاذ عبدالباسط محمد القرنفيلي – دلالات الألفاظ العربية ص٨٧ المكتبة المصرية ١٣٢٠هـ.

(٣) مع أن الجبر يمكن اعتباره من الكموم المنفصلة مثل الحساب، ولا يعتبر من الكموم المتصلة كالهندسة والميكانيكا.

وكذلك لفظ الوتد، فالعرب فى الصحراء يستخدمونه عند إطلاقه على معنى يتناسب مع أفهامهم من أنه ما به تثبت الخيمة أو الأشياء القابلة للحركة، فيأتى الوتد إليها ليثبتها[1]، والله تعالى قال فى قرآنه الكريم: ﴿وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾[2].

وعلى هذا فقد جاء لفظ الوتد فى أوزان الشعر العربية، حيث عرف بأنه ما تكون من ثلاثة أحرف، فإن كان الساكن بعد المتحركين فهو الوتد المجموع، وإن كان الساكن بين المتحركين فهو الوتد المفروق[3]، ولا يمدّن اعتبار الوتد لفظا يجرى فى عرف ساكنى الصحراء جريانه فى مصطلح علماء العروض والقافية على ما سلف بيانه.

إذن الوتد العروضى غير الوتد الخيمى، وهو كذلك غير الوتد الذى هو مربط البعير، وعناه الأعرابى قديما حين قال:

لا يقيم على ضيم يراد به ∴ إلا الأذلان عير الحى والوتد

هذا على الخسف مربوط برمته ∴ وذاك يشج فلا يرثى له أحد[4]

---

(١) الأستاذ عبدالباسط محمد القرنفيلى – دلالات الألفاظ العربية ص٩٢ .

(٢) سورة النبأ – الآية ٧ .

(٣) الأستاذ محمود مصطفى – أهدى سبيل إلى علمى الخليل – العروض والقافية ص١٨ تقديم الدكتور عبدالمنعم خفاجى ط صبيح ١٩٨١م.

(٤) البيتان من الشواهد العربية المشهورة فى البلاغة. كما أنهما قد يردان فى الأدب، حين يراد التعبير عن أنواع الشعر باعتبار الأغراض.

كما أن الوتد كلفظ له معناه لدى الصوفية، غير ما عند العروضين والأدباء، إذ يرون الوتد عبارة عن رجل يؤدى حراسة منزل من العالم الذى تقع منازله فى أربعة أركان، وكل ركن منها عليه وتد يحفظه.

❁ يقول ابن عربى: « الأوتاد عبارة عن أربعة رجال، منازلهم على أربعة منازل أركان من العالم شرق وغرب، وشمال وجنوب، مع كل واحد منهم مقام تلك الجهة، فهو يتحرك نحو تقوى الله تعالى باستمرار »[1].

فإذا أردت تطبيق المعنى فى لفظ الوتد الذى فهمه العروضى، على المعنى الوارد فى اصطلاحات الصوفية مثلا جاءت النتائج متخالفة تماما لاختلاف المناهج والموضوعات، والمسائل والغايات، وقس على ذلك باقى المصطلحات.

فمن اصطلاحات الصوفية؛ أنهم يعبرون بالحس عما يدركه البصر من الأجسام الكثيفة، وبالمعنى عما يدرك بالبصيرة من المعانى اللطيفة القائمة بالأجسام، وهى أسرار الذات، ومعانى الصفات[2]، وربما كان ذلك مما جعل البعض يزعم أن الصوفية يرمزون ويشطحون[3]، مع أنهم من الموفقين براء.

وقد حاول البعض اتهام الصوفية بأنهم أصحاب ألغاز متناسيا أنهم أصحاب اصطلاحات، ويجب قبل الاتهام التعرف على القواعد والأحكام، التى هم عليها مصطلحون، فإن انتهى القول معهم إلى إبطال الاصطلاح من جانبه، فما عليه إلاّ إهمال ما به يتمسكون، وإن كان موافقا له، فماذا عليه إلاّ أعماله.

---

(١) رسالة فى اصطلاحات الصوفية ملحقة بالتعريفات ص٢٣٥ طبعة الحلبى .

(٢) العلامة أحمد بن عجيبة الحسني – الفتوحات الإلهية فى شرح المباحث الأصلية ص٢٧٩ طبعة عالم الفكر– تحقيق عبدالرحمن حسن محمود .

(٣) الأستاذ صبحى محمد الحكيم – المصطلحات الصوفية ص٣٥ – طبعة أولى ١٣٣٥هـ

على أن الإمام الغزالى كان حريصا جدا، على تحديد المصطلح في الألفاظ التي ترد في هذا المقطب، والمعاني التي يمكن أن تقع موقع القبول، وأكد أن الخلل والتخاصم راجع إلى عدم تحديد المصطلح بالمعنى الفنى الذى لابد منه في كل علم يراد التعرض لمسائله[1].

ومن المعلوم أن أصول العلوم أربعة:-

١- علم الأذهان .
٢- علم اللسان .
٣- علم الأبدان.
٤- علم الأديان.

وتحقيقه أن العلم إما أن يرجع إلى الأذهان كالمنطق والحساب، وهى التعليم، أو يرجع إلى اللسان كالنحو والشعر، وهى الأدبيات، أو إلى الأبدان كالطب والتشريح، أو إلى الأديان ظاهرا وباطنا كالفقه والتصوف وعلم الكلام، ولابد لكل منها من مصطلحات، ومسائل وموضوعات، وهو الذى نبه إليه الإمام الغزالى رحمه الله[2]، فهل نجح الغزالى فى الوصول إلى غرضه أم لا؟

ولاشك أن الحكم على نجاحه من عدمه لا يتوقف على عرضنا للجهد الذى قام به فى تحديد الأمر الذى ندب نفسه له، أو نبه إليه؛ لأن وجهة نظرى وقدراتى المتواضعة قد لا تكون قادرة على الغوص فى أعماق فكره حتى أعبر بوضوح عنه.

فما هو المصلح الأول من المصطلحات التى نبه إليها الشيخ؟

ذلك ما سوف يرد فى الفصل التالى، إن شاء الله تعالى.

---

(١) من ثم: فإننى أعتبر الإمام الغزالى كان صاحب رؤية منهجية فى الموضوعات التى عالجها، وأنه كان يغير فى المنهج طبقا لطبيعة الموضوع الذى يتعرض له، وهى سمة بارزة فى مؤلفاته، وكم تمنيت لو أن باحثا عالجها فى عنوان: قضية المنهج عند الإمام الغزالى.

(٢) الإمام ابن عجيبة – الفهرسة ص٨٧ – تحقيق الدكتور عبدالحميد صالح – طبعة دار الغد العربى الأولى ١٩٩٠م.


الفصل الثاني
التعريف بالمصطلحات المتداولة
في هذا القطب

المصطلح الأول : الواجب

○ قال الشيخ :

فنقول: أما الواجب فإنه يطلق على فعل لا محالة، ويطلق على القديم أنه واجب، وعلى الشمس إذا غربت أنها واجبة، وليس يخفى من غرضنا.

وليس يخفى أن الفعل الذى لا يترجح فعله على تركه، ولا يكون صدوره من صاحبه أولى من تركه، لا يسمى واجبا.

وإن ترجّح، وكان أولى لا يسميه أيضا بكل ترجيح، بل لا بد من خصوص ترجيح *.

---

* قرر الإمام الغزالى أن أول الأمور التى يجب الاهتمام بها[1]، والانصياع لها على المعنى هى الألفاظ المتداولة فى المسألة، وأول هذه المعانى معنى الواجب.

- ما اسمه؟
- ما سمته؟
- كيف نميز بينه وبين غيره من المصطلحات التى تجرى نفس المجرى ويتم التعامل معها جميعا على ناحية واحدة؟

---

(١) الأولية هنا من الناحية المعرفية، لأن هناك أولية من الناحية العقدية، وأولية من الناحية البحثية. والأمام الغزالى يقصد هنا أولية بعينها هى الأولية المعرفية.

ثم ذكر أن الواجب كمعنى يخالفه الواجب كلفظ، إذ يطلق الواجب كلفظ في الشرعيات[1]، والعمليات[2]، كما يرد في الاعتقاديات[3]، ويجيء كذلك في اللغويات[4]، وكل منها يجب الاحتراز عند استعماله، حتى لا ندخل إلى الشرعيات بالمعنى المراد عند أهل اللغة مثلا أو العكس، وإلا كان الاصطلاح غير مقبول من أصحاب الفن نفسه.

وذكر الشيخ أن معنى الواجب يأتي على جهات منها.

(١) **السقوط للجنب**، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[5].

وعبر الشيخ عن الواجب بالوقوع الفعلي، ولذا ذكر أن لفظ الواجب باعتبار المعنى يرد على تلك الناحية اللغوية، ومحال أن ينصرف عنها إلى غيرها على سبيل الحقيقة اللغوية. ومن ثم؛ فإنه قال عنه يطلق على فعل لا محالة، وهو المدلول اللغوي الذي عليه وغيره مدارك العلوم الثلاثة التي هي الحس والخبر والنظر[6]؛ لأن سبب العلم إن كان آلة داخلة غير المدرك له فهو

---

(١) حيث يجري لفظ الواجب عند الفقهاء، وعلماء أصول الفقه ومن يستعمل ذات استعمالاتهم.

(٢) كالحال مع أصحاب المباحث الخلقية عامة، وفقهاء الفروع خاصة.

(٣) وهو في علم الكلام والفلسفة الإسلامية وما يجيء لخدمة كل منهما.

(٤) حيث يعنى به النحاة والصرفيون كل على ناصيته.

(٥) سورة الحج – الآية ٣٦ .

(٦) العلامة محمد بن عبدالله الزركشي الشافعي لقطة العجلان وبلة الظمآن ص١١ ط١ مطبعة نهر النيل بمصر ١٣٢٨هـ.

الحس أو المدرك له فهو النظر أو خارجة فهو الخبر[1]، واللغة هي الحاملة لـه المعبرة عنها.

(٢) **القديم**: وهو واجب الوجود جل علاه، فإنه واجب قديم لذاته سبحانه وتعالى، فإذا قيل:الواجب هو الله تعالى، فقد عرف أن غيره هو الممكن المخلوق، ومن ثم؛ يكون الواجب بهذا المعنى قديما، وهو الله سبحانه وتعالى[2]، وكل ما كان من هذا القبيل المتعلق بالله تعالى وصفاته يكون قديما على هذه الناحية، فيدخل فيه قدم ذاته وقدم صفاته، وكل ما يتعلق به جل جلاله.

(٣) **تصور وقوع الفعل**: كقولهم وجبت الشمس إذا غربت، فقد تحقق فعل المغروب للشمس، والعقل لا ينكره بل يقرّبه ويعترف، وإن كان على ناحية لغوية لكن لا بأس من الأخذ به.

❁ **يقول العلامة الراغب الأصفهاني**[3] الوجوب هو الثبوت والواجب يقال على أوجه منها:

☆ **الأول: في مقابلة الممكن**، وهو الحاصل الذي إذا قدر كونه مرتفعا[4]، حصل منه محال، نحو وجود الواحد مع وجود الاثنين، فإنه محال أن يرتفع الواحد مع حصول الاثنين.

---

(١) العلامة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري – فتح الرحمن على متن لقطة العجلان ص١١ ط/١٣٢٨هـ.

(٢) الشيخ محمد على الدمياطي – ترسيم النبهان في آي القرآن ص٢٣ ط/١٣١١هـ.

(٣) الراغب الأصفهاني: هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الأصفهاني، المعروف بالراغب. أديب متكلم مشهور، توفي سنة ٥٠٢هـ (الإعلام جـ٧ ص١٠٨ للزركلي)

(٤) المراد بالارتفاع هنا: عدم ثبوت الحكم له، وهذا من مصطلحات المناطقة وعلماء الأصول.

☆ **الثانى: يقال فى الذى إذا لم يفعل يستحق به اللوم،** وهو ضربان:

أ- واجب من جهة العقل: كوجوب معرفة الوحدانية، ومعرفة النبوة.

ب- واجب من جهة الشرع : كوجوب العبادات التى فرضها الله تعالى.

☆ **الثالث : يقال باعتبار ما يلاحظ فيه تصور الوقوع، كوقوع الفعل، وغروب الشمس.**

ثم ذكر الراغب أن بعض العلماء ذكر إطلاق الواجب على وجهين، وليس ثلاثة:-

☆ **الأول:** أن يراد به اللازم الوجوب، فإنه لا يصح أن لا يكون موجودا، كقولنا فى الله جل جلاله واجب وجوده وهذا الوجود لذاته.

☆ **الثانى:** بمعنى أن حقه أن يوجد[1].

إذن؛ الإمام الغزالى يقرر فى الواجب سمات عديدة منها:

١- أن يفعل على جهة الشرع والعقل فهو واجب بهما.

٢- أن يقع فى تركه ضرر ظاهر[2].

٣- أن لا يقع فى دائرة الترجيح بين الفعل والترك.

٤- أن يظل معناه قائما فى النفس، وإن اختلفت الوسائل المعبرة عنه.

كما بين الأمور الآتية :-

☆ **الأول:** أن الفعل الذى لا يترجح فعله على تركه، لا يكون واجبا أبداً.

---

(١) الإمام أبو القاسم الحسينى بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى – المفردات فى غريب القرآن – باب الواو ص٥١٢ – طبعة دار المعرفة – تحقيق محمد سيد كيلانى.

(٢) وبالتالى؛ فتفوت المصلحة، وإذا حدث ذلك فإن الفعل للواجب يكون واجبا.

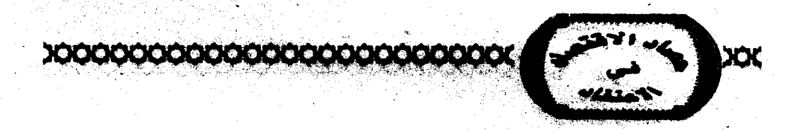
☆ **الثانى** : أن الفعل الذى لا يكون صدوره من صاحبه أولى من تركه لا يكون واجبا.

☆ **الثالث**: أن جانب الترجيح فى الفعل على جهة الأولى يحتاج إلى خصوص ترجيح يعتمد عليه(١).

يقرر الإمام الغزالى ذات المسألة، فيقول: وليس يخفى أن الفعل الذى لا يترجح فعله على تركه، ولا يكون صدوره من صاحبه أولى من تركه لا يسمى واجبا، وإن ترجح كان أولى، لا يسميه أيضا بكل ترجيح، بل لابد من خصوص ترجيح حتى يتمايز عن غيره، ويكون واجبا بذلك التمايز.

فالفعل ليس واجبا على أى من الجهات التى سلف ذكرها من حيث هو، ولذا؛ رأى الإمام الغزالى ضرورة إعادة عرض المسألة فى هذا الجانب، واستطرد كثيرا حتى يهيئ القارئ لما سيأتى بعد.

(١) راجع تلك التصورات والوجوه فى كتابنا : الغزاليات فى النبوات، وكذلك كتابنا الغزاليات فى السمعيات، فقد عرضتها هناك على قدر طاقتى.



○ **قال الشيخ:**

ومعلوم أن الفعل قد يكون بحيث يعلم أنه يستعقب تركه ضرراً أو يتوهم، وذلك الضرر إما عاجل في الدنيا، وإما آجل في العاقبة، وهو إما قريب محتمل، وإما عظيم لا يطاق مثله. فانقسام الفعل ووجوه ترجحه لهذه الأقسام ثابت في العقل من غير لفظ *

---

* يقرر الإمام الغزالي حقيقة الفعل في الواجب على الناحية اللغوية، وإن هذه الحقيقة اللغوية تحمل أكثر من معنى على سبيل اشتقاقه والغاية من الفعل أو الناتج عنه، والملاحظ أن الحال التي يرد عليها لا تخرج عن صور هي الأقسام، والوجوه التي لا محيص عنها، وهي كلها ثابتة في الفعل من حيث هو فعل متلفظ به.

وبالتالي؛ فإن مجملها يقع في عدة صور:

* **الصورة الأولى:**- أن يستعقب ترك الفعل الواجب ضرر على سبيل التأكيد[1]، عاجلا في الدنيا أو آجلا في الآخرة، فهما جهتان.

* **الصورة الثانية :** أن يتوهم استعقاب ترك الفعل الواجب ضرر على سبيل التوهم، الذي هو إدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوسات[2]، في الدنيا والآخرة أيضا، وبالتالي؛ فهما جهتان أيضا.

والضرر اللاحق من جهة ترك الفعل في الصورتين السابقتين، يقع على نواح:

---

(١) فالصلاة واجبة شرعا على المسلم، فإذا لم يؤدها فإن ضررا عظيما سيلحقه في دار الدنيا، وكذلك سيعاقبه الله في الآخرة بالعذاب الأليم، وكذلك باقي الأحكام الشرعية التي هي من هذا القبيل.

(٢) التعريفات للجرجاني - باب التاء ص٦٤ .

* **الأولى:** ضرر عاجل فى الدنيا، فآكل الربا لا يشبع، والزانى يسود وجهه، ويضيق الله عليه فى رزقه؛ لأنهما تركا فعل الواجب، وهو الحلال وارتكبا فعل الحرام، وهى المنهى عنه شرعا.

* **الثانى:** ضرر آجل لاحق لأصحابه فى الآخرة، وهو النتيجة المترتبة على أساس شرعى، هو أن الدنيا دار عمل، أما الآخرة فهى دار الجزاء.

* **الثالث** : ضرر قريب محتمل، ولكنه لا يسمى واجبا، كشرب الماء للعطشان المحتاج إليه، وقد يصير عليه، وقد يقع فى ضرر.

* **الرابع** : ضرر عظيم لا يطاق مثله.

فإذا جمعت هذه الصور كانت ستا باعتبار الضرر، من حيث وقوعه، اثنتين باعتبار نوع الفعل والنظر إليه[1].

إذن؛ انقسام الفعل باعتبار الوجوه التى مر ذكرها أمر مستقر فى العقل، باعتباره معنى من المعانى، لا باعتباره لفظا من الألفاظ؛ لأنه متى كان فى المعنى أمكن التعبير عنه بالعديد من الصور[2]، أما إذا تم التلفظ به فلابد من الاتفاق على المعنى المراد من اللفظ نفسه عند المستعملين له؛ حتى تصح المسألة ويصح التعامل معه أيضا.

---

(١) ولاشك أن تلك التعريفات والتدقيقات تمثل طبيعة ثابتة فى الفكر الإسلامى، ويعرف هذا الدليل باسم السَّبرْ والتقسيم ويدل على أن ثقافة القوم كانت عالية إلى أبعد حد.

(٢) الأستاذ عبدالباس محمد القرنفيلى – دلالات الألفاظ العربية ص٩٣ .

ز) تعريف الواجب بالشرع

○ **قال الشيخ :**

فلنرجع إلى اللفظ، فنقول: معلوم أن ما فيه ضرر قريب محتمل لا يسمى واجبا، إذ العطشان إذا لم يبادر إلى شرب الماء تضرر تضررا قريبا، ولا يقال أن الشرب عليه واجب.

ومعلوم أن ما لا ضرر فيه أصلا، ولكن فى فعله فائدة لا يسمى واجباً، فإن التجارة واكتساب المال والنوافل فيه فائدة، ولا يسمى واجبا.

بل المخصوص باسم الواجب ما فى تركه ضرر ظاهر، فإن كان ذلك فى العاقبة أعنى الآخرة، وعرف بالشرع فنحن نسميه واجبا ✱ .

✱ انتقل الشيح هنا من الحديث عن المعنى إلى اللفظ، وذلك بعد أن عرف المعنى، وضرب العديد من الأمثلة التى تفيد انفصال المعنى باعتباره عن اللفظ بالاعتبار الأخر، إذ لكل منهما اعتبار ذاتى كامن فيه معتبر معه[1].

انتقل الشيخ إلى لفظ الواجب، وتعريفه على الناحية الشرعية، وضرب المثال حتى يستقر فى الأذهان أمره، ويمثل فى الأفهام ظاهره، فقال:

إن ما فيه ضرر قريب محتمل، لا يمكن تسمية فعلا واجبا، أما لماذا؟

فلأن العطشان الذى يحتمل العطش للصيام أو جهاد النفس، أو فقدان الماء، أو مرض ألم به، وعله تحول بينه والماء، إذا لم يبادر إلى شرب الماء،

---

(١) راجع فى هذا الجانب أيضا : إيضاح المبهم من معانى السلم للشيخ الدمنهورى، وكذلك باب الدلالة لدى كل من الأصوليين والمناطقة والمحدثين، فستجد تلك الإشارات واضحة.

فلاشك أن نوعا من الضرر سيقع له، وفى الامتناع عن شرب المـــاء ضــــرر، لكنه محتمل، وبالتالى؛ فلا يكون شرب الماء واجبا شرعيا، وإن كـــان واجبـــا أخلاقيا[1] عند الضرورة الأخلاقية.

لكنه ضرر محتمل من جانبه لواحد من الأوجه التـــى ســـلفت الإشـــارة إليها[2]، ومادام قد احتمله، ويقع منه موقع الاحتمال، فلا يمكن القول بأن شرب الماء له واجب عليه. أما لماذا؟

فلأن الأعراف قد استقر فيها أن الفعل الذى لا ضرر فيه أصلا، إذا لـــم يتم القيام به فلا شيء يلحق تاركه، ولكن إذا تم القيام به، وفعل على وجه سليم؛ لحقته فائدة فإنه لا يسمى واجبا، رغم وقوع الفائدة، وإنمـــا يكـــون مباحـــاً، أو مندوبا، أو مكروها[3]، ولكنه لا يسمى واجبا أبدا، رغم تحقق الفائدة من فعله.

مثال ذلك:

التجارة المالية المباحة، واكتساب المال الحلال منها، وكافة النوافل، فـــإن فيها فوائد، ولا تسمى التجارة عملا واجباً، كما لا تســـمى النوافـــل الشـــرعية واجبات أو فروضا أبدا، وإنما تسمى بالاعتبار الذى انطبق عليها[4]، وهى أنـــها مباحات أو نوافل، ولا تكون نوافل وواجبات معا.

تعريف الواجب بالشرع:

وبعد هذه المقدمات انتقل الشيخ إلى تعريف الواجب بالشرع، وبيـــن أن الفعل الواجب بالشرع هو الذى يعقب تركه ضرر ظاهر فـــى الدنيـــا، أو فـــى الآخرة، أو فى كليهما معا.

---

(١) الأستاذ جميل عبدالمطى - القيم الأخلاقية ص١٨٣ طبعة أولى ١٩٤٦م .

(٢) فالامتناع عن شرب الماء من الصائم عبادة، وفى المجاهدة زهد. وفى فقدان الماء صبر على الابتلاء.

(٣) لأن الأحكام الشرعية خمسة : ١- الحلال . ٢- الحرام . ٣- المكروه. ٤- المندوب. ٥- المباح.

(٤) الشيخ منصور محمود البنفالى - الفقه الإسلامى ص٧٨ طبعة مراكش ١٣٠٨هـ

إذن؛ الواجب بالشرع هو ما فى تركه ضرر ظاهر، ويلحق صاحبه هـذا الضرر فى الدنيا والآخرة، والواجب بالشرع فى عرف الفقهاء عبارة عما ثبت وجوبه بدليل فيه[1]، كما عُرّف بأنه ما يثاب بفعله، ويستحق بتركه عقوبة لـولا العذر، حتى يضلل جاحده، ولا يكفر به[2]؛ لأنه لو كان يتركه كافر؛ لكان فعلـه واجبا شرعيا.

من ثم؛ يكون الواجب قد عرف عند الإمام الغزالى على جهة الشـــرع، بأنه ما يثاب فاعله، ويستحق العقوبة بتركه، لو إذ يقم به على الناحية الشرعية، كالصلوات الخمس[3]، وصوم رمضان[4]، والجهاد للقادر عليه[5]، والحج لمـــن استطاع إليه سبيلا[6].

فإن فاعل كل منهما يستحق المدح على الفعل، كما يستوجب العقوبـــة إذا لم يفعل، ولذا؛ فهو واجب على لسان الشرع حسب الاتجاه الذى انتـــهى إليـــه الإمام الغزالى على ما سلفت الإشارة إليه.

---

(١) الشيخ محمد على الصريطى – حاشية على شرح المفتاح ص١٨ .

(٢) التعريفات للجرجانى – باب الواو ص٢٢٢ .

(٣) الصلاة واجبة على المسلم بلسان الشرع . قال تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ سورة الإسراء – الآية ٧٨ .

(٤) قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ سورة البقرة — الآية ١٨٣ .

(٥) قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَـئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ سورة البقرة – الآية ٢١٨ .

(٦) قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ سورة آل عمران – الآية ٩٧ .

(ب) تعريف الواجب بالعقل

○ قال الشيخ :

وإن كان ذلك في الدنيا، وعرف بالعقل، فقد يسمى أيضا ذلك واجبا، فإن من لا يعتقد الشرع، قد يقول: واجب على الجائع الذي يموت من الجوع أن يأكل إذا وجد الخبز، ويعني بوجوب الأكل ترجح فعله على تركه، بما يتعلق من الضرر بتركه.

ولسنا نحرم هذا الاصطلاح بالشرع، فإن الاصطلاحات مباحة لا حجر فيها للشرع، ولا للعقل، وإنما تمنع منه اللغة، إذا لم يكن على وفق الموضوع المعروف.

فقد تحصلنا على معنيين للواجب، ويرجع كلاهما إلى التعرض للضرر، وكان أحدهما أعم لا يختص بالآخرة، والآخر أخص، وهو اصطلاحنا * .

* ذكر الشيخ أن الواجب كما أمكن تعريفه بالشرع، يمكن تعريفه كذلك بالعقل، وإذا كان الواجب الشرعي المتعلق بالآخرة[1]، ولا سبيل للتعرف عليه بسهولة، فإن التعرف على الواجب العقلي الواقع في دار الدنيا من السهولة بمكان[2]، من حيث ضبطه والتعرف عليه.

وبناء عليه؛ فالإمام الغزالي يقارب بين مفاهيم الواجب، ويعلن أن الواجب بالفعل والشرع لا يتباعدان كثيرا، وهي لمحة فنية من لمحات الإمام الغزالي رحمه الله .

❖ **ولكن كيف ذلك؟**

(١) المراد بالتعلق في الآخرة هو الثواب أو العقاب الآجل؛ لأنه مترتب عليه.

(٢) الأستاذ جميل عبدالمعطي – القيم الأخلاقية ص١٨٧ .

◄◄ والجواب : إن في ما في تركه ضرر عاجل في دار الدنيا، فإن العقل يعرفه، ويسميه أمراً واجبا عقليا[1]، كما يطلق عليه اسم الفعل الواجب القيام به؟ أما لماذا؟

فلأن من لا يعتقد لسان الشرع قد يقول أنه من الواجب على الجائع، الذي يتعرض للهلاك، أن يأكل إذا وجد الخبز، ويترجح فعل الأكل عنده على تركه، فلو لم يأكل الجائع الخبز حتى يقتات به وقع له ضرر كبير بالترك، وهي وجهة نظر العقل وحده في التعرف على الواجب والحكم عليه[2].

لكن ما انتهى إليه العقل لا يعارض ما انتهى إليه الشرع، بل لا توجد حرمة شرعية في استخدام الاصطلاح السابق ذكره عند العقل، على لغة النقل الشرعي. أما لماذا؟

فلأن الاصطلاحات العقلية كلها مباحة، لا حجر فيها للشرع الذي له اصطلاحاته الشرعية، ولا حجر فيها للعقل الذي له اصطلاحات خاصة به من غير أن يعارض أحدهما الآخر، مع ضرورة أن تكون الاصطلاحات العقلية موافقة للفطر السليمة والعقول الصحيحة[3]، وإلا كانت اصطلاحات فاسدة.

◈ **لكن هل تطلق الاصطلاحات العقلية من غير قيود؟**

◄◄ والجواب: إن اللغة تقرر استبعاد الاصطلاح الذي لا يكون موافقا للموضوع المعروض[4]، بأن كان موضوعا بعيداً عن دائرة المسائل التي يعرض لها

---

(١) ذلك مستقر في الأعراف السليمة والعقول الصحيحة، ولا ينازع في ذلك صاحب عقل صحيح.

(٢) الأستاذ صلاح الدين محمود الدسوقي – المسألة الخلقية ص٩٣ .

(٣) راجع في ذات الشأن – المسألة الخلقية ص٩٤، والقيم الأخلاقية ص١٨٤ .

(٤) ويعرف في المنطق باسم التعريف الموضوعي، وعند الأصوليين باسم التعريف العنواني. وقد يشترك المناطقة والأصوليون فيهما.

هذا العلم أو ذاك، وحينئذ لا يكون اصطلاحا فى موضعه، فيكون التعامل معه غير مقبول.

يقرر الشيخ إذن ما يلى:

(١) وجود معنيين للواجب، وكل منهما راجع لمفهوم الضرر.

(٢) أن أحدهما أعم لا يختص بالآخر .

(٣) إن أحدهما أخص من الآخر[1].

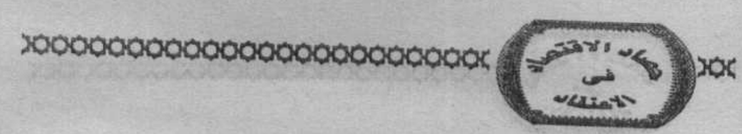
(٤) إن الأخص: هو اصطلاح متكلمى أهل السنة والجماعة، وهو تعريف الواجب بأنه ما يعقب تركه ضرر ظاهر، ويعقب فعله فائدة على ناحية شرعية.

وتبدو هنا فكرة التسامح الأشعرى فى عدم التمسك باصطلاح محدد، واعتباره الوحيد فى المسألة، وتحريم الباقى على الآخرين، وإلا وقعوا فى الاتهام بضيق الأفق[2]، ومن ثم؛ نرى الإمام الغزالى يقرر أنه لا منازعة فى الاصطلاح مادامت تجيزه قواعد اللغة، أما إذا لم تجزه فيكون اصطلاحا غير مقبول، لا على ناحية الشرع فقط، بل على ناحية اللغة أيضا، وهى الأصل فى الألفاظ التى يقع بها التعامل اللغوى.

---

(١) فكرة العموم والخصوص المطلق أو الوجهى من الأفكار القويمة فى الفكر الإسلامى، وتدل على مدى تمتع مفكرى المسلمين بثقافة عالية التركيز.

(٢) كثيرا ما وقع الاتهام لبعض مفكرى المسلمين بضيق الأفق، وهم منه براء، لكن ضيق الأفق فيمن يقرأ لهم أو يكتب عنهم موجود المذاهب الفقهية المتعددة فى الفكر الإسلامى من الأدلة على أن سعة الأفق من سماتهم الفكرية.



(جـ) التعريف المختار للواجب عند الشيخ

○ قال الشيخ:

وقد يطلق الواجب بمعنى ثالث؛ وهو الذى يؤدى عدم وقوعه إلى أمر محال، كما يقال: ما علم وقوعه فوقوعه واجب، ومعناه أنه إن لم يقع يؤدى إلى أن ينقلب العلم جهلا، وذلك محال، فيكون معنى وجوبه أن ضده محال، فليسم هذا المعنى الثالث الواجب* .

---

* هنا يذكر الشيخ معنى ثالثا للواجب غير ما مر ذكره من المعنى الشرعى والعقلى، وعرفه بأنه: الذى يؤدى عدم وقوعه إلى أمر محال[1].

مثال ذلك: أن يقال ما علم وقوعه على سبيل التأكيد والقطع، فوقوعه واجب على تلك الجهة، فإذا لم يقع كان الأمر محالاً على جهة العلم السابق، والوقوع العلمى.

كما أنه إذا لم يقع على تلك الناحية، تحدث محالات لا سبيل إلى دفعها منها:

١- أن ينقلب العلم جهلا.

٢- أن يتحول الجهل إلى بديل العلم.

٣- أن يقع التبديل على الأضداد[2].

---

(١) فرضه بالمحال هنا هو المحال على لغة الشرع، وليس المستحيل الذى يمتنع وجوده على لغة الحكم العقلى، والفرق بين المحال والمستحيل كبير جداً لمن تأمله.

(٢) تلك الصور الثلاثة يمكن أن ترتد إلى صورتين: إجمالا ولكنها لا تزيد عن الثلاثة عقلا.

والأمور الثلاثة كلها محالات على جهتى الشرع والعقل معا، وهذه لطيفة انتهى إليها الشيخ، وهى الإتيان بمعنى رابع للواجب، يقوم على أن الواجب هو الذى يمتنع ضده على سبيل الاستحالة.

إذن الواجب له معان أربعة:

☆ **المعنى الأول**: ما فى تركه ضرر ظاهر يلحق صاحبه فى الآخرة.
☆ **المعنى الثانى**: ما يثاب فاعله بفعله، ويستحق بتركه عقوبة.
☆ **المعنى الثالث**: ما يؤدى عدم وقوعه إلى أمر محال.
☆ **المعنى الرابع**: ما يستحيل ضده[1].

◀◀ **التعريف المختار**: قرر الشيخ الإمام الغزالى؛ أن تعنى الواجب الذى ينال القبول عنده هو ما يكون معنى وجوبه أن ضده محال على سبيل الفعل أو الترك، وقال: فليسم هذا المعنى الثالث الواجب.

وقد يبدو من عبارة الشيخ أن فيها نوع تحكم مال إليه الشيخ أخيرا، لكنه نفى هذا التحكم، حين أكد عدم المنازعة فى الاصطلاحات، وبين أن هذه الألفاظ أثواب المعانى، فمتى أجازت اللغة إطلاق لفظ على معنى موافق موضوعه المعروف، فلا شيء، وإن لم تجزه امتنع استعماله[2].

إذ لا يمكن أن نطلق على قواعد النحو مصطلح الفقه، ولا على قواعد الرياضة مصطلح النحو، ولا على " خالد " مثلا لفظ " هدى "؛ لأن اللغة تمنع إطلاق مصطلح على مخالف له فى الموضوع المعروف، والمسائل المختصة، بجانب النوع القائم فيه.

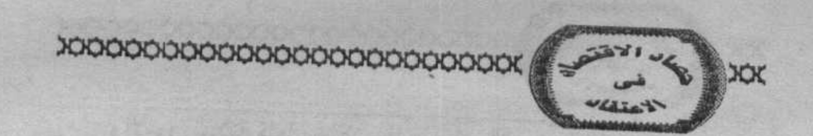
وتلك نظرة جيدة من الإمام الغزالى، لو تنبه إليها الدارسون ما اختلفوا، طالما كانت الألفاظ المستعملة معهم تمثل اصطلاحات لبعضهم، تعين عليها ظواهر اللغة، ولا تحرمها نصوص الشرع الإسلامى[3].

---

(١) الشيخ طنطاوى عبدالباقى جمعه- معالم العقلية الإسلامية ص١٧٥ .

(٢) الشيخ عبدالباسط محمد القرنفيلى - دلالات الألفاظ العربية ص١٣٥ .

(٣) راجع مشكلة الخير والبشر وعلاقتها بالعقل الإنسانى ص١٣٧ .



المصطلح الثانى : الحسن إطلاقاته وتعاريفه

○ قال الشيخ:

وأما الحسن؛ فحظ المعنى منه أن الفعل فى حق الفاعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:- أحدها : أن توافقه أى تلائم غرضه. الثانى: أن ينافى غرضه. الثالث: أن لا يكون له فى فعله، ولا فى تركه غرض. وهذا الانقسام ثابت فى العقل. *

* هنا يتحدث الإمام الغزالى عن معنى لفظ أخر، أو مصطلح أخر من الألفاظ التى جعلها تمهيدا للقطب الثالث، غير لفظ الواجب الذى سلف الحديث عنه، وهذا اللفظ الثانى؛ هو الحسن الذى يوصف به الفعل على سبيل الإيقاع أو الترك، ولا شك أن وصف الفعل قد ينصرف إلى الفاعل أيضا، باعتباره أحد النتائج المترتبة عليه، وقد حرص على بيان ذلك المتكلمون والفلاسفة، بجانب الصوفية وعلماء الأخلاق[1].

فمتى كان الفعل محكما ففاعله حكيم، ومتى كان متقنا؛ ففاعله متقن لا محالة، ومتى كان الفعل حسنا، فلاشك أن فاعله يوصف به، وهكذا كل فعل يوصف فاعله به، سواء أكان على ناحية النتيجة أم ناحية الأثر المترتب عليه[2]، أو الأسباب التى أدت إليه.

(١) راجع للزميل الدكتور مجدى محمد عطا الله – الفعل الإنسانى – رسالة دكتوراه بكلية البنات جامعة عين شمس، والزميلة سنير عبدالرحمن عبده– الفعل الإنسانى بين المتكلمين والأخلاقيين والفلاسفة (رسالة ماجستير بكلية البنات الإسلامية) .

(٢) الدكتور عبدالبارى محمود حسن – القيم فى التراث الإسلامى ص١٢٣ .

والإمام الغزالى يقرر أن لفظ الحسن من الألفاظ التى للمعنى فيها نصيب واضح، لكن من خلال نواح متعددة، وكل ناحية تجيء فى صور واعتبارات مختلفة:

* **الناحية الأولى** : ما يتعلق بالفاعل : وهذه الناحية تجيء هى الأخرى علـــى اعتبارات متعددة منها:-

☆ **الاعتبار الأول** : ما يوافق غرض الفاعل[1]، مثل حصـــــول النجـــاح عقـــب المذاكرة، والانتصار عقب الحرب بعد الاستعداد التام لها، فإنـــــها جميعـــا توافق غرض الفاعل.

☆ **الاعتبار الثانى**: ما لا يوافق غرض الفاعل، بل يأتى منافرا له، كالقتل خطـــأ من غير غرض فيه، والسرقة مع القتل من غير وجود غرض فيهما[2].

☆ **الاعتبار الثالث**: إتيان الفعل من غير غرض أصلا، وكذلك تركه، ويعبر عنه بانقطاع الغرض فعلا أو تركا[3].

* **الناحية الثانية**: ما يتعلق بغير الفاعل والمفعول: وهذه الناحية تجيء هـــى الأخرى أيضا على اعتبارات منها:-

☆ **الاعتبار الأول**: ما كان موافقاً لغرض الفاعل، ويسمى حسنا فى حـــق مـــن وافقه، فإن كان موافقا لغرض الفاعل والمفعول معا، فهو حسن، مثال ذلـــك من ألقى بحجر يريد صيد طائر فوقع الحجر على قاطع طريـــــق يخشـــى المارة منه، فإن قتله يكون موافقا للفاعل الذى ألقى الحجـــر؛ لأنـــه أحـــد المارة وإن لم يكن موافقا لغرض قاطع الطريق، فلا عبرة بغرضه الفاسد.

---

(١) راجع فى هذا الشأن الغرضية فى الفعل الإنسانى ص١٩/٢٠ للأستاذ رمزى محمود البعلبكى .

(٢) كالحال مع من يرمى إلى صيد طائر فيصيب إنسانا أو حيوانا فيقتله.

(٣) الأستاذ رمزى محمود – الغرضية فى العقل الإنسانى ص٢٣ .

☆ **الاعتبار الثاني:** ما كان منافيا لغرض الفاعل، ويسمى قبيحاً؛ لأنه يقع فيه العبث واللهو وهى أمور غير مقبولة.

☆ **الاعتبار الثالث:** ما كان موافقا لشخص منافيا لأخر، فهو فى حق الموافق حسن، وفى حق المنافر قبيح[1].

❊ **الناحية الثالثة** : ما يتعلق بالأغراض والأعراض : ويقرر أن اسم الحسن والقبيح أمران إضافيان تقع فيهما الاعتبارات الآتية:-

☆ **الاعتبار الأول:** الموافقة أو المخالفة باعتبار الأشخاص.

☆ **الاعتبار الثاني** : الموافقة أو المخالفة باعتبار الأحوال.

☆ **الاعتبار الثالث:** الموافقة أو المخالفة باعتبار الإضافة.

وهذه الأقسام بتلك الاعتبارات المتعددة تقع فيها صفات الفعل، مع الذى ينسب إليه الفعل، فإن كان الفعل حسنا؛ ففاعله يوصف به، وإن كان قبيحاً؛ ففاعله هو الأخير مثله[2].

وإذا كنا قد عرضنا لمفهوم الواجب فى الفعل بالنسبة للفاعل، فإنا هاهنا نعرض لمفهوم الحسن والقبيح والعبث والسفه؛ حتى تتمايز المفردات عن بعضها، وتستقل فى الأفهام المعانى عن ما يمكن أن يقع فيه الاختلاط فيما بينها.

---

(١) وهذه الاعتبارات تتعلق بالفاعل والمفعول الذى يقع عليه الفعل بالاشتراك، وإن اختلفت الأغراض

(٢) الأستاذ بدر الدين عبدالحكيم النعمانى – مشكلة الخير والشر وعلاقتها بالفعل الإنسانى ص١١٩.

(أ) ما يتعلق بغرض الفاعل

○ **قال الشيخ :**

فالذى يوافق الفاعل يسمى حسنا فى حقه، ولا معنى لحسنه، إلا موافقته لغرضه، والذى ينافى غرضه يسمى قبيحا، ولا معنى لقبحه إلا منافاته لغرضه، والذى لا ينافى ولا يوافق يسمى عبثا، أى لا فائدة فيه أصلا، وفاعل العبث يسمى عابثا، وربما يسمى سفيها، وفاعل القبح أعنى الفعل الذى يتضرر به يسمى سفيها، واسم السفيه أصدق منه على العابث، وهذا كله إذا لم يلتفت إلى غير الفاعل، أو لم يرتبط الفعل بغرض غير الفاعل. ✱

✱ ذكر الشيخ فيما مضى الاعتبارات مجملة، ثم هاهو يفصل القول فى المسألة مما يجعلنى أؤكد إن إمكانياته العلمية سبقت غيره بآماد بعيدة، وبخاصة أصحاب المدارس الأخلاقية، الذى ترددوا كثيرا فى الحكم على الفعل الخلقى[1]، من حيث الأوصاف التى تنطبق عليه.

وهاهو الإمام الغزالى يفصل القول فى المسألة على ناحية لم يسبقه – حسب ما نعلم – أحد من دعاة المدارس الأخلاقية المعاصرة[2].

◈ **وربما تسألنى ما هى الناحية التى جاء منها الاستنتاج؟**

والجواب: ما يلى:-

◂◂ **تقسيم الفعل باعتبار الناتج عنه إلى :**

---

(١) راجع المسألة الخلقية للشيخ نصر الدين محمد عثمان ص٩٣ وما بعدها.

(٢) وقد ألمح إلى ذلك الدكتور فوزان عبدالبديع فى كتابه الرائع المدارس الأخلاقية ص١٣٢ .

[أ] **ما يوافق غرض الفاعل الذى فعل الفعل، ويسمى فعلا حسنا**[1]، ولا تستطيع الحكم عليه بالحسن إلا من جهة أنه موافق لغرض الفاعل، لا لذات الفعل، ولا لذات الشرع، ولا لحكم العقل، بل لموافقة الفعل غرض الفاعل وحده.

[ب] **ما ينافى غرض الفاعل، وحينئذ يسمى فعلا قبيحا بالنسبة للفاعل**، وجهة الحكم عليه بالقبح هى منافاته لغرض الفاعل، وكأن الحاكم على الأفعال بالحسن والقبح هو نزعة الفاعل[2]، والغرضية القائمة فى أعماقه.

[جـ] **ما يقع دون منافاة ولا موافقة**، أى أنه لا فائدة فيه أصلا، باعتباره غير موافق ولا مناف، ومن هنا؛ يسمى عبثا، وفاعل العبث يسمى عابثا[3]، كما يسمى سفيها، ومثله لا يكون الحكم على فعله بالحسن أو القبح، باعتبار غرض الفاعل مقبولا.

والشيخ هنا يركز على نقطة ذات أهمية كبرى، هى إتيان الفعل من غير أن تكون فيه فائدة، وليس فيه مصلحة، كما لا تقع منه مضرة.

ولست أرى وجها مقبولا لهذا الفعل، غير الغرض فقط، إذ أن النفس البشرية جبلت على فعل الخير، والسعى إليه وهى النفوس الخيرة، فإن كان فعلا خيرا؛ فقد وقع الغرض، ولا يقال عليه: إنه فعل لا غرض فيه.

---

(١) الشيخ نصر الدين محمد عثمان – المسألة الخلقية ص٩٧ .

(٢) راجع أساس التحسين والتقبيح لدى الإسلاميين، ومقارنته بمذهب كانط للدكتور قنديل محمد السيد قنديل (رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين بالقاهرة).

(٣) هذه التقسيمات مقبولة عند العقل؛ لأنها داخل فى نطاق القسمة العقلية، ولا تخرج عنها.

كما أن بعض النفوس تعودت على فعل الشر، بل وتستعذبه، وهم أصحاب النفوس الشريرة، والأفعال السيئة، وذلك النوع من النفوس تدل عليه ظروف المعايشة لهم، وينبئ عنها الواقع نفسه[1].

أما ما يأتى الفعل لا على غير وجه الصواب أو الخطأ،فما أظنه إلا من ...ال البلهاء، وهم لا يحاسبون عليه، ولا ينسب إليهم فعل سوى أنه السفه، ...هم لسفهاء، ومثلهم لا يكون لهم غرض كما لا تجرى معهم غاية.

وفى تقديرى؛ إن الشيخ - رحمه الله - قد اعتبر أصحاب ذلك الفعل الذى لا وجه له موافقا لغرضه أو منافيا - سفهاء وعابثين -، وكما وصف أفعالهم بالسفه والعبث، فقد سماهم السفهاء كما سماهم العابثين، وإذا كان وصف الفعل بالقبح، فالفاعل سفيه وعابث معا.

---

(١) وفى الحديث الشريف : « عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أن من الناس مفاتيح للخير، مغاليق للشر. وإن من الناس مفاتيح للشر، مغاليق للخير. فطوبى لمن جعل الله مفاتيح الخير على يديه. وويل لمن جعل الله مفاتيح الشر على يديه ». وقال ابن ماجة: في الزوائد: إسناده ضعيف من أجل محمد بن أبي حميد، فانه متروك. والمراد بـ: [(أن من الناس مفاتيح للخير مغاليق للشر) المفتاح آلة لفتح الباب ونحوه. والجمع مفاتيح ومفاتيح أيضا. والمغلاق ما يغلق به. وجمعه ومغاليق. ولا بعد أن يقدر "ذوي مفاتيح للخير" أي أن الله تعالى أجرى على أيديهم فتح أبواب الخير، حتى كانه ملكهم مفاتيح الخير. ووضعها في أيديهم. ولذلك قال "جعل الله مفاتيح الخير على يديه" وتعدية الجعل بـ "على" لتضمنه معنى الوضع. (فطوبى) فعلى. من الطيب. (وويل) الويل الهلاك]. راجع سنن ابن ماجه. باب من كان مفتاحا للخير - الحديث رقم: ٢٣٧ .

[د] **ما يقع ضار بصاحبه على وجه الإيذاء**، سواء أقصد به الإضرار أم لم يقصد، ففاعله يسمى سفيها[1]. ولذا؛ قال الشيخ: وفاعل القبح أعلى الفعل الذى ينضر به يسمى سفيها، واسم السفيه أصدق منه على العابث لا محالة.

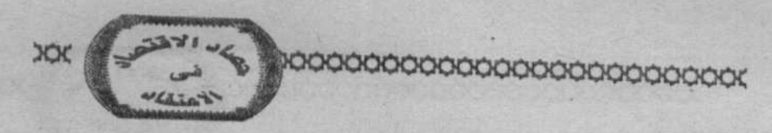
إذن هناك جهتان:

☆ **الأولى** : إذا التفت إلى الفعل باعتبار الفاعل وغرضه.

☆ **الثانية** : إذا التفت إلى الفعل بغير الفاعل، ولا غرض أيضا.

---

(١) السفه، الخفة والطيش، والسفيه من يسوء تصرفه فى ماله. (راجع قطر المحيط للمعلم بطرس البستانى، أساس البلاغة للزمخشرى، ومحيط المحيط. فسترى هذه التعريفات قاسما مشتركا بينهما. والمعجم الوجيز باب السين ص٣١٣ طبعة وزارة التربية والتعليم).



(ب) ما يتعلق بغير الفاعل

○ قال الشيخ:

فإن ارتبط بغير الفاعل؛ وكان موافقا لغرضه، سمى حسنا فى حق من وافقه؛ وإن كان منافيا سمي قبيحا؛ وإن كان موافقا لشخص دون شخص، سمى فى حق أحدهما حسنا، وفى حق الآخر قبيحا. *

* هنا يتحدث الشيخ عن الفعل على الجهة الثانية، وهى ارتباط الفعل بغير الفاعل، سواء أتعلق به غرض الفاعل نفسه، أم تعلق به غرض أخر على سبيل الحسن أو القبح، فيقرر أن:

ارتباط الفعل بغير الفاعل ذاته يقع فى صور ثلاث:-

الأولى : وقوع الفعل موافقا لغرض من ليس فاعلا له، ويسمى حينئذ فعلاً حسنا فى حق من وافقه، كمن يعطى صدقة، فتقع فى يد محتاج إليها، وبالتالى؛ فإن المحتاج إليها يستحسن هذا الفعل بالنسبة له، رغم أنه لم يفعل الإحسان أو التصديق[1]، بل فعل الإحسان له ووقع التصدق عليه، فهو الذى وقع عليه فعل الفاعل، وبالتالى؛ فهذا الفعل يعتبر فعلاً حسنا بالنسبة له.

مثال أخر : من أراد إطلاق الرصاص على رجلين يريد قتل أحدهما، وهو خصمه أخذا بثأره، فإن وقع القتل على الخصم، فهو مطلب القاتل وغايته[2]، أما أن ارتد الهدف وأصاب صاحبه وهو الفاعل نفسه، فقد وقع الفعل على

(١) راجع الغرضية فى الفعل الإنسانى ص٤٣، وكذلك المسألة الخلقية ص١١٢ .

(٢) فإن وقع القتل للخصم كان الفعل متعلقا بغرض الفاعل وغايته، وبالتالى؛ لا يدخل فى النوع الثانى الذى نحن بصدده.

نفسه ونجا المطالب بالثأر، فيكون حسنا بالنسبة لمن يطلبه القصاص، وإن لم يكن هو الفاعل للقتل ولا غاية له[1].

* **الثانية** : أن يقع فعل الغير غير موافق لغرضه، كمن يريد الهرب من عدو فيقبض عليه صديق العدو حتى يسلمه لطالبه، ففعل الصديق بالنسبة لمن يريد الهرب، غير موافق لغرض الهارب، وحينئذ يسمى فعلا قبيحا[2]، بالنسبة للمقبوض عليه، وفاعله كذلك يوصف به من جهة الهارب، وإن كان حسنا بالنسبة لغيره الذى قبض عليه أو الذى يطلبه.

مثال ذلك : شركاء استهموا فى غنيمة واقتسموها، وصار نصيب كل منهم فى حرزه، وقبيل الفجر حمل أحد الشركاء نصيبا ظنه له، فلما غاب واختفى عن العيون، استيقظ صديقه فلم يجد متاعه، ولا ما قسم له من غنيمة فهذا الفعل لم يقع منه، وإنما وقع عليه[3]، وهو فعل قبيح بالنسبة له ضاع به متاعه، وانفلتت من يديه غنيمته مع أن الفاعل لم يقصد سرقة المتاع ولا الفوز بالجزء الذى انفرز لصاحبه من الغنيمة.

* **الثالثة**: وقوع الفعل من الغير على جهتين، فيقع موافقًا لشخص مخالفا لأخر، فالموافق له يعتبر بالنسبة له حسنا، والمخالف له يعتبره قبيحاً، وهذه الصورة تلائم الأغراض فيمكن أن ترجع إلى إحدى الصورتين السابقتين على ناحية من النواحي.

وهكذا يقبح الفعل الواحد، أو يحسن لكن جهتين مختلفتين، وباعتبارين متضادين هما:-

أ- اعتبار الأشخاص.

---

(١) يحدث فى بعض الحالات أن نصب العيار النارى صاحبه والحوادث فى ذلك كثيرة.

(٢) فالفعل بهذا الاعتبار له جهتان: الأولى حسنة، والثانية قبيحة، وتكون النسبة هى الفاصل فى المسألة، بالنسبة للفاعل أو المفعول.

(٣) راجع مشكلة الخير والشر وعلاقتها بالفعل الإنسانى ص١٣٥ .

ب- اعتبار الإضافة .

مثاله: ضابط الشرطة الذى يطارد لصا بادله إطلاق الرصاص، واستمرت المطاردة فأخطأ سلاح الضابط الهدف وأصاب أحد المارة، وكانت هى أخو رصاصة تمكن بعدها اللص من الهرب.

فإطلاق الرصاص على البريء من ضابط الشرطة فعل قبيح على المجتمع والضابط والبريء، ولكنه حسن بالنسبة لذلك اللص الذى تمكن من الهرب، والاختفاء ثم الابتعاد عن مطاردة العدالة له، باعتباره لصا يهدد أمن المجتمع وسلامته.

مثال أخر : نجاح المهمل، ورسوب المجد، فالنجاح فى حد ذاته فعل حسن وقع للمهمل ابتلاء له، فاعتبر به وازداد إهمالا[1].

بينما الرسوب للمجتهد قبيح من وجهة نظره، وهو في ذاته ابتلاء يحتاج الصبر، إذن الفعل الواحد المرتبط بالمفعول الواقع عليه، قد يأتى على جهتين متضادين كالنجاح والرسوب، وباعتبارين مختلفين كاللص المطارد من العدالة[2]، والبريء الذى يتحصن بالعدالة.

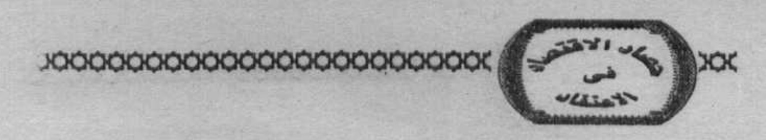
مثال ثالث : فعل الإمساك، وعدم الإنفاق من البخيل صاحب المال الكثير، لورثته حسن بالنسبة له، إذ فيه جمع المال، وتجميع الثروة، وهو فى نفس الوقت قبيح؛ لأنه ضياع حق الفقير[3]، وإفلات الفرصة للحياة الكريمة، سواء أكانت بالنسبة لذات البخيل أم أولاده، وكذلك وارثيه، وهو فعل واحد لكن له جهتان يحسن بواحدة منهما فيكون حسنا، ويقبح بالأخرى فيكون قبيحاً.

---

(١) لست أذكر هنا الفعل الإلهى، وإنما أضرب أمثلة مختلفة تتعلق بمن وقع عليه الفعل؛ لأن أفعال الله تعالى كلها محكمة متقنة جل شأنه، ولا تدخل فى الأمثلة التى ذكرتها على ناحية الغرض.

(٢) الأستاذ ثروت محمد أبو نجم – مذكرات محام ص٧٢ – ط بار دويدار بتونس ١٩٣٧م.

(٣) هذا إذا لم يؤد الزكاة المفروضة عليه من قبل الشارع الحكيم، أما إذا أداها، فإن حق الفقير فيها يكون قد تم أداؤه له ولم يضع عليه.



(جـ) اسم الحسن والقبيح أمران إضافيان بالموافقة والمخالفة ويختلفان بالأشخاص والأغراض والأعراض

○ قال الشيخ :

اسم الحسن والقبيح بالموافقة والمخالفة، وهما أمران إضافيان مختلفان بالأشخاص، ويختلف في حق شخص واحد بالأحوال، ويختلف في حال واحد بالأعراض، فرب فعل يوافق الشخص من وَجه، ويخالفه من وجه، فيكون محسنا من وجه قبيحا من وجه. *

---

* يرى الشيخ أن اسم كل من الحسن والقبيح، يمكن أن يردا على سبيل التبادل للمواقع في الفعل الواحد، متى كانت الجهة مختلفة، فالحسن بالموافقة لغرضْ الفاعل باعتباره فعله، والموافقة لغرض من وقع عليه الفعل باعتباره المحل الذي وقع عليه الفعل حسنا، وبالتالي؛ فالفعل بالنسبة لهما معا فعل حسن؛ لأنه جاء موافقا لأغراضهما معا[1].

وكذلك تقع المخالفة، فيكون الفعل قبيحاً لوقوعه منافيا لغرض الفاعل، باعتبار الفعل منسوبا إليه، كما يكون قبيحاً إذا وقع عليه من غيره، باعتباره المحل الذي وقع الفعل فيه، غير موافق لغرضه[2]، أو النتائج التي يتوقعها.

وهذا النوع الذي سلف ذكره هو ما يعرف بالموافقة والمخالفة في الأشخاص، ويطلق عليه اسم الحسن، والقبيح من هذه الناحية، وبشرط الوقوع الفعلي المتبادل على الأشخاص أو معهم متى وافق الغرض لهما معا، أو خالفه

---

(١) الشيخ نصر الدين محمد عثمان – المسألة الخلقية ص١١٣ .

(٢) راجع الفرضية في الفعل الإنساني ص٦٧، والمسألة الخلقية ص١٢٥ .

لهما معا أيضا، باعتبار الوجه[1]، الذى حكم عليه الفعل من ناحيتــه، ويعــرف باسم نظرية الوجه فى الفكر الإسلامى.

كما أن الفعل الواحد يقع فى حق الشخص الواحد حسنا وقبيحاً، باعتبارين مختلفين هما:

الأول: اعتبار الأحوال[2]:

فحال الصحة غير حال المرض، فمثلا الأكل من الصحيح حسن بالنسـبة له، أما الأكل من السقيم المنهى عن تناول الطعام للظروف الصحية، فهو قبيـح منه، فاختلف معه حال الصحة عن حال المرض[3]، ويسمى فعل الأكـــل فـــى الأولى حسن، وفى الثانى يسمى فعل الأكل قبيحاً، فهو حسن فى حال قبيح فـــى حال ، مع أن الفاعل واحد، لكن اعتبار الأحوال هو الفيصل.

إنفاق الصدقة على المحتاجين فى السر فعل حسن، جــاء بــه الحديــث الشريف: « حتى لا تعلم شماله ما تنفق لما يمينه »؛ فعن أبي هريــرة، عـــن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « سبعة يظلهم الله في ظله: الإمــام العــادل، وشاب نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله

---

(١) راجع أساس التحسين والتقبيح، فقد تحدث عن نظرية الوجه وأفاض فيها.

(٢) الأحوال جمع حال، وهو ما يبين هيئة الفاعل أو المفعـول بـه لفظا نحـو ضربـت زيـدا قائمـا، أو معنى نحو زيد فى الدار قائما. والحال عند أهل الحق معنى يرد على القلـب من غـير تصنـع، ولا اجتلاب ولا اكتسـاب من طرب و حزن، أو قبض أو بسط أو هيئة، ويزول بظـهور صفـات النفس، سواء يعقبه المثل أم لا، فإذا دام وصار ملكة يسمى مقاما. (التعريفات – الجرجانى – بـاب الحـاء ص٣٢ طبعة الحلبى).

(٣) الأحوال مسألة يتناولها المتكلمون، كما يتناولها الصوفية، وفى نفس الوقت؛ تقـع عنـد الفلاسـفة وعلماء الأخلاق، وكم تمنيت أن تنال نوعا من الدراسة فى رسالة جامعية يكون عنوانها: الأحوال فى الفكر الإسلامى – دراسة تأصيلية.

اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال، فقال إنـــي أخاف الله، ورجل تصدق، اخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليا، ففاضت عيناه »[1].

فإذا أنفق فى العلن قاصدا إبراز ما ينفقه، والتظاهر به حتى يذكره الناس بالكرم، أو إحراج الآخذ منه حتى يستذله متى يشاء، ففعلـه قبيـح مـن هـذه الناحية، وهو اختلاف بالأحوال كما رأيت، ولعلك قد أدركت الفرق بين الحكـم على الفعل بالحسن أو القبح، من حيث ذاته، والحكم عليه، باعتبار الحال الـذى يصاحبه، وإنى لواثق أنك على بصيرة إن شاء الله.

الثانى: باعتبار الأعراض[2]:

ونعنى به أن الفعل يطلق عليه اسم الحســـن، واســم القبيــح باعتبـار الأعراض، فالجلوس بالنسبة للمريض الغير قادر على مواصلة الســير فعـل

---

(١) الإمام البخارى – صحيح البخارى – باب: من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد. – الحديث رقم: ٦٢٩، باب: الصدقة باليمين – حديث رقم: ١٣٥٧، باب: البكاء من خشية الله حديث رقم: ٦١١٤، باب: فضل من ترك الفواحش – حديث رقم: ٦٤٢١، وأخرجه مسلم في الزكاة، باب: فضل إخفاء الصدقة، رقم: ١٠٣١. والمراد بـ: [(سبعة) أشخاص وكل من يتصف بصفاتهم. (ظله) ظل عرشه وكنف رحمته. (معلق في المساجد) أي شديد الحب لها والملازمة للجماعة فيها. (اجتمعا عليه) اجتمعت قلوبهما وأجسادهما على الحب في الله. (تفرقا) استمرا على تلك المحبة حتى فرق بينهما الموت. (طلبته) دعته للزنا. (ذات منصب) امرأة لها مكانة ووجاهة ومال ونسب. (أخفى) الصدقة وأسرها عند إخراجها. (لا تعلم شماله) كناية عن المبالغة في السر والإخفاء. (خاليا) من الخلاء، وهو موضع ليس فيه أحد من الناس. (ففاضت عيناه) ذرفت بالدموع، إجلالا لله وشوقا إلى لقائه].

(٢) الأعراض جمع عرض، وهو الموجود الذى يحتاج فى وجوده إلى موضوع أى محل يقوم به كاللون المحتاج فى وجوده إلى جسم يحمله، ويقوم هو به. (التعريفات ص١٢٩).

حسن يسترد به بعض عافيته[1]، حتى يتمكن من مواصلة رحلته، أما الجلوس من القوى – الذى يناط به الدفاع عن البلاد – عن ملاقاة الأعداء، فهو فعل قبيح منه، ويحسب عليه، ويذم بفعله[2]، مع أن القيام والجلوس أعراض.

فالجلوس عرض، لكنه إذا تم مع المحتاج إليه، يكون حسنا، أما إذا وقع من غير المحتاج إليه، فيكون فعلا قبيحاً، وكذلك سائر الأعراض كالألوان، وغيرها مما يدخل تحت دائرة التسمية بالأعراض.

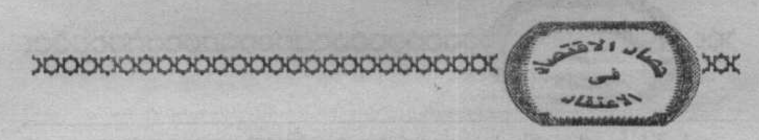
إذن؛ الفعل الواحد قد يوافق الشخص الواحد من جهة معينة، فيكون حسنا، وقد يخالف الشخص الواحد من جهة أخرى، فيكون فعلا قبيحاً، وهكذا فى سائر الأحوال والأعراض، والموافقة والمخالفة بالشخص الواحد، أو الأشخاص المتعددين، وهو اتجاه قام به الإمام الغزالى فى بحث هذا الجانب عند حديثه الفعل الإنسانى.

ومن ثم؛ فقد عرفنا كيف يكون الفعل الواحد حسنا أو قبيحا فى الأحوال والأعراض، كما يكون كذلك مع الأشخاص على سبيل التوحد أو التعدد.

---

(١) قال تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ سورة التوبة – الآية ٩١ .

(٢) قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ سورة التوبة – الآية ٩٣ .



(د) ضرب الأمثال

○ قال الشيخ:

فمن لا ديانة له يستحسن الزنا بزوجة الغير، ويعدّ الظفر بها نعمة، ويستقبح فعل الذى يكشف عورته، ويسميه غمّازا قبيح الفعل، والمتدين يسميه محتسبا حسن الفعل، وكل بحسب غرضه يطلق اسم الحسن والقبح، بل قد يقتل ملك من الملوك، فيستحسن فعل القتل جميع أعدائه، ويستقبحه جميع أوليائه، بل هذا القائل فى الحسن المخصوص جار. ✶

✶ ضرب الإمام الغزالى أمثلة لما مر ذكره. وهى:-

◄◄ **المثال الأول: الزنا بزوجة الغير.-**

فمن لا ديانة له قد يستحسن عقله هذا الفعل القبيح، بل ويعتبره نوعا من التميز، ويعد الظفر بالزنا من زوجة الغير نعمة يحسد عليها، ويفكر فى تكرار تلك الفعلة الشنعاء من غير تحديد لنوع من يزنى بها أو أعدادهن[1]، وهو فى كل حالاته يعتبر فعل الزنا ميزة وظفرا، ويعده فعلا حسنا.

فإذا قام إنسان ما بكشف سره هذا الزانى، ودفعه للابتعاد عن مواطن الرذيلة، ونهره وحذره منه ومن فعله القبيح، فإن مرتكب الزنا يستقبح فعل كاشف عورته، الراد له عن الرذيلة، ويعتبره تدخلا من المحذر له فى أمر لا

---

(١) العهد القديم امتلأ بالدعوة لأنواع الزنا الجماعى، كما حصل مع أبشالوم وسرارى أبيه الملك، والزنا الفردى كما حصل مع بثشبع زوجة أوريا الحثى وداود. بل إن العهد القديم يدعو إلى زنا المحارم، وقد كشفت بعض ذلك رسالة جامعية بعنوان (الدوافع فى العهد القديم وموقف القرآن الكريم منها) للباحثة نجلاء مصطفى بدوى بإشرافنا . معهد الدارسات والبحوث الأسيوية – قسم مقارنة الأديان ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

يخصه[1]، وبالتالي؛ يحكم الزاني المرتكب للكبيرة على الناهي له بأنـــه قبيــح الفعل كما يسميه غمّازا[2].

أما المتدين فإنه يرى فعل الناهي عن الزنا حسنا، بل ويســميه محتســبا الأجر عند الله حسن الفعل، مهما لاقى من عنت في سبيل ما فعل؛ لأنه نـــهى عن ارتكاب الجريمة، وحذر من مخالطة الزاني[3]، ونبه إلى خطورتـــه علـــى المجتمع الذي يعيش فيه[4].

فقد روى ابن ماجة عن عثمان بن عفان قال: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صلـــى الله عليه وسلم يَقُولُ: « لاَ يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسْلِمٍ إلاَّ فِي إِحْدَى ثَلاثٍ: رَجُلٌ زَنَى وهُوَ مُحْصَنٌ فَرُجِمَ. أَوْ رَجُلٌ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ رَجُلٌ ارْتَدَّ بَعْــدَ إِسْــلاَمِهِ فَوَ اللهِ! مَازَنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلا فِي إِسْلاَمٍ، وَلاَ قَتَلْتُ نَفْساً مُسْلِمَةً، وَلاَ ارْتَــدَدْتُ مُنْذُ أَسْلَمْتُ »[5].

---

(١) الأستاذ توفيق محمد سمرة - دراسات في الأخلاق ص٧٣ - طبعة أولى ١٣٢١هـ

(٢) الغمّاز هو الساعي بغيره قاصدا الشر به، والطعن عليه وفيه. (المعجم الوجيز مادة غ م ز - ص٤٥٤).

(٣) قرر الفقهاء أنه لا غيبة لفاسق، ولا يكون فاسقا إلاّ إذا خرج عن أحكام الله كلها أو بعضها.أما إذا خرج عن دين الله فهو كافر. (راجع في المسألة: التفكير وأخطاره في المجتمع الإسلامي للشيخ محمد بن علي العتراوي) .

(٤) من المعروف لدى العلماء أن للزنا أخطارا جسدية منها أمراض السيلان والزهـري وسرطان الدم، ومنها اخطار صحية عامة تصيب جهاز المناعة في الجسم كالإيدز والسوبر إيدز، ومنها أخطار نفسية كالوسواس القهري والعصاب، ومنها أخطار مالية كالفقر والعوز والحاجة هذا في الدنيا، أما في الآخرة فالعقوبة أشد وأنكى.

(٥) سنن ابن ماجة - باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث - الحديث رقم: ٢٥٣٣، وروى الإمام البخاري بسنده باب: الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد في الحديث رقم: ١٢٦٤ : عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن اليهود جاؤوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم برجل منهم وامرأة قد زنيا، فأمر بهما فرجما، قريبا من موضع الجنائز عند المسجد. والأحاديث رقم:[٣٤٣٦، ٤٢٨٠، ٦٤٣٣، ٦٤٥٠، ٦٩٠١، ٧١٠٤].

وروى الإمام البخارى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة، يرفع الناس إليه فيها أبصارهم، حين ينتهبها وهو مؤمن »[1].

إذن فعل الناهى له جانبان :

☆ **الجانب الأول :** الحسن الذى ينظر إليه المتدين، ويسميه من خلاله محتسبا، ويصفه بأنه حسن الفعل.

☆ **الجانب الثانى :** القبيح الذى ينظر إليه الزانى، ويسميه من خلاله غمازا، ويصفه بأنه قبيح الفعل.

المثال الثانى : قتل ملك من الملوك :

إذا قتل ملك من الملوك؛ فإن أعداء ذات الملك يستحسنون فعل القتل الذى وقع عليه، ويرون القاتل بطلا، وربما وصفوه بالشجاعة، وربما لقبوه بالبطل المغوار، والأسد والشجاع، حتى يتجاسر غيره على مثل ما فعل، فتكون النهاية لكل ملك هى الموت غدرا.

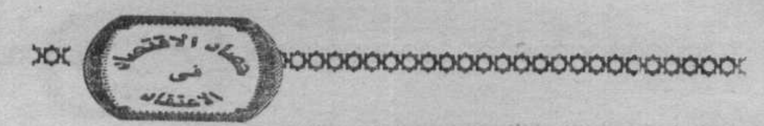
بينما ينظر أبناء الملك القتيل وأسرته وأصدقاؤه وأحباؤه إلى فعل القاتل، بأنه قبيح مستهجن جائر فى قتله الملك، بل إن القاتل معتد أثيم بعيد عن الصواب.

وهكذا فإن كل فعل تقع له الجهتان - الحسن أو القبح - بالاعتبارات التى سلف ذكرها، فمن استحسنه وصفه بالحسن، ومن استهجنه وصفه بالقبح، وهكذا يكون الفعل الواحد حسنا قبيحا[2].

---

(١) صحيح البخارى - باب: النهبى بغير إذن صاحبه في الحديث رقم: ٢٣٤٣ .

(٢) راجع لأدونيه سليفر - صراع الحكومات الخلفية ص١٨٣ ترجمة مراد خيرى.



(م) العلاقة بين الأوصاف الذاتية والإضافية

○ قال الشيخ :

ففي الطباع ما خلق مائلاً من الألوان الحسان إلى السمرة، فصاحبه يستحسن السمر ويعشقه، والذي خلق مائلاً إلى البياض المشرب بالحمرة يستقبحه ويستكرهه، ويسفه عقل المستحسن المستهتر به.

فبهذا تبين على القطع أن الحسن والقبح عبارتان عند الخلق كلهم عن أمرين إضافيين، يختلفان بالإضافات عن صفات الذوات التي لا تختلف بالإضافة، فلا جرم جاز أن يكون الشيء حسناً في حق زيد، قبيحاً في حق عمرو، ولا يجوز أن يكون الشيء أسود في حق زيد، أبيض في حق عمرو، ومن ثم؛ لم تكن الألوان من الأوصاف الإضافية. ✱

✱ هنا يظهر الشيخ براعته كمفكر مسلم وسبقه غيره من علماء الأخلاق والمذاهب الاجتماعية، حين يقرر أن ما في الطباع البشرية من رغائب ونزعات قابلة للتعديل في بعضها، غير قابلة لذلك التعديل في البعض الآخر[1]، وهذه الأحكام على سبيل اليقين والقطع.

كما يقدم نماذج تطبيقية توضح العلاقة بين الأوصاف الذاتية، والأوصاف الإضافية، ومجرى كل منهما من الطباع في الخلال السائدة لدى البشرية، ويضرب أمثلة عملية منها:-

---

(١) ذهب بعض العلماء إلى أن الطبع كله لا يقبل التعديل أبداً، بينما يذهب آخرون إلى أن الطبع كله يقبل التعديل، أما الإمام الغزالي فإنه يرى أنه بعضه يقبل التعديل وبعضه الأخر لا يقبله.

(راجع في ذلك: الغزالي أنموذج فريد للأستاذ حكمت الله محمد البلقاني وبالهامش تقرير الشيخ نور الدين محمد السقاوي ص٣٧ طبعة الأستانة ١٣١٠هـ).

(١) إن بعض الناس يميل إلى الزواج واستحسانه من أصحاب البشرة السمراء، ويرى الزواج بها أمرا حسنا وفعلا جميل، حتى إنه يعشقه، وإذا حاولت صرفه عنه، أو دفعه أبى وامتنع[1]، فالسمرة بالنسبة له من الأمور الكامنة في وجداته، المحركة لعواطفه ومشاعره.

(٢) إن البعض يميل إلى الزواج من أصحاب البشرة ذات البياض المشرب بالحمرة، ويعتبر الزواج من ذى اللون الأسمر فعلا قبيحا مستكرها بالنسبة له، بل ينظر لمستحسنه نظرة ضيق وتبرم، تصل إلى حد الاستهتار به، والاتجاه نحو مشاعره، فيقذفها بعدم الجودة، وعدم التمكن من الاختيار الصحيح إلى غير ذلك من ألوان النقائض[2].

والعكس بالعكس، فالذى يميل إلى الزواج من ذى البشرة البيضاء المشربة بالحمرة فى نظر الأخر إنما يفعل قبيحا، ويميل نحوه مستهجنا له مستكرها لفعله، بل يصل الأمر به إلى تسفيه عقل المستحسن له، والضيق به، والتبرم من تصرفه الذى يعتبره غير لائق له.

○ من ثم؛ فقد تبين لنا :-

[أ] إن الحسن والقبح اسمان يقعان على معان تضمها عبارتان عند سائر الناس.

[ب] إن الصفات الذاتية كالسواد والبياض[3]، لا تختلف بالإضافة، فلا يجوز أن يكون الشيء أسود فى حق زيد مثلا، وهو نفسه أبيض فى حق عمرو؛ لأن الألوان ليست من الصفات الإضافية كالقيام والجلوس والنوم، وإنما هي صفات ذاتية من هذه الناحية فقط، والفرق بينهما كبير جدا.

---

(١) يستوى فى ذلك أن يكون الطالب للزواج رجلا أو امرأة، فلا ينصب الأمر على الرجل وحده.

(٢) مع أن الحكم والأمثال جارية بأنه لولا اختلاف فى الأذواق لبارت السلع، فلولا اختلاف الأمزجة لحصلت أمور كلها صعبة.

(٣) يذهب المناطقة إلى أن الألوان كالبياض والسواد من الأعراض القارة، ولا يعتبرونها ذاتيات. (راجع كتابنا : الغزاليات فى منطق التصورات)، وكذلك كتابنا الغزاليات فى منطق التصديقات.

الفرق بين الصفات الذاتية والإضافية:

هناك فروق عديدة بينهما منها:

(١) إن الذاتية غير قابلة للتبدل، فالأسمر لا يكون أبيض، ولا العكس، بينما الإضافية تقبله، فالجالس قد يقف، والنائم ربما يستيقظ.

(٢) إن الذاتية دائمة، أما الإضافية فهى مؤقتة؛ لتعلقها بالحال أو الأغراض التى قد تصاحب الفاعل، أو تلحق بالفعل، وهى من المسائل الفنية الدقيقة، وفيها لطائف عقلية لمن تأملها.

(٣) إن الذاتية أصلية فى الشيء ذاته، وإلاَّ ما كانت من ذاتياته[1]، أما الإضافية؛ فإنها واقعة له على ناحية معينة، بحيث تحل غيرها محلها.

(٤) إن الذاتية داخلة فى تعريف الشيء نفسه، أما الإضافية فدخولها بالعرض ليس إلا.

وكأنى بالإمام الغزالى ينشد فى آذاننا شعرا

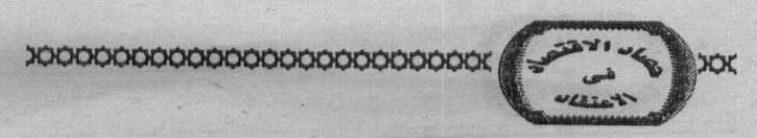
تركت هوى ليلى وسعدى بمنزل	∴	وعدت إلى مصحوب أول منزل
وناديت بالأسواق مهلا فهذه	∴	منازل من تهوى رويدك فانزل
غزلت لهم غزلا رقيقا فلم أجد	∴	لغزلى نساجا فكسرت مغزلى[2]

ومن ثم؛ فإنى سأغزل أنا الأخر بمغزلى فى تلك المسائل الفنية الدقيقة؛ أملا أن يكون لى من الفهم نصيب، فأنا الضعيف العادز، سائلا الله التوفيق والسداد، وما ذلك على الله بعزيز

---

(١) هذا لا يعارض مفهوم الذاتى عند المناطقة لما سبق القول به من أنه لا مشاحة فى الاصطلاح، فالذاتى استعمل كمصطلح أخلاقى، أو اعتبره من باب المصطلح الخاص تفز به .

(٢) العلامة الشيخ يوسف الحفناوى – حاشية الشيخ الحفنى على شرح أيساغوجى لشيخ الإسلام زكريا الأنصارى ص٨ . المطبعة الميمنية بمصر المحروسة – رمضان ١٣٠٧هـ.



(ن) إطلاقات لفظ الحسن وعلاقتها بلفظ القبيح

○ قال الشيخ:

فإذا فهمت المعنى، فافهم أن الاصطلاح في لفظ الحسن أيضا ثلاثة:-

[١] فقائل يطلقه على كل ما يوافقه الغرض عاجلا كان أو آجلا.

[٢] وقائل يخصصه بما يوافق الغرض في الآخرة، وهو الذي حسنه الشرع أي حث عليه، ووعد بالثواب عليه، وهو اصطلاح أصحابنا.

والقبيح عند كل فريق ما يقابل الحسن، فالأول أعم، وهذا أخص. ✱

✱ انتقل الشيخ من تعريف الحسن مستقلا، وكذلك صنع بتعريف القبح والقبيح، لكنه على المعنى المقصود من الحسن وعلاقته بلفظ القبح، ويقرر أن فهمه يؤدى حتما إلى التسليم بوجود الاصطلاح المتعدد فى مفهوم لفظ الحسن، **وأنه يطلق كمفهوم على ثلاثة مصطلحات:**

☆ **الأول** : الحسن هو كل فعل يوافق الغرض عاجلا أو آجلا.

☆ **الثانى** : الحسن هو كل ما يوافق الغرض فى الآخرة على لغة الشرع، وبالتالى؛ فالحسن هو الذى حسنّه الشرع وحث عليه، ووعد بالثواب عليه فى الآخرة لفاعلة.

ورجح الشيخ هذا المعنى الثانى، ونبه إلى أنه اصطلاح الأشاعرة خصوصا[١]، وأهل السنة والجماعة على وجه العموم[٢].

---

(١) الأشاعرة : هم أتباع مذهب الإمام أبى الحسن الأشعرى فى فهم الأصول العقدية، وأغلبهم شافعية الفروع، وهم أصحاب فهم دقيق وعميق وبينهم متقدمون، وفيهم محققون وشراح.

(٢) اصطلاح يطلق في محيط أغلب البلاد الإسلامية على الأشاعرة والماتريدية ومن تبعهم، غير أن البعض فى المملكة العربية السعودية فى هذا القرن بالذات تبنى فكرة أن ابن تيمية ومن معه هم وحدهم أهل السنة والجماعة، مع أن الاسم يستوعب الجميع والله تعالى أعلم.

☆ الثالث : الحسن هو ما لا تبعة فيه، ولا لائمة معه إتيانا أو تركـــا، وهـــذا الأخير يقرر الشيخ أنه الحسن باعتبار الفعل الإلهى ورجحه على غيره.

ثم يلتفت إلى المقولة القديمة (يضدها تتمايز الأشياء)، فإذا كان الحســن فى الأفعال هو ما يوافق الغرض؛ فإن القبيح هو الوجه الثانى للفعل، ويســـمى حينئذ قبيحا؛ لأنه مخالفا لغرض الفاعل، أو مخالفا للواقع عليه الفعل، من حيث غرضه.

وبالتالى؛ فالاصطلاحات الثلاثـة للحسن يقابلها اصطلاحات ثلاثـة للقبيـح، وهـانحن نفصلها لتظهر لك أقسام كل منهما:

☆ **الأول:** القبيح لكل فعل يخالف الغرض عاجلا أو آجلا.

☆ **الثانى :** القبح كل ما يخالف الغرض فى الآخرة شرعا، ونهى عنه الشـرع، وحذر منه، ووعد بالعقوبة عليه.

☆ **الثالث:** القبيح هو الذى تقع به التبعة، وتعقبه اللائمة[1].

وهكذا تستطيع تعريف كل منهما – الحسن والقبيـــح – بالاصطلاحـــات الثلاثة، مع ملاحظة أن الاصطلاح المقبول عندنا هو الذى يقوم على تحســـين الشرع، ويسمى حسنا شرعا، أو تقبيح الشرع له، ويســـمى قبيحـــا لا للعقـــل والعادات، وإنما بالشرع والنصوص البينات[2]، فالعقل وحده لا يستطيع تقييـــم

---

(١) هذه الأوصاف تتعلق بالفعل الإنسانى، ولا علاقة لهـا بـالفعل الإلهـى أبـدا؛ لأن أفعـال الله تعـالى حسنة كلها، محكمة كلها، متقنة كلها، جل شأنه، ولكن الشيخ يضع تلك المقدمـات حتـى يقـرب للعقول كيفية فهم الأفعال الإلهية من ناحية الأحكام العامة.

(٢) هذا هو الذى أؤكد عليه وأتمسك به، فالحسن عندى مـا حكـم الشـرع عليـه بأنـه حسـن، والقبيـح بعكسه، وللمخالف الحق فى إقامة أدلة صحيحة على ما يدعيه.

المواقف، وبخاصة فيما يتعلق بالتكاليف من حيث الحكمة فيها، والأمور الأخروية والجوانب التعبدية من الجوانب التعقلية، وإنما ذلك كله يمكن التعرف عليه بالشرع وحده.

علاقة الحسن بالقبيح ـ

هناك العديد من العلاقات المميزة بين الحسن والقبيح، يمكن وضعها فيما يلى:

(١) **التسمية** : فالحسن له اسم يتمايز به، والقبيح له اسم كذلك يتمايز بـه عـن الحسن فى اللغة، وليس المراد بالتمايز فى القبيح والعلوم، وإنما المراد بـه المباينة.

(٢) **التضاد** : فالحسن ضد القبيح لا محالة، فهما لا يجتمعان، بحيث يكون الشيء حسنا قبيحا فى آن واحد، ومن جهة واحدة مع الشخص الواحد، ولكنهما قد يرتفعان بأن يكون الفعل ليس حسنا ولا قبيحا، بل هو عـارض لا موافقـا لغرض الفاعل أو المفعول، ولا مخالفا فيكون داخلا فى نطاق العبث واللهو أو السفه على ما سبقت الإشارة إليه[1].

(٣) **التساوى** : كل فعل حسن يتساوى مع ما فيه من حسن، وكل فعـل سـيئ قبيح، يتناسب مع ما فيه من قبح، فالإحسان للوالدين أعلى مـن الإحسـان لغيرهما، والإنفاق على اليتيم الفقير أعلى من الإنفاق علـى الفقير غـير اليتيم، مع تساوى كل منهما فى درجة الفقر[2].

وقس ذلك الأمر فى الفعل القبيح، فإن سرقة دينار من ميسور فعل قبيح، لكن سرقة دينار من محتاج إليه يكون فعلا أكثر قبحا، والزنـى فعـل قبيـح

(١) راجع فى هذا الشأن ما سبقت دراسته فى هذا الجانب داخل بعض صفحات من الفصل الثانى.

(٢) العلامة الشيخ محمد منير الدسوقى – القيم الإنسانية ص١٩٣ – ط/١٩٣٧م .

وتكراره أشد قبحا، والكذب فعل قبيح، وإتيانه على الله تعالى أكثر قبحا[1]، وهكذا نجد الفعل يتساوى ضرورة مع نوعية النتيجة على الشكل الذى تم لا محالة حسنا أو قبحا.

وينبه الإمام الغزالى إلى أن الاصطلاح الأول من الاصطلاحات السابقة أعم من باقى الاصطلاحات التى تليه فى كل من الحسن والقبيح. أما لماذا؟

فلأن التعريف الأول للحسن؛ قائم على أن الحسن هو كل ما يوافق الغرض عاجلا أو آجلا، وهو تعريف بالأعم، وداخل فيه الاصطلاح الثانى المقيد بالشرع، كما يدخل فيه الثالث القائم على أنه لا تبعة عليه فيه ولا لائمة، إذا كان فعلا من أفعال المخلوقات.

أما إذا اعتبرنا المعنى الثالث أنه لا تبعة عليه فيه[2]، ولا لائمة خاصا بالأفعال الإلهية، فإن العموم لا يشمله، بل يكون الفعل الإلهى أعم الأفعال ...ها وأكملها، ولا يوصف بالقبح أبدا؛ لأن أفعال الله تعالى كلها جميلة ...سنة.

---

(1) وبالتالى، فالذين ادعو النبوات ظلما أو كذبوا بها هم من الذين ارتكبوا الكذب على الله. قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ۝ ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا ﴾ سورة الكهف - الآيات ١٠٣/١٠٦ .

(2) الشيخ عبدالمتعال محمد الأهمونى - الأفعال الإلهية والأفعال الإنسانية ص٩٤ .

ونفس الشيء مع تعريف القبيح، فكل أعم يندرج تحته أخصه وعلى
فالاصطلاح الأول للقبيح يندرج تحته الاصطلاحان الأخيران، ومن ثم؛ يكـ
كل أعم يدخل فيه كل أخص منه.

وقد نبه إلى هذا المعنى الإمام الغزالى فى هذه المفردات، ومن ثم؛ ف
يكون قد سبق كافة المدارس الأخلاقية والسلوكية، التى تحدثـــت عـــن الق
والمفاهيم العقلية، ونبه أيضا إلى أن الأعم فيها، والأخص إنما هى مفاهيم تم
اتجاها قائما فى الفكر الإسلامى، عرف عندهم باسم ذكر الخاص بعد ذكر العم
أيضا، وربما نستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيـــهَا بِـ
رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ * سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[1] .

فالعام هنا هو الملائكة، والخاص هو جبريل عليه السلام - الروح - ولاشـ
أن جبريل هو اللفظ الخاص، والملائكة هو اللفظ العام، وبالتالى؛ فالغزالى قـ
مع الشرع متمسك به، ونعم ما صنع.

---

(١) سورة القدر - الآيتان ٤/٥ .

الاصطلاح الثالث للفظ القبيح

موقف الناس من تناول الاصطلاح فى لفظ القبيح

○ قال الشيخ :

وبهذا الاصطلاح قد يسمى بعض من لا يتحاشى فعل الله قبيحا، إذ كان يوافق غرضهم، ولذلك تراهم يسبون الفلك والدهر، ويقولون خرف الفلك، وما أقبح أفعاله، ويعلمون أن الله هو خالق الفلك، ولذلك قال رسول الله ﷺ : « لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر »[1].

وفيه اصطلاح ثالث: إذ قد يقال: فعل الله تعالى حسن، كيف كان، مع أنه لا غرض فى حقه، ويكون معناه أنه لا تبعة عليه فيه ولا لائمة، وأنه فاعل فى ملكه الذى لا يساهم فيه ما يشاء. ✱

✱ يكشف الإمام الغزالى عن أحد مستويات الإيمان فى بعض النفوس، وهم أولئك العجلى الذى تنقصهم روعة الإيمان، ولا يوجد فى قلوبهم نور القرآن الكريم وسنة النبى العدنان، وبالتالى؛ فهم ينظرون إلى ما يرد عليهم من الله تعالى باعتباره فعلا قبيحا، طالما كان غير موافق لأغراضهم، فتقع لهم الشقاوة بدل السعادة. مع أن محصلات السعادة فى الدنيا والآخرة أربعة أجناس، هى الفضائل النظرية، والفضائل الفكرية، والفضائل الخلقية، والصناعات العملية[2].

---

(١) صحيح مسلم – باب النهي عن سب الدهر . الحديث رقم: ٥– (٢٢٤٦)

(٢) المعلم الثانى أبو نصر الفارابى – كتاب تحصيل السعادة ص٢ طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد الدكن – ربيع الأول ١٣٤٥هـ.

فمن رسب ولده أو ماتت ماشيته، أو أسقطت جنينها زوجه، أو سـرق دابته، أو هلكت سيارته، أو تحطم عليه سقف داره، عد هذه الأفعال كلها مـ الفعل القبيح، رغم أنها من أفعال الله تعالى، وجرى بها قضاؤه[1]، ونفذها قدر

ولكنه لعدم تمكن قلبه من أنوار الإيمان والاستفادة منـها،لا يصـ ويرضى، وإنما يفرع ويجزى، حتى إنه ليسرع بسب الدهر، وهى الأيام التـ تعيشها فيصفها بالسواد مثلا، ويسب مطلعها ومغربها كأنه الذى خلقها.

كما يسب الليل والنهار والشمس والقمر مثلا، فيقول بئس هـذا اليـو وبئس شمسه، أو يقول لا حبذا مغرب هذا اليوم، أو مطلع تلك الليلة، وربما في اللعن والطعن مجاريا شيطانه، غافلا عما يدفعه إليه من الفسوق والعصيا حتى يبلغ به إلى الكفران، قال تعالى: **﴿كمثل الشيطان إذ قال للإنسـان اكفـ فلما كفر قال إني بريء منك إني أخاف الله رب العالمين * فكان عاقبتـهـ أنهما في النار خالدين فيها وذلك جزاء الظالمين﴾**[2] .

وهؤلاء تتعدد قدوحاتهم[3]، وتكثر فى الدهر طعناتهم، ويزداد موقفـهم السلبى مع الله تعالى دائما، ففعل الله عندهم قبيح لمجرد أنه لم يوافق غرضـا

---

(١) القضاء : هو ما في علم الله الأزلى على سبيل الكتابة والتدوين، أما القدر فهو تنفيذ ما فى علـ الله الأزلى على حسب ما أراد الله تعالى. (راجع فى هذا الشأن كتابنا: الإيمان بالغيب وأثره على الفكر الإسلامى).

(٢) سورة الحشر – الآيتان ١٦/١٧ .

(٣) القدح هو الإعابة للشيء أو هما معا يستوى فى ذلك أن يكون القدح فى الذات أم فى الصفات . (المعلم بطرس البستانى – قطر المحيط – باب القاف) .

لهمّ، مع أن الأثر ذاكر: « لو اطلعتم على الغيب لاخترتم الواقع »[1].

ولكنهم من الدهر يضجرون، ومن أفعال الله تعالى يسخرون، رغم أن الحديث واضح: « لا تسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر »[2]، وفي الحديث أيضا: « عن أبي هريرة رضي الله عنه:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (قال الله: يسب بنو آدم الدهر، وأنا الدهر، بيدي الليل والنهار) »[3].

وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا تسموا العنب الكرم، ولا تقولوا: خيبة الدهر، فإن الله هو الدهر »[4].

---

(١) الإمام إسماعيل العجلوني الجراجي - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس(طبعة دار إحياء التراث العربي. ببروت. الطبعة الثانية ١٣٥١هـ) - حرف الخاء المعجمة في الحديث رقم: ١٢٧٦ - قال ﷺ : « خيرة الله للعبد خير من خيرته لنفسه » وقال القاري لم يعرف له أصل في مبناه وإن صح معناه كما يستفاد من قوله تعالى ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم - الآية ﴾، ومن هنا ورد الأمر بالاستخارة صلاة ودعاء، وورد ما خاب من استخار، وما ندم من استشار، وثبت في الدعاء اللهم خر لي واختر لي ولا تكلني إلى اختياري، وهذا أصل ما اشتهر على ألسنة العامة الخيرة فيما اختاره الله، والخيرة في الواقع.

(٢) صحيح مسلم - باب النهي عن سب الدهر . الحديث رقم: ٥- (٢٢٤٦)

(٣) صحيح الإمام البخارى - باب: لا تسبوا الدهر. في الحديث رقم: ٥٨٢٧.

(٤)رواه البخارى - باب الحديث رقم:(٥٨٢٨) - وذكره مسلم في الألفاظ من الأدب، باب: كراهة تسمية العنب كرماً، رقم: ٢٢٤٧. وقال الإمام النووى فى شرحه: [(الكرم) كانوا في الجاهلية يسمون شجر العنب كرماً. كما يسمون الخمر المتخذ منها كرماً، ويرون أن شربها يحمل على الكرم. ولذلك كانوا يكرمون شاربها، فكره الشارع هذه التسمية لأن فيها تقريراً لما كانوا يتوهمونه، (خيبة الدهر) الخيبة هي الخسران والحرمان، والدهر هو تعاقب الليل والنهار. (هو الدهر) موجده، والفاعل لكل ما ينزل بكم فيه من المكاره، فإذا دعي عليه رجع الدعاء إلى المسبب الحقيقي وهو الله سبحانه وتعالى].

وعن أبي هريرة ﷺ قال:« قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "قال الله عز وجل: يؤذيني ابن آدم يقول يا خيبة الدهر! فلا يقولن أحدكـم: يـا خيبـة الدهر! فإني أنا الدهر أقلب ليله ونهاره. فإذا شئت قبضتهما »[1].

وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « لا تسبوا الدهر. قال الله تعالى: أنا الدهر، الأيام والليالى أجددها وآتى بملـوك بعـد ملـوك »[2]، و[illegible] أوضح حديث البيهقى[3] معنى أن الله هو الدهر بقوله :

(١) الإمام مسلم – صحيح الإمام مسلم بمقدمـة النـووى – بـاب النـهي عـن سـب الدهـر . في الحديـ رقم: ٣– (٢٢٤٦) وعلق عليه الإمام النووى قائلا: [(يؤذيني ابـن آدم) معنـاه يعـاملني معاه توجب الأذى في حقكم. (أنا الدهر) قال العلماء: هو مجاز. وسـببه أن العـرب كـان مـن شـأنها أن تسب الدهر عند النوازل والحوادث والمصائب النازلة بها مـن مـوت أو هـ رم أو تلف، مـال أو غير ذلك. فيقولون: يا خيبة الدهر، ونحو هذا ألفاظ سب الدهر. فقال النـبي صلـى الله عليـه وسـلم "لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر" أي لا تسبوا فاعل النوازل فإنكم إذا سببتم فاعلها وقع السـب على الله تعالى لأنه هو فاعلها ومنزلها. وأما الدهر الذي هو الزمان فلا فعل له، بل هو مخلوق من جـ لة خلق الله تعالى. ومعنى فإن الله هو الدهر، أي فاعل النوازل والحوادث وخالق الكائنات].

(٢) الإمام إسماعيل العجلوني الجراحي – كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس – حرف اللام ألف – الحديث رقم: ٣٠٢٠ – بالإحالة إلى الإمـام البيـهقى – شـعب الإيمان . وذكره الحافظ نور الدين الهيثمى فى مجمع الزوائد ومنبع الفوائد – باب النهي عن سب الدهر – الحديث رقم: ١٢٩٩٩– بالإحالة إلى مسند الإمام أحمد وقال رجاله رجال الصحيح.

(٣) الحافظ الكبير أبو بكر البيهقى : هو أحمد بن الحسين بن علي بـن عبـد الله بـن موسـى أبـو بكـر البيهقي له التصانيف التي سارت بها الركبان إلى سائر الأمصار ولد سنة أربـع وثمـانين وثلثمائـة وكان أوحد أهل زمانه في الإتقان والحفظ والفقه والتصنيف كان فقيها محدثا أصوليا أخذ العلم عن الحاكم أبي عبد الله النيسابوري وسمع على غيره شيئا كثيرا وجمع أشياء كثيرة نافعة لم يسبق إلى مثلها ولا يدرك فيها، منها كتاب السنن الكبير، ونصوص الشافعي كل في عشر مجلدات. والسـنن الصغير، والآثار، والمدخـل، والآداب، وشـعب الإيمـان، والخلافيـات، ودلائـل النبـوة. والبعـث والنشور، وغير ذلك من المصنفات الكبـار والصغـار المفيـدة الـتي لاتسـامى ولا تدانـى وكـان ز[illegible] متقللا من الدنيا كثير العبادة والورع توفي بنيسابور ونقل تابوته إلى بيهق في جمـادى الأولى مـ راجع البداية والنهاية لابن كثير – ترجمة الحافظ الكبير أبى بكر البيهقي (٣٣٥/٧).

« الأيام والليالى أجددها وأتى بملوك بعد ملوك »[1].

بل إن بعض الناس يسبون مواشيهم كالحمار والبعير والبقرة والدجاجة وغيرها، إن صدر منها سلوك لا يرضى أصحابها، بأن أفلت الحمار من صاحبه، أو خاف فسقط من على ظهره راكبه، أو عثر فى الأرض فسقط ما على كاهله، أو أتلف المتاع أو غير ذلك، وربما أبطأ المسير فوقع عليه اللعن.

وقد يلجأ البعض إلى سب الزوجة؛ لبياض وجهها، أو سواد بشرتها، أو طول فيها، أو اتساع فمها، أو قصرها أو طول قامتها، مما لا حيلة لها فيه، ولا إمكانية لها فى التخلى عنه أو تغييره، مع أن الله تعالى قال: ﴿ صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون ﴾[2].

وهؤلاء وأولئك غاب عنهم أنهم يمارسون أقوال الذم على أفعال الله تعالى وصنعته، وليس على فعل المخلوقين، وتلك مصيبة كبرى وبلوى عظمى، قال تعالى: ﴿هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه بل الظالمون في ضلال مبين﴾[3].

ثم يقرر الإمام الغزالى مسألة مكررة، فيقول: قد يقال إن فعل الله تعالى حسن، كيف كان؟ مع أنه لا غرض فى حقه، فما معناه إذن؟

ثم يجيب مقدما الاصطلاح الثالث، الذى يطلق على لفظ الحسن واسمه، فيقول: معناه: أنه لا تبعة عليه فيه، ولا لائم له؛ لأنه حر مختار، يفعل فى ملكه

---

(١) الشيخ محمد المدنى – الإتحافات السنية فى الأحاديث القدسية ص٢٥٩ – تحقيق محمود أمين النواوى ط الكليات الأزهرية ١٩٧١م .

(٢) سورة النمل – من الآية ٨٨ .

(٣) سورة لقمان – الآية ١١ .

ما يشاء[1]، لا يشاركه أحد فى هذا الملك على سبيل المساهمة أو المناصفة أو أى وجه كان من أوجه المشاركة، وإلا ما كان الله تعالى قادراً مريدا.

وهو بهذا يرد على القائلين بضرورة الخلق من الخالق، الذى هو عندهم علة تامة، يجب أن يصدر عنها معلولها ضرورة[2]، ويرد كذلك على القائلين بضرورة خلق الله الأفعال الحسنة لصالح المخلوقين، مراعاة منهم لمفهوم الصلاح، وقاعدة الأصلح[3]، وقد وفق الإمام الغزالى إلى أبعد حد فى عرض المسألتين معا، وحقق الكثير من أوجه النجاح فيهما عرضا ومناقشة.

كما انتهى إلى بيان موقف أهل السنة والجماعة فيهما، وبين أن فكرة الصلاح والأصلح ما هى إلا من آثار الثقافة الوافدة على البيئة الإسلامية، وليست جزءا من تراث المسلمين الأصيل، متى حملت على المعانى التى تنتهى بوجوب شيء على الله تعالى على سبيل الإكراه، أو الغرض عليه من خارج عنه؛ لأن ذلك محال فى حق الله تعالى.

---

(١) قال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ سورة هود – من الآية ١٠٧. وقال أيضا: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاء وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ سورة القصص – الآية ٦٨ .

(٢) ذهب إلى مثل ذلك القائلون بالفيض، والقائلون بالصدور من غير مفكرى الإسلام. (راجع مشكلة الألوهية للدكتور غلاب، ومن صهاريج المعرفة له أيضا، وكذلك مشكلة الفيض والصدور فى الفكر اليونانى والإسلامى.

(٣) راجع المغنى للقاضى عبدالجبار، وبخاصة الجزء المتعلق بالمخلوقات، وكذلك الجزء المتعلق بالتكليف وشرح الأصول الخمسة له أيضا.

المصطلح الرابع: الحكمة - إطلاقاته وتعريفه

○ قال الشيخ :

وأما الحكمة فتطلق على معنيين به:

أحدهما: الإحالة المجردة بنظم الأمور، ومعانيها الدقيقة والجليلة، والحكم عليها بأنها كيف ينبغي أن تكون حتى تتم منها الغاية المطلوبة بها .

والثاني: أن تضاف إليه القدرة على إيجاد الترتيب، والنظام وإتقانه وإحكامه، فيقال: حكيم من الحكمة، وهو نوع من العلم، ويقال: حكيم من الأحكام، وهو نوع من الفعل، فقد اتضح لك معنى هذه الألفاظ في الأصل . ✱

✱ تحدثنا عن مصطلحات الواجب والحسن والقبيح، والسفه والعبث، على حسب الجانب الذى صوره الإمام الغزالى، وهانحن نتناول مصطلحا آخر هو مصطلح الحكمة[1]، فما هى إطلاقات الحكمة، والاصطلاح الذى يمكن قبوله منها لدى الإمام الغزالى؟

۞ **والجواب أن الإمام الغزالى قال: تطلق الحكمة على معنيين:-**

✲ **المعنى الأول:** الإحالة المجردة بنظم الأمور ومعانيها الدقيقة والجليلة، والحكم عليها؛ بأنها كيف ينبغي أن تكون حتى تتم منها الغاية المطلوبة بها، وهى بالتالى تكون نوعا من العلم[2].

---

(١) الحكمة هى العلم والتفقه، كما تطلق على الكلام الذى يقل لفظه ويجل معناه. (المعجم الوجيز - باب الحاء ص١٦٥ ، والقاموس المحيط، ومحيط المحيط، وكذلك أساس البلاغة).

(٢) لما سبق بيانه من أن الحكمة إذا كانت على معنى الإحاطة ؛ كانت بمعنى العلم فقط.

◈ **وربما يتساءل المرء:** ما معنى كون الحكمة نوعا من العلم؟ هل معناه أنها أخص والعلم أعم، أم أن لها معنى آخر؟

۞ **والجواب:** إن الحكمة باعتبارها نوعا من العلم، لا تعارض بينهما على ناحية العموم أو الخصوص؛ لأن هذا التعريف على ناحية اللغة، وذلك الذى ذكره الإمام الغزالى يطلق على معنى من معانيها.

✲ **المعنى الثانى :** ما يقع مضافا لفعل من الأفعال، فيه القدرة على إيجاد الترتيب والنظام، مع الإتقان للمقدور عليه، والإتيان به على وجه الإحكام، وهى بهذا المعنى تكون نوعا من الفعل، وليست نوعا من العلم، والفرق بينهما أنها على الأول تعد جانبا نظريا، بينما هى فى النوع الثانى تمثل الجانب العملى وهو الذى نبهت إليه[1].

إذن؛ الحكمة فى المعنيين لا تخرج عن إما:

١- العلم مع الإحاطة والشمول.

٢- أو الفعل مع الإتقان والإجادة له.

۞ **وذكر الجرجانى؛ أن الحكمة ترد على معان ثلاثة:ـ**

☆ **الأول :** الإيجاد :

☆ **الثانى :** العلم .

☆ **الثالث :** الأفعال المثلثة كالشمس والقمر وغيرهما[2].

---

(١) على أساس أن الحكمة فى المعنى العام فعل الشيء مع العلم به على وجه الإحكام.

(٢) التعريفات – باب الحاء ص٨١ .

- والملاحظ أن الإمام الغزالى قد عنى باسم الحكمة ومعناه عنده، وإلا فإن الحكمة لها إطلاقات عديدة على سبيل الاستقلال، أو الوصف بها. من أبرزها:

(١) **الحكمة باعتبارها علم من العلوم**[1]، وتعرف بأنها : « علم يبحث فيه عن حقيقة الأشياء، على ما هى عليه فى الوجود بقدر الطاقة البشرية، فهى علم نظرى آلى »[2].

(٢) **الحكمة باعتبارها وصفا لصاحبها: وتتنوع إلى :-**

أ) الحكمة العلمية : وتعرف بأنها هيئة القوى العقلية العلمية المتوسطة، بين الجزبزة التى هى إفراط هذه القوة، والبلادة التى هى تفريطها، وهى علمية لكونها نظرية فقط، قائمة على المجهود العقلى، وربما عرفها ابن سينا ومن معه بأنها العلم بالأشياء التى يجب أن نعلمها، ولا يجب أن نعمل بها، وتسمى حكمة نظرية، كما تسمى حكمة علمية[3].

---

(١) المعروف أن الحكمة الإسلامية علم من العلوم، وهو الذى أتمسك به، ولا عبرة بالمخالف. (راجع كتابنا: المدخل لدراسة الحكمة الإسلامية)، حيث انتهيت إلى أنها موجودة معبر عنها فى القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكذلك فى لغة أهل الفصاحة والبيان من أشعار العرب وأنثارهم.

(٢) العلامة السيد الشريف الجرجانى – التعريفات ص٨١ طبعة الحلبى .

(٣) الشيخ الرئيس ابن سينا – تسع رسائل فى الحكمة والطبيعيات ص٢/٣ طبعة البستانى – بيروت تحقيق. والحكمة العلمية تتنوع إلى: أ– الحكمة الطبيعية. ب– الحكمة الرياضية. جـ– الحكمة الأولى وهى الإلهية. (راجع كتابنا: المدخل لدراسة الحكمة الإسلامية ص٨١/٨٣).

[ب] **الحكمة العملية :** وهى العلم بحقائق الأشياء على ما هـى عليـه والعمـل بمقتضاه، والحكمة العملية أنواع[1].

(٣) **الحكمة المنطوق بها:** وهى علوم الشريعة والطريقة، أو علوم الحقيقـة، وهـو التصوف والشريعة وهى الأحكام العملية.

(٤) **الحكمة المسكوت عنها :** وهى أسرار الحقيقة التى لا يطلع عليها علماء الرسـوم والعوام على ما ينبغى فيضرهم أو يهلكهم[2].

(٥) **الحكمة القرآنية :** وهى الفعل مع الأحكام، وإتيان الشيء على وجه الاصلاح الذى يقوم على وضع الشيء فى موضعه، وجاءت فى القرآن الكريـم مـن ذلك قوله تعالى: ﴿ **يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقـد أوتـي خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولوا الألباب** ﴾[3].

۞ **قال العلامة الحافظ ابن كثير**[4]: « والصحيح أن الحكمة – كما قاله الجمهور – لا تختص بالنبوة، بل هى أعم منها، وأعلاها النبوة والرسالة أخص، ولكـن لأتباع الأنبياء حظ من الخير على سبيل التبع »[5].

---

(١) تسمى حكمة عملية كما تسمى حكمة تطبيقية وتتنوع إلى: أ- حكمة مدنية. ب- حكمة منزلية. جـ- حكمة خلقية. (راجع كتابنا : المدخل لدراسة الحكمة الاسمية ص٨٤/٨٧. والتفكير الفلسفى الإسلامى لشيخنا الأستاذ الدكتور/ سليمان دنيا ص٢٦٦/٢٦٧).

(٢) العلامة السيد الشريف الجرجانى – التعريفات ص٨٢ طبعة الحلبى .

(٣) سورة البقرة – الآية ٢٦٩ .

(٤) هو الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى من أشهر مؤلفاته تفسير القرآن العظيم. والبداية والنهاية . توفى سنة ٧٧٤هـ . (الطبقات للداودى ج١/١١١) .

(٥) العلامة الحافظ ابن كثير – تفسير القرآن العظيم ج١–ص٤٧٦ .

ومن ثم؛ فإن الحكمة عامة فى بنى البشر، متى قدروا عليها، مع اختلافهم فى تحصيلها من ناحية المستويات، فليسوا جميعا فى تحصيلها على قدر سواء، أما النبوة فخاصة حسب اصطفاء الله تعالى لمن يريد من عباده.

وكما وردت الحكمة فى القرآن الكريم، فقد جاءت كذلك فى السنة النبوية المطهرة الصحيحة، من ذلك ما رواه عبد الله بن مسعود[1] عن

---

(١) هو عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمخ بن فار بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تيم بن سعد بن هذيل الهذلي أبو عبدالرحمن حليف بني زهرة وكان أبوه حالف عبدالحارث بن زهرة أمه أم عبدالله بنت ود بن سواءة أسلمت وأصحبت أحد السابقين الأولين أسلم قديما وهاجر الهجرتين وشهد بدرا والمشاهد بعدها ولازم النبي صلى الله عليه وسلم وكان صاحب نعليه وحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالكثير وعن عمر وسعد بن معاذ وروى عنه ابناه عبدالرحمن وأبو عبيدة وابن أخيه عبدالله بن عتبة وامرأته زينب الثقفية ومن الصحابة العبادلة أبو موسى وأبو رافع وأبو شريح وأبو سعيد وجابر وأنس وأبو جحيفة وأبو أمامة وأبو الطفيل ومن التابعين علقمة وأبو الأسود ومسروق والربيع بن خثيم وشريح القاضي وآخرون. وآخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين الزبير قبل الهجرة وبعد الهجرة بينه وبين سعد بن معاذ وقال له في أول الإسلام إنك لغلام معلم. وهو أول من جهر بالقرآن بمكة. وقال النبي صلى الله عليه وسلم من سره أن يقرا القرآن غضا كما نزل فليقرأ على قراءة بن أم عبد. ومن أخباره بعد النبي صلى الله عليه وسلم أنه شهد فتوح الشام وسيره عمر إلى الكوفة ليعلمهم أمور دينهم . وعن وفاته: قال البخاري مات قبل قتل عمر. وقال أبو نعيم وغيره مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين، وقيل مات سنة ثلاث وقيل مات بالكوفة والأول أثبت . (راجع الإصابة فى تمييز الصحابة - [العلامة شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢هـ]- الفصل رقم: ٤٩٥٧ ص ٢٣٥/٢٣٣ (باختصار).

النبي ﷺ قال: « لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا، فسلطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله حكمة، فهو يقضي بها ويعلمها»[1].

وجمع العلامة النسفى[2] الآراء فى الحكمة، ثم انتهى إلى أنها علم القرآن والسنة، أو العلم النافع الموصل إلى رضا الله والعمل به، والحكيم عند الله هو العالم العامل[3]، طبقا لما اقتضته الشريعة الإسلامية الغراء.

إذن؛ الحكمة الإسلامية تقع لكل الناس، لكن بدرجات متفاوتة، فحكمة النبى ﷺ لا تكون بعد الدرس والبحث، بل باصطفاء من الله تعالى، أما « حكمة غير الأنبياء؛ فإنها تكون بعد البحث والدرس ومجاهدة النفس، ورياضتها على السير بمقتضى الحكمة، فالنبوة طريق الحكمة مختصرة،

---

(١) صحيح البخاري – باب: الاغتباط في العلم والحكمة – الحديث رقم: ٧٣،وباب: إنفاق المال في حقه حديث رقم:١٣٤٣، وباب: أجر من قضى بالحكمة – حديث رقم: ٦٧٢٢، وباب: ما جاء في اجتهاد القضاء بما أنزل الله تعالى حديث رقم:٦٨٨٦. وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب: من يقوم بالقرآن ويعلمه، رقم: ٨١٦. والحديث رواه الإمام أحمد بمسنده ج١ ص٤٧٢، والمراد بـ: [(لا حسد) المراد حسد الغطبة. وهو أن يرى النعمة في غيره. فيتمناها لنفسه من غير أن تزول عن صاحبها، وهو جائز ومحمود. (فسلط على هلكته في الحق) تغلب على شح نفسه وأنفقه في وجوه الخير. (الحكمة) العلم الذي يمنع من الجهل ويزجر عن القبيح].

(٢) النسفى هو عبدالله بن أحمد بن محمود النسفى أبو البركات حافظ الدين فقيه حنفى مفسر، نسبته إلى (نسف) ببلاد السند، له تصانيف جليلة، منها: مدارك التنزيل فى التفسير، والدقائق فى اللغة، والمنار فى أصول الفقه. توفى سنة ٧١٠هـ/١٣١٠م. راجع الأعلام للزركلى جـ٤ ص٦٧ .

(٣) الإمام النسفى – مدارك التنزيل وحقائق التاويل ص٢٢٢/٢٢٣ بهامش تفسير الخازن.

ويختص الله به من اصطفاهم من عباده، وهو الفاعل المختار »[1]، قال تعالى في القرآن الكريم: ﴿الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس إن الله سميع بصير﴾[2].

من ثم؛ فإن الحكمة التى عناها الإمام الغزالى قصد بها الفعل المحكم، والعلم المتقن، وهو جزء من المعانى المنقولة عن الحكمة، وليست هى كل المعانى المقالة على الحكمة، ولا هى المعانى المتداولة على كل الجهات.

إذن؛ لابد لمن يدرس فكر الإمام الغزالى أن يقف على هذين المعنيين لا يتجاوزهما، وإلا كان خارجا عن المراد، الذى تم تدريبه وترتيبه فى عقل الإمام الغزالى واتجاهاته.

ومن البين كذلك أن ألفاظ السفه والعبث واستعمالاتها؛ قد تعرض لها الشيخ أثناء حديثه عن القبيح، ولم يفرد لكل منهما حديثا مستقلا، باعتبار أن القبيح يشملهما من باب أولى، ومن ثم؛ فقد انتقل بالحديث عن مصطلح الحكمة خوف الإطالة من ناحية، وحتى يعطى الفرصة لمن يتأمل الأمر، فربما وانته هو الأخر نتائج لصالح الموضوع نفسه، وذلك مما يعبر عن قدر كبير من التسامح الذى تمتع به مفكرو الأشاعرة خصوصا، وأهل السنة والجماعة على وجه العموم.

(١) الشيخ عبدالوهاب النجار - قصص الأنبياء ص٣٧٠ - مكتبة التراث ط٣ .

(٢) سورة الحج - الآية ٧٥ .



الفصل الثالث

أغلاط المتناولين لمسائل القطب الثالث

أولا : غلطات[1] الوهم سبب الوقوع فى الأخطاء[2]

الغلطة الأولى : تحكم القائم والاعتداد بغرضه

○ قال الشيخ :

ولكن هاهنا ثلاث غلطات للوهم يستفاد من الوقوف عليها الخلاص من إشكالات تغتر بها طوائف كثيرة .

الأولى : أن الإنسان قد يطلق اسم القبيح على ما يخالف غرضه، وان كان يوافق غرض غيره، ولكنه لا يلتفت إلى الغير فكل طبع مشغوف بنفسه، ومستحقر ما عداه، ولذلك يحكم على الفعل مطلقا بأنه قبيح .

وقد يقول أنه قبيح فى عينه، وسببه أنه قبيح فى حقه، بمعنى أنه مخالف لغرضه، ولكن أغراضه فى حقه كأنها أغراض كل العالم فى حقه، فيتوهم أن المخالف لحنه مخالف فى نفسه، فيضيف القبح إلى ذات الشىء، ويحكم عليه بالإطلاق .

فهو مصيب فى أصل الاستقباح، ولكنه مخطئ فى حكمه بالقبح على الإطلاق، وفى إضافة القبح إلى ذات الشىء، ومنشؤه غفلته عن الالتفات إلى غيره، بل عن

---

(١) الغلطات جمع مفرده غلطة، وتعرف بأنها: المرة من الغلط وهو الخطأ فى الوصول إلى الصواب، يستوى فى ذلك أن يكون ذلك الغلط فى الحساب، أو فى المنطلق، أو فى غيره. راجع أساس البلاغة - باب الغين.

(٢) الأخطاء: جمع خطأ ويعرف بأنه ضد الصواب، وما لم يتعمد من الفعل، وفى الحديث الشريف: « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » راجع كشف الخفاء للإمام العجلوني - حرف الراء المهملة - الحديث رقم: ١٣٩٣ ، وقال: رواه البيهقي عن ابن عمر. وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد - باب في الناسي والمكره -الحديث رقم: ١٠٥٠٢/ص.٣٧٩ بالإحالة إلى الطبراني في الأوسط .

الالتفات إلى بعض أحوال نفسه، فإنه قد يستحسن فى بعض أحواله غير ما يستقبحه مهما انقلب موافقًا لغرضه ★

★ بعد أن تعرض الإمام الغزالى للأصول[1] التى يجب اتباعها عند ممارسة البحث العقلى فى القضايا العقدية، وهى تحديد المراد من الألفاظ، ووضع المعانى المتداولة موضع الاتفاق، ذكر أن أخطاء الناس إذا استمرت على هذا الحال من عدم تحديد المراد، فلن تقف عند حد، بل ولن تنقطع، وحصر الأغلاط فى ثلاث، وسماها غلطات الوهم[2]، ثم تعرض لها بالشرح

وبيّن أن معرفة هذه الأغلاط، تجعل الدارس يتخلص من الأخطاء الشائعة عند المتناظرين بسهولة[3]، كما يتمكن من الهرب، بحيث لا يقع فى الإشكالات التى تعترض طريقه حين طلبه المعرفة، ولاشك أن الأغلاط الوهمية يكثر وقوع كثير من الطوائف .

وهى من وجهة نظره لا تخرج عن ثلاث غلطات :

☆ **الأولى** : الاعتداد بالنفس[4]، وهو أمر مشروع، لكن إذا تجاوز حدوده؛ فإنه ينقلب إلى كارثة تدمره وغيره، والقاعدة المشهورة أن كل ما زاد عن حده؛ انقلبت إلى ضده.

---

(١) الأصول جمع أصل، وهو ما ينبني عليه غيره، ولا يبنى هو على غيره، ويقال: أصل الشيء أساسه الذى يقوم عليه، وتطلق الأصول فى العلوم على قواعدها التى تبنى عليها الأحكام، والنسبة إليها أصولى. (راجع: قطر المحيط، والمنجد فى اللغة والأعلام، والمعجم الوجيز)

(٢) ويعرف الوهم بأنه: ما يقع فى الذهن من الظنون والخواطر على سبيل الغلط والخطأ. (المعجم الوجيز - باب الواو ص٦٨٣).

(٣) الأستاذ عبدالباقى محمد خليل - دراسات فى فكر الإمام الغزالى ص٣٩ .

(٤) تميل بعض المدارس النفسية إلى تسميتة حب الذات، كما قد يسمى فى المدارس الأخلاقية الكبر، ولكل وجهة هو موليها، ويسميها العلماء العلل النفسية . (الأستاذ عباس العقاد - حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ص٢٠٥) .

☆ **الثانية** : التمسك بالعموميات، وعدم الالتفات إلى الحالات النادرة[1].

☆ **الثالثة** : سبق الوهم، وضيق الأفق والرجوع للعكس[2] .

وراح الشيخ يفصلها الواحدة بعد الأخرى، ضاربا أمثلة لكل غلطة منها حتى يتعرف عليها الدارسون وينتبهوا إليها، ونحن نلاحقه، ونعرض الغلطات على طريقته حتى يتضح الموقف :

الغلطة الأولى : الاعتداد بالنفس والحكم بالغرض

يقرر الإمام الغزالى أن الإنسان قد ينظر إلى الفعل المخالف لغرضه، فينفر منه، مهما كان موافقا لغرض غيره، ويسمى هذا الفعل قبيحا لمجرد مخالفته غرضه وحده ولو وافق أغراض كل الخلائق . أما لماذا ؟

فلأن الطبع الإنسانى قد جرى على اعتداد الإنسان بنفسه، ومحاولته التحكم فى مجريات الأمور بغرضه وغاياته دون التفات لشىء أخر، فاللص الذى يطلب سرقة المال ينظر إلى فعل الشرطى الذى يمنعه من السرقة نظرة استحقار، ويسميه قبيحا؛ لأن الشرطى يحد من أغراض السارق، ويقلل من فرص النجاح التى يضعها فى اعتباره عند فوزه بالمسروق؛ ولذلك فإنه يسارع فيحكم على الفعل مطلقا بأنه قبيح لمجرد منافاته غرضه[3].

---

(١) وهذا مخالف لقوانين البحث العلمى فى منهجه التجريبى، الذى يطالب بعدم التخلى عن فرض الفروض مهما كان ضئيلا.

(٢) ويسميه البعض السير فى الاتجاه المعاكس لعلة فى صدر صاحبه ، أو من باب خالف تعرف.

(٣) معنى المنافاة للغرض هنا قائم على أن المنافاة هى عدم موافقته له .

وكذلك من يريد شراء عقار، ويفرض له ثمنا رخيصا، ثم يتمسك صاحب العقار، فيرفع ثمنه، أو لا يوافق على ما فرضه المشترى من سعر؛ فإن المشترى سينظر إلى البائع نظرة استحقار، ورغبة فى المغالاة، ولو فكر برويه لأدرك أن البائع حر فى سلعته، كما أن المشترى هو الآخر حر فى الاحتفاظ بماله من غير أن ينفقه فى شراء ذات العقار أو غيره مثلا.

وهنا تبدو لمحة ذكيه غير متوفرة إلاّ لواحد كالإمام الغزالى فى زمانه، حيث يقرر ضرورة التفرقة بين أمرين فى المسألة :

* **الأمر الأول** : أصل الاستقباح[1] .
* **الأمر الثانى** : جهة الحكم بالقبح.

ذلك أن بعض الناس يقف بهم الاعتداد بالنفس موقف الموازنة بين فعل كل الخلائق، فما رآه هو حسنا يجب أن يكون هو موقف كل الناس وأن يحكموا هم الآخرون عليه بالحسن[2]، وما رآه هو قبيحا يجب أن يكون هو نفسه قبيحا عند كل الناس[3]، متناسيا أن اختلاف الأذواق أمر طبيعى، ويتم له ذلك على سبيل الإطلاق مع إضافته إلى ذات الشيء .

---

(١) يجب التنويه إلى أن الاستقباح ينافى الأصل الذى يقوم عليه، فكلاهما غير الأخر.

(٢) الدكتور زانجر باسان – الشخصية السيكوباتية ص٤٣ – ترجمة رؤف رابح ١٩٤٣م .

(٣) لأن الشخصية السيكوباتية عدوانية دائما، فصاحبها يتلذذ بتعذيب الآخرين، كما يتلذذ بكونهم جميعا يلهثون خلفه راغبين إليه .

وهكذا فان كل قبيح فى عينه سببه أنه قبيح فى حقه هو، بمعنى أنه مخالف لغرضه، حتى تخيل إليه أغراضه فى حقه كأنها أغراض كل أفراد العالم فى حقه لا محالة، وكأنه ذاته هو العالم كله، أو أنه جمع أفراد العالم فى ذاته هو.

وحينئذ يتوهم أن المخالف لما يعتقده مخالف فى نفسه أيضا فيضيف القبح إلى ذات الشيء، رغم أنه قبح نسبى، ويحكم بالإطلاق عليه أنه قبيح مطلقا متناسيا وجهة النظر الأخرى، أو الجانب الآخر من المسألة، أو الحكم على الفعل بأن فيه قبحا نسبيا مثلا.

ومن ثم؛ فإنه يكون مصيبا فى أصل الاستقباح لعدم موافقته غرضه، لكنه مخطئ فى حكمه بالقبح على الفعل بالإطلاق واعتبار غرضه نفسه حاكما على كل أغراض الناس، ولو أحسن لاعتبره قبيحا بالنسبة له[1] وحده، لا قبيحا على وجه العموم .

كذلك إضافة القبح إلى ذات الشيء تمثل هى الأخرى نوعا من الخطأ الذى لا يمكن قبوله؛ لأن القبح لو كان ذاتيا فى الشيء؛ لكان جزءا من الفعل نفسه، وقد سبق القول بوجود فوارق بين الذاتيات والإضافيات[2]، فإضافة القبح وهو إضافى إلى الفعل على أنه ذاتى خطأ لا يمكن قبوله .

(١) راجع النسبية لدى الأخلاقيين لتوماس هيلز ص١٣٧ – ترجمة هناء عبدالعاطى.

(٢) راجع العلاقة بين الأوصاف الذاتية والإضافية فى الفصل الثانى من هذا الكتاب.

سبب هذا الخطأ وموطن الزلل :

يقرر الإمام الغزالى أن سبب هذه الغلطة كامن فى الإنسان نفسه الناظر فى موضوع النزاع وعدم الالتفات إلى غيره، كما يغفل عن الالتفات إلى أحواله نفسه هو، فانه قد يستحسن الشيء فى بعض أحواله، ثم يستقبحه فى حال آخر، وهو ذات الفعل .

فمثلا : الأكل فى نهار رمضان، من المسلم الصحيح السليم القادر عليه؛ يستقبحه المتدين حتما من الصحيح السليم المسلم، ولا يستقبحه أبدا من المسلم المريض العاجز عن الصيام، أو أصحاب الأعذار[1]، فلو كان الاستقباح ذاتيا فى الأكل، لما استحسنه فى حال واستقبحه فى حال آخر .

ومثال الإنسان نفسه الصحيح المتدين فانه يستقبح من نفسه الأكل فى نهار رمضان؛ لأنه شهر فرض الله صيامه عليه، ويستقبح الصيام ذاته من نفسه أن هو مرض واحتاج علاجا فى وسط النهار، ولا يقدر على مواصلة الحياة أن هو امتنع عن تناول الطعام فى نهار رمضان تاركا الرخصة المباحة للمريض غير عابئ بالحديث الشريف « إن الله تبارك وتعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه »[2] .

(١) راجع كتب الفقه الإسلامى فى المسألة، وكذلك الأشباه والنظائر فى فروع فقه الشافعية للإمام جلال الدين السيوطى.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر طبعة دار الفكر، بيروت. طبعة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م - باب الصيام في السفر - الحديث رقم: ٤٩٤٠- وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير والبزار ورجال البزار ثقاة وكذلك رجال الطبراني.

ولذا فان الإمام الغزالى يحصر أسباب هذا الخطأ فى كل من :

(١) غفلة الإنسان نفسه عن الالتفات إلى غيره ولو التفت إلى مصالح الآخريـن لتغيرت مواقفه من الحكم على الفعل .

(٢) غفلة الإنسان نفسه عن الالتفات إلى بعض أحوال نفسه .

(٣) غفلته عن استحسان الفعل فى وقت واستهجانه فى وقت آخـر، فانـه قـد يستحسن فى بعض أحواله غير ما يستقبحه مهما انقلب موافقا لغرضه .

وبالتالى كان الإمام الغزالى دقيقا فى وصفه كيف يتخلص المـــرء مــن غلطات الوهم وأخطاء الخيال حتى تكون أحكامه ســليمة وقضايــاه مســتقرة ونتائجه مقبولة، وهى ثمرة جهاده العلمى، وكفاحه الأدبى، فرحم الله أبا حامد.

الغلطة الثانية
التمسك بالعموميات وعدم الالتفات إلى الحالة النادرة

○ قال الشيخ :

الغلطة الثانية : فيه أن ما هو مخالف للأغراض فى جميع الأحوال إلا فى حالة نادرة فقد يحكم الإنسان عليه مطلقا بأنه قبيح لذهوله عن الحالة النادرة، ورسوخ غالب الأحوال فى نفسه واستيلائه على ذكره فيقضى مثلا على الكذب بأنه قبيح مطلقا فى كل حال .

وإن قبحه لأنه كذب لذاته فقط، لا لمعنى زائد، وسبب ذلك غفلته عن ارتباط مصالح كثيرة بالكذب فى بعض الأحوال، ولكن لو وقعت تلك الحالة، ربما نفر طبعه عن استحسان الكذب لكثرة إلفه باستقباحه؛ وذلك لأن الطبع ينفر عنه من أول الصبا بطريق التأديب والاستصلاح[1] .

ويلقى إليه أن الكذب قبيح فى نفسه، وانه لا ينبغى أن يكذب قط، فهو قبيح، ولكن بشرط يلازمه فى أكثر الأوقات، وإنما يقع نادرا فلذلك لا ينبه على ذلك الشرط، ويغرس فى طبعه قبحه والتنفر عنه مطلقا ★

★ هنا يتحدث الشيخ عن الغلطة الثانية من غلطات الوهم، وهى التمسك بالعموميات، وعدم الالتفات إلى الحالة النادرة التى هى المعول عليه فى المسألة

---

(١) الاستصلاح : هو تحويل العبد وترويضه حتى يكون طيعا ذلولا، فالتأديب للأولاد، والاستصلاح للزوجة والعبد، متى كان قابلا للاستصلاح، أما إذا لم يقبله فله شأن أخر، ولذا قال الحكيم :

لا تشتر العبد إلا والعصا معه ∴ ان العبيد لا نجاس مناكيد

فيؤكد أن ما هو مخالف للأغراض في جميع الأحوال قد يوافق في حالة نادرة لغرض الفاعل، فإذا حكم الإنسان على الفعل بأنه قبيح مطلقا فقد أدخل الحالة الحسنة النادرة فيه ضمن الحكم العام[1]، وهذا غير مقبول في الأحكام العلمية.

وما ذلك إلاّ لذهوله عن تلك الحالة النادرة كمن يحكم على جماعة الناس بأنهم فسقه، ولم ينظر إلى وجود أفراد بينهم على درجة عالية من التقوى والصلاح، فحكمه ليس قائما على وجه دقيق في هذه الحالة ـ لعدم إخراجه الحالة النادرة، وهي موجودة في الأفراد الصالحين .

كما أن هذه الحالة النادرة حسنة لا محالة، لكنها جاءت في وسط حالات كثيرة قبيحة، والمتعجل يحكم على الكل دون نظر للحالات الفردية، وتلك مشكلة أوقعت الكثيرين في الأخطاء التي لم يتمكنوا من التخلي عنها[2].

* مثال ذلك : الكذب : فانه في جميع الحالات قبيح، وفاعله كاذب، لكن في حالة إخفاء المعلومات عن العدو فإنه يكون فلا حسنا، وفي حالة الإصلاح بين متخاصمين أو بين الزوجين فإنه يكون مباحا، ولكن المتعجل ربما حكم على الكذب مطلقا بأنه قبيح، وما ذلك إلاّ لتمسكه بالعموميات، وعدم الأخذ في الاعتبار الحالة النادرة التي سبقت الإشارة إليها، وقد جاء الحديث الشريف

---

(١) الأستاذ عبداللطيف فضل الله - دراسات في الفكر الإنساني ص١٢٢ .

(٢) لا يقال إن الحسنة تعم، والسيئة تخص، أو العكس؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ سورة النجم - الآية ٣٩ . وقوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ سورة المدثر - الآية ٣٨ .

القائل: « لا يحلُّ الكذِبُ إلاَّ في ثلاث؛ يُحدِّثُ الرَّجُلُ امرأتَهُ ليُرضيها، والكذِبُ في الحربِ، والكذِبُ ليُصلحَ بينَ النَّاسِ »[1] .

وعن أم كلثوم بنت عقبة قالت: « ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخِّص في شىء من الكذب إلا في ثلاث، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا أعده كاذباً الرجل يصلح بين الناس يقول القول ولا يريد به إلا الإصلاح، والرجل يقول في الحرب، والرجل يحدث امرأته، والمرأة تحدث زوجها »[2].

غير أن الدارس يرى الكذب فى بعض الحالات ترتبط به بعض المصالح، وإذا لم يقع فيها الكذب بمعناه اللغوى على الأقل ضاعت مصالح كثيرة، ولا يظن ظان أن الكذب شىء واحد، بل أشياء عديدة نلفت إليها هنا.

مفهوم الكذب :

يطلق الكذب فى اللغة على معان كثيرة منها :

(١) الأخبار عن الشىء بخلاف ما هو عليه فى الواقع .

(٢) الأخبار عن الشىء بما لم يكن فيه .

(٣) التحدث بالأمانى البعيدة .

---

(١) الإمام الترمذى – سنن الترمذى – بَابُ مَا جَاءَ في إصلاحِ ذاتِ البَينِ – الحديث رقم: ٢٠٠٣ .

(٢) الإمام الحَافِظِ أبو دَاود سُليمَان بن الأشعَث السِّجِسْتَاني المُتوفىَ سَنَة ٢٧٥ هـ – سنن أبى داود (دراسة وفهرسة كَمَال يوسُفْ الحوُت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية) – باب في إصلاح ذات البين – الحديث رقم: ٤٩٢١-

(٤) الإنكار[١]، وفي القرآن الكريم : ﴿ وكذبوا بآياتنا كذابا ﴾[٢].

والكذب يقع في المقال كما يقع في الفعال، قال تعالى :﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾[٣]، وقال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾[٤].

والكذب على الناحية الشرعية، هو الأخبار عن الشيء خلاف الواقع بقصد الأضرار بالآخرين وتعمده، ولذا فالكذب على هذه الناحية محرم شرعا منهى عنه دينا[٥]، توعد الله صاحبه بالعقاب الأليم في الآخرة .

وقد حذر رسول الله ﷺ من الكذب على الناحية الشرعية، فقال ﷺ:« عليكُمْ بالصِّدقِ فإنَّ الصِّدقَ يَهدي إلى البِّر وإنَّ البرَّ يهدي إلى الجنَّةِ وما يزالُ الرَّجُلُ يصدقُ ويتحرَّى الصِّدقَ حتَّى يُكتبَ عندَ اللهِ صدِّيقاً وإيَّاكُمْ والكذبَ فإنَّ الكذبَ يهدي إلى الفُجورِ وإنَّ الفجورَ يهدي إلى النَّارِ وما يزالُ العبدُ يكذبُ ويتحرَّى الكذبَ حتَّى يُكتبَ عندَ اللهِ كذَّاباً»[٦] .

---

(١) المعجم الوجيز باب الكاف ص ٥٣٠ .

(٢) سورة النبأ الآية ٢٨ .

(٣) سورة النحل الآية ١٠٥ .

(٤) سورة المنافقون الآية ١

(٥) راجع في ذلك؛ إحياء علوم الدين للإمام الغزالي – تحقيق الدكتور بدوي طبانة – طبعة الحلبي.

(٦) سنن الترمذي – باب: بَابُ مَا جَاءَ فِي الصِّدقِ والكَذِبِ الحديث رقم:٢٠٣٨، وراجع رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ص ٥٠٥، والحديث متفق عليه – مؤسسة المطبوعات الإسلامية.

وعَنْ عَبْدُ اللّه بن مسعود؛ أن رَسُول اللّه صلى اللّه عليه وسلم قَال: « إنما هما اثنتان. الكلام الهدى. فاحسن الكلام كلام اللّه. وأحسن الهَدْي هَدْيُ مُحَمَّد. ألا وإيَاكُم ومحَدَثَات الأمور. فإن شر الأمور محَدَثَاتها. وكل محَدَثَة بدعة. وكل بدعة ضلالة. ألا لا يطولن عليكم الأمد فتقسوا قلوبكم. ألا إن ما هو آت قريب وإنما البعيد ما ليس بآتٍ. ألا إن الشقي من شقي في بطن أمه. والسَعيد من وعظ بغيره. ألا إن قتال المؤمن كفر وسبابه فسوق. ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث. ألا وإيَاكُم والكذب. فإن الكذب لا يصلح بالجد ولا بالهزل. ولا يَعِدُ الرجل صبيه ثم لا يفي له. فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النَار. وإن الصدق يهدي إلى البر. وإن البر يهدي إلى الجنة. وإنه يقَالَ للصادق: صدق وبر. ويقَالَ للكاذب: كذب وفجر. ألا وإن العبد يكذب حتى يُكتب عند اللّه كذاباً »[1].

---

(١) سنن ابن ماجه (طبعة دار إحياء التراث العربي تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م) – باب اجتناب البدع والجدل – الحديث رقم: ٤٦ والمراد بـ: [(إنما هما اثنتان) ضميرها منهم، مفسر بالكلام والهدى. أي إنما الكتاب والسنة اللذان وقع التكليف بهما اثنتان لا ثالث معهما. (ألا لا يطولن عليكم الأمد) الأمد هو الأجل. أي لا يلقي الشيطان في قلوبكم طول البقاء، فتقسوا، أي تغلظ قلوبكم. (كفر) أي من شأن الكفر. (فسوق) أي من شأن الفسقة. (لا يصلح) أي لا يُوافق شأنه المؤمن بالجد أي بطريق الجد. (والبر) قيل هو اسم جامع للخير. وقيل: هو العمل الخاص من كل مذموم].

وعن أنسِ بنِ مالكٍ[1] قال: قالَ رَسُولُ اللهِ صلّى اللهُ علَيهِ وسلّم: « مَــن تركَ الكذِبَ وهو باطلٌ بُني لهُ في رَبَضِ الجنّةِ ومن تركَ المراءَ وهو محقٌ بُنَي لهُ في وسطِهَا ومن حسَّنَ خُلُقَهُ بُنيَ لهُ في أعلاهَا »[2].

وروى أبو داود فى سننه : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أنا زعيمٌ ببيتٍ في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقّاً، وببيتٍ في وسط

---

(١) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار أبو حمزة الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد المكثرين من الرواية عنه صح عنه أنه قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا ابن عشر سنين وأن أمه أم سليم أتت به النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم فقالت له هذا أنس غلام يخدمك فقبله وأن النبي صلى الله عليه وسلم كناه أبا حمزة ببقلة كان يجتنيها ومازحه النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ياذا الأذنين. ودعا له النبي صلى الله عليه وسلم وكان له بستان يحمل الفاكهة في السنة مرتين وكان فيه ريحان ويجيء منه ريح المسك وكانت إقامته بعد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ثم شهد الفتوح ثم قطن البصرة ومات بها قال علي بن المديني كان آخر الصحابة موتا بالبصرة. وعن أنس قال: جاءت بي أم سليم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأنا غلام فقالت يا رسول الله أنس أدع الله له فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم أكثر ماله وولده وأدخله الجنة قال قد رأيت اثنتين وأنا أرجو الثالثة وقال جعفر أيضا عن ثابت كنت مع أنس فجاء قَهْرَمَانَهُ فقال يا أبا حمزة عطشت أرضنا قال فقام أنس فتوضأ وخرج إلى البرية وصلى ركعتين ثم دعا فرأيت السحاب تلتئم قال ثم مطرت حتى ملأت كل شيء فلما سكن المطر بعث أنس بعض أهله فقال انظر أين بلغت السماء فنظر فلم تعد أرضه الا يسيرا وذلك في الصيف. ومناقب أنس وفضائله كثيرة جدا. راجع الإصابة لابن حجر العسقلانى . باب الألف بعدها نون. ٢٧٧ – ص ١٢٨/١٢٧ .

(٢) سنن الترمذى – بَابُ مَا جَاءَ فِي المِرَاءِ – الحديث رقم: ٢٠٦١ [ص ٢٤٣] وقال الترمذى: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ لا نعرفهُ إلاَّ من حَدِيثِ سَلَمَةَ بنِ وردَانَ عن أنس.

الجنة، لمن ترك الكذب وإن كان مازحاً، وببيتٍ في أعلى الجنة لمــــن حسّــن خلقه »[1]، وحتى لو كان اسم الكذب على الناحية اللغوية.

قال العلامة النووى – رحمه الله – " أعلم أن الكذب وان كـــان أصلـــه محرما لكنه فى بعض الأحوال يجوز بشروط[2]، ومختصر ذلـــك أن الكـــلام وسيلة إلى المقاصد فكل مقصود محمود يمكن تحصيله بغير الكـــذب، يحـــرم الكذب فيه[3].

وان لم يمكن تحصيل المقصد إلاّ بالكذب جاز الكذب – علـــى الناحيـــة اللغوية – ثم أن كان تحصيل ذلك المقصود مباحا كان الكذب مباحا، وان كـــان واجبا كان الكذب واجبا، وبالتالى؛ فهو مباح تارة، ويستوجب تارة أخرى مـــادام ذلك يحقق المقصد الشرعى.

فإن أختفى مسلم من ظالم يريد قتله، أو أخذ ماله، أو أخفى ماله، وســـأله إنسان ظالم عنه يريد سرقته أو اغتصابه، وجب عليه الكذب بإخفائه؛ لأن فـــى الصدق إهدار حقوق أبرياء إزهاق أرواح غير مستوجبة القصاص، وضيـــاع مال يجب استمرار المحافظة عليه، ومطلوب شرعا الدفاع عنه، لقولـــه ﷺ :

(١) سنن أبى داود – باب في حسن الخلق – الحديث رقم: ٤٨٠٠ .

(٢) هذه الشروط هى التى تجعل الكذب لغة مباحاً على الناحية الشرعية، وتتحول به من المحـــرم إلى المباح.

(٣) لأن الكذب ما لم تكن له ضرورة شرعية، فإنه يظل على أصله محرما. راجع للشيخ محمد علوان – دراسات فى الفقه الإسلامى ص١٨٧ طبعة الميمنية ١٣١٧هـ .

«مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ »[1].

وكذا لو كانت عنده وديعة، وأراد ظالم أخذها، وجب الكذب بإخفائها، والأحوط فى هذا كله أن يُورى[2]، ومعنى التورية أن يقصد بعبارته مقصودا صحيحا ليس هو كاذبا بالنسبة إليه، وأن كان كاذبا فى ظاهر اللفظ، وبالنسبة إلى ما يفهمه المخاطب، ولو ترك التورية وأطلق عبارة الكذب، فليس بحرام فى هذا الحال[3] وحده، حتى لا يشاع الكذب على المفهوم الشرعى؛ لأن ممارسة المنهى عنه شرعا يكون حراما شراعيا، والقاعدة قاضية بأن الضرورة تقدر بقدرها[4].

---

(١) حاشية السندي على النسائي للإمام السندي- باب من قاتل دون دينه - حديث رقم:٤٠٩٣. وقال السندي: [قوله: « ومن قتل دون دينه » أي من أراده أحد ليفتنه في دينه وإلا يريد قتله فقبل القتل أو قاتل عليه حتى قتل فهو شهيد وجوز له إظهار كلمة الكفر مع ثبوت القلب على الإيمان والأولى الصبر على القتل والله تعالى أعلم]. وذكره العلامة علاء الدين المتقى الهندى فى كنز العمال (طبعة مؤسسة الرسالة ١٩٨٩م) - الفصل الثاني في الشهادة الحكمية - الحديث رقم: ١١١٨٠ .

(٢) التورية : هى أن يكون فى الحديث لفظ يحمل أكثر من معنى، يكون أحدهما مرضيا للسائل، والثانى معتصما بفعل صاحبه قائما بوجدانه. (راجع للعلامة محمود الطويل - دراسات فى القيم والأخلاق الإسلامية ص٥٧).

(٣) العلامة النووى - رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ص ٥١٣ المطبوعات الإسلامية .

(٤) راجع فى هذه القاعدة الأحكام فى أصول الأحكام لابن حزم الظاهرى، والأحكام فى الأحكام للآمدى والورقات والكافية للجوينى.

قال العلامة النووى، واستدل العلماء بجواز الكذب فى هذا الحال بحديث أم كلثوم – رضى الله عنها – أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : " ليس الكذاب الذى يصلح بين الناس، فينمى خيرا، أو يقول خيرا .

وفى رواية قالت أم كلثوم " ولم أسمعه يرخص فى شىء مما يقول الناس إلاّ فى ثلاث، يعنى الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته وحديث الزوجة زوجها[1] .

ويقرر الإمام الغزالى أن الصغير المسلم يلقى إليه – على سبيل التأديب والاستصلاح – التنفير من الكذب وتقبيحه[2]، فهو يحكم على الكذب مطلقا بأنه قبيح دون مراعاة للحالات النادرة والتى تخرق الإجماع، وتسقط الحكم العام؛ لأن ذلك شأنه، أما الكبير البالغ العاقل الفاهم شرع الله، فإنه يتعامل مع لفظ الكذب على الناحية الشرعية، فإذا وجد فى استعماله ضرورة شرعية، وجب عليه أن يأخذ بها[3]، حتى لو كان فى الرخص، فإذا لم يأخذ بالضرورة الشرعية المبيحة له عند الضرورة، مهددا ما يترتب عليه، فإنه يكون غير ناظر للحالات النادرة المطلوبة شرعا، ومثله لا يكون قوله مقبولا.

---

(١) رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ص ٥١٣ .

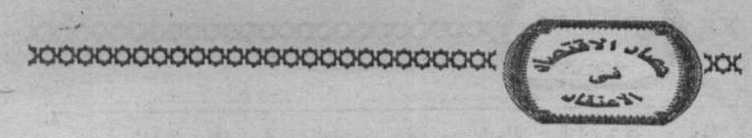
(٢) وذلك شأن الأسر المسلمة، حتى يتعود الصغير الصدق فيشب عليه وتقبيح الكذب فيشب على النفرة منه، أما الأسر المتمسلمه فتدعى الصدق وتعود الأولاد على الكذب، فتظهر بواطنها مكذبة لما تزعمه ظواهرها.

(٣) المعروف أن الشريعة الإسلامية هى الفيصل فى كل ما يحل ويحرم أو يندب أو يكره أو يباح، فمن لم يأخذ بها فقد خالف الشريعة الإسلامية، وكيف ينسب إليها من لا يأخذ بها.

ومن ثم؛ فمن التزم العموميات، وغفل عن الحالات النادرة فقد أطلق حكما فى غير محل، وأهمل الآخر بشرط لو تمكن منه لتحقق خير كثير، وهذا الإهمال يعتبره الإمام الغزالى غلطة أوقعت صاحبها فى خطأ كبير مما يتردد على السنة المتناولين للمسائل العقلية، ولو نظروا إليها وتفادوا أخطاءها لحسنت المواقف كلها .

إذن؛ الكذب فى حد ذاته محرم شرعا على أصله الدينى[1]، ولكنه يباح على الناحية اللغوية متى تحققت به مقاصد شرعية، تتمثل فى دفع مضرة ناجزة أو آجلة على سبيل اليقين أو الظن الغالب، أو تحقيق مصلحة قائمة على المقصد الشرعى أيضا، وفى هذه الحالات يكون مستعمل الكذب فى معناه اللغوى ليس كاذبا على الناحية الشرعية، وهو الذى نبه إليه الإمام الغزالى.

(١) الشيخ محمد علوان – دراسات فى الأخلاق الإسلامية ص٧١ طبعة دار منصور ١٩٢٧م .



الغلطة الثالثة

سبق الوهم وضيق الأفق

○ قال الشيخ :

الغلطة الثالثة : سبق الوهم[1] إلى العكس، فإن ما رئى مقرونا بالشيء يظن أن الشيء أيضا لا محالة يكون مقرونا به مطلقا، ولا يدرى أن الأخص أبدا يكون مقرونا بالأعم، وأما الأعم فلا يلزم أن يكون مقرونا بالأخص .

ومثاله : ما يقال من أن السليم أعنى الذى نهشته الحية يخاف من الحبل المبرقش(٢) اللون، وهو كما قيل وسببه، أنه أدرك المؤذى، وهو متصور بصورة حبل مبرقش، فإذا أدرك الحبل سبق الوهم إلى العكس، وحكم بأنه مؤذ فينفر الطبع تابعا للوهم والخيال، وإن كان العقل مكذبا به .

بل الإنسان قد ينفر عن أكل الخبيص[3] الأصفر لشبهه بالعذرة[4]، فيكاد يتقايأ عند قول القائل، أنه عَذِرة، ويتعذر عليه تناوله مع كون العقل مكذبا به، وذلك

---

(١) الوهم هو الغلط والخطأ، وما يقع فى الذهن من الظنون والخواطر وجمعه أوهام. المنجد فى اللغة والأعلام - باب والواو. وأساس البلاغة، ومختار الصحاح باب الواو.

(٢) المبرقش هو الذى نقش بالألوان المختلفة - المعجم الوجيز باب الباء ص٤٦ .

(٣) هو الحلواء المكونة من التمر والسمن المنقدح عليها؛ حتى يتغير لونها إلى الأصفر. أساس البلاغة - باب الحاء ، وقطر المحيط ، ومحيط المحيط، والميزان، ولسان العرب .

(٤) هو الغائط الدردرى الذى يكون من الصغير وربما أطلق على الغائط عموما- راجع قطر المحيط باب الغين، والقاموس المحيط - باب الطاء فصل الغين.

تسبق الوهم إلى العكس، فإن أدرك المستقذر رطبا أصفر، فإذا رأى الرطب الأصفر حكم بأنه مستقذر. ★

✱ ذكر الإمام الغزالى الغلطتين السابقتين من أغلاط الوهم، وهما يقعان فى تحكم القائم مع الاعتداد بغرضه، والتمسك بالعموميات، ولكنه هنا يذكر الغلطة الثالثة، ويركز عليها، وهى سبق الوهم الفكر، وضيق الأفق عن الفهم، فما هو الوهم ؟ وما هى الغلطة ؟

◄◄ أولا : تعريف الغلطة :

الغلطة واحدة وجمعها غلطات، وتعرّف بأنها عدم الوصول إلى وجه الصواب فى المسألة المفروضة، أو الأمر المفروض، بل والوقوع فى الخطأ أيضا[1]، ولذلك يقال : غلط فلان بمعنى أخطأ، فلم يعرف وجه الصواب، سواء أكان ذلك فى العلوم العقلية أم النظرية أم النقلية، وما كان من هذا القبيل أو ذاك، ويقع فيه أمر الصواب أو الخطأ[2]، فإنه قد عرف باسم الغلط.

فمن أصاب الحق؛ يقال عليه: إنه صَوَّب فى الأمر وأصاب الرأى، وبلغ الصواب فى المسألة، ومن لم يصب الحق يقال عليه أخطأ وجه الحق، كما يقال غلط فى الوصول إلى الصواب ومنه المغالطة، وهو الاستدلال الزائف الذى لا

---

(١) لك لم يقتصر الأمر فى مفهوم الغلطة على عدم الوصول إلى الصواب، وإنما جاء معها الوقوع فى الخطأ أيضا، فجمع الغالط بين الخستين فى نفسه.

(٢) راجع: المعجم الوجيز باب الغين ص ٤٥٣ ، والمنجد فى اللغة والأدب والأعلام.

يعرف لمجيئه صورة واحدة صحيحة؛ لأنه يعتمد علـــى المقدمـات الزائفــة، وبالتالى؛ فهو استدلال زائف[1] لا أساس له.

ثانيا: تعريف الوهم:

يعرف الوهم فى اللغة بأنه ما يقع فى الذهن من الظنون والخواطر، وهو الغلط والخطأ، وجمعه أوهام[2]، وما دام ظنونــــا وأغلاطـــا وخواطـــر غـــير منضبطة، فان اسم الوهم أقرب إليه، وعلماء الحديث دراية ورواية إذا وصفــوا شخصا بأنه يهم فقد جُرِح وسقطت روايته، سواء أكان الوهم قليلا، أم كثيرا[3]، ويطلق عليه المجروح أو المجرّح، وفى مقابل المعّدل الذى تقبل روايته.

كما يعرّف الوهم فى الاصطلاح أيضا بأنه " قوة جسمانية للإنسان محلها أخر التجويف الأوسط من الدماغ من شأنها إدراك المعانى الجزئيـــة المتعلقـــة بالمحسوسات كشجاعة زيد وسخاوته، وهذه القوة هى التى تحكم بها الشـــاة، إن الذئب مهروب عنه، وان الولد معطوف عليه، وهذه القوة حاكمة على القـــوى الجسمانية كلها مستخدمة إياها استخدام العقل للقوى العقلية بأسرها[4].

---

(١) الشيخ محمود طلعت حكمت الله – رسالة فى آداب المناظرة ص٨٧ طبعة أولى بالديار العثمانية ١٣٠٨هـ وبالحاشية كتاب توضيح الرسالة للشيخ يحيى البنفالى .

(٢) المعجم الوجيز باب الواو ص ٦٨٣ ، وراجع كذلك أساس البلاغة – باب الواو .

(٣) الشيخ عبدالعزيز محمود عبدالكريم بيومى الأسنوى – علم الوراثة والرواية ص١١٥.

(٤) راجع: لقطة العجلان وبلة الظمآن للعلامة الزركشى ص١١، وفتح الرحمن على شرح لقطة العجلان للعلامة شيخ الإسلام زكريا الأنصارى ص١٣ – مطبعة النيل ١٣٢٨هـ.

كما يعرف الوهم أيضا بأنه أدراك المعنى الجزئـــي المتعلــق بـــالمعنى المحسوس، أما الوهميات فهى قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فـــى أمـــور غـــير محسوسة، كالحكم بأن ما وراء العالم فضاء لا يتناهى، والقياس المركب منـــها يسمى سفسطة[1] .

ثم يقرر الإمام الغزالى أن سبق الوهم إلى العكس هو إحـــدى الغلطـــات الثلاثة، وهو أشدها خطراً، ويضرب له مثالا بمن رأى شيئا مقرونا بغيره، فانه ربما ظن أن الشيء هو الغير ذاته لكونه مقرونا به[2]، مع أنه ليس كذلك فـــى الواقع وحقيقة الأمر وإن ما تم هو حكم الوهم وليس حكم العقل الصحيح.

وكان على صاحب العقل الصحيح الالتفات إليه وإدراك أن الأخص يكون على العموم مقرونا بالأعم على وجه الدوام، بل قد لا يوجد الأخـــص إلاّ فـــى حدود الأعم مطلقا، أيا كان الموقف، أما الأعم فانه قد يوجد، ولا يكون الأخص موجودا معه، ولا مقرونا به[3] لماذا ؟

فلأن طبيعة الأعم هى: شموله الأخص وانفراده عنه، ومن ثـــم فيمكـــن وجود الأعم، ولا يوجد الأخص على سبيل الاستقلال، وليس الأمر منعكسا .

---

(١) التعريفات باب الواو ص ٢٢٨ ط الحلبى .

(٢) الارتباط بين المقرون والمقترن به مما يعده علماء النفس أمراً مقبولا فى الحيوان، غـير مقبـول فـى الإنسان، لأن عقلية الإنسان أدق وأرقى – الدكتورة تـهانى محمـد فـوزى – سـيكولوجية الإنسـان البالغ ص٩٥.

(٣) راجع: العلاقة بين الأعم والأخص فى كتب المنطق والأصول، ستری خیراً كثيرا.

مثال أول:

السليم الذى لدغته الحية مرة، وأحس بألم اللدغ وصعوبة النهش فإنه متى أمكنه الهرب من الموت، فقد ولد من جديد، وبالتالى؛ فإنه إذا رأى حبلا ملونـا بلون جسم الحية فإنه يخاف منه ويهرب، وقديما قيل، من لدغته الحية خـاف جرّ الحبل[1]، لقرب الشبه بين الحبل الملون والحية اللادغة.

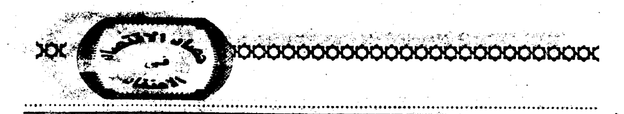
وسبب خوفه جّر الحبل ما وقع له من نهش الحية، فقد ارتبط فى ذهنـه وقوع الأذى عليه لمجرد تصور وجود المؤذى نفسه، ومن ثم فقد خيل له وهمه أن الحبل الذى أمامه هو الحية والأذى واقع لا محالة. إذن؛ هو لم يفر من جـرّ الحبل لذاته.إذ هو ليس على يقين من أنه حبل، إنما لكونه صورة الحية اللادغة التى صنع الوهم والخيال لها صورة ذهنية فى وجدانه تسبق التفكير العقلى فـى المسألة[2].

من ثم فمن أدرك الحبل، وقد سبق لدغه من الحية، سبق وهمـه إلـى العكس، وحكم بأنه مؤذ فينفر الطبع من رؤية الحبل تبعا لحكم الوهم والخيـال، وإن كان العقل فى الحقيقة مكذبا به؛ لأن العقل السليم لا يحكم أن الحبـل هـو الحية ولا أن جَرّ الحبل هو سعى الحية، بل الفرق بينهما فى العقل كبير جدا .

---

(١) وهو مثل عربى وعاميه اللى تلدعه الحية يخاف من جـر الحبـل. (راجـع كتابنـا: حكـم وأمثـال عربية وعامية، فقد ذكرت هناك نماذج كثيرة)

(٢) راجع لدى علماء النفس التجريبيين مباحث الارتباط الشرطى وعلاقتها بقـوى النفس الداخليـة، ففيها كلام طويل يمكن أن تستفيد منه متى سألت الله تعالى السلامة والفهم.



❁ **مثال آخر :**

إن الإنسان قد ينفر من أكل الخَبِيص - الأصفر[1] وهو الحلواء المخبوصة من التمر والسمن، فيكون لونها أصفر لمجرد وقوع الشبه بينها وبين فضلات الإنسان من الغائط، وهو العَذِرة[2]، فإذا رأى الخبيص سبق وهمه فحكم بأنه عَذِرة فيكاد يتقايأ عند قول القائل أنه عَذِرة على سبيل المزاح معه مثلا، مع أنه في الحقيقة خبيص حلو، وليس عذرة قذرة، ومن ثم؛ قد حكم الوهم على الخبيصة بأنها عذرة لمجرد وقوع شبه قليل بينهما، بل ويتعذر عليه تناول هذا الخبيص مع كون العقل مكذبا بأنه عذرة موافقا بأنه خبيص لا محالة، ولكن سبق الوهم إلى عكس حقيقة الخبيص هو الذي جعل المرء يقع في تلك الغلطة.

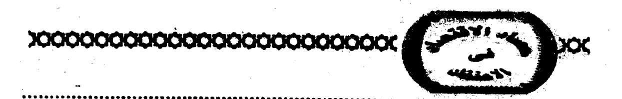
وكذلك من رأى الرطب الأصفر الخالي من النوى حكم عليه بأنه مستقذر[3]؛ لسبق الوهم إليه بأنه عذرة، وهكذا كلما كان الوهم سابقا إلى الحكم صانعا لصاحبه عكس حقائق الأشياء فقد أوقع صاحبه في الأغلاط التي يجب أن يكون الإنسان العاقل بعيدا عنها.

---

(١) راجع: المعجم الوجيز باب الخاء ص١٨٤ .

(٢) العذرة – هي الغائط – المعجم الوجيز باب العين ص٤١١ .

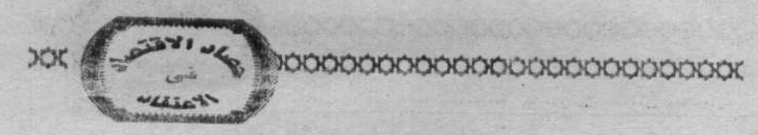
(٣) كانت عادتنا في ريف مصر أن يفرغ أصحاب البيوت الكبيرة الذين يملكون نخيلا في زراعاتهم التمر من النوى، ثم ينشر في الشمس، حتى يجف ثم يستخدم كإفطار للصائم والعلاج من ضربات الشمس، فكان لدى الناس نوع من الاكتفاء الذاتي، ولكنها انقرضت وحل بدلا منها العجوى التي تنتجها المصانع، فصار استهلاك الناس لها يمثل بعض الأعباء المالية الجديدة.



من ثم فإن الوهم قد صنع لصاحبه النفخ فى الزبادى البارد لمجـــرد أن الشوربة الساخنة لسعته مرة، لمجرد وقوع بعض الشبه بيـــن آنيـــة الزبـــادى والشوربة[1]، وان كانت حقيقة كل منهما يحكم العقل بأنها غير الثانية، لكن ماذا نفعل مع سبق الوهم، وهو صاحب الغلطات الأكثر شناعة.

---

(١) والمثل العامى فى ريف مصر : (اللي تلســعه الشـروبة ينفخ فـى الزبـادى). راجـع كتابنـا حكـم وأمثال. فقد حكيت لك الكثير، وأسأل الله أن يصرف عنا كيـد الكـائنين، وحقـد الحـاقدين ، وأن يجعلنا فى الدنيا والآخرة من الناجين المقبولين، فذلك من أفضال رب العالمين.



مزيد أمثلة للغلطة الثالثة

○ قال الشيخ :

بل فى الطبع ما هو أعظم من هذا، فإن الأسامى التى تطلق على الهنود والزنوج، لما كان يقترن بها قبح المسمى به، يؤثر فى الطبع، ويبلغ إلى حد لو سمى به أجمل الأتراك والروم لنفر الطبع عنه؛ لأنه أدرك الوهم القبيح مقرونا بهذا الاسم فيحكم بالعكس، فإن أدرك الاسم حكم بالقبح على المسمى، ونفر الطبع .

وهذا مع وضوحه للعقل فلا ينبغى أن يغفل عنه؛ لأن إقدام الخلق وأحجامهم فى أقوالهم وعقائدهم وأفعالهم تابع لمثل هذه الأوهام . ★

✶ يقرر الإمام الغزالى أمثلة عديدة لسبق الوهم إلى العكس غير ما سبق ذكره وهو هنا يقيم أمثلته على ناحية الاسم والمسمى، إذ أن سبق الوهم أوقع فى غلطات كلها ترجع إلى :

(١) المحسوسات كجرّ الحبل لوقوع الشبه بينه وبين جسم الحية[1] .

(٢) المطعومات :كالخبيص لمجرد وقوع الشبه بينه وبين العذرة وكذلك البلح الرطب[2] .

(٣) المشروبات كالزبادى والشوربة، وما كان هذا من القبيل.

(٤) إطلاق الأسامى على المسميات .

---

(١) سبق شرح هذا المثال، وبيان أنه حكم الوهم ولا مكان فيه لحكم العقل الصحيح.

(٢) عرضنا هذه الأمثلة بصورة دقيقة وافية فيما سبق، فليرجع إليها من شاء.

وقد سبق ذكر الثلاثة الأولى، ولذا نراه هنا يتحدث عن الرابعة، فيقـــرر أن الطبع فيه أعظم مما سبق ذكره[1]، وهو أن الإنسان قد يستقذر سماع بعـض الأسماء التى تطلق على الهنود، والزنوج لمجرد اقتـــران الاسم عنده بما هـــو قبيح عندنا فان الطبع عندنا ينفر من هذه الأسماء، وممن أطلقت عليهم.

مثال : الذميم، والزنيم، فإنها أسماء ارتبطت فى الأذهان بالقبح، وصار الطبـع يحكم بقبحها مباشرة، فإذا سمى بهذا الاسم القبيح أجمل الناس لونا أو أتقـاهم سلوكا فان الطبع ينفر منه لمجرد سماع الاسم بغض النظر عن موافقة العقل فى المسألة أو المخالفة من حيث الحقيقة[2].

فإذا أدرك الوهم أو الطبع اللفظ القبيح مقرونا بهذا الاسم فيحكم بـــالعكس أن المسمى قبيح؛ لأن الاسم قبيح وما ذلك إلاَّ لوجود علاقة فى الوهم قائمة بين الاسم والمسمى، ولا حيلة لحكم الطبع فى المسالة[3]، بل أن الوهـــم إذا تخيـــل الاسم ولو مجردا حكم بالقبح على المسمى المباشر، ونفر الطبـــع منـــه علـــى الفور، وتولى عنه فى الحال، وربما تسأل: لماذا؟

---

(1) هنا انتقال بالمثال من المحسوسات إلى المعقولات، وهو انتقال جميل يعبر عن عقلية واعية صاحبها متمكن جداً من كل القضايا التى يتعرض لها.

(2) لأن حكم الطبع المتوارث سيكون أسرع من حكم العقل على هذه الناحية.

(3) كما إذا سمى شخص بقاطع الطريق مثلا، أو سمى شخص بتتار أو جهنم مثلا، فإننا ننفر منه لمجرد ذكر اسمه، حتى ولو كان صالحا تقيا، لأن الاسم فى حد ذاته مدعاه للتقزز.

والجواب : هو اقتـــران الحكم بالقبح على المسمى في الوهـــم، ونفـــرة الطبع منه، وهذا مع وضوحه للعقل، فلا ينبغي أن يغفل عنه؛ لأن أقدام الخلـــق وأحجامهم فى أقوالهم وعقائدهم وأفعالهم تابع لمثل هذه الأوهام مباشرة[1].

◈ وقد يقال : أن هذه أحكام الطبع والعقل والعادة، وليس الوهم وحده؟

والجواب : أن الوهم هو ما يقع فى الذهن من الظنون والخواطـــر مـــن الأخطاء. فإنه يهوى به، وبالتالي يحكم على عقل صاحبه ويستولى عليه وهذا إذا تولى العقل وسبق فى التعرض للموضوعات، وكان العقل تابعا له منقـــادا لأمره، حكم على ذات العقل بأنه التابع للوهم، وذكر القرآن الكريم هذا العقـــل وعابه فى كثير من آياته .

من ذلك قوله تعالى : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُـــونَ لَـــهُمْ قُلُـــوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُـــوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[2]، وقال أيضا: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُـــونَ إِنْ هُمْ إِلا كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلا﴾[3].

---

(1) الشيخ محمود طلعت حكمت الله – رسالة فى آداب المناظرة ص91 .

(2) سورة الحج – الآية 46 .

(3) سورة الفرقان – الآية 44 .

ثانيا: علاقة العقل الصرف بالإرث من العرف

○ قال الشيخ:

وأما اتباع العقل الصرف، فلا يقوى عليه إلا أولياء الله تعالى، الذين أراهم الله الحق حقا، وقواهم على اتباعه، وإن أردت أن تجرب هذا في الاعتقادات؛ فأورد على فهم العامي المعتزلي مسألة معقولة جلية فيسارع إلى قبولها. فلو قلت له: إنه مذهب الأشعري t لنفر وامتنع عن القبول، وانقلب مكذبا بعين ما صدق به، مهما كان سيئ الظن بالأشعري، إذ كان قبح ذلك في نفسه منذ الصبا.

وكذلك تقرر أمرا معقولا عند العامي الأشعري، ثم تقول له أن هذا قول المعتزلي فينفر عن قبوله بعد التصديق، ويعود إلى التكذيب. ★

✱ هناك تحدث الإمام الغزالي عن أغلاط العقل المختلط بالوهم، وقد بين عوراته وكشف عيوبه وظروف المعالجة، لكنه هنا يتحدث عن العقل الخالص لصاحبه الخالي عن الوهم والأغلاط[1]، ويؤكد أن هذا العقل الصرف لا يقدر عليه إلا أولياء الله تعالى، الذين أراهم الله الحق حقا عيانا[2] كأنه رؤيا نهار يدركون بعقولهم وقلوبهم ما لا يتعرف عليه غيرهم بحواسهم.

---

(١) قال تعالى: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ سورة الأنعام – الآية ١١٦.

(٢) كالحال مع الصوفية، الذين تشرعوا بالشريعة، ثم تحققوا بعلوم الحقيقة، فصار العلم الذي يأخذون منه علما لدنيا وهبيا.

ﷺ والله تعالى قال فيهم : ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون * لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة لا تبديل لكلمات الله ذلك هو الفوز العظيم﴾[1].

وأعانهم على اتباع الحق، فهم جمعوا بين الأمرين :

(١) معرفة الحق عيانا هبة من الله تعالى.

(٢) اتباع الحق من غير مخالفة؛ لأن من يخالف تعاليم الله تعالى يحرم من الأنوار الإلهية.

وأصحاب القلوب العارفة هم الأولياء الذين يمدهم الحق بأنوار من عنده تتكشف عليهم وحدهم، وهم فى ذات الوقت المصطفون من بين خلق الله، ميزهم بالحق معرفة واتباعا، حتى أنهم صاروا يعرفون بأهل الحق، فهم يخبرون عن بعض الغيب الذى أطلعهم الله تعالى عليه من غير أن يعلنوا ذلك. قال تعالى: ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا* إلا من ارتضى من رسول فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصدا﴾[2].

لكن المشكلة التى يعرضها الإمام الغزالى هنا تكمن فى أصحاب المذاهب الذين يتعصبون لا للحق بل للمذهب الذى هم عليه مدعين أنه الحق وان لم ينل من الحق شيئا، وإنما عمدتهم التعصب له فقط، يستوى فى ذلك العامى

(١) سورة يونس الآيات ٦٢/٦٤ .

(٢) سورة الجن – الآيتان ٢٦/٢٧ .

والمتعلم، فأندهم التعصب للمذهب الذى يعتقدونه وحده[1]، حتى ولو كان فيه من الخطأ ما فيه.

مظاهر التعصب للمذاهب وأثرها فى العداوات

يذكر الإمام الغزالى أن عوام المعتزلة إذا قلت لأحدهم مسألة فى الأمور العقدية، وكانت واضحة الدلالة، فانه يصدق بها ويعترف بصحتها بمجرد عرضها عليه، ووجودها عنده واضحة، بل أنه ليقاتل فى إبلاغ هذا الفهم الذى عرض عليه واقتنع به[2] إلى غيره على أنه رأى صحيح.

لكنك إذا قلت له إن الذى عرضته عليك آنفا فى المسألة كان رأيا للإمام الأشعرى مثلا أو أحد أتباعه، وقد ذكرته لك من غير نسبة، ربما يسارع إلى التكذيب، وعاد سيرته الأولى من الاعتراض عليه والرفض له، بل وانقلب مكذبا له بعد أن كان مصدقا به[3].

أما لماذا ؟ فلما يلى :-

(١) إنه منذ طفولته قد قبح أشياخه لديه فكر الأشعرى وأتباعه[4]، فصارت تلك التقبيحات تمثل فى نفسه عداوة لهذا الفكر مهما كان صائبا، وهو لن يتخلى

---

(١) بين الإمام الغزالى – رحمه الله – أن ذلك يمثل نوعا من ضيق الأفق، وهو غير مقبول.

(٢) سيفعل ذلك مادام عقله قد اعتقد الرأى الذى عرض عليه، وهى مسألة لا يقع فيها الجدل.

(٣) والله تعالى نهى عن هذا التعصب للآخرين والسير خلف الأهواء، قال تعالى : ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ (سورة الأنعام الآية ١١٦) .

(٤) أثر ذلك واضح فى الوقت الحاضر، إذ يزعم أحد المنسبين للمذهب الحنبلى أن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة والجماعة، بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك، وحسابه على الله. (راجع له منهج الأشاعرة فى إثبات العقيدة – طبعة الكويت).

عن ذلك بعد بلوغه هذا السن إلا إذا تجرد من ماضيه، وهو ليس بفـــاعل مادام التعصب قائما، وإهمال حقه في الممارسات العقلية المستقلة.

(٢) إنه تلقى الوجه القبيح عن ذلك الفكر المخالف لاتجاهه المذهبي مما صور له في زمان طفولته، حتى إذا بلغ النضج العقلي؛ فإنه لن يلقى بكل علمـــه السابق على الأرض ظنا منه أن السلامة فيما معه، وليس فيما عندك وعند الآخرين[1].

وكذلك الحال مع العوام من الأشاعرة، فإنك إذ عرضت لواحد منهم أمرا معقولا بأدلة صحيحة صدقه، وراح يدافع عنه، ولا يبرحه فإذا ذكرت لـــه أن هذا الرأي الذي اعتنقه ودافع عنه، واقتنع به إنما هو رأي لأحد شيوخ المعتزلة نفر منه، وتـــراجع عنه وانقلب مكذبا له بعد أن كان مؤمنا به، وتلك مصيبـــة كبرى أوقعت عوام المذاهب في خلافات فتفرقت بهم السبل، وكان الأولى عـدم إدخالهم في دائرة التعصب[2] .

وهنا يضع الإمام الغزالي أيدينا على ناحية من أخطر النواحـــي علـى العقلية الإسلامية، وهي مسألة التعصب للمذهب التي يقف معها العوام يدافعـون عنها، ويقاتلون في سبيلها دون تمكنهم من إقامة الأدلة على خلافات شـــيوخهم أو التعرف على الأصول التي يحتكمون إليها، أو الفروع التي يختلفون فيها، أو

---

(١) وبالتالي ؛ فإن ما زعمه ديكارت من إمكانية تفريغ العقل وإخلائه من كافة معارفه السابقة أمر نظري فقط. (راجع كتابنا: خواطر حثيثة في الفلسفة الحديثة. فقد ناقشت تلك الفكرة عند ديكارت – مناقشة موضوعية أظنها مقبولة).

(٢) ولعل الإمام الغزالي رحمه الله قد ألف كتابه " الجام العوام عن علم الكلام لهذا الغرض .

الأدلة التى يعتمدون عليها، مما هو من خصوصيات العلماء، ولا حيلة للعوام فيه فإذا ادخل العوام أنفسهم فى هذه المسائل الخلافية؛ كانوا الذابح بغير سكين والراجم التائبين، والقاتل للعلماء والعاملين .

لأنه تعرف الشيخ صاحب المذهب، أو المقلد له، العالم بطرائق الأدلة على دليل لسنا كعوام قادرين على تفهمه كما كان يفهمه هو، أو كان لديه من الملكات التى نفتقدها نحن، فتقليد العوام لأشياخ المذاهب وتعصبهم لهم من غير إقامة الدليل أوقعهم فى الكثير من الأخطاء التى يصعب الخروج منها[1].

كما أن غلطات الوهم قاسم مشترك بين العوام والخواص إلا من عصم الله، لكن غلطة العوام فى الطبع والوهم أكثر فداحة، وهم أيضا أصعب ترويضا، ولذا نهض الإمام الغزالى فى وجه هؤلاء وأمثالهم فألف كتابه " إلجام العوام عن علم الكلام"، وكذلك كتابة المضنون به على غير أهله[2]، وتعصب العالم أسوأ من تعصب العامى، وأكثر خطراً وأفدح نتائج.

لكن التعصب للمذاهب صار فيما بعد القرن الثانى سمة غلبت على كل أصحاب المذاهب من اتباع ومنتسبين حتى رأينا من ينسبون إلى الحنابلة

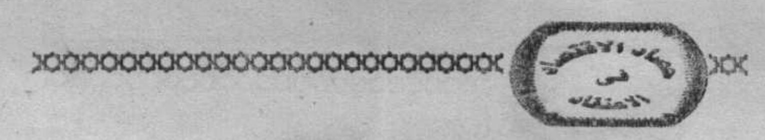
(١) العلامة الشيخ بدر الدين توفيق عبدالباسط – التعصب للرأى بين القبول والرد ص١٣ – طبعة أولى – دار البحر ١٣١٣هـ.

(٢) طبع هذان الكتابان عدة طبعات بعضها مع مجموعة القصور العوالى، وبعضها مستقلا بشىء من التحقيق والشرح أو من غير تحقيق أو شرح أصلا .

يحاولون نبش قبر الأمام الأشعرى؛ بغية إخراج رفاته وتوزيعه فـــى الأرض[1] تحت زعم أنه كان معتزليا ثم أعلن السلفية تقية، وما هو من السلفية فى شـىء، وأن كان زعمهم لا قيمة له بل ولا شبهة دليل عندهم عليه .

إذ كان الرجل سلفيا على نمط السلف الأوائل، ومن يطالع قضاياه التـــى تعرض لها فى كتاب الإبانه، أو كتاب اللمع فسيرى ذلك واضحا، لكن التعصب الأعمى، أو التقليد المذموم هو الذى كان يقود هؤلاء الأغرار فى تلك الأزمنة إلى أفعالهم المذمومة عرفا وعقلا وشرعا .

(١) راجع المقدمة الرائعة التى كتبتها المرحومة الدكتورة فوقيه حسين محمود لكتاب الإبانـة ص٩٨، وما بعدها.



شرور التعصب العامى والمثقف

○ قال الشيخ :

ولست أقول هذا طبع العوام، بل أكثر من رأيته من المتوسمين باسم العلم فانهم لم يفارقوا العوام فى اصل التقليد، بل أضافوا إلى تقليد المذهب، تقليد الدليل، فهم فى نظرهم لا يطلبون الحق بل يطلبون طريق الحيلة فى نصرة ما اعتقدوه حقا بالسماع والتقليد، فان صادفوا فى نظرهم ما يؤكد عقائدهم قالوا ظفرنا بالدليل، وان ظهر لهم ما يضعف مذهبهم قالوا قد عرضت لنا شبهة فيضعون الاعتقاد المتلقف بالتقليد أصلا.

وينبزون بالشبهة كل ما يخالفه، وبالدليل كل ما يوافقه، وانما الحق ضده هو أن لا يعتقد شيئا أصلا، وينظر إلى الدليل، ويسمى مقتضاه حقا ونقيضه باطلا، وكل ذلك منشؤه الاستحسان والاستقباح بتقديم الألفة والتخلق بأخلاق عهد الصبا فإذا وقفت على هذه المشارات سهل عليك دفع الإشكالات. ★

✱ يرى الشيخ أن التعصب للرأى آفة[1] والوقوع فى محبس الطبع جناية يقع فيها العوام والمتوسمون بالعلم، وان هذا التعصب وذاك الرضوخ للطبع – مع أنه قاسم مشترك بين العوام والمتوسمين باسم العلم أصل كل تقليد مذموم، وليس التقليد المباح[2]؛ لأنه مطلوب شرعا.

---

(١) الآفة : هى العلة والمرض، والشيخ يكره التعصب للرأى والضغط على عقول الآخرين مطلقا لأنه يغلق أبواب الاجتهاد، ويجعل كل مفكر يخشى على نفسه من أحكام العوام والغوغائية.

(٢) التقليد المباح هو تقليد العالم بدليله الذى صح عنده وثبت لديه،كالحال معنا فى تقليد أصحاب المذاهب الفقهية: الشافعية، الحنابلة، الأحناف، المالكية، الجعفرية، الزيدية، الإباضية، الاثنا عشرية. فإنها مذاهب مقبولة عند أصحابها.

أنواع التقليد:

ذهب العلماء إلى أن التقليد على وجه العموم يمكن أن يقع فى نوعين:

❊ **النوع الأول : تقليد العوام وأصحاب المذاهب،** من غير محاولة إقامة الدليل أو محاولة التعرف على ما فى أقوالهم من أدلة وصدق يقين[1]، ويقع هذا النوع فى كل من :

أ- العقيدة . ب- الشريعة . جـ- الأخلاق .

وهو تقليد مذموم كله متى وقف صاحبه عند مجرد التقليد من غير أن يرفع رأسه إلى الدليل فينظر فيه، ولو مرة واحدة[2]، قال الناظم:

وكل من قلد فى التوحيد ∴ إيمانه لم يخل من ترديد[3]

❊ **النوع الثانى : تقليد أصحاب المذاهب والعلماء،** مع إقامة الدليل، ومحاولة التعرف على ما توصلوا إليه؛ لأن تقليد العالم بدليل يخرج صاحبه من دائرة التقليد الأعمى إلى دائرة التفكير والاعتقاد الصحيح بدليل، وليس هو التقليد عن غير دليل.

---

(١) وهذا النوع من التقليد ذهب كثير من العلماء إلى أن إيمان صاحبه لا ينجى فى الآخرة.

(٢) وهو مذموم، لأن صاحبه يلغى عقله ويضعه بين يدى غيره يضع فيه الآخر ما يشاء فيضله ضلالا بعيدا .

(٣) هذا البيت للشيخ عوض الغمراوى والشيخ اللقانى بيت قريب منه، وربما كان هو، وتوارد الخواطر لدى علماء أهل الإسلام ميزة كبيرة، وسمة غالية رحمهم الله ورحمنا بعدهم.

۞ ويرى شيخ الإسلام لله ابن تيمية[1] لله أن التقليد قسمان :

✽ **القسم الأول : التقليد الباطل المذموم .**

وهو قبول قول الغير بلا حجة، وفيه اتباع الهوى، والسير مع العـادة، أو اتباع النسب كاتباع الأباء تقليدا فى غير وجه صحيح، أو تقليد السادة الأكـابر والمتكبرين، وهو بدعة، وعدوان على العقل، وصاحبه واقع فى الذم لا محالة.

✽ **القسم الثانى : التقليد المباح :**

وهو تقليد العلماء الذين وقفت البراهين عندهم، وصحت لديهم، وعرفـوا بها، ولم يعرفوا إلاّ بالحق كما لم يعرف حق إلاّ بهم، فان تقليدهم يكون بمثابـة الأدلة الغالبة فى الأدلة المتعارضة، كما أن المقلد يغلب على ظنه إصابة الحـق طالما كان ملتزما مجتهدا كما يغلب على ظنه أيضا صدق الخبر نفسه[2] .

◄◄ قواعد منهج المتوسمين باسم العلم

يقرر الإمام الغزالى أن التقليد طبع فى العوام والمتوسمين فى العلم، ممن تعرف عليهم، ورآهم يتحدثون باسم العلم ثم يؤكد أنهم لم يفارقوا العـوام فـى اصل التقليد[3]، وإنما أضافوا إلى تقليد المذهب تقليد الدليل والتعصب له.

---

(١) ابن تيمية : هو شيخ الإسلام الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ شهاب الدين عبد الحليم بن أبي القاسم بن تيمية الحراني ولد بحران يوم الاثنين عاشر ربيع الأول من سنة إحدى وستين وستمائة. ودرس بدار الحديث السكرية، وكان درسا هائلا وقد كتبه الشيخ تاج الدين الفزاري بخطه لكثرة فوائده وكثرة ما استحسنه الحاضرون وقد أطنب الحاضرون في شكره على حداثة سنه وصغره فإنه كان عمره إذ ذاك عشرين سنة وسنتين . راجع البداية والنهاية لابن كثير – مولد الشيخ تقي الدين ابن تيميه شيخ الإسلام – طبعة دار الغد العربية .

(٢) شيخ الإسلام " ابن تيمية " – مجموع فتاوى ابن تيمية – المجلد العشرون أصول الفقه ص١٥، ١٦ ط دار الرحمة .

(٣) المراد بأصل التقليد هو حرص كل على ممارسته والتمسك به من غير نظر فى الأدلة التى يقوم عليها.

ثم يرى المتوسمين بالعلم يقومون على طلب الحيلة لنصرة المذهب الذى اعتقدوه دون أدنى مناقشة لأدلته، وإنما اكتفاء بمجرد السماع والتقليد للغير، وانهم لا يعنيهم نصرة الحق بقدر ما يهمهم طلب الحيلة لنصرة المذهب الذى دانوا به.

كما أن منهجهم يقوم على :

(١) السماع للغير.

(٢) التقليد للغير.

(٣) طلب طريق الحيلة لا طلب صحة الدليل.

(٤) المصادقة العمياء : فهم ان ظفروا بدليل يؤكد ما ذهبوا إليه تنادوا به واجتمعوا عليه، وان ظهر أن دليلهم غير قائم وما انتهوا إليه يضعف مذهبهم، قالوا عرضت لنا شبهة[1]، حتى لا يلزمهم غيرهم الدليل الصحيح.

(٥) وضع الاعتقاد المتلقف بالتقليد أصلا واعتباره قاعدة ثابتة.

(٦) التمسك بالشبهة فى مواجهة كل دليل للخصم مع أن المفروض هو مواجهة الدليل بمثله إن أمكن الوقوف عليه.

(٧) التمسك بالدليل فى كل ما يوافق مذهبهم يعتمدونه[2].

---

(١) الشبهة في اللغة هي: الالتباس شرعا أو عرفا، وتعرف بأنها ما التبس أمرها على الناظر، فلا يدرى أحلال هو أم حرام، وحق هو أم باطل، وجمعها شبه. (المعجم الوجيز باب الشين ص٣٣٥).

(٢) تلك القواعد هي التي أمكنني الوقوف عليها، فمن تمكن من غيرها؛ فله الأجر من الله تعالى، ومنى الشكر، وليعذر كل منا الآخر، فأفضال الله تعالى ونعمه لا تحصى .

وهم بهذا وقعوا فى الضلال العلمى - من وجهة نظــره - لأنـهم لـم يلتزموا المنهج الحق فى المسالة الذى يقوم على معرفة البرهان والتمسك بــه، وطلب الحق بدليله، وإنما التزموا نصرة المذهب الذى إليه ينتسبون فقط مــهما كانت الظواهر معهم متخالفة وأدلة الخصوم عليهم قوية، وما لهم مــن حيلـة سوى المكابرة .

المنهج الأمثل :

يرى الإمام الغزالى أن المنهج الأمثل فى التعرف على الحق فى القضايـا المتنـازع حولها ، وبلوغ الغاية فيها يقوم على ما يأتى :-

(١) ألا يعتبر شيئا مما يلقيه إليه غيره أصلا صحيحا، وإنما يعتبره وجهة نظــر لصاحبه فقط تنال الصواب، كما تقع فى الخطأ.

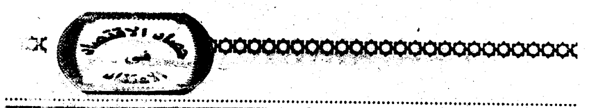
(٢) أن ينظر فى الدليل فما صح من مقدماته كان حقا، وما لم يصح كان بـاطلا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[1].

وبمراعاة هذا المنهج يتم للمرء الوصول إلى الحق بعد طلبه، والتعرف عليه بدل انفلاته منه[2]، لكن كيف يمكن الوصول إلى هذا المنهج الأمثل والنفوس لم تستعد له؟

---

(١) سورة النمل – من الآية ٦٤ .

(٢) وفى الحديث الشريف ما رواه الإمام ابن ماجة فى سننه – باب الحكمة – الحديث رقم: ٤١٦٩؛ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم (الْكَلِمَةُ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ. حَيْثُمَا وَجَدَهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا). ورواه بنفس اللفظ الإمام الترمذى بسننه – باب: فضل الفقه على العبادة – الحديث رقم: ٢٨٢٨، والمراد بـ[(الكلمة الحكمة) أي ذات الحكمة المشتملة عليها. (ضالة المؤمن) أي مطلوبة له بأشد ما يتصور في الطلب المؤمن ضالته. وليس المطلوب بهذا الكلام الإخبار. إذ كم من مؤمن ليس له طلب للحكمة أصلا. بل المطلوب به الإرشاد كالتعليم. أي اللائق بحال المؤمن أن يكون مطلوبة الكلمة الحكمة. (حيثما وجدها) أي ينبغي أن يكون نظر المرء إلى القول لا إلى القائل.]



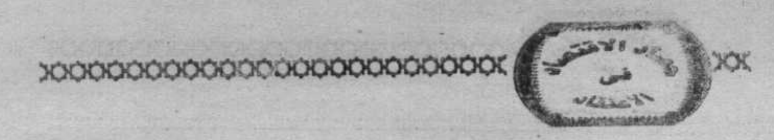
❊ **والجواب :** ما قرره الإمام الغزالى نفسه بأن الوصول لهذا المنهج لا يكون إلا بالابتعاد عن ما كان منشؤه الاستحسان والاستقباح العقليين، أعنى الحسن والقبح[1]، مع تقديم الألفة والتخلق بأخلاق عهد الصبا، فإذا ابتعد المرء عن هذه التحكمات؛ أمكنه الوقوف على أوجه الصواب والعمل بها.

◄◄ النتيجة :

قرر الإمام الغزالى نتيجة ما انتهى إليه، وهى أن من وقف على هذه المثارات السابق ذكرها والتزم المنهج الأمثل الذى وضع أصوله الإمام الغزالى؛ أمكنه التعرف على مناحى الخطأ فيتغلب عليها، والاشكالات فيتمكن من دفعها، وحينئذ يتحقق له من الأمور صادق النتائج التى ينتظرها، ويهرب من الوقوع فى الأخطاء التى وقع فيها من سبقه لعدم لارتياد طريق الحق، وسلوك نفس المنهج الأمثل.

---

(١) الإمام الغزالى يحرص على أن يكون التحسين والتقبيح بالشرع لا بالعقل، وتلك مسألة مهمة تعرض لها الكثيرون من أهل الإسلام.



استشعار

قال الشيخ: ....

فإن قيل فقد رجع كلامكم إلى أن الحسن والقبيح يرجعان إلى الموافقة والمخالفة للأغراض، ونحن نرى العاقل يستحسن ما لا فائدة له فيه، ويستقبح ما له فيه فائدة.

أما الاستحسان فمن رأى إنسانا أو حيوانا مشرفا على الهلاك استحسن إنقاذه، ولو بشربة ماء مع أنه ربما لا يعتقد الشرع، ولا يتوقع منه غرضا في الدنيا، ولا هو بمرأى من الناس حتى ينتظر عليه ثناء بل يمكن أن يقدر انتفاء كل غرض، ومع ذلك يرجح جهة الإنقاذ على جهة الإهمال بتحسين هذا وتقبيح ذلك *

---

* يبدع الإمام الغزالى فيكشف عن عقلية متميزة واعية، بجانب طوية مملوءة بالأسئلة والإجابات، وفيها الكثير مما يحتاج الإجابة عليه أو يوجه، من أسئلة إليه[1]، وهو حينئذ يعيد بناء الأفكار وتسلسل المقدمات حتى يصل إلى نتائج غاية فى الدقة بغرض فى المحافظة على المذهب الأشعرى الذى ينتمى إليه، وفى نفس الوقت يعيد بناء بعض الأفكار على جوانب إيجابية.

وهذا الاستشعار عنده[2] قائم على أنه لقائل أن يقول:

[١] إنكم رفضتم الاعتراف بكون الموافقة والمخالفة للأغراض هى الفيصل فى الحكم على الأفعال بالحسن والقبح فيما سلف ذكره.

---

(١) ذلك مما يكشف عن ملامح العقلية الإسلامية، وتميز المفكرين المسلمين عن غيرهم فى مناخى المعرفة المختلفة.

(٢) الاستشعار هو نوع من الإحساس الداخلى، بوجود أسئلة ما تجرى فى عقول الآخرين، فيحاول المفكر عرضها والإجابة عليها.

[٢] إنكم رجعتم إلى الاعتـــراف بقيمة الأغراض وأثرها مرة أخـــرى، فكيــف يمكن التوفيق في المسالة، هل أنتم تقرون بأن الحـــاكم فـــي الأفعـــال هـــو الموافقة للأغراض أو المخالفة، أم تقرون شيئا آخر إن كان فعرّفونا به؟

[٣] المشاهدة تحكم بأن العاقل يستحسن ما فيه الفائدة، ويستقبح ما لا فائدة فيــه، ولو أنه قليل لكنه موجود، وهانحن نذكر لما قلنا صورا:-

✲ **الصورة الأولى :** تـــرجيح الاستحسان للفعل على التقبيح لذات الفعـــل مـــع انتفاء كافة الأغراض[١]، فمن رأى إنسانا أو حيوانا أوقعه حظه في الـــهلاك لحريق شب، أو غريق يكافح ضد موجات البحر، والموت يحيط به من كـــل جانب، أو حيوانا أشرف على الهلاك عطشا ونجاته في شربة ماء .

(١) فإن الرائى لذلك كله يلجأ إلى الإنقاذ، ولو لم يكن لديه شيء من الشـــرع، وليس على ملة الدين[٢]، إنما الدافع إليه هو استحسان عقل الفاعل نجاة مـــن يحيط به الموت غرقا أو عطشا، فهو حين فعل ما فيه النجاة لم يكن يقصـــد أمرّ الشرع الداعي لمديد العون للمحتاج، وتفريج الكرب عن المكــــروب، إلى غير ذلك مما أمر به الشرع، وبالتالي؛ فإن فعله الذى قام به ما خـــرج عن مجرد الاستحسان العقلي إلى شيء آخر أبدا .

---

(١) الأستاذ برهان محمود الدواخلي – القيم في منظور خاص ص٧٣ ط أولى مراكـــش ١٩٧٦م .. بحث نشر في مجلة المعارف الإنسانية.

(٢) إذن هم يرون؛ أن العقل هو الذى حكم بذلك واستحسنه من وجهة نظرهم، مع أن الدافـــع إلى ذلك قد يكون وجدانيا وليس عقليا فتسقط دعواهم في أن العقل يحسن.

(٢) كما أن هذا الفاعل للإنقاذ لا يعرف الحيوان الذى سقاه شربة مـــاء[1]، ولا الغريق الذى كان يحيط به الموت من كل جانب، حتى نقـــول أنـــه فعـــل لغرض دنيوى كارتقاء وظيفة، أو حصول على مكسب أو خلافه، إنما فعل ذلك الإحسان السابق ذكره وهو لا يدرى شيئا عن ما يأخذ بيده للنجاة، وما دار بذهنه سوى مجرد استحسان الفعل بدل التـــرك، والإنقاذ بدل الإهمال.

(٣) أضف إلى ما سبق أن الفاعل للشيء الحسن هذا لم يكن بمرأى ومسمع من الناس حتى يقال إنه فعله لغرض طالبا الشهرة، أو قاصدا ذيوع الخير بفعل الخير، أو حتى يقع له من الناس الذين بلغهم خبره شيء من الثناء عليه.

---

(١) ذكر الإمام البخارى فى صحيحه – باب: رحمة النـاس والبـهائم – الحديث رقـم: ٥٦٦٣ « عَنْ أبي هُرَيْرَةَ أنّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ. فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ. ثُمّ خَرَجَ. فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثّرى مِنَ الْعَطَشِ. فَقَالَ الرّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبَ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ الّذِي كَانَ بَلَغَ مِنّي. فَنَزَلَ الْبِئْرَ فَمَلأَ خُفّهُ مَاءً. ثُمّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ حَتّىَ رَقِيَ. فَسَقَى الْكَلْبَ. فَشَكَرَ اللّهُ لَهُ. فَغَفَرَ لَهُ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللّهِ! وَإِنّ لَنَا فِي هَذِهِ الْبَهَائِمِ لأَجْرًا؟ فَقَالَ «فِي كُلّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ» ، وأخرجه مسلم بصحيحه – باب فضل سـاقي البـهائم المحترمـة واطعامها – الحديث رقم: ١٥٣–(٢٢٤٤)، وسُنَنُ أبي دَاوُد – باب مـا يؤمـر بـه مـن القيـام علـى الدوابّ والبهائم. – الحديث رقم: ٢٥٥٠. وعلق عليه الإمام النووى فى شـرحه لصحيح مسـلم – حديث رقم ١٥٣، قائلا: [(يلهث) هو الذي أخـرج لسـانه مـن شـدة العطش و الحـر. (الثرى) التراب الندي. (في كل كبد رطبة أجر) معناه في الإحسان إلى كل حيوان حي بسقيه، ونحـوه أجـر. وسمي الحي ذا كبد رطبة لأن الميت يجف جسمه وكبده].

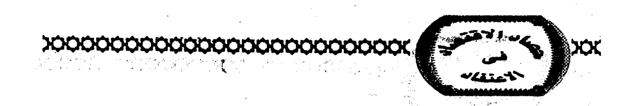
بل إن الغرض من كافة نواحيه عنه قد انتفى[1]، وما فعل إلا استحسانا للنجاة بدل الهلاك، والفعل بعد الترك وترجيح جهة الإنقاذ، والنجاة على جهة الإهمال والموت، رائده فى الفعل الذى قام به إنما هو تحسين الإنقاذ والنجاة وتقبيح الإهمال والكسل والموت بناء على حكم العقل.

إذن؛ الاستشعار هنا قائم على أساس أن الفعل قد يستحسن لمجرد ترجيح الاستحسان على التقبيح[2] فرجع الأمر إلى حكم العقل فى التحسين لا حكم الشرع، ودعوى الإمام الغزالى قائمة على أن التحسين والتقبيح لا يكون إلا بالشرع فقط أما العقل فتابع له، ودعوى الخصم على أن التحسين والتقبيح حكم العقل لا حكم الشرع، وهذا الاستشعار من أسئلة الخصم على الأشعرى، وقد ساقه الإمام الغزالى كأنه قد توجه به أحد الخصوم فى المسألة إليه مع جملة الأسئلة والاعتراضات، وبالتالى؛ فإنه يعرضها على أحسن وجه، ثم يعد نفسه بعد ذلك للإجابة عليها من كل ناحية، لمعرفته أنه إذا لم يتمكن من تقديم الإجابة الكافية؛ فإن المذهب الذى ينتمى إليه قد يتعرض للهزات التى يأمل وقوعها خصوم ذات المذهب.

---

(١) وجه انتفاء الغرض عن الفاعل فى المثال السابق أنه لم يفعل أمام الناس كما أن من سقاه هو حيوان أعجم لا يرضى من ورائه أى شيء من ألوان المصلحة.

(٢) راجع فى المسألة : القيم فى منظور خاص ص٨٢ .



○ قال الشيخ :

وأما الذي يستقبح مع الأغراض كالذي يُحمل على كلمة الكفر بالسيف، والشرع قد رخص له في إطلاقها، فإنه قد يُستحسن منه الصبر على السيف، وترك النطق به .

أو الذي لا يعتقد الشرع، وحُمِل بالسيف على نقض عهد، ولا ضرر عليه في نقضه، وفي الوفاء به هلاكه فإنه يستحسن الوفاء بالعهد والامتناع عن النقض .

فبان أن الحُسن والقبح معنى سوى ما ذكرتموه ★

★ هنا يأتي ذكر الصورة الثانية، وهي الممثل الطبيعي لصلب الاستشعار الذي قد يعرضه الخصم ويتمسك به، ويجمل صور الاستقباح .

● وهو صورة الاستقباح[1].

ذكر الاستشعار أن الفعل الذي يستقبح ويعد قبيحا مع نفي الأغراض التي تتعلق بالفاعل أو المفعول أمر مكرر، وله صور عديدة بعضها راجع للشرع وآخر للعقل:

✽ أ- فمن الواقع بالشرع : المسلم الذي يجبر على النطق بكلمة الكفر ويتهدده عدوه الكافر بالسيف، فإذا لم يقلها بلسانه انفذ المهدد فيه السيف قتلا، أو

---

(١) الاستقباح هو اعتبار الشيء قبيحا، بحيث تنفر منه النفس الكريمة، والذوق السوي، وكره الشرع اقترافه ويأباه العرف العام قولا كان أو فعلا أو صورة. (راجع لسان الميزان والقاموس المحيط) .

ذبحا، أو جرحا بحيث لا يمكنه تفاديه فإذا نطق بكلمة الكفر إرضاء لعـدوه فقد فعل قبيحا، وهو النطق بالكفر مع نفي الغرض عنه؛ لأنه مكره عليـه[1]، وإن كان الغرض متعلقا بالمخوف له .

مع الأخذ في الاعتبار أن الشارع الحكيم قد رخص للمكره التلفظ بكلمـة الكفر عند إجباره عليها رخصة محددة، وفي مجـرد إطلاقـها نطقـا بـها لا اعتقادها[2]، قال تعالى : ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا مـن أكره وقلبـه مطمئن بالإيمان ولـكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولـهم عذاب عظيم * ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله لا يهدي القوم الكافرين﴾[3].

ومع ذلك فقد يستحسن منه الصبر على ما يتهدد به؛ لكونه قائمـا علـى تهديد السيف، وتـرك النطق بها من باب العزيمة[4]، فاستقباح الفعل منه، وهـو النطق بكلمة الكفر؛ لكونه قائما على طلب النجاة واستحسانه الصبر لكونه قائما

---

(١) الشرع الإسلامي الحنيف أعطى المسلم المكره رخصة النطق بكلمـة الكفر عند الإكراه، وأباح لـه استخدامها متى كانت حياته معرضة للهلاك. (راجع الرخص في الفقه الإسلامي) .

(٢) استعمال الرخص على الناحية أمر شرعي، وفي الحديث الشريف : « إن الله تبارك وتعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه »(الحديث ذكره الحافظ نور الدين الهيثمي بكتـاب: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد – باب الصيام في السـفر – الحديث رقم: ٤٩٤٠– وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير والبزار ورجال البزار ثقات وكذلك رجال الطبراني) .

(٣) سورة النحل الآيتان ١٠٦/١٠٧ .

(٤) المعروف أن التمسك بالحق في مواجهة الأعداء يمثل نوعا من العزيمة الإيمانية. (راجع الأشـباه والنظائر للعلامة جلال الدين السيوطي).

على نصرة دينه والتمسك بمبادئه، والأخذ بالعزائم وذلك كله بالشرع يستوى في ذلك أن يكون الاستقباح بالفعل أو القول أو الصورة.

* بـ الواقع بالعقل : غير المسلم الذى لا يعتقد فى الشرع لكنه أجبر على نقض العهد الذى وثقه مع غيره وهدده السيف، وصار الوفاء بالعهد فى عنقه قائما يستصرخه ضرورة الوفاء بما تعاهد عليه ولا ضرر عليه فى نقضه، إنما الضرر راجع لغيره أن كان فيه ضرر، وفى الوفاء به والتمسك بعدم النقض هلاك له من جانب ذلك المهدد بالسيف إن أنفذ تهديده[1].

فإنه بعقله يستحسن الوفاء بالعهد لمجرد أنه حكم العقل، ويرفض الانصياع للمتهدد ويرفض النقض محكما عقله كارها أن يقع فى حيف مع من وثق العهد معه، أو عضد العقد مع أنه لا شرع له، ولا دين يقف بأصوله عنده.

إذن؛ اتضح أن المعترض يذهب إلى أن اسم التحسين للفعل أو تقبيحه ليس له معنى آخر يحمل عليه سوى أن الحسن ما حسنه العقل والقبيح ما قبحه العقل ولا شيء وراء هذا أبدا .

فكأن المعترض الذى قدم الاستشعار يريد إلزام الإمام الغزالى بضرورة إخراج التحسين والتقبيح من دائرة الحكم عليه بالشرع حتى يكون الفيصل فيهما معا العقل وحده من غير اعتبار للموافقة أو المخالفة، وبانتقاء كافة الأغراض، وهذا معاكس لدعوى الإمام الغزالى بالإجمال .

(١) العلامة يس عبدالعاطى الطويل – الوفاء بالعهود فى الإسلام دراسة فقهية ص١٩٣.

جواب الاستشعار

○ قال الشيخ :

والجواب: أن فى الوقوف على الغلطات المذكورة ما يشفى هذا الغليل، أما ترجيح الإنقاذ على الإهمال فى حق من لا يعتقد الشرع فهو دفع للأذى الذى يلحق الإنسان فى رقه الجنسية، وهو طبع يستحيل الإنفكاك عنه؛ ولأن الإنسان يقدر نفسه فى تلك البلية ويقدير غيره قادرا على إنقاذه مع الإعراض عنه، ويجد من نفسه استقباح ذلك، فيعود عليه ويقدر ذلك من المشرف على الهلاك فى حق نفسه فينفر طبعه عما يعتقده من أن المشرف على الهلاك فى حقه فيندفع ذلك عن نفسه بالإنقاذ .

فإن فرض ذلك فى بهيمة لا يتوهم استقباحها، أو فرض فى شخص لا رقة فيه، ولا رحمة فهذا محال تصوره، إذ الإنسان لا ينفك عنه . ★

✱ الإمام الغزالى – كطبيعته العقلية القائمة على فهم النقل المنزل مع التمسك به– بعد أن عرض الاستشعار على الوجه الذى لو قام به صاحبه ربما لم يجد فيه كل تلك الإجادة راح يهدمه من أساسه مبينا :

◂◂ **أولا : وقوع المغالطات العديدة فى الاستشعار**، والتعرف عليها يحل اشكالات الاستشعار كلها حتى يشفى الغليل[1]، ويروى العطش، ويبرئ

---

(١) الغليل هو من اشتد به العطش، وارتفعت معه حرارته، سواء أكان العطش ماديا أو روحيا. (راجع معجم مقاييس اللغة لابن منظور) وابن منظور هو: العلامة جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن أحمد بن أبى القاسم حبقة بن منظور . ولد بالقاهرة وتوفى بها سنة (٦٣٠/٧١١هـ) و (١٢٣٢/١٣١١م) من أشهر مؤلفاته لسان العرب، ومقدمة كتاب لسان العرب.

العليل[1]، أما كيف ؟

فذلك على النحو التالى :

*** الأول : تـرجيح الإنقاذ فى الصورة السابقة** على الإهمـــال فيـه ترجيـح-الاستحسان على التقبيح .

فيرى الإمام الغزالى أن تـرجيح حالة الإنقاذ على حالة الإهمال فى حق من لا يعتقد الشرع قائمة على جهات مختلفة وأمور عديدة من أبرزها:

[أ] دفع الأذى عن الإنسان لمشاركته طبعه[2] :

فدفع الأذى الذى يلحق بأى فرد من أفراد الإنسان وهو الغرق مثـــلا أو الحرق أو الألم الذى يلحق أحد أفراد الإنسان أيا كان ذلك الألم ودرجته، ودفـع الاذى قاسم مشتـرك فى كافة بنى البشر بحكـم الطبيعـة البشـرية والرقـة الجنسية، فإن الإنسان يعطف على بنى جنسه ويشعر بــهم[3]، فــى أى مكــان وتحت أى ظرف؛ لأنها طبيعة فيه قائمة على المشارقة فى الرقة الجنسية.

---

(١) العليل هو من أصابه مرض وتوالت عليه علله،حتى لم يعد يعتمد على نفسه إلاّ فى القليل. (راجع أساس البلاغة للزمخشرى) والزمخشرى هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشرى الخوارزمى، العلامة النحوى اللغوى، المفسر كبير المعتزلة. ولد سنة ٤٦٧هـ توفى سنة ٥٣٨هـ، (سير أعلام النبلاء جـ٢ ص١٥١، طبقات المفسرين للداودى جـ٢ ص٣١٤).

(٢) الطبع هو مجموعة مظاهر من الشعور والسلوك المكتسبة والموروثة التى تميز فردا عن أخر. كما يعرف بأنه انسجية ونـزاع الإنسانى المركب من الأخلاط المختلفة. (الدكتورة وفاء محمد عبدالقادر - علاقة السلوك بعلم الاجتماع ص١٠٧ - الكتب الدولى ١٩٥٧م)

(٣) الأستاذ عبدالبديع محمود صقر - الإنسان والمجتمع ص٧٥ - طبعة أولى - دار الأنصار ١٩٦٦٥م

وهذا الفعل القائم فى دفع الأذى ليس حُكما للعقل؛ ولكنــه حكــم الطـ البشرى والعادة القائمة فى بنى الجنس الإنسانى كله، ويستحيل فصل الطـ المطبوع به متى كان من هذا القبيل، حتى أن الواحد إذا لم يفعله مــع قدر عليه، رجع إليه ضميره بالتأنيب وداخله بالتعذيب؛ لأن الضمــير الحــ هـ صوت يخلقه الله تعالى فى قلب صاحبه، حتى يكون مراقبا له[1].

بل إنه يستقبح الإهمال طبعا، ويستحسن الإنقاذ على جهة الطبــع أيض حيث إن داخله ربما صوّر له إمكانية وقوعه هو الآخر فى نفس الضائقة فيـ به هذا الألم، وحينئذ يحتاج إلى منقذ ينقذه مما هو واقع فيه، ومن ثم فهو شـ فى طبعه، يجرى فيه ولا يتخلى عنه[2].

كما أن فاعل هذا الإنقاذ إذ كان غير متدين فإنه ينظر إلى المشرف عـ الهلاك، ويضع نفسه موضعه فيستحسن فعل [illegible] غيره له بمعنى لو أنـ كان موضع طالب الإنقاذ ماذا كان فاعلا ؟ لابد أنه يستحسن النجاة، ويثنى عـ من قام له بها خيرا .

وهذا التبديل الواقعى داخل النفس قد نبه إليه الشرع الشريف فـى قـو سيدنا محمد ﷺ « لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»[3]، وحيـ

---

(١) الأستاذ أبو ضيف محمد أدم – دراسات فى النفس الإنسانية ص٣٥ – طبعة أم درمان.

(٢) والفلاسفة المسلمون قد نبهوا إلى ذلك. (راجع طرائق الفلاسفة في إثبات النبوة)

(٣) الإمام البخارى – صحيح البخاري – باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه – الحديـ رقم١٣ – وأخرجه مسلم في الإيمان، باب: باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخـ المسلم ما يحب لنفسه من الخير الحديث رقم: ٤٥.وأخرجه الإمام الترمذي – الحديث رقم: ٢٤ . وراجع شرح العلامة الفشنى على الأربعين النووية ص٣٩ . وعلق الإمام النووى فى شرـ للحديث قائلا: [قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه أو قال لجاره ما يحب لنفسه). قال العلماء رحمهم الله: معناه لا يؤمن الإيمان التام، وإلا فأصل الإيمان يحصل لمـ لم يكن بهذه الصفة، والمراد يحب لأخيه من الطاعات والأشياء المباحات، ويدل عليه ما جاء رواية النسائي في هذا الحديث: »حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه« قال الشيخ أبـ عمرو بن الصلاح: وهذا قد يعد من الصعب الممتنع وليس كذلك، إذ معناه لا يكمل إيمان أحدكـ حتى يحب لأخيه في الإسلام مثل ما يحب لنفسه، والقيام بذلك يحصل بأن يحب له حصول مثـ ذلك من جهة لا يزاحمه فيها، بحيث لا تنقص النعمة على أخيه شيئا من النعمة عليه، وذلـ سهل على القلب السليم، وإنما يعسر على القلب الدغل عافانا الله وإخواننا أجمعين، والله أعلم»

يتصور ذلك المفرّج كربة المكروب أنه نفسه المكروب، فماذا هو قـــاتل لمـــن فرّج كربته أو فاعل مع من يسّر عليه أمره متى كان صاحب طبـــع ســـليم أو عقل مستقيم؟

إن الطبع في بني الإنسان يجري مجرى القانون الأخلاقـــي[1] المســـتقيم فيدفع صاحبه إلى فك العاني، ونصرة المظلـــوم، وإنقـــاذ المحبـــوس وإغاثـــة الملهوف، وهو حكم الطبع والعادة، الذي نبه إليه الشرع الشريف، وأيقظه داخل النفوس التي غلت عليها الشيطان، أو أحاطت بها الغفلة.

ولذا؛ اعتبر الأصوليون حكم الطبع والعادة السليمة محـــل قبـــول بـــل واعتبروه قاعدة قائمة أسموها العادة مُحكَمة[2] ولذا ففاعل الإنقاذ لإنسان ما قـــد أملته عليه طبيعته البشرية، لكونه فعلا مع الإنسان من بني الإنسان نفسه وهـــو معنى المشاركة الجنسية، ولذا؛ يقال على فاعله: إنه قابوسي[3] الطبع.

[ب] دفع الأذى بغرض الثناء بحسن الخلق والشفقة على الخَلق :

فإذا فرض أن الإنقاذ تم على بهيمة مستقبحة، أو إنسان منزوع الرحمـــة، فان هذا الأمر غير وارد بل محال على سبيل التصور العقلي، أما كيف فالأســـد الذابح، والطير الجارح، والقاتل المطالب بالثأر، كل هؤلاء ينفر الطبع منهم، بل

---

(١) القانون يعرف بأنه مقياس كل شيء وطريقه كما يعرف في الاصطلاح بأنه أمـر كلي ينطبـق على جميع جزئياته التي تتعرف أحكامها منه- راجع المعجم الوجيز ص٥٦٨.

(٢) راجع أصول التشريع الإسلامي للدكتور / على حسب الله - طه - دار المعارف ص٢٦٧ .

(٣) القابوس هو الجميل الوجه، الحسن اللون، الطيب على القلب، يستوى في ذلك الرجـل والمـرأة . راجع للعلامة الشيخ محمد النباوي: شوارد العربية ص٣٧ بـهامش صيد الأمـل - طبعـة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٠٨هـ.

ولا يعطف عليهم، وبالتالى فإنقاذهم محال تصوره من الإنسان الطبيعى، ولا يمكن وقوعه، إلا إذا قام به فاقد الطبع السليم، ومثله لا يعتد بفعله.

إذ الإنسان العادى مطبوع على الخوف من الأسد الكاسر، فإذا وجده ساقطا فى حفرة عميقة أو لاهثا خلف بئر؛ فإنه سيحاول القضاء عليه أو سيهرب منه لا أن يقدم الإنقاذ له، وإلا فكيف يقترب منه[1]، وهو متأكد أن هلاكه بين فكيه، أو أسفل أظافره مربوط بأثر قدميه.

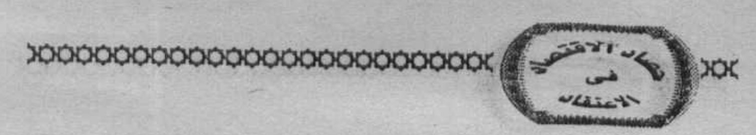
كما أن إنقاذ المرء قاتل أبيه الذى إن تُرِك؛ أطاح به أيضا، أمر محال أيضا؛ لأن الطبع قد استقر على مغافلته، وسرعة الانقضاض عليه، حتى لا يفلت من الموت، فيقع على من يحاول إنقاذه ويقضى عليه أيضا، كما قضى على أبيه[2]، وذلك كله قائم فى الطبع ثابت فتغيره محال طبعا وعرفا، إذ الإنسان لا ينفصل عنه ولا ينفك منه .

من ثم؛ يبقى أمر آخر وراء ذلك كله هو الذى قام عليه فعل الإنقاذ - إن تم -، وهو الثناء على المنقذ بحسن الخلق والشفقة التى برزت فى فعله، وليس ترجيح الفعل على الترك، واستحسان الإنقاذ وتقبيح الهلاك بحكم العقل كما زعم أصحاب الاستشعار من أن الاستحسان والاستقباح فعل العقل، ويثبت قول الأشاعرة بأن التحسين والتقبيح حكم الشرع لا حكم العقل.

---

(١) الطبع استقر فيه أن النجاة أمر طبيعى متى ظن المرء الهلاك. اما إذا غلب على ظنه، فإنه سوف يهرع إلى النجاة مهما تكلف، فهل يعقل أن يمتد إليه اليد حتى ينقذه، إن ذلك مخالف للطبع السليم.

(٢) لذا؛ كان القاتل بغير حق عامدا مهدر الدم من جانب أسرة القتيل ما لم يكن الأمر بيد القاضى المسلم والحاكم القائم على شرع الله، طالما لم يتم استرضاء أسرة القتيل التى تملك القصاص أو الدية أو العفو هى أو الولى للأمر. راجع: كتب الفقه الإسلامى فى المسألة.



دور الطبع فى التحسين والتقبيح

قال الشيخ :

فان فرض على الاستحالة فيبقى أمر أخر، وهو الثناء بحسن الخلق والشفقة على الخلق فان فرض حيث لا يعلمه أحد فهو ممكن أن يعلمه .

فإن فرض فى موضوع يستحيل أن يعلم، فيبقى أيضا ترجيح فى نفسه، وميل يضاهى نفرة طبع السليم عن الخَبَل[1]، وذلك أنه رأى الثناء مقرونا بمثل هذا الفعل على الاطراد، وهو يميل إلى الثناء فيميل إلى المقرون به وأن علم بعقله عدم الثناء .

كما انه لما رأى الأذى مقرونا بصورة الحبل وطبعه ينفر عن الأذى فينفر عن المقرون به، وان علم بعقله عدم الأذى .

بل الطبع إذا رأى من يعشقه فى موضع وطال معه أنسه، فانه يحسّ من نفسه تفرقة بين ذلك الموضع وحيطانه، وبين سائر المواضع . ★

✶ قرر الشيخ أن حكم العقل فى التحسين والتقبيح غير وارد فى المسألة عند أهل السنة والجماعة[2] بل الوارد هو حكم الشرع سواء أكان ذلك فى ناحية الاستحسان أم فى ناحية التقبيح، وذلك فى الأفعال غير الاختيارية .

---

(١) الخبل : هو التقصير وفساد العقل - المعجم الوجيز باب الخاء ص١٨٥ .

(٢) لأن أهل السنة والجماعة يرون التحسين والتقبيح بإتيان على جهة واحدة هى الشرع فقط .

فإذا لم يكن الشرع قائما والمسالة متعلقة بغير المتدين فان الحكم للطبع بعد الشرع، وليس العقل[1] وقد ذكر أن الإنقاذ مثلا يترجح على الهلاك والاستحسان يسبق التقبيح لأحد أمرين أو لكليهما .

❊ **الأمر الأول : مشاركة الإنسان بنى جنسه** – وهو أمر مستقر – فى طبعه، فيفعل الإنقاذ مشاركة طبع لا تحسين عقل[2] .

❊ **الأمر الثانى : طلب الثناء بحسن الخُلق والشفقة** على الخلق والذكر الطيب والثناء الجميل[3] .

ثم هو هنا يقدم صورا أخرى كأمثلة تطبيقية لغلبة الطبع منها[4] :-

(١) أن يقوم الإنسان بالفعل المستحسن فى مكان لا يعلمه فيه أحد، ولا يتوقع فيه وجود مادح له على ما فعل، وحينئذ يمكن أن يُعلم الفعل من طرق أخرى فيقع الثناء عليه والمدح له.

(٢) أن يقوم بالفعل المستحسن فى مكان يستحيل أن يعلمه أحد، ومن.ثم يكون فعله راجعا إلى الميل الطبيعى والنفرة من الإهمال، وهو حكم قائم فى

---

(١) يقرر البعض أن حكم العقل هو الأصل فى المسالة، فلا حسن إلاّ ما حسنه العقل، ولا قبيح إلاّ ما قبحه العقل، وهو حكم غير مستقيم عند الأشاعرة، وإن كان موافقا لأغراض غيرهم.

(٢) وفى المسألة شواهد عديدة، يصعب حصرها، نذكر منها الحريق الذى إذا شب اندفع إليه الكل بحكم الطبع والمشاركة لإطفائه، وربما لم تأخذ المسألة من العقل أدنى نصيب.

(٣) وفى الحديث الشريف كثير من تلك الشواهد .

(٤) هذه مجرد [illegible] وليست على سبيل الحصر؛ لأن الواقع المعاش تجرى فيه الأمثلة بكثرة.

الطبع، وبالتالى يعود الأمر فى الاستحسان إلى أحد الوجهين السابقين، وهما المشاركة فى الطبع أو طلب الثناء والمدح[1] .

غير أن الشيخ يلفت الانتباه إلى وجود سلطان الطبع وامتـداد إمكانياتـه وتجاوزها لحدود العقل، بل ومحاولة التغلب عليه قياسا على نفرة الطبع السـليم من الفعل السيئ فكذلك الطبع السليم يستحسن الفعل الصواب، ولا يستقبحه

أما كيف ؟

فالجواب : إن العاقل يدرك ارتباط الثناء بالفعل الحسن على سبيل الاستمرار والاطراد، وكذلك الطبع، وهذا الارتباط الواقع بين الفعل والاستحسان يجعل الطبع يقتحم ميدان العقل ويسبقه[2].

فيحكم بالثناء على المقرون به موافقة لمقتضى الطبع، وما هو جار فيـه، مع عدم الالتفاف إلى حكم العقل الذى قد يميل إلى عدم استحقاق الثنـاء علـى الفعل .

أمثلة أخرى لحكم الطبع بالتحسين والتقبيح :

المثال الأول : اقتـران الأذى بصورة مصدره .

فمن أدرك اقتـران الأذى بالمخبولين، وهو بطبعه ينفر من الاذى فإنـه كذلك ينفر عن المقرون به وهو المخبول، وان حكم عقلُه أن المخبول لن ينالـه منه أذى فى هذا الوقت، لكنه لما ارتبط فى طبعه وعقله الباطن اقتـران الأذى بالمخبولين؛ فإنه إذا رأى أحدهم فهو ينفر منه ويهرب عنه، ولا يلتفت إلى مـا يصدر إلا التفات الحذر.

---

(١) هذا كله إذا افترضنا أن القائم بالفعل غير مسلم ولا متدين

(٢) لأن الطبع فطرى، والعقل معلوماته ليست كذلك، ومن ثم فالطبع يسبق العقل .

*** المثال الثانى : اقتــران الإنس بصورة مصدره[1].**

من أنِسَ موقعا كالدار التى ولد فيها، أو نشأ بها، وتــربى فى أحضانــها فإنه يعشقها بحيث يرتبط فى طبعه ولاء لها، وعشق لكل جزء من تلك الــدار حيطانها، غرفها، وكل جزء من أجزائها، حتى قيــل: مــن فــارق داره قــل مقداره[2]، سواء أكان ذلك المقدار وجدانيا، أم معرفيا.

فإذا انتقل لزيارة دار أخرى وغرب عن داره، فإنه لا يشعر فــى الــدار التى نزل فيها بما كان يشعر به فى داره التى ولد فيها أو تربى بها، بــل إنــه ليشعر بالغربة عنها مهما كانت مدة ضيافته فى الدار، أو ملكيته لها، وحينئــذ يشعر من نفسه بتفرقة بين الدار التى ولد فيها، والأخرى التى انتقل إليها، وذلك حكم الطبع لا حكم العقل[3]. أما لماذا ؟

فلأن عقل الإنسان يقرر أن كليهما دار، وأنها مأمن لــه وفيــها ســكنة وإقامته، ولا اختلاف بينهما، بل ربما كانت الثانية أوسع من الأولــى وأفضــل لكن الطبع يألف الأولى ويحن إليها، ولا يألف الثانية بل يشــعر بالاغتــراب عنها، ويظل حنينه نحوها يدفعه إليها، ويستحثه على الرجوع إليها، ومراجعــة ذكرياته معها.

---

(١) وهنا الاقتران ميدانه الطبع والعقل والوهم، وعادة يسبق الطبع العقل فى المسألة .

(٢) أصله مصدر أحد الأمثلة العامية، وهو من فات داره قل مقداره، ويعنون به أن الدار كالأصل، فمن ترك داره كمن تخلى عن أصله، فلا يجد من يدافع عنه، أو يرفق به. راجع كتابنا: حكم وأمثال حرف الميم.

(٣) والكل يقر بهذا ويشعر به من داخل نفسه مادام صحيح العقل، سليم الطبع.

إذن؛ اعتقاد التحسين والتقبيح بالعقل أمر غير قائم[1]، بل الإستحسان والاستقباح أما أن يكون على لغة الشرع فيكون استحسانا أو استقباحا شرعيا، أو يكون على لغة الطبع فيكون الاستحسان والاستقباح على لغة الطبع، ولا مكان للعقل فى المسألة[2].

وقد مال المعتزلة إلى أن التحسين والتقبيح يكونان بالعقل كما يكونان بالشرع، ومن ثم؛ نجد الأصول عندهم أربعة أنواع : -

(١) تحسين بالشرع .
(٢) تحسين بالعقل .
(٣) تقبيح بالشرع .
(٤) تقبيح بالعقل[3]، مع تقديم العقل على الشرع فى كل منهما، طالما كان ذلك فى الأفعال الإنسانية، أما الأشاعرة فقد ركزوا على أنه بالشرع وحده.

ولعل أهل الإسلام قد نبهوا إلى هذه المسألة فى القاعدة القائمة على أن كل ما استطابته العرب فهو حلال إلا ما ورد الشرع بتحريمه، وكل ما استخبثته العرب فهو حرام إلا ما ورد الشرع بإباحته[4].

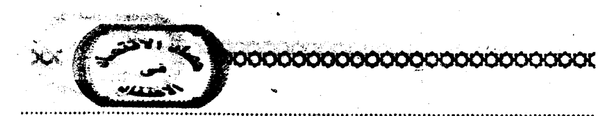
---

(١) لأن أصحاب هذا الاتجاه لم يقولوا لنا ما هى سمات ذلك العقل الذى جعلوه حاكما فى المسألة أهو عقل الرجل أم المرأة، عقل الصبى أم الكبير، عقل العامى أم المتعلم، ومثله يكون أمرا موهوما.

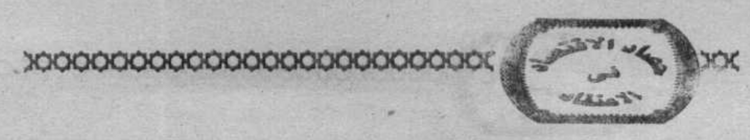
(٢) من حيث كونه حاكما على الفعل من عدمه، أما من حيث ملاحقته له فذلك شأنه والأمران مختلفان .

(٣) سنولى تلك المسألة عناية أثناء تناولنا للدعوى الثانية من الدعاوى السبعة. وسيكون ذلك فى بعض صفحات من هذا الكتاب الذى بين يديك.

(٤) ترددت هذه القاعدة فى كتب الفقه – راجع ما يتعلق بالمطعومات، وكتاب الذبائح .



وقد فطن الإمام الغزالى فى حجاجه مع خصومه إلى حكم الطبع والعادة ونبه إليه، وربما وفق فى المسالة أو حدث تنازع لكنه استطاع الوقوف فى وجه القائلين بحكم العقل وحده فى التحسين والتقبيح وفعلا نجح فــى الدفاع عــن موقفه، واستشهد بالعديد من المشاهد التى ساقها قائمة علــى الأخلاق والطبع والعادة ولغة الشرع على ما سلفت الإشارة إليه.



✠ تعليل واستشهاد ✠

○ **قال الشيخ :**

ولذلك قال الشاعر:

أمرُّ على الديارِ ديارِ ليلى ∴ أُقبِّل ذا الجدارَ وذا الجدارا[1]

وما حُبُّ الديارِ شَغَفْنَ قلبى ∴ ولكن حُبُّ من سكن الديارا

وقال ابن الرومى منبها على سبب حب الناس الأوطان ونِعْمَ ما قال :

وحبب أوطانَ الرجالِ إليهمُ ∴ مآربُ قضاها الشبابُ هنالكا

إذا ذكروا أوطانهم ذكّرتهم ∴ عهودَ الصبا فيها فحنوا لذلكا ★

★ هنا يقدم الشيخ شاهدين لما انتهى إليه رأيه فى المسألة من حيث غلبة حكم الطبع على حكم العقل، وكلاهما من الشعر :

❊ **أما الشاهد الأول : فهو قول الشاعر المحب الوله، وهو قيس من بنى عامر** الذى وقع فى حب ليلى حتى نالت منه العقل والقلب، بل وملكت عليه كل حياته، وعرف بهذا الحب لها بل وشاع، حتى اشتهر بمجنون ليلى[2] .

---

(١) الجدار هو حائط، سواء أكان بالدار أم بغيرها مادام يخفى من خلفه، وربما احتمى به. قال تعالى فى شأن اليهود: ﴿ لا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إلا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاء جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَعْقِلُونَ ﴾ سورة الحشر – الآية ١٤ .

(٢) ومن شعره فى ليلى :

كأن القلب ليلَى قيل يغدى ∴ بليلى العامرية أو يراحُ

قطاة عزها شبك فباتت ∴ تعالجه وقد علق الجناحُ

لها فرخان قد تركا بوكر ∴ فعشهما تصفقه الرياحُ

اذا سمعا هبوب الريح نصا ∴ وتداووى بها القدر المتاحُ

فلا بالليل نالت ما ترجى ∴ ولا فى الصباح كان لها براحُ

الدكتورة : سعاد محمود نحله – مالا يجوز فى بلاغة البناء اللغوى ص٨٣ ط دار النهضة المصرية ١٩٩٥م .

وكانت ظروف القبيلة لا تسمح له بان ينال من ليلى معشوقته منالـــه أو يعبر لها عن مشاعره بشكل علنى، ولذا فقد راح الشاعر يشـــبع نـــهم فـؤاده بالمرور على دور القبيلة والتى منها دار ليلى، وبخاصة بعد أن أغلــق أهلــها الأبواب عليها ومنعوها من الخروج إليه، فكان يقبل الجدار لا حبا فى الجـــدار وإنما تعبيرا عن عشقه لمن يسكن تلك الديار .

فالشاعر يقرر ما فى طبعه ووجدانه بأن ما حب الديار هو الذى ملأ قلبه بالحب، وإنما حب من سكن تلك الديار هو الذى حوله إلى هـــذا الـــذى يـــراه الناظرون فيه، فقد ارتبط حبه للديار بحبه لليلى معشوقته، وما صــــار يفـــرق وجدانه بين هذا أو ذاك إلا من حيث حديث الوجدان، ومناجاة الفؤاد، وهو حكم الطبع، وليس حكم العقل، وكل من عالج هذه الناحية الوجدانية يدركه.

* **أما الشاهد الثانى : فهو لابن الرومى**[1] الذى تميز بالعديد مـــن المواقــف الفكرية، ومنها الحكمة وان كان فيها شىء من التشاؤم أحيانـــا، وقـــد أكـــد ارتباط الناس بأوطانهم وتعلقهم بها حتى أنهم من شدة ذلك التعلق لا يفكرون فى الخروج منها، ولا يرتضون بديلا عنها .

---

(١) هو أبو الحسن على بن العباس بن جريج الرومى مولى بنـى العبـاس - الشاعر المطبـوع، ولـد فى بغداد ٢٢١هـ، ونشأ بها وأقام كل حياته فيها، وهو رومى مـن ناحيـة ابيـه وفارسـى مـن ناحيـة أمه، ولكن ثقافته عربيه إسلامية، وقد أضاف إليها من ثقافته الأجنبية، وكـان كثير النظر ولـه فيه أخبار غريبة، ويقال أن القاسم بن عبدالله وزير المعتز خاف أن يهجوه فدس له السـم ولم يقم به إلا أياما ثم مات ٢٨٤هـ وهو من أعظم شعراء العصر العباسى - راجع ابـن الرومى للأستاذ / عباس محمود العقاد ص١٨ .

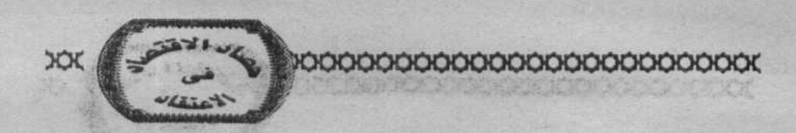
فهو يقرر أن الأوطان محببة للرجال؛ لأنها مسقط الرأس، ومرتع الصبا، وشرخ الشباب، فإذا ذكرهم بها أحد عند اغترابهم عنها حنوا إليها، وتذاكروا سابق ما كان لهم فيها من مجد مضى، وما كان يصاحبه من عهود بها .

وهنا يغلب طبعهم عليهم[1]، وتنتصر المشاعر لمجرد ارتباط الطبع بالوطن سواء أكانوا بداخله، وتنقلوا بين بلدانه أم بعيدا عنه فيطيب لهم ما مضى، ويتحرك فيهم حتى لا يظهر لهم إلا هو .

وقد استطاع الإمام الغزالى أن يفعل ذلك، ويقدم العديد من النماذج والأمثلة لقدرة الطبع وسيطرته، وتحسينه الفعل أو تقبيحه بعد الشرع، اذن الإمام الغزالى لا يرى أحكام التحسين والتقبيح من أحكام العقل ابدا، بل يراها حكم الشرع فقط، ويرد على مخالفيه ردودا كثيرة، يجيء بها على نواح متعددة.

وفى تقديرى؛ أن الإمام الغزالى – كممثل لفكر الأشاعرة – قد عرض الآراء فى المسألة عرضا متميزا، فهو لم يغفل أحد أدلة المخالفين له فى الرأى، وإنما كان منصفا كما لم يتهم الآخرين بما يسيء إليهم، أو يقلل من ثقافتهم أو نظرة الناس إليهم، وإنما قدم وجهة نظرهم كأنه واحد منهم، كما ناقشها وعرض رأيه على الجهات التى أمكنه الوقوف عليها، ونعم ما فعل.

(١) ناقش علماء الاجتماع، وكذلك علماء السلوك مسألة الطبع والتطبع، وهل يغلب أحدهما الآخر أم يتوازى الموقف بينهما، وذلك كله مما سوف ألمح إليه إن شاء الله تعالى فى حينه.



علاقة الأسباب بالمسببات

[أ] فى لذة الطعام

قال الشيخ :

وإذا تتبع الإنسان الأخلاق والعادات رأى شواهد هذا خارجة عن الحصر، فهذا هو السبب الذى هو غلط المغترين بظاهر الأمور، الذاهلين عن أسرار أخلاق النفوس، الجاهلين بأن هذا الميل وأمثاله يرجع إلى طاعة النفس بحكم الفطرة والطبع، بمجرد الوهم والخيال الذى هو غلط بحكم العقل .

ولكن خلقت قوى النفس مطيعة للأوهام والتخيلات بحكم أجراء العادات حتى إذا تخيل الإنسان طعاما طيبا بالتذكر أو بالرؤية سال فى الحال لعابه وتحلّبت[1] أشداقه[2]، وذلك بطاعة القوة التى سخرها الله تعالى لإفاضة اللعاب[3] المعين على المضغ

---

(١) التحلب هو سيلان المائع بعيدا عن مجراة، ومنه تحلب العرق إذا سال من الغدد العرقية وسال على جسم صاحبه، حتى ربما غطاه فيقال شعره العرق- المعجم الوجيز ص١٦٦ .

(٢) الأشداق جمع شدق، وهو جانب الفم مما تحت الخد، وكانت العرب تمتدح رحابة الشدقين لدلالتها على جهارة الصوت. أساس البلاغة - باب الشين.

(٣) اللعاب فى الإنسان والحيوان ما سال من فمه وفى النحلة عسلها، والحية سمها، وفى الشمس كدة الحر. راجع معجم مقاييس اللغة والمعجم الوسيط.

للتخيل والوهم، فإن شأنها أن تبعث بحسب التخيل وإن كان الشخص عالما بأنه ليس يريد الإقدام على الأكل بصوم أو بسبب آخر ★

★ هنا يحاول حجة الإسلام الانتقال من ضرب الأمثلة المحصورة إلى دائرة عدم الحصر في الأمثلة، فيقرر أن العاقل إذا تتبع أخلاق الناس وعاداتهم فحتما سيرى أمثلة عديدة، يصعب حصرها، وهي في ذاتها دالة على أن الاستحسان والاستقباح أما على حكم الشرع أو حكم الطبع والميل إلى المدح والثناء، وليس للعقل شيء في المسألة[1]، ثم بين الإمام الغزالي:

(١) أن الخط الذي سار فيه المغترون بظواهر الأمور غير صواب وليس مقبولا، وأنهم لعدم قدرتهم على التفرقة بين الميل الطبيعي والحكم العقلي، يسارعون إلى الحكم بأن الاستحسان والتقبيح حكم العقل، وليس فعل الطبع والميل القلبي والنفسي، ومن يتأمل الأمور أتضح له أن هذا التحسين والتقبيح راجعان إلى طاعة النفس بحكم الفطرة والطبع، وليس بمجرد الوهم والخيال الذي هو غلط بحكم العقل[2].

(٢) أن قوى النفس الإنسانية خلقت مطيعة للأوهام والتخيلات بحكم ما ألفه الناس واعتادوه، والدليل على ذلك أن الإنسان الطبيعي متى تخيل طعاما تلتذ به نفسه، كالتفاح عند فاقده، والحمام المشوي عند من يشتهيه، فإنه يميل إليه، وكل طعام يلتذ به صاحبه، فإنه متى تذكره حكم بأنه حسن واشتهاه.

(١) باعتبار أن العقل تقصر مداركه عن بلوغ تلك الأهداف، والوصول إلى ذات المرامي على سبيل الاستقلال، وإن كان يستطيع ذلك على جهة التبع.

(٢) لأن الوهم والخيال مردهما إلى إمكانية في التصور العقلي، وهذا بخلاف الطبع والعادة.

وكذلك المطعومات والمشروبات التى يفرح الإنسان بها فانه متى تذكرها أو تخيلها أو رآها فان الغدة المتعلقة بها شهوة الطعام[1] تتحرك بسرعة وسهولة، وهنا يجرى لعابه فى فمه، ويسيل، حتى أنه ربما ملأ أشداقه فصارت كأنها حبلى به .

مع أنه لم يأكل بعد، ولم يشرب، وإنما مجرد التذكر أو الرؤية أو التخيل لما يمكن أن يأكله ويشربه هو الذى جعله يجرى به لعابه، وذلك صادر عن القوة التى سخرها الله تعالى فى المخ ففاض بها لعابه[2] .

ومن المعروف عند أصحاب التخصص الدقيق أن اللعاب يعين على المضغ؛ ذلك لأن اللعاب يحتوى على المخاط الذى يلين الطعام، ويسهل انزلاقه، كما يحتوى على انزيم الأميليز Amylasse المسمى بالتيالين Ptyalin الذى يعمل فى وسط قلوى ضعيف، وهو يحلل النشا مائيا إلى سكر ثنائى هو المالتوز، وتعتبر عملية البلع فعلاً منعكسا منسقا[3] .

إذن؛ اللعاب له أهمية كبرى بالنسبة لصاحبه، وهو صادر عن قوة التخيل والوهم التى من شأنها أن تقوم بهذا الدور، فإذا قامت به على الوجه الأمثل وقعت النتائج المترتبة عليها .

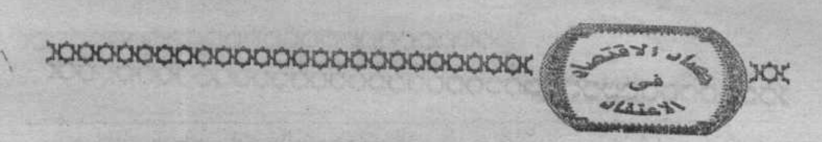
ثم ان هذا السلوك الفمّى من امتلاء الفم باللعاب المعين على المضغ بوقوعه بحسب التخيل أمر لا جدال فيه، حتى وان كان الشخص صائما ممتنعا عن الأكل بسبب صوم شرعى، أو صوم مرضى، أو حبس عن الطعام لأسباب أخرى، فان جريان اللعاب منه أمر طبيعى بحكم الميل والطبع، لا بحكم العقل .

---

(١) يذهب علماء التشريح، وكذلك علماء وظائف الأعضاء إلى أن الغدة النخامية فى المخ تسمى الغدة الهيبوثلاموث أو الغدة الملكة، وهى تضم تحتها أربع عشرة غدة منها غدة الجنس وغدة الأكل. راجع القاموس الطبى

(٢) وهذا مما يشهد به الواقع المعاش لدى كافة الأسوياء .

(٣) القاموس الطبى جـ٣ ص١٣٧ ط٥ لندن ١٩٩٤م .



علاقة الأسباب بالمسببات

[د] فى لذة الوقاع

○ قال الشيخ :

وكذلك بتخيل الصورة الجميلة التى يشتهى مجامعتها، فكما ثبت ذلك فى الخيال انبعثت القوة الناشرة لآلة الفعل، وساقت الرياح إلى تجويف الأعصاب وملأتها، وثارت القوة المأمورة بصب المذى الرطب المعين على الوقاع[1].

وذلك كله مع التحقيق بحكم العقل للامتناع عن الفعل فى ذلك الوقت، ولكن الله تعالى خلق هذه القوى بحكم طرد العادة مطيعة مسخرة تحت حكم الخيال والوهم، ساعد العقل الوهم أو لم يساعده، فهذا وأمثاله منشأ الغلط فى سبب ترجيح أحد جانبى الفعل على الآخر، وكل ذلك راجع إلى الأغراض. ★

✱ هنا يتحدث الإمام الغزالى عن علاقة الأسباب العاديـــة بمسبباتها، ويضرب لها أمثلة، منها ما كان فى موضوع الوقاع، وهو لذة الجمـــاع، فمـــن تخيل الصورة الجميلة للأنثى التى يريد مجامعتـــها وهـــى زوجـــه أو إحـــدى

---

(١) الوقاع : هو المجامعة التى تكون بين الزوجين متى لامس كل منهما الآخر. أما الوقّاع فهو الـذى يغتاب الناس دون مراعـاة لحرماتـهم. راجـع معجـم مقاييس اللغـة، والقـاموس المحيـط، وقطر المحيط

زوجاته[1]، فمن تخيل صورتها الجميلة فى الخيال أو مجرد تصور فى الذهن، فإن انبعاثا من أعماقه يدفع القوة الناشرة لآلة الجماع .

إذ المعروف علميا أن العضو التناسلى للرجل عبارة عن قطعة إسفنجية[2] متى تحرك الانبعاث فى عقل صاحبه امتلاء تلك القطعة الإسفنجية بالدم فيتم أمر الانتصاب، ويتحقق ما بعده أن كان الأمر فى الواقع الطبيعى.

أما إذا كان ذلك فى الخيال فقط انبعثت القوة الناشرة لآلة الفعل، وساقت الريح إلى تجويف الأعصاب فيمتلئ، وحينئذ تتحرك القوة المأمورة بصب المذى الرطب[3] فى المرأة حتى يعين على اتمام عملية الوقاع ويحدث الوفاق بين الزوجين، وإلا فإن عملية الجماع تكون على ناحية لأحد الطرفين فقط.

فالتخيل الواقع على أى من الزوجين باشتهاء الآخر يجعل القوة التى هى آلة الفعل على استعدد للقيام بوظائفها البيولوجية على النحو الأمثل، وذلك كله بمجرد التصور الخيالى، مع كمال قوة المتذكر نفسه .

---

(١) العبارة على إطلاقها غير مقبولة عندنا أهل السنة والجماعة، وإنما لابد من تخصيص ذلك بتخيل الأنثى التى تحل لزوجها.

(٢) الدكتور / محمد فتحى – التوافق الزوجى جـ١ ص١٧٥ .

(٣) الذى هو ماء رقيق تفرزه الغدة المبالية من غير بول ويكون مقدمة لاستكمال علاقات جسدية متكاملة . الدكتور وائل أبو هندة مذكرات طبية ص١٩٣ .

وقد نبه إلى ناتج هذا الحديث الشريف ففى الأثر " إذ نظر أحدكم إلى امرأة فليذهب إلى بيته يأتى أهله، يذهب الذى فى نفسه[1]، ومن هنا كان التوجيه الحكيم إذا دعا الرجل امرأته لحاجته فلتأته " ولو كانت على التنور"[2]؛ لأن التخيل والاشتهاء للرجل يجعله فى حاجة شديدة لممارسة ذلك الحق الشرعى.

فالعقل السليم يحكم بأن إكمال هذا الفعل على التنور غير ممكن فى ذات الوقت الذى تشتعل فيه النيران داخل التنور، وإنما هو مجرد تخيل وتصور فقط، فإذا دعت الضرورة إلى إطفاء التنور حتى يؤدى الطرفان حاجتهما الشرعية فى هذا الجانب فلا حرج، لأن الله تعالى خلق هذه القوى فى الإنسان بحكم طرد العادة مطيعة للخيال مسخرة خاضعة للوهم.

بل إن هذه القوى موجودة فى حالة النوم أيضا[3]، فمتى حصل تصور وتخيل لهذا المشتهى من المجامعة فان صاحبه تجرى له وقائعه فى النوم ويعبر عنه بالاستحلام أو الإفراغ الليلى[4]، وليس للعقل فى هذه المسألة حكم قائم ما دام المرء نائما، بل الذى يعمل هو القوى اللاإرادية فى الإنسان نفسه

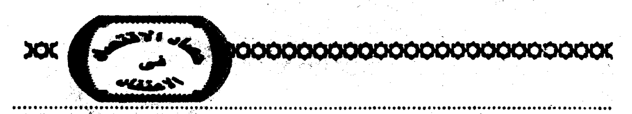
---

(١) روى الإمام الترمذى بسننه - بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى المَرْأَةِ - الحديث رقم: ١١٧٠ - عن قيس بن طلق، عن أبيه طلق بن عليٍّ، قال: « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّم: " إِذا الرَّجُلُ دعا زوجتهُ لحاجتهُ فلتأته، وإنْ كانتْ على التَّنُّور" » وقال الترمذى: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(٢) التنور هو مخبز العيش، ومطهى الطعام فى الريف المصرى وفى المعجم الوجيز، التنور هو الفرن يخبز فيه وجمعه تنانير ص٧٨ باب التاء .

(٣) الدكتور مصطفى الديوانى - أحاديث فى الطب - قسم التناسليات ص١٩٧ .

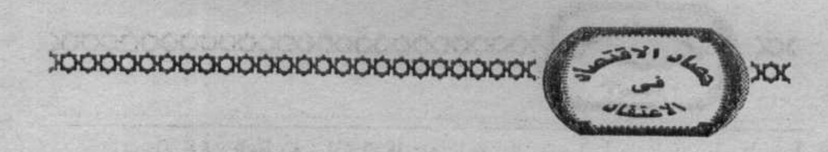
(٤) وهو عملية وقاع شفوى؛ لأنها تتم فى النوم، حيث يعمل على تفريغ شحنة موجبة من داخل الذى قام به، لكنها تعطى أثارا فى الخارج فتمثل فى السائل المنوى. الدكتور كارمين نانيس، - الطب والجنس ص٨٣ - ترجمة هناء فوزى.



وسواء أفكر العقل في لذة الوقاع وساعده الوهم، أم لم يساعده بل ظل الوهم هو القائم، فان المسألة لا يحدث فيها خلل أو اضطراب، وإنما النتائج واحدة، وهي الارتباط العادي بين الأسباب والمسببات، كما أنها صورة العلاقة القائمة بين الطبع والميل[1].

من ثم؛ فإن منشأ الغلط عند الآخرين هو تحكيم العقل في مسائل يقع فيها حكم الطبع أو الشرع، أو ترجيح أحد جانبي الفعل على الآخر من خلال الأغراض التي تأتي موافقة أو مخالفة، وتقع على النحو الذي يراد من الفاعل، أو من الذي يقع عليه الفعل، وذلك كله في الأفعال التي لا تتعلق بالأيمان أو الكفر، وإنما يجيء في الأفعال الاختيارية غالبا.

(١) الميل هو الانعطاف نحو شيء من الأشياء بقصد تغليبه على غيره، والميل المترى هو مقياس للطول قدر قديما بأربعة آلاف ذراع، وهو برى وبحرى، فالبرى يقدر الآن بما يساوى ١٩٠٦ من الأمتار، والبحرى بما يساوى ١٨٥٢ من الأمتار، كما يسمى ما يكتحل به ميلا. راجع قطر المحيط والمعجم الوجيز ص٥٩٧.



○ **قال الشيخ :**

فأما النطق بكلمة الكفر، وان كان كذلك فلا يستقبحه العاقل تحت السيف البتة، بل ربما يستقبح الإصرار فان استحسن الإصرار فله سببان :

أحدهما : اعتقاده أن الثواب على الصبر والاستسلام أكثر .

والآخر : ما ينتظر من الثناء عليه بصلابته فى الدين، فكم من شجاع يمتطى من الخطر، ويتهجم على عدد يعلم أنه لا يطيقهم، ويستحقر ما يناله بما يعتاضه عنه من لذة الثناء والحمد بعد موته .

وكذلك الامتناع عن نقض العهد بسبب ثناء الخلق على من يفى بالعهد وتواصيهم به على ممر الأوقات لما فيها من مصالح الناس . ★

✱ يتحدث الإمام الغزالى هاهنا عن أمرين آخرين غير ما سبق ذكره والأمران هما :

☆ **الأول :** النطق بكلمة الكفر من المسلم(1).

☆ **الثانى :** الممتنع عن نقض العهد من غير المسلمين .

◄◄ **أما الأمر الأول : وهو النطق بكلمة الكفر،** فان المسلم إذا أجبر عليها وقالها فتلك رخصة وقد أستخدمها، والحديث الشريف " إن الله يحب أن تؤتى

---

(1) سبق عرض ذلك الجانب فى شيء من الإيجاز الذى أوفى بالغرض، ومن ثم ؛ فلا أطيل فيه.

رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه[1] .

والعاقل متى نظر إلى المسلم تحت السيف وقد أجبر على القول بها ثم قالها فانه لا يستقبح ذلك الفعل منه بل يراه حسنا والله تعالى جعل له من ذلك مخرجا، قال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[2].

يقول الإمام القرطبي: « قوله تعالى: ﴿ من كفر بالله ﴾ هذا متصل بقوله تعالى: ﴿ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ﴾[3]؛ فكان مبالغة في الوصف بالكذب؛ لأن معناه لا ترتدوا عن بيعة الرسول صلى الله عليه وسلم. لأن من كفر من بعد إيمانه وارتد، فعليه غضب الله. قال الكلبي: نزلت في عبدالله بن أبي سرح ومقيس بن ضبابة وعبدالله بن خطل، وقيس بن الوليد بن المغيرة، كفروا بعد إيمانهم. وقال الزجاج: إنما يفتري الكذب من كفر بالله من بعد إيمانه»[4].

بل إن العاقل متى وجد من المسلم الواقع تحت حد السيف إصرارا على عدم النطق بكلمة الكفر حتى يهرب، ربما استقبح ذلك الإصرار منه، لأنه يواه

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين الهيثمي - باب الصيام في السفر - الحديث رقم: ٤٩٤٠- وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير والبزار ورجال البزار ثقات وكذلك رجال الطبراني. وراجع الترغيب والترهيب جـ١ ص٣١٥ .

(٢) سورة النحل الآية ١٠٦ .

(٣) سورة النحل - الآية ٩١

(٤) الجامع لأحكام القرآن الكريم - الإمام القرطبي - تفسير الآية ١٠٦ من سورة النحل.

قد تــرك رخصة كان له الأخذ بها، أما إذا استحسن منه الإصــرار علــى أن يأخذ بالعزيمة فمرجع ذلك عند الإمام الغزالى إلى أحد سببين أو كليهما معا .

- **السبب الأول** : ما دار فى خلده واستقر فى وجدانه من أن الصبر على حــد السيف، والاستسلام لقضاء الله يرفع الله به درجة صاحبــه فــى الآخــرة، ويجزل له من الثواب ما هو أكبر بكثير مما كــان يتوقــع لــو أنــه أخـذ بالرخصة، وتكون الغرضية فى نيل الثواب الأكبر هى التى فرضت نفســها عليه .

- **السبب الثانى** : ثناء الناس عليه، وامتداحهم إياه لصلابته فى الدين، وتحملــه ذلك كله متوقعا ثناء الناس عليه، وقديما كان عنتــرة العبسى يقضم خصمــه أصبعه فلا يصرخ مع ما به من ألم شديد، ولما سئل فى ذلــك قــال حتــى يمتدحنى الناس بشدة التحمل ويقولون : ما أصبره[1] .

وضرب الإمام الغزالى مثالا آخر بمن يركب الخطــر حيــن يقتــرب الأعداء منه، فيهجم عليهم وحده مع كثرتهم وقلته، وهو يعلم يقينا أنه لن يتمكن من غلبتهم جميعا وربما قطعوه إربا، وهو لا يبالى بما يلحقه من أذى مقابل مـا يمتدحه به الناس، وما يفيضون عليه من ثناء[2]، وذكر طيب حتى بعد موته .

وبعيدا عن هذا الموقف نذكر فعل الصحابة – رضــوان الله عليــهم – وأهل الشهادة الذين تعلقوا بها لهم عند الله تعالى، فما كان لهم من غــرض إلا رفع كلمة الحق وانتصار دولة الإسلام، ونيل الشهادة التى جعلــها الله تعــالى لأهل الجهاد، وكانوا يرددون أما النصر وأما الشهادة فهذا شأنهم، ولا علاقــة لما يقوله الأمام الغزالى بهم، بل إنه لم يقصدهم فى هذا الشأن.

---

(١) الأستاذ عبدالباقى حسن الطويل – من ملامح الأدب الجاهلى ص١٩٥ .

(٢) ذلك كله ألمح إليه التراث العربى فى الجاهلية، وكتب الأدب الجاهلى تفيض بأمثاله.ث

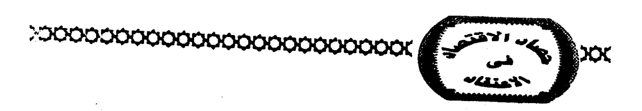
ويدخل فى السبب الثانى – ثناء الناس عليه وتمدحهم بفعله – ذلك الذى يحاول الوفاء بالعهد، وعدم نقض الوعد، لما جرى عليه العرف من امتداح الوفى بالعهد، حيث يظل محل تواص من أهل الوفاء لما فى الوفاء بالوعد، والتمسك بالعهد من مصالح للعباد، تحقق بها أيضا مصالح البلاد، ولولا الوفاء بالعهد لضاعت مصالح وانهدمت أمم وممالك .

إذن؛ الذى يفى بالعهد، ولا يحاول نقضه ينظر إلى ثناء الناس عليه، وامتداحهم فعله، وذلك غرض قائم وغاية لم تسقط بعد، من ثم فقد ثبت أن التحسين والتقبيح حكم الشرع أولا ثم حكم الطبع والعادة، وليس حكم العقل وحده أبدا .

فإذا أدركت هذه الأمور فان التحسين والتقبيح يصير هو حكم الشرع وحده، وهو عند الأشاعرة كذلك، فالحسن ما ورد الشرع بالثناء على فاعله، والقبح ما ورد الشرع بذم فاعله[1] وليس ذلك موقف المعتزلة .

---

(١) مجدى محمد رياض – الفلسفة الخلقية عند الاشاعرة ص٩٢ .



○ **قال الشيخ :**

فإن قدّر حيث لا ينتظر ثناء فسببه حكم الوهم من حيث أنه لم يزل مقروناً بالثناء الذى هو لذيذ والمقرون باللذيذ لذيذ، كما أن المقرون بالمكروه مكروه، كما سبق فى الأمثلة .

فهذا ما يحتمله هذا المختصر من بث أسرار هذا الفصل، وإنما يعرف قدره من طال فى المعقولات نظره، وقد استفدنا بهذه المقدمة إيجاز الكلام فى الدعاوى فلنرجع إليها . ★

★ هذا هو الغرض الأخير فى المسألة القائم على أن الفاعل إذا فعل الحسن فهو لا ينتظر ثناء، وهو النقطة الأخيرة فى الموقف، ولا شك أن هذا الفرض من أحكام الوهم، لأن العقل يقرر مسألة قائمة، وهى اقتران الفعل بالثناء الذى هو لذيذ لدى صاحبه .

ومن المقرر فى الأعراف السليمة أن المقرون باللذيذ لذيذ أيضا، كما أن المقرون بالمكروه مكروه، وقد سبق التمثيل بالذى يكره الخبيصة[1] لمجرد اقترانها فى الذهن بالعذرة[2]، وهى الفضلات الآدمية التى تشبهها العذرة فى اللون والتماسك أو عدمه .

---

(١) الخبيصة : عبارة عن طعام فارسى يصنع من التمر والسمن بعد تفريغ التمر من النوى الموجود به، ثم يطهى نصف طهى على النار وطعمه لذيذ، ولونه أصفر ويعرف بالخبيصة.

(٢) العذرة : لفظ فارسى ومعناه الفضلات التى تخرج من الدبر وهى الغائط، ومن يكره الغائط إذا نظر إلى الخبيصة ربما ظنها العذرة فيكرهها لسابق ارتباط فى الوهم بينهما، وارتباط فى الطبع بين كراهة المستقزز، وما يشبهه، وإن خالف حكم العقل فى المسألة .

أضيف إلى ما سبق أن المرء يحب الأمين ويرتبط في ذهنه الأسم والصفة وكذلك الجميل من حيث الاسم أو الصفة، وقس على ذلك سائر ما يقع في اللذيذ والمكروه على سبيل الاقتران، وقديما قيل :

اختر قرينك واصطفيه تفاخرا ∴ أن القرين إلى المقارن ينسب

ثم ينتهي الإمام الغزالي إلى التصريح بأن الذي سبق ذكره من مفردات ومصطلحات هو الذي يمكن أن يحتمله هذا الكتاب - الاقتصاد في الاعتقاد - المختصر فيما يتعلق بالأفعال الإلهية في القطب الثالث .

ويكشف الإمام الغزالي كذلك الغطاء عن أمر مهم، هو أنه لن يفهم هذا الذي مر ذكره إلا من طال نظره في الأمور العقلية، أما من كره النظر في العلوم العقلية ولم يقبل إلا العلوم التي يتناقلها الآخرون[1]، فلن يظفر من هذا المختصر بشيء لاختلاف طبيعته الفكرية عن هذه التراكيب العقلية .

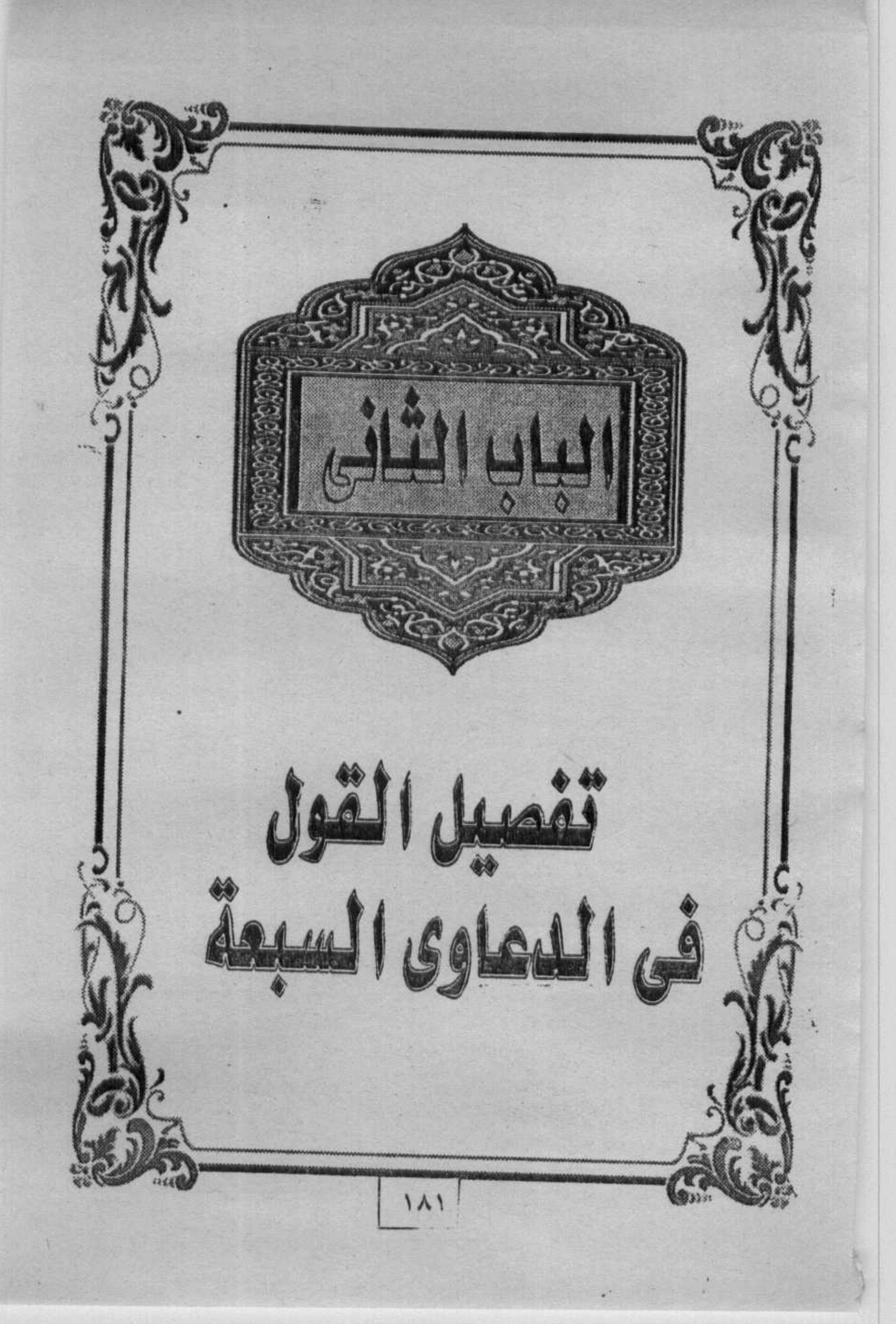
وهو بعد ذلك يعترف بأن هذه المقدمة التي سلف ذكرها إنما تمثل تلخيصا للكلام الذي سيرد بعدها، والدعاوى التي سبق له التنبيه عليها، وهو بهذا يسبق أصحاب العلوم والمناهج الحديثة حيث يقرر أن المقدمة تلخيص للفصول التي بعدها[2] .

ومن ثم؛ نراه يقول : وقد استفدنا بهذه المقدمة إيجاز الكلام في الدعاوى، فلنرجع إليها بشيء من التفصيل الذي يقتضيه المقام، وتستلزمه طبيعة كل دعوى مستقلة، ذلك ما سوف ألتفت إليه في الباب الثاني من هذا الكتاب، حيث أجعل كل دعوى من السبعة فصلا مستقلا.

---

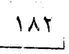
(١) من العلوم المنقولة عن الآخرين القصص والأخبار، وكذلك التاريخ والأساطير، فإن من تعودها وصار لا يفكر في غيرها يصعب عليه التفكر في الأمور العقلية.

(٢) وهو التعريف العلمي للمقدمة في العلوم النظرية والتجريبية، حيث تعرف بأنها تلخيص لأبواب وفصول الكتاب ومباحثه. (راجع المنهج لعلمي الحديث للأستاذ علي حسن الشايب ص١٧).



الباب الثانى

تفصيل القول في الدعاوى السبعة



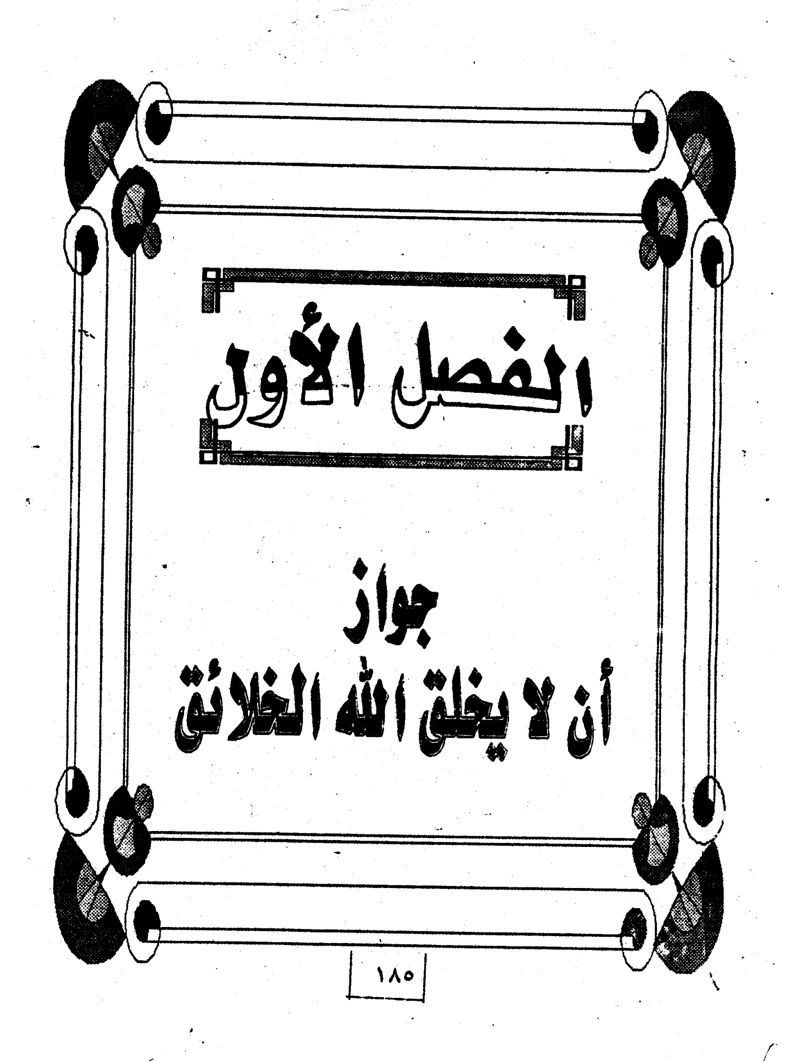


عرضت المقدمات الضرورية المتعلقة ببيان المصطلحات، التى لابد من التعرض لها والتعرف عليها، حسب الرؤية التى عبر عنها الإمام الغزالى، كما ذكرت أن تحديد المصطلح، وتحرير محل النزاع من الأمور الضرورية، بل والقضايا الفكرية الأساسية بالنسبة للمفكر المسلم، متى أراد بلوغ الحق، ونشدان الحقيقة.

ومن المؤكد أن ما سلف التعرض له، قد استغرق فترات طالت فى بعض الأحيان، وقصرت فى البعض الأخر، لكن ذلك كله كان قائما على طبيعة الجزئيات، التى أقوم بدراستها، فما احتياج منها للبسط أطلت القول فيه، وما كان الإيجاز هو الأولى قمت بتطبيقه حوله.

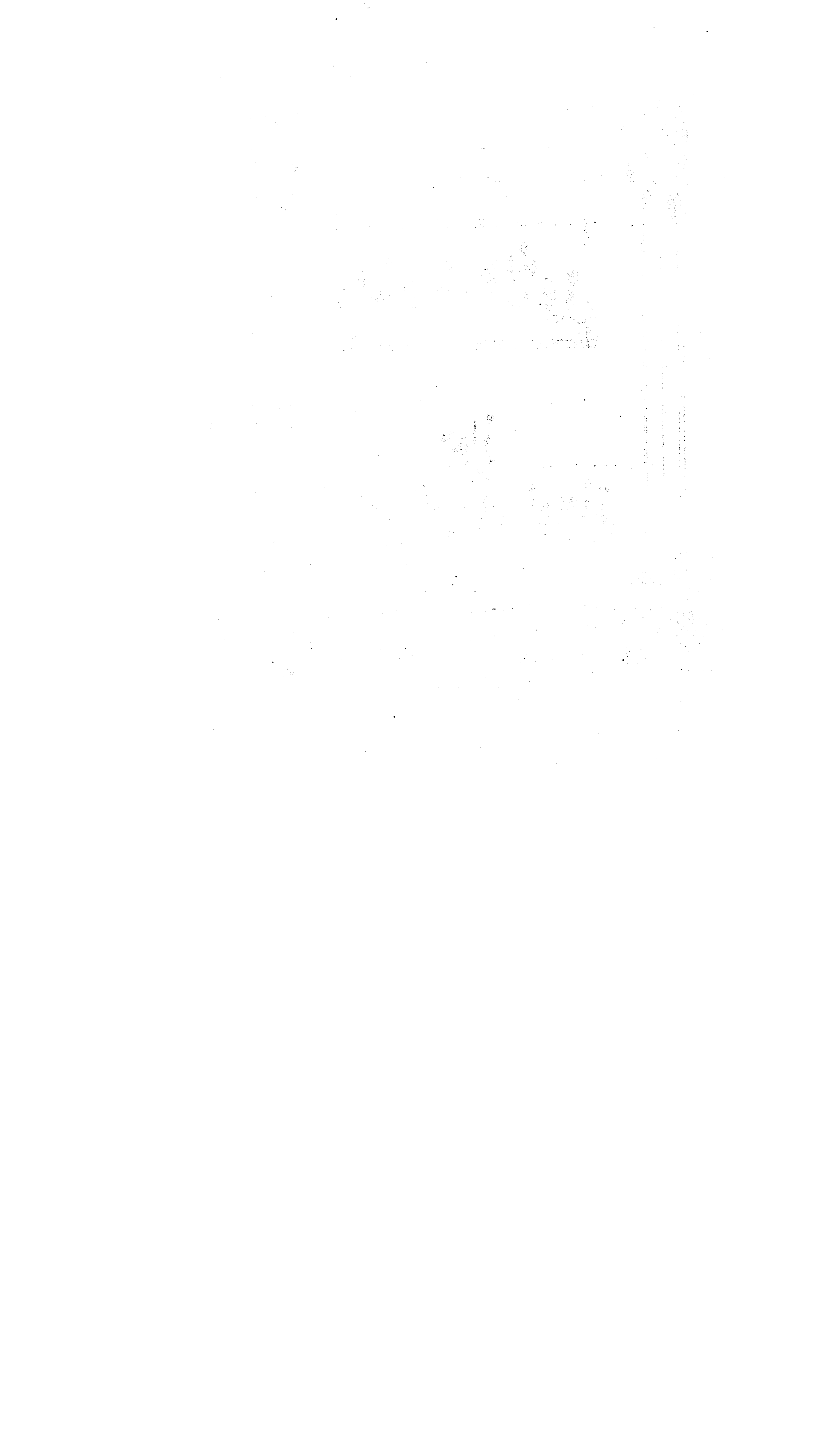
وفى نفس الوقت؛ فإن الفكر الأشعرى، لم يحاول توجيه الاتهامات للآخرين، وإنما صحت عنده نسبة الأفكار إلى أصحابها، فحاول مناقشتها بعد عرضها، وبيان أنها إن اتفقت مع أصولهم ومصطلحاتهم الخاصة، إلا أنها قد لا توافق المصطلحات التى تمسك بها غيرهم، ولكل وجهة.

أضف إلى ما سبق أن المفكر الأشعرى، قد أظهر الكثير من المرونة والتسامح الفكرى مع مخالفيه فى الرأى، وأنه إذا بدت فى عبارات الإمام الغزالى بعض القسوة، فما ذلك، إلا لأنه كان يواجه موقفا متشددا بموقف يناسبه، ثم أنه بشر يخطئ ويصيب، فإن أخطأ، فذلك من طبيعته كبشر، ومادام قد اعتذر إلى الله، وإلى الناس، وأنه لم يقصد الإساءة، كما يكن مصرا على ما وقع فيه، وذلك ما سوف تبرز أثناء التناول للدعاوى التى سأعرضها مع الأخذ فى الاعتبار أن كل واحدة من تلك الدعاوى، سأجعلها فصلا مستقلا، ومن الله العون.



الفصل الأول

جواز أن لا يخلق الله الخلائق





الدعوى[1] الأولى

جواز أن لا يخلق الله الخلق

○ قال الشيخ :

ندعى أنه يجوز لله تعالى أن لا يخلق الخلق، وإذا خلق فلم يكن ذلك واجبا، وإذا خلقهم فله أن لا يكلفهم، وإذا كلفهم فلم يكن ذلك واجبا عليه، وقالت طائفة من المعتزلة: يجب عليه الخلق والتكليف بعد الخلق.

وبرهان الحق فيه أن نقول: قول القائل الخلق والتكليف واجب غير مفهوم، فإنا بينا أن المفهوم عندنا من لفظ الواجب ما ينال تاركه ضرر أما عاجلا، وإما آجلا، أو ما يكون نقيضه محال، والضرر محال في حق الله تعالى، وليس في ترك التكليف، وترك الخلق لزوم محال.

إلا أن يقال كان يؤدى ذلك إلى خلاف ما سبق به العلم في الأزل، وما سبقت به المشيئة في الأزل فهذا حق، وهو بهذا التأويل واجب فإن الإرادة إذا فرضت موجودة، أو العلم إذا فرض متعلقا بالشىء كان حصول المراد المعلوم واجبا لا محالة★

★ هنا يبدأ حجة الإسلام فى عرض دعاواه السبعة التى سلفت الإشارة إليها مجملة فى صدر هذا القطب الثالث المتعلق بالأفعال الإلهية، وأول هذه

(١) الدعوى قول يطلب به الإنعمان إثبات حق على غيره، وهى ما يدعى على وجه العموم. (الشيخ منصور على عبدالباسط – رسالة فى البحث والمناظرة ص٣٥) .

الدعاوى ما يتعلق بجواز أن لا يخلق الله تعالى الخلق أبدا[1] .

ثم يبدأ حجة الإسلام هذه الدعاوى بذكر آراء أهل الكلام فيها، ولكنه لا يذكر كل الآراء، وإنما يذكر أبرزها من وجهة نظره، وهما فريقان :

◄◄ الفريق الأول : أهل السنة والجماعة :

ويقوم رأيهم على جواز أن لا يخلق الله شيئا من الخلائق، وإذا خلق فلا شيء منها بالواجب عليه، كما يجوز له تعالى أن يكلف عباده أو أن لا يكلفهم فذلك راجع لإرادته وحده، وقدرته الكاملة بحيث لا يجب عليه سبحانه وتعالى شيء أبدا؛ « لأن وجود الأشياء عنه، لا عن جهة قصد منه يشبه قصودنا، ولا يكون له قصد الأشياء، ولا صدرت عنه على سبيل الطبع، من دون أن يكون له معرفة ورضا بصدورها وحصولها »[2] .

◄◄ الفريق الثاني : طائفة من المعتزلة :

ويقوم الرأى عندهم على أنه يجب عليه تعالى الخلق لما فيه من صلاح لهم، وكذلك يجب عليه سبحانه وتعالى أن يكلف عباده الذين خلقهم، إذن الخلق والتكليف كلاهما واجب على الله تعالى لما فيه من فوائد راجعة، ومصالح

---

(١) الجواز حكم عقلي، لأن الأحكام مجموعات ثلاثة: الأولى: الحكم العقلى وأقسامه ثلاثة (أ- الواجب، ب- الجائز، جـ- المستحيل) الثانية: الحكم الشرعى وأقسامه خمسه (أ- الحلال، ب- الحرام، جـ- المكروه ، د- المندوب، هـ- المباح) الثالثة: الحكم التكليفى، وله أقسام باعتبارات - راجع أصول التشريع الإسلامى.

(٢) المعلم الثانى أبو نصر الفارابى محمد بن محمد بن طرخان - عيون المسائل ص٦٧ ضمن كتابة المجموع وبالهامش نصوص الكلم للشيخ محمد بدر الدين (الحلبى الأولى ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م) .

مرتبطة مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الواجب عليه صادر عنه، لظاهر قولـه تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[1] .

وقبل مناقشة الرأى وعرض باقى أجزاء الدعوى أود التعريف بكل من:

(١) **الدعوى** : وهى مشتقة من الدعاء، وهو الطلب، وفى الشرع قول يطلب بـه الإنسان إثبات حق على الغير[2]، سواء أكان ذلك الحق له وحده خاصاً بـه كالأموال وأمثالها، أم كان لإثبات الحق وإبطال الباطل، مطلقا كما هـو الحال عندنا فى هذه المسائل العقدية المرتبطة باتجاهات عقلية.

(٢) **أهل السنة والجماعة** : وهم جمهور الاشاعرة والماتريدية، أصحاب أبى الحسن الأشعرى[3] وابى منصور الماتريدى[4] الذين يأخذون بالنقل والعقل معا[5]، وتقديم النقل على غيره فى باب الأدلة، وتقديمه عند الترجيح فى الأدلة الظنية الاحتمالية.

---

(١) سورة الأنعام – من الآية ١٢. وقال أيضا: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ سورة الأنعام – من الآية ٥٤

(٢) التعريفات ص٩٣ باب الدال .

(٣) نسبة للإمام أبى الحسن الأشعري : الذى قدم بغداد وأخذ الحديث عن زكريا بن يحيى الساجي وتفقه بابن سريج، ذكر ابن خلكان أنه كان يجلس في حلقة الشيخ أبي إسحاق المروزي وقد كان الأشعري أول أمره معتزليا فتاب منه بالبصرة فوق المنبر ثم أظهر فضائح المعتزلة وقبائحهم وله من الكتب الموجز وغيره وحكى عن ابن حزم أنه قال للأشعري خمسة وخمسون تصنيفا وذكر أن مغله كان في كل سنة سبعة عشر ألف درهم وأنه كان من أكثر الناس دعابة وأنه ولد سنة سبعين ومائتين وقيل سنة ستين ومائتين ومات في هذه السنة وقيل في سنة ثلاثين وقيل في سنة بضع وثلاثين وثلثمائة فالله أعلم . راجع البداية والنهاية لابن كثير .

(٤) نسبة للإمام أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي الحنفي المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثلثمائة، وله من المصنفات الكثير التي منها: تأويلات أهل السنة، وكتاب الجدل، وهو متعلق بأصول الفقه، وكتب فى المقالات، ومأخذ الشرائع. راجع كشف الظنون لحاجى خليفة (٣٣٦/١).

(٥) المراد بالنقل المنزل هنا هو القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة الصحيحة، فهما معا النقل الصحيح المعصوم .

(٣) **المعتزلة** : وهم أتباع واصل بن عطاء الغزال، وكانوا يسمون أنفسهم أصحاب الحق والتوحيد، ولهم أصول خمسة، وهم يقدمون العقل على النقل عند الاستدلال فى القضايا العقدية، ويرجحون تقديم العقل فى الأدلة الظنية.

تحرير محل النزاع :

من المسلم به أن محل النزاع والتعريف به بعد تحريره أمر مهم جدا فى أى نزاع عقلى أو عرفى أو شرعى[1]، فمتى عرف محل النزاع أمكن ضبط المسألة والوقوف على الصواب من الخطأ فى أدلة أو شبه المتنازعين .

ومحل النزاع هنا يقوم على جواز خلق الخلق من الله تعالى أو وجوبه على الله تعالى، فان جاز له أن يخلق جاز له كذلك أن لا يخلق والعكس بالعكس، وما دام قد جاز له أن يخلق أو أن لا يخلق فيجوز له كذلك أن يكلف من خلقهم أو لا يكلفهم، هذا على ناحية الجواز عند الأشاعرة .

أما على ناحية الوجوب عند غيرهم، فيكون الخلق واجبا عليه سبحانه وتعالى، بمعنى أنه يجب على الله تعالى أن يخلق الخلق، كما يجب عليه تعالى أن يكلفهم بما يطاق لهم مراعاة لما فيه الفائدة الرجعة إليهم، سواء أكان فى الخلق أم التكليف، وهو رأى المعتزلة .

وأهل الحق أصحاب الرأى الأول، لأن الجواز حكم العقل السليم بأن الله تعالى يجوز له أن يفعل أو لا يفعل فلا يسأل عما يفعل والنصوص القرآنية والأحاديث النبوية على هذا الأصل قائمة وله مزكية، قال تعالى : ﴿ وربك يخلق ما يشاء ويختار ﴾[2] . وقال تعالى : ﴿ " قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي

---

(١) راجع أنواع ذلك النزاع فى مصادره، ففى معرفة ذلك خير للدارس المجتهد، والمعلم النابه.

(٢) سورة القصص الآية ٦٨ .

الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير ﴾[1] .

إلى غير ذلك من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، وعليه إجماع أهل الحق من أنه سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء أبدا بل هو حر مختار، ولا راد لقضائه، ولا ناقض لقدره، ولا معقب لحكمه وهو سريع الحساب .

◈ بل ويجب على المسلم ضبط لسانه، فلا ينطق بكلمة واجب أو وجوب على الله تعالى، بمعنى الإلزام من خارج عنه يقوم بها مكره له. أما لماذا ؟

فلأن كلمة واجب[2]، لها معان ثلاثة :-

* المعنى الأول : ما ينال تاركه الضرر العاجل الظاهر فى دار الدنيا .

* المعنى الثانى : ما ينال تاركه الضرر الآجل الظاهر فى العقبى وهى الدار الآخرة .

* المعنى الثالث : ما يكون نقيضه محالا لذاته وهو الواجب بذاته .

والضرر من الأمور التى يحكم العقل الصحيح بعد الشرع الشريف بأنها محالة على الله تعالى، فكذلك إذا ترك الله الخلق فلم يخلقهم، أو خلقهم ولم يكلفهم فلا يلزم من ذلك محال على الله تعالى أبدا .

غير أن الإمام الغزالى يعلن عن وجود وجه رابع للفظ الوجوب يمكن قبوله ومعناه أن ترك الخلق والتكليف يؤدى إلى خلاف ما سبق به العلم

---

(١) سورة آل عمران الآية ٢٦ .

(٢) راجع أول الفصل الثانى من هذا الكتاب – باب التعريف بالمصطلحات المتداولة، وذلك عند الحديث عن لفظ الواجب.

الإلهي في الأزل، وما استقر في المشيئة الإلهية، ومن ثم يكون واجبا على هذه الناحية[1]، مع استعمال لفظ الوجوب بالمعنى اللغوى فقط لا المعنى الشرعي.

كما انه من المقرر في الأفهام أننا إذا فرضنا وجود الإرادة والعلم متعلقا بالشيء على جهة الوجود كان حصول ذلك الشيء المراد، والشيء المعلوم واجبا على تلك الجهة وليس وجوبا على النحو الذى صوره المعتزلة[2].

ثم أن هذا الواجب على الله تعالى تم القول به بناء على فكرة الصلاح والأصلح عندهم، وهما لم تثبتا وما بنى على غير قائم صحيح فلا يعتد به .

كما أن العقل السليم يعترف بأن الله تعالى حر مختار وإلا كان مجبرا مكرها، وكيف يكون ألها ذلك الذى لا يملك حق التصرف في ملكه على النحو الذى يشاء ويرضى، نعوذ بالله من شرور النفس، وهوى الشيطان، كما يمكن حمل لفظ الوجوب عند المعتزلة، على معنى أنه جل شأنه الذى أوجب ذلك على نفسه.

---

(١) وهذا الوجه مما تقر به العقول السليمة وتدعمه النصوص الدينية، ولا ممانعة فيه من ذلك قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ سورة الأنعام - من الآية ٥٤، حيث ذهب البعض إلى أن لفظ كتب هنا معناه أوجب.

(٢) راجع الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار، وكذلك موسوعة المغنى له أيضا، وبخاصة المحيط بالتكليف، والمخلوق وكذلك الأصلح.

اعتراض وجوابه

○ **قال الشيخ :**

فإن قيل إنما يجب عليه ذلك لفائدة ترجع إلى الخلق لا لفائدة ترجع إلى الله سبحانه وتعالى ؟

قلنا : الكلام في قولكم لفائدة الخلق للتعليل [1]، والحكم المعلل هو الوجوب، ونحن نطالبكم بتفهيم الحكم فلا يغنيكم ذكر العلة، فما معنى قولكم أنه يجب لفائدة الخلق، وما معنى الوجوب، ونحن لا نفهم من الوجوب إلا المعاني الثلاثة، وهي منعدمة .

فإن أردتم معنى رابعا ففسروه أولا، ثم اذكروا علته فإنا ربما لا ننكر أن للخلق في الخلق فائدة، وكذا في التكليف، ولكن ما فيه فائدة غيره لم يجب عليه إذا لم يكن له فائدة غيره، وهذا لا مخرج عنه أبدا .

على أنا نقول إنما يستقيم هذا الكلام في الخلق لا في التكليف، ولا يستقيم في هذا الخلق الموجود، بل في أن يخلقهم في الجنة متنعمين من غير هم، وضرر وغم، وألم، وأما هذا الخلق الموجود فالعقلاء كلهم قد تمنوا العدم . ★

★ [أ] الاعتراض :

هنا يقرر الإمام الغزالي اعتراضا مؤداه: يجب على الله تعالى

خلق الخلق لفائدة ترجع للخلق لا للخالق [2]، وكذلك يجب على الله تعالى تكليف الخلق لفائدة ترجع إلى الخلق أيضا لا للخالق، باعتبار أن الفائدة

---

(١) مسألة العلة أو الغاية في الفعل الإلهي مرفوضة عند مفكري أهل السنة والجماعة؛ لأن أفعال الله تعالى غير معللة، ويذهب الإمام ابن تيمية إلى أنها معللة، ومفهوم التعليل عنده هو محكمة. (راجع كتابنا : لماذا انتشر الإسلام ج٢ ص١٤٨ وما بعدها) .

(٢) وهذه الفائدة مفترضة، وليست محققة على سبيل اليقين والقطع، وهي نكتة لطيفة تمنيت أن توضع في الاعتبار عند تفهم تلك المسائل.

لا تلحق بالخالق بل ترجع إلى المخلوق، وما دامت هناك فائدة راجعة للخلق سواء أكان ذلك فى ناحية خلقهم أم ناحية تكليفهم، فلا شك أنه من هذه الناحية يقع الوجوب فيهما على الله تعالى لا محالة .

وأصحاب هذا الاتجاه ربما فسروا الوجوب، على معنى غير التى سلف ذكرها من معان فى تحقيق المسألة، حين الحديث عن المصطلح، مع ملاحظة أن الوجوب له معان ثلاثة، ولذا؛ فالإمام الغزالى يطالبهم بتقديم تفسير لهذا المعنى، الذى يعتمدون عليه فى تفهيم الوجوب، غير المعانى التى سلف ذكرها، وأعنى به المعنى الرابع الذى يمكن القول به عندهم.

[د] جواب الاعتراض:

يقرر الإمام الغزالى جواب هذا الاعتراض مبينا ما يلى :

(١) **إنعدام الفائدة بالنسبة لله تعالى، فلا يستفيد الله بطاعة أحد، ولا يتضرر بمعاصى خلقه؛ لأنه جل علاه الغنى المستغنى، وفى الحديث الشريف :**

«عن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يقول الله تعالى يا عبادي كلكم ضال إلا من هديت فسلوني الهدى أهدكم، وكلكم فقير إلا من أغنيت فسلوني أرزقكم، وكلكم مذنب إلا من عافيت، فمن علم منكم أني ذو قدرة على المغفرة فاستغفرني غفرت له ولا أبالي، ولو أن أولكم وآخركم وحيكم وميتكم ورطبكم ويابسكم اجتمعوا على أتقى قلب عبد من عبادي، ما زاد ذلك في ملكي جناح بعوضة، ولو أن أولكم وآخركم وحيكم وميتكم ورطبكم ويابسكم اجتمعوا على أشقى قلب عبد من عبادي ما نقص ذلك من ملكي جناح بعوضة، ولو أن أولكم وآخركم وحيكم وميتكم ورطبكم ويابسكم اجتمعوا في صعيد واحد فسأل كل إنسان منكم ما بلغت أمنيته، فأعطيت كل سائل منكم، مانقص ذلك من ملكي إلا كما لو أن أحدكم مر بالبحر فغمس فيه إبرة ثم رفعها إليه ذلك بأني جواد واجد ماجد أفعل ما

أُرِيدُ، عطَائي كلامٌ وعذَابِي كلامٌ، إنّمَا أمْرِي لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْتُه أَنْ أَقُولَ لَــه: كُنْ فَيَكُونُ »»»[1].

(١) الإمام ابن ماجة – سنن ابن ماجة – باب ذكر التوبة – الحديث رقم:٤٢٥٧، والحديث أخرجه الترمذي – راجع تحفة الأحوذي، للمباركفوري ص١٥٨٢ الحديث رقم: ٢٥٤٤ ـ وعلق عليه العلامة المباركفوري قائلا : « قوله: (يا عبادي) قال الطيبي: الخطاب للثقلين لتعاقب التقوى والفجور فيهم، ويحتمل أن يعم الملائكة فيكون ذكرهم مدرجاً في الجن لشمول الاجتنان لهم. وتوجه هذا الخطاب لا يتوقف على صدور الفجور ولا على إمكانه انتهى. قلت: والظاهر هو الاحتمال الأول (إلا من هديت) قيل المراد به وصفهم بما كانوا عليه قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم لا أنهم خلقوا في الضلالة. والأظهر أن يراد أنهم لو تركوا بما في طباعهم لضلوا، وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام: إن الله خلق الخلق في ظلمة ثم رش عليهم من نوره، فمن أصابه ذلك النور اهتدى، ومن تركه ضل. وهو لا ينافي قوله عليه الصلاة والسلام: كل مولود يولد على الفطرة. فإن المراد به الفطرة التوحيد والمراد بالضلالة جهالة تفصيل أحكام الإيمان وحدود الإسلام ومنه قوله تعالى: }ووجدك ضالا{ (وكلكم مذنب) قيل أي كلكم يتصور منه الذنب (إلا من عافيت) أي من الأنبياء والأولياء، أي عصمت وحفظت، وإنما قال عافيت تنبيهاً على أن الذنب مرض ذاتي. وصحته عصمة الله تعالى وحفظه منه أو كلكم مذنب بالفعل. وذنب كل بحسب مقامه إلا من عافيته بالمغفرة والرحمة والتوبة (ولا أبالي) أي لا أكترث (ولو أن أولكم وآخركم) يراد به الإحاطة والشمول (وحيكم وميتكم) تأكيد لإرادة الاستيعاب كقوله (ورطبكم ويابسكم) أي شبابكم وشيوخكم أو عالمكم وجاهلكم أو مطيعكم وعاصيكم. قال الطيبي هما عبارتان عن الاستيعاب التام كما في قوله تعالى }ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين{ والإضافة إلى ضمير المخاطبين تقتضي أن يكون الاستيعاب في نوع الإنسان فيكون تأكيداً للشمول بعد تأكيد الاستيعاب وتقريراً بعد تقرير انتهى (اجتمعوا على أتقى قلب عبد من عبادي) وهو نبينا صلى الله عليه وسلم (ما زاد ذلك) أي الاجتماع (اجتمعوا على أشقى قلب عبد من عبادي) وهو إبليس اللعين (اجتمعوا في صعيد واحد) أي أرض واسعة مستوية (ما بلغت أمنيته) بضم الهمزة وكسر النون وتشديد الياء، أي مشتهاه وجمعها المنى والأماني، يعني كل حاجة تخطر بباله (مانقص ذلك) أي الإعطاء أو قضاء حوائجهم (فغمس) بفتح الميم أي أدخل (إبرة) بكسر الهمزة وسكون الموحدة وهي المخيط (ذلك) أي عدم نقص ذلك عن ملكي (بأني جواد) أي كثير الجود (واجد) هو الذي يجد ما يطلبه ويريده وهو الواجد المطلق لا يفوته شيء (ماجد) هو بمعنى المجيد، كالعالم بمعنى العليم من المجد وهو سعة الكرم (إنما أمري الشيء إذا أردت أن أقول له كن فيكون) بالرفع والنصب، أي من غير تأخير عن أمري. وهذا تفسير لقوله: عطائي كلام وعذابي كلام. قال القاضي يعني ما أريد إيصاله إلى عبد من عطاء أو عذاب لا أفتقر إلى كد ومزاولة عمل بل يكفي لحصوله ووصوله تعلق الإرادة به وكن من كان التامة أي أحدث فيحدث » .

(٢) انعدام الغرض بالنسبة لله تعالى : فهو تعالى لا غرض له فى خلق ما خلق ولا فى عدمه، لأن الغرض تكميل، والله منزه عن هذا كله، كما أن طبيعة الغرض هى الهدف الذى يسعى إليه صحيحة مع الحاجة إليه والقصد[1].

(٣) وجود فائدة لغيره تعالى فى الخلق، والتكليف ليس معناه وجوبهما - الخلق والتكليف - عليه سبحانه وتعالى أبدا، ولا ينكر هذا عاقل.

(٤) أن الاعتراض منكم قائم على مجرد التحكم[2]، واستخدام الألفاظ فى غير محل الاتفاق .

ثم أن الخلق الذى فيه فائدة هو الخالى عن الهم، والضرر، والغم، والألم، وذلك فى الآخرة، ولا مانع من أن يخلق الله الخلائق منعمين فى الجنة[3] وليس هو محل النزاع، إنما النزاع فى الخلق الحالى الموجود فى دار الدنيا، والعقلاء كلهم تمنوا العدم فيه، والانتهاء منه خوف الفتنة أو التبدل، وقد كان الصالحون يتمنون الموت خوف الخروج عن دائرة الإيمان الصحيح إلى غيره.

[جـ] تصوير الجواب على الاعتراض :

يقرر الإمام الغزالى أن صاحب الاعتراض أقامه على فكرة عودة الفائدتين من الخالق على الخلق، وبالتالى يكون الحكم معللا بعلة هى الوجوب، وهى الحكم أيضا، ولذا طالبهم بتقديم تعريف للحكم أيضا.

---

(١) الأستاذ عبدالبديع على النجعاوى - دراسات فى الفكر الإنسانى ص٤٧ .

(٢) التحكم هو الاستبداد بالرأى الذى يعتنقه صاحبه، بحيث لا يسمع لرأى أحد غيره. (الأستاذ عبدالمطلب محمد الهاشمى - التفكير الإسلامية " أصوله وغاياته " ص٧٢) .

(٣) والآيات القرآنية والأحاديث النبوية فى نعيم الآخرة كثيرة للمتقين، وكذلك فى عذاب الآخرة للعاصين كثيرة .

ثم قدم لهم أسئلة طالبهم الإجابة عليها[1] منها :

[أ] ما معنى قولكم أنه يجب عليه تعالى الخلق والتكليف لفائدة راجعة إلى الخلق ؟

[ب] ما معنى الوجوب الذى تتمسكون به غير المعانى الثلاثة التى سلف ذكرها ؟ وهى كلها منعدمة فى إثبات وجوب الخلق أو التكليف على الله تعالى.

ويبدو أنه نزع البساط[2] من تحت أقدامهم، وعجز الخصم عن الدفاع أمام هجمات الغزالى المستمرة فراح يجيب على بعضها بما هو منتزع مما سبق ذكره فقرر ما يلى :

(١) أننا لا ننكر وجود فائدة من الخلق لكنها راجعة للخلق أنفسهم .

(٢) أننا لا ننكر وجود فائدة فى التكليف للخلق بل هو ثابت فى الأفهام، وواضح أمام العيان .

(٣) أن ما فيه فائدة راجعة لغيره لا يجب عليه أبدا؛ لأنه إذا وجدت فى الخلق فائدة، فهى راجعة لغيره وهم الخلق. فمن أين يأتى الوجوب، مادام هو جل شأنه لن يستفيد من الخلق، والثابت عندنا نحن المسلمين، أنه تعالى لا يستفيد بطاعة أحد، ولا يتضرر بمعاصيه، ومن ثم؛ فلا يجب عليه شيء أبدا[3].

---

(١) وهو شأن الاعتراض من حيث نطالب الخصم بالإجابة على ما تسفر عنه أوجه البحث .

(٢) البساط هو كل ما يبسط من الأرض، أو عليها، وهو أيضا ضرب من الفرش ينسج من الصوف، وينجده للدلالة على استقرار المتمكن منه، فإذا نزع من تحته لم يعدله الاستقرار الذى كان يتمتع به من قبل. (العلامة محمد بن جرير الدين البنغالى - مفردات اللغة ودلالتها ص٧١)

(٣) وهو حكم العقل والطبع أيضا. فان ما فيه فائدة للمرء يسعى إليه بكل همة باعتباره واجبا عليه لنفسه. أما ما فيه فائدة للغير فإن فعله يكون من باب القربات، وقياس الغائب على الشاهد هنا غير قائم .

(٤) أن ما فيه فائدة لغيره هو الخلق حتى ينعموا لا فى التكليف الذى قد يعجزون عنه، أو يضعفون عن القيام به، فيقع عليهم وزره، وبالتالى يكون التكليف لا فائدة فيه لهم، بقدر ما فيه عبئ عليهم[1]، فكان من المناسب أن يقع لهم الثواب من غير تكاليف يعجزون عن القيام بها.

(٥) إذا سلمنا بوجود الفائدة من الخلق فلن تكون الفائدة راجعة لهم فى هذا الوجود المربوط الأجر فيه بالعمل، والثواب والعقاب بالقيام التام بالتكاليف الشرعية على النحو الذى أوجبه الله تعالى، وكلف به عباده، بل تكون الفائدة فى الخلق الأخر[2]، وهو الذى يكون فى الدار الأخرة حيث يقع النعيم، ويتحقق الثواب، وهو مما لا مجال للجدل فيه ولا منازعة حوله والخلاف فى غيره، وهو الخلق الأول فى دار الدنيا.

(٦) ما من عاقل متدين خبر هذا الوجود إلاّ وشعر أنه مقصر، وان النعم التى خلقها الله له أكبر بكثير من الطاعة التى قام بها فى كافة أشكالها[3]، ومن ثم؛ فهو يتمنى لو أنه مات، أو لم يكن قد خلق، أو أنه كان ممن لا ينصب عليهم

---

(١) وهو أيضا حكم العقل القاضى بالأصلح فالخلق من غير تكليف ومعه نعيم أفضل من الخلق مع تكاليف يصعب القيام بها.

(٢) والخلق الأخر جاءت الأمثلة منبهة إلى الأول والأخر معا، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ سورة ق – الآية ١٥ .

(٣) ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ سورة إبراهيم – الآية ٣٤ . وقال أيضا: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ سورة النحل – الآية ١٨ .

التكليف، فلو كان الخلق فيه فائدة للخلق فى دار الدنيا لسعد هؤلاء ولشعروا به واستمروا طالبين له، وهذا مما لا يقره العقلاء .

لا يقال: إن الكافر فى الآخرة هو الذى يتمنى أن لم يكن قد خلق، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾[1].

لأنا نقول: إن ندم الكافر سيكون فى الآخرة، يوم يرى ما كان يكذب به عيانا، سواء أكان متعلقا بخبر النبوة، أم ما كان متعلقا بالبعث، والكافر كذب بذلك كله فى دار الدنيا[2]، ومن ثم؛ فإنه فى الآخرة يندم ولا ينفع الندم، ويحزن فى قلبه ويتمنى لو أنه لم يخلق، أو أنه كان ترابا، أما الكلام الذى نحن فيه، فهو الخلق المبتدأ لا الخلق الآخر، فثبت أن كل إنسان عاقل يشعر أن وجوده فى هذا العالم الأرضى ليس غاية يأملها، ولا فائدة يسعى لها.

---

(١) سورة النبأ – الآية ٤٠ .

(٢) الشيخ عبدالمتعال محمد عبدالباقى – دراسات فى سورة النبأ ص٩٥ .

نماذج من أقوال العقلاء فى هذا الوجود الدنيوى

○ قال الشيخ :

☆ وقال بعضهم : ليتنى كنت نسيا منسيا

☆ وقال آخر : ليتنى لم أك شيئا .

☆ وقال آخر : ليتنى كنت تبنه رفعها من الأرض .

☆ وقال آخر : يشير إلى طائر ليتنى كنت ذلك الطائر .

وهذا قول الأنبياء والأولياء، وهم العقلاء، فبعضهم يتمنى عدم الخلق، وبعضهم يتمنى عدم التكليف، بأن يكون جمادا أو طائرا . ★

✱ هنا يذكر الإمام الغزالى أمثلة لمقولات العقلاء الذين أدركوا حقيقة هذا الوجود الدنيوى، وأيقنوا أنه حقيقة قصيرة الأجل مهما طالت، وأن الآخرة هى الدار الأبقى مهما بعدت أو ظنها العجول كذلك : من ذلك :

(١) ما ذكره القرآن الكريم عن مريم ابنة عمران أم عيسى – عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام – حينما بشرت بوليدها وجاءها المخاض فقالت ما حكاه القرآن الكريم فى قوله تعالى : ﴿فحملته فانتبذت به مكانا قصيا * فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة قالت يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا﴾[١]، وكأنها كانت تقول: ليتنى ظللت مغمورة، لا يعتد بى أحد، ولا يلتفت لمثلى ملتفت، فذلك أيسر عندى وأهون على مما أنا فيه، حيث صوت موضع نظر الناس، وحكمهم على ما رزقنى الله به.

---

(١) سورة مريم الآيتان ٢٢/٢٣ .

ولكن صار ما حكاه القرآن الكريم مثلا يضرب لكل صاحب حالة خاصة يرى حقيقة هذا الوجود سواء ما ذكره الإمام الغزالى مقرونـــا بتلـك الحالـــة الواحدة، أم ذكره على أنه قاعدة مستقلة، أو أنه مثال يضرب لكل مـــن خـــبر حقيقة الوجود فتمنى لو لم يكن قد وجد فيه أو قد وجد أصلا .

(٢) ما ذكر منسوبا لأحد أعلام الصوفية من أنه حين أدركته الوفاة، ونظر إلـــى ما قدمت يداه، وما أفاء الله عليه من نعم وحباه فقال يا ليتنى لم أك شـــيئا[1]؛ لأنه وقف على طاعاته، فوجدها قليلة، ونظر إلى نفسه فإذا هو عبد مقصـــر فى جانب الله، ومن ثم لام نفسه على تقصيرها.

(٣) ما نسب إلى أحد الأولياء من قوله ليتنى كنت تبنة رفعها من الأرض الريـــح فطارت عن الأرض بحيث لا يعرف لها قرار، أهون على نفسى من خلقـــى وتكليفى مع عجزى عن القيام بما أوجبه الله تعالى على[2] .

(٤) ما نسب إلى أحد العقلاء السالكين طريق الهداية من أنه نظر إلى طائر لـــم يشغله غده عن يومه، ولم يصرفه ظرفه عن التسبيح لمولاه، فتمنى لو كـــان هو ذلك الطائر حتى يكون حسابه على قدر ما كلف[3] .

---

(١) الشيخ : محفوظ بن محمود النيسابورى، ومن أقواله التائب هو الذى يتوب عن طاعاته فضـلا عـن غفلاته – الطبقات الكبرى للشعرانى جـ١ص١١١ .

(٢) هو العارف بالله منصور البطائحى خال أحمد بن الرفاعى، ومن أقواله : من عرف الله آثر رضـاه – الطبقات الكبرى جـ١ ص١٤٩ .

(٣) هو الشيخ على بن وهب السنجارى، وكان يقول : من سكن بسره إلى غير الله تعـالى نـزع الله تعـالى الرحمة من قلوب الخلق عليه – المصدر السابق ص١٥٤ .

❁ **ثم يقرر الإمام الغزالي أن الأنبياء[1] والأولياء[2]**، وهم أعرف الناس بما افترضه الله تعالى عليهم، وأكثرهم رجاحة وأكملهم عقلا، تقع أحوالهم بين أحد أمرين:

☆ **الأمر الأول**: التمنى بأن لم يكن قد خلق، فذلك أيسر عليه من التقصير في جانب الله.

☆ **الأمر الثاني**: التمنى بعدم التكليف، أو كان تكليفه من نوع تكليف الجماد أو الطائر أو ما كان من هذا القبيل الحيواني أو الجمادي حتى يضمن السلامة مع النجاة في الآخرة، والله تعالى قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ * فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾[3].

وبالتالي؛ فالزعم بأن الخلق والتكليف واجبان على الله تعالى لوقوع الفائدة والمنفعة فيهما لكل من الله تعالى، وهو المستغنى، أو الخلق قد انتفى، كما بان عدم وقوع الفائدة على الخلق في الدنيا، أما الخالق القادر، فلا يقع [illegible]ـه

---

(1) الأنبياء جمع نبي، وهو إنسان ذكر ومن بني آدم، أوحى تعالى إليه بشرع، سواء أمر بتليغه أم لم يؤمر. (راجع كتابنا: الغزاليات في النبوات ط1 آل بسيوني 1422هـ/2001م) .

(2) الأولياء جمع ولي، وهو من والى الله بالطاعة فوالاه الله تعالى بالقبول والكرامات (راجع كتابنا: الغزاليات في السمعيات – ط آل بسيوني 1999م) لقوله تعالى: ﴿ أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ۝ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ لا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ سورة يونس – الآيات 62/64 .

(3) سورة فصلت – الآيتان 11/12 .

شيء من ذلك، وبالتالي؛ فما ذكره القائلون بالفائدة من الخلق والتكليف لا قيمة له وهو قول غير مقبول .

أما وقد انهارت مزاعم القائلين بوجوب الخلق على الله تعالى[1] ووجوب التكليف عليه جل شأنه، فلم يعد إلاَّ القول بجواز أن يخلق الله الخلق أو يعدمهم، وجواز التكليف وعدمه[2]، وكمال تصرف الله تعالى باستقلاله فهو سبحانه وتعالى الغني القاهر .

(١) سواء أكان الوجوب للفائدة أم لغيره ....

(٢) وهو رأي أهل السنة والجماعة والذي تعضده النصوص الشرعية .

○ **قال الشيخ :**

فليت شعري كيف يستجير العاقل في أن يقول للخلق في التكليف فائدة، وإنما معنى الفائدة نفي الكلفة، والتكليف في عينه إلزام كلفة وهو ألم، وإن نظر إلى الثواب، فهو فائدة، وكان قادراً على إيصاله إليهم بغير تكليف . ★

★ هنا يلقى الإمام الغزالي باللائمة على العقلاء الذين تدفعهم عقولهم إلى القول بأن في التكليف الإلهي للخلق فائدة، ومن ثم يجب على الله تعالى أن يكلفهم[1]، وهو يستعجب من هذه الأقوال، ويرفضها على سبيل الفائدة التي تتعلق بالخلق أو على سبيل الثواب الراجع إليهم أيضا.

›› **فعن الأول وهو الفائدة**[2] : يقول ما معنى الفائدة ؟ أليس معناها نفي الكلفة، أن العاقل يدرك أن الكلفة غير مواتية للفائدة، إذ قد يعجز عن القيام بما كلف به، فلا تقع الفائدة وإنما يقع الإثم، فالكلفة في حد ذاتها مثقلة كاهل من كلف بها وهذا مما تشهد به الفطر السليمة والعقول الصحيحة .

◈ كما يتساءل عن معنى التكليف ؟

أليس هو نفسه إلزام الكُلفة من تحمل المشاق، وكثرة الإنفاق، واحتمال المكاره، والصبر على كل ما هو للنفس غير محبب، باعتبار أن التكليف هو الفرض الثابت على من يستطيع القيام به، يصدره من يملك ذلك ويلزم به[3].

---

(١) اللائمة هنا على فكرة التكليف التي يوجبونها على الله تعالى لا على وجوب الخلق، إذن؛ هناك فكرتان تؤدي كل منهما دوراً من وجهة القائلين بهما.

(٢) الفائدة هي ما يستفاد من علم أو عمل أو مال أو غيره، كما تطلق على ربح المال في زمن محدد بسعر محدد وجمعها فوائد. (المعجم الوجيز باب الفاء ص٤٨٣ طبعة وزارة التربية والتعليم ١٩٩٢م) .

(٣) الشيخ محمد منصور الطنطاوي – نظرات في الشريعة الإسلامية ص٧٥ .

إذن؛ الفائدة والتكليف لا يتفقان[1]، لأن الفائدة رفع الإلزام والتكليف وقوع الإلزام، فالقائل بهما واقع لا محالة فى الخطأ ما دام المعنى فى كل منهما قائما على هذه الناحية.

وعن الثانى : وهو الثواب[2] يقول : وان نظر العاقل – صاحب القول بالوجوب فى الخلق والتكليف – إلى الثواب، فهو الفائدة ذاتها، وكان الأولى فى نظر العاقل إيصال الثواب لمن يريد إثابته من غير تكليف أبدا، حتى لا يقصر فى أداء ما كلف به، فيقع عليه العقاب بدل الثواب.

ثم أن التكليف والإثابة عليه فيه معنى مقابلة الأجر بالفعل على سبيل الوجوب المفروض على الخالق جل شأنه، وهو أمر غير مقبول فى الأعراف المستقرة بالنسبة لله تعالى لأن أنعمه جل وعلا أكبر من كل الطاعات التى يقوم بها كل عباده، قال تعالى : ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾[3] .

وقال تعالى : ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[4]. إذن؛ كل طاعات العباد لا تكافئ بعض النعم التى أفاء الله بها عليهم، وبالتالى فالإثابة من فضله تعالى، وليست واجبه عليه جل علاه، أما العقاب فبعد له جل شأنه فى الأخرة.

---

(١) لأن الفائدة منفعة والتكليف مشقه، ومن ثم لا يجتمعان، إنما الذى يجتمع هو الفائدة والإنعام من غير كلفة .

(٢) الثواب : هو الجزاء الذى يعقب أداء العمل على الوجه الأمثل، كما يعقب الالتزام بالأمر الإلهى فى الدنيا والآخرة. (الشيخ محمد عبدالحليم الأنور – الثواب والعقاب فى الشريعة الخاتمة ص٣٣ .

(٣) سورة إبراهيم الآية ٣٤، وتمامها ﴿ " وأتاكم من كل ما سألتموه وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار ﴾.

(٤) سورة النحل الآية ١٨ .

أما فى دنيا الناس فأمر الإثابة معهم قائم على مقدار ما يقومون به من أعمال، وما زاد فهو من قبيل الإحسان القائم على الفضل، وما نقص فهو من قبيل البغي بين العباد[1]، أو من قبيل ما يحتاج العفو بين الناس لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[2]، وهذا لا مدخل له فى الأفعال الإلهية من حيث المعنى الذى يتناوله الإمام الغزالى .

فمن استؤجر على إقامة جدار فإقامة على الوجه الأكمل المستطاع له استحق من صاحب الدار الأجر المتفق عليه، إما ما زاد على الأجر المقرون بالعمل فهو من قبيل الإحسان إليه، وما نقص من العمل فهو بغى منه، أما إذا أدى عمله كاملا، ولم يؤد إليه كامل أجره فهو نوع من البغى عليه وانتقاص من حقه، وضياع لأجره .

ومن أنقد[3] عاملا أجره فأحسن العامل صنعته المتفق عليها، وحسّن فيها، وأضاف إليها فوق ما تم الاتفاق عليه فهو مجيد فعله محسّن صنعته، والحديث به ورد ﴿ أن الله يحب إذا عمل أحدكم العمل أن يتقنه ﴾[4]، كما الزم

---

(١) الأستاذ عبدالحافظ محمود عبدالكريم – مدخل للفكر الإسلامى ص٧١ .

(٢) سورة البقرة – من الآية ٢٣٧، وتمامها: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ .

(٣) أنقده معناها أعطاه أجره ودفعه إليه نقدا، فلم يماطله فيه، كما لم يبادله بغيره. (راجع قطر المحيط وأساس البلاغة ومحيط المحيط) .

(٤) جامع الجوامع جـ٢ ص١٣٥ .

المالك الفرعي[1] انقاده أجره قبل أن يجف عرقه، لقوله ﷺ « أَعْطُ الأَجِيرَ أَجْرَهُ، قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ»[2] .

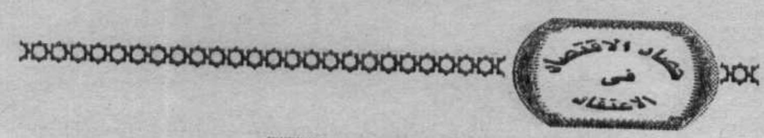
ومن ذهب إلى طبيب فدفع له أجره، ثم أحسن الطبيب الفحص له وأتقن تحديد العلة، وأمكنه توصيف الدواء فقد استحق أجره، فإن أعطى لمريضه من عينات الدواء المجانية إحسانا فهو شيء جميل، وعمل يثاب عليه لا بالأجر المادى الذى يتداوله الناس، وهو المال، وإنما بالثناء على فعله، والذكر الحسن بصنيعه.

إذن؛ مقابلة الثواب بالطاعة على وجه الضرورة والوجوب بالنسبة لله تعالى أمر غير مقبول شرعا، ولا يقول به إلا أصحاب هذا الاتجاه، وربما كان لهم فى الوجوب أو الثواب معنى غير معروف لما هو قائم، وهذا ما حاول الإمام الغزالى استبيانه منهم، ودفعهم للإجابة عليه .

---

(١) لأن المالك الأصلى هو القادر المقتدر رب العالمين جل شأنه، أما غيره فهو من نوع المالك الفرعى.

(٢) الإمام ابن ماجة – سنن ابن ماجه – باب أجر الأجراء – الحديث رقم:٢٤٤٣–عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ. وأخرجه الإمام إسماعيل العجلوني الجراحي – كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس (طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٥١هـ) – حرف الهمزة مع العين المهملة الحديث رقم: ٤١٥، وعزاه إلى ابن ماجه بإسناد جيد عن ابن عمر، وأبو يعلى عن أبي هريرة رضي الله عنه، والطبراني عن جابر والحكيم الترمذي عن أنس. والبيهقي عن أبي هريرة بزيادة وأعلموه أجره وهو في عمله. وروى الإمام البخارى بصحيحه – باب: إثم من منع أجر الأجير في الحديث رقم: ٢١٥٠ – « عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره) » .



سؤال ثان وجوابه

قال الشيخ :

فان قيل : الثواب إذا كان باستحقاق كان ألذ وأوقع من أن يكون بالامتنان والابتداء .

والجواب : أن الاستعاذة بالله تعالى من عقل ينتهي إلى التكبر على الله عز وجل والترفع من احتمال منته، وتقدير اللذة في الخروج من نعمته أولى من الاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم . وليت شعري كيف يعد من العقلاء، من يخطر بباله مثل هذه الوساوس، ومن يستثقل المقام أبدا الآباد[1] في الجنة من غير تقدم تعب، وتكليف أحسن من أن يناظر أو يخاطب هذا لو سلم أن الثواب بعد التكليف يكون مستحقا وسنين نقيضه .

ثم ليت شعري الطاعة التي بها يستحق الثواب من أين وجدها العبد ، وهل لها سبب سوى وجوده وقدرته وإرادته وصحة أعضائه وحضور أسبابه ؟ وهل لكل ذلك مصدر إلا فضل الله ونعمته، فنعوذ بالله من الانخلاع عن غريزة العقل بالكلية، فإن هذا الكلام من هذا النمط . فينبغي أن يسترزق الله تعالى عقلا لصاحبه، ولا يشتغل بمناظرته. ★

✱ هنا اعتراض ثان على أن الإثابة من غير تكليف لا تكون لها لذة بل هي امتنان، أما الثواب باستحقاق له فيكون ألذ عند النفس وأوقع في القلب، وشواهد الحال قائمة، فمن استحق أجرا بمقابل عمل كان مرفوع الرأس، أما من تصدق عليه فإنه يظل خفيض الرأس، بالنسبة لصاحب الصدقة.

---

(١) الأبد هو الدهر، وجمعه آباد. وأبد الآباد هو مدى الدهر أو المدة الطويلة. (المعجم الوجيز باب الهمزة ص٢).

والجواب : أن هذا الأجر بالاستحقاق، الذى يعقبه رفع الرأس والثـــواب بالاستحقاق الذى يكون ألذ وكل ذلك واقع في دنيا الناس، هو مـــن تعاملاتـــهم وطبيعة إمكانياتهم، فمن تصدق على غيره أذله، وربما استعبده، وقام الثانى لـــه مقام العبد لا يرفع أمامه الرأس[1]، وقديما قيل:

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبـــهم ⁂ فطالما استعبد الإنســـان إحســـان

أما عند الله تعالى فالفرق هائل جدا، والذى يحاول مقايســـة الأمريـــن – أمر إثابة الخلق فيما بينهم، وأمر إثابة الله تعالى خلقه – يقع حتما فـــى جـــور وتكبر ينتهي به إلى العناد والتكبر على الله تعالى، وذلك العقل يحتاج صاحبـــه الاستعاذة بالله تعالى منه، ومن أخطاره وأضراره[2] .

ثم أى عقل ذلك الذى يتكبر على تفضل الله بـــالثواب ويرفضـــه، ومـــن القصص التى تجرى على السنة القصاص، أن عابدا أغرته عبادته، فظـــن أن الجنة لكثرة عبادته صارت حقا له، حتى أنه راح ينظر للخلائق نظرة أخـــرى فيها الضيق منهم والتبرم بهم، واستنكافه الجماعة معهم[3] .

وذات ليلة نام مبكرا فإذا هو يرى فى منامـــه أن القيامـــة قـــد قـــامت، والموازين انتصبت، وسمع مناديا ينادى أدخلوا فلانا – هذا العـــابد – الجنـــة بفضلى، قال العابد :

كيف أدخلها بفضلك، وقد عبدتك أربعين سنه ما انقطعـــت فيـــها عـــن العبادة، بل أني أستحقها بعملي وعدلك.

---

(١) وليس ذلك من شيم أهل التقوى الذين يبذلون زكوات أموالهم لله باعتبارها حقوقا عليهم نحو غيرهم .

(٢) لأنه عقل يدفع صاحبه إلى الهلاك، ومثله تجب الاستعاذة منه .

(٣) ومثل هذا في وقتنا الحالي كثير، ولعلهم من غفلاتهم ينفتون، وإلى أعمالهم الشريرة ينظرون، وعنها يتراجعون.

فسمع المنادى يقول : أقيموا له ميزانه، فانتصب الميزان أمام العابد، ثم سمع مناديا يقول: ضعوا أعماله الحسنة فى كفة، ونعمة نور عين من عينيه فى الكفة الأخرى، فلما وضعوها؛ إذ بنعمة نور العين الواحدة تغلب كل حسناته.

فراح المنادى يقول : أدخلوه النار بالعدل، فقام العابد من نومه فزعا وهو يقول: بل الجنة بفضلك لا بعملى، وظل يرددها حتى غاب عن وعيه، بل وأعاد نفسه إلى طبيعتها وتخلى عن الغرور والتكبر، فانصلح حاله، وزال عنه تكبره وذهب مرضه[1].

إذن؛ أى عقل ذلك الذى يرفض ثواب الله تعالى تفضلا، أو يرفض ثواب الله ترفعا عنه، أو يعتبر الخروج من أنعم الله لذة، أن كل عاقل مهما كان مقداره من التدين يرى صاحب ذلك العقل أولى به أن يودع فى المصحات العقلية، وأن ينصرف عنه أخيار البشرية[2] .

۞ والإمام الغزالى هنا يستدرج الخصوم حتى يوقعهم فى أمور لا يمكنهم الانفكاك عن النتائج المترتبة عليها، ويجعلهم فى مواجهة بين النتائج ومقدمات العقول السليمة التى هى الفيصل فى المسألة، والأمور التى استدرجهم إليها تقع فى صور منها :

☆ **الصورة الأولى** : هل يعدّ من العقلاء المعتبر بهم من يخطر بباله ان الثواب من الله تفضلا يعتبر مذلة، وما هو نفسه إلاّ من تفضلات الله تعالى، وأنعمه فمن أعتبرها مذلة، وظن الأجر واجبا على الله تعالى، لا يعد عاقلا، ولا اعتداد برأيه، كما لا اهتمام بعقله .

---

(١) درة الناصحين فى الوعظ والإرشاد ص١١٧ .

(٢) لأنه مستكبر على ربه، ومثله نطالبه بخلع عينه، وبتر رجليه وكافة ما فيه من نعم تحيط به لأنها من أفضال الله عليه فهل يرضى عاقل أن تنخلع عنه هذه النعم؟! .

☆ **الصورة الثانية :** هل يعدّ من العقلاء من يرفض التنعيم فى الأنعم الإلهيـة بدار الخلد فى الجنة أبد الآباد، مع أنه لم يقدم عملا، هل يرفض ذلك النعيـم من غير سبق عمل عاقل مهما كانت درجة تعقله فى الهبوط نازلة[1] .

☆ **الصورة الثالثة :** لو سلمنا على سبيل الفرض أن الثـواب مسـتحق بعـد التكليف، ودرجته فى النعيم قليلة، وبالإثابة على سـبيل التفضيـل مـن الله تعالى المنعم يرقى أعلى درجات الجنة، ويحظى بأفضل أنواع النعيم، فالعقل حتما سيقرر أن الإثابة بالتفضل أعلى وأولى ومن يرفض ذلك؛ فلا شك أنـه صاحب عقل مريض، يحتاج المعالجة والاستعاذة بالله تعالى منه[2] .

☆ **الصورة الرابعة :** الطاعة التى استحق العبد بها الثواب - مجاراة للقـائل باستحقاق الأجر من أين جاء بها، ومن الذى أوجدها، هل العبد هـو الـذى خلق نفسه، وأوجد فيها الطاعة ؟ أم أن الله تعالى هو الذى خلقه، وخلق لـه قدرة وإرادة وسلامة أعضاء وحضور أسباب، ويسّر له طريـق الطاعـة فاهتدى إليه ؟

إن العاقل يدرك أن الخالق له ولجميع الكائنات واحد هـو الله سـبحانه وتعالى، والذى أوجد الطاعة فيه هو الله سبحانه وتعالى، إذن؛ استحقاقه الثـواب على الأجر راجع إلى أنعم الله تعالى، فعاد الأمر للفعل كما كـان، ولا مجـال للمنازعة فى هذه المسألة من هذه الناحية أيضاً، وإلا كان متهما فى عقله[3].

☆ **الصور الخامسة :** مصدر العقل الذى يجادل به والنعم التى يأملها والإثابـة التى يرجوها، من هو ذلك المصدر ؟ أليس هو الله تعالى ؟

---

(١) أولئك هم الباحثون عن المتاعب الذين تلودهم شياطينهم إلى المتاعب ومثلهم فى دنيا الناس قليل .

(٢) لأنه لو ترك على حاله فربما أضر غيره ممن يعتقدون قوله، أو يظنون به الصواب .

(٣) لأن ذلك من البدهيات العقلية، ولا يجادل فيها إلا مريض العقل .

فإن كان الجواب : بان الخالق لها واحد غير الله فصاحب الجواب كافر[1]؛ لأن العقول الصحيحة تشهد كلها بأن الخالق لجميع الأشياء واحد وهو الله تعالى لا شريك له.

وان كان المصدر هو الله فقد رجع الأمر إلى أن الأنعم جميعا إنما هي تفضل من الله تعالى، وليس باستحقاق أجر وثواب مقابل العمل والطاعة من العبد[2].

ولما كانت العقول غير السوية، ربما حكمت بغير ما فيه رضا الله فإن الإمام الغزالي يستعيذ بالله تعالى من أصحاب العقول غير السوية، ويدعو الله تعالى أن ينخلع عن تلك الغريزة الرعناء بالكلية، حيث إن كلام القائلين بالتحسين والوجوب - على الله تعالى لا يخرج عن تلك الغريزة التي لا انضباط لها، ولا استمساك فيها .

---

(١) لأنه نسب الخلق للخلق بعضهم البعض، ولم ينسب الخلق للخالق جل علاه .

(٢) بل بالتفضل والإنعام منه جل علاه .

نصيحة مرجوة[1].

يوجه الإمام الغزالى نصيحة لمن يقابل واحدا من هؤلاء الذين تحكمت فيهم شياطينهم فأضلت عقولهم، وساقتهم إلى إصدار أحكام الوجوب بالإثابة والاستحسان على الله تعالى، أن يدعو الله له ولأمثاله حتى يرزقه عقلا صحيحا، وأن يبتعد عنه فلا يناقشه؛ لأن مناظرته وأمثاله ربما جرت إلى الانزلاق فى الأخطاء، وليس ذلك شأن المسلم أبدا.

بل وليس من شأن المسلم أن يأخذ بعقول البله والمرضى حتى يقف بهم على شفا جرف هار، أو يدفع بهم إلى الهاوية، فهم أصحاب علل والترفق بهم واجب شرعى، وعدم ترديد ما يقولون أمر له أهميته فى شأن الأخلاق السليمة والعقيدة الإيمانية القوية الصحيحة .

(١) والمعروف أن الدين النصيحة ففى الحديث الشريف « عن أبي هُرَيرَةَ قال: قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم: (الدِّينُ النَّصيحةُ ثلاث مرار قالوا: يا رسولَ الله لمَنْ؟ قال: للهِ ولكتابهِ ولأئمَّةِ المسلمين وعامَّتهم) » (رواه الإمام الترمذى - بابٌ في النَّصيحةِ - الحديث رقم: ١٩٩٠، وأخرجه الإمام أبو داود فى سننه - باب في النصيحة في الحديث رقم: ٤٩٤٤- عن تميم الداري) وعلق عليه العلامة الخطابي قائلا: [معنى لله أي صحة الاعتقاد في وحدانيته وإخلاص النية في عبادته. ولكتاب الله الإيمان به والعمل بما فيه. ولرسوله التصديق بنبوته. ولأئمة المؤمنين أن يطيعهم في الحق. ولعامة المسلمين إرشادهم إلى مصالحهم]." والمسلمون بخير ما تناصحوا .



الفصل الثانى

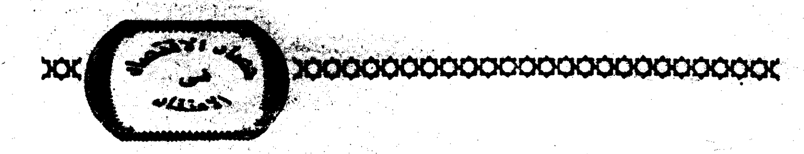
جواز أن يكلف الله العباد بما يطيقونه وما لا يطيقونه

٢١٥



المبحث الأول

عرض وجهات النظر في المسألة



عرض وجهات النظر في المسألة

○ قال الشيخ :

أن الله تعالى أن يكلف العباد ما يطيقونه وما لا يطيقونه ، وذهبت المعتزلة الى أنكار ذلك ، ومعتقد أهل السنة أن التكليف له حقيقة فى نفسه .

وهو أنه كلام ، وله مصدر ، وهو المكلِّف ، ولا شرط فيه الا كونه متكلما ، وله مورد وهو المكلَّف ، وشرطه أن يكون فاهما للكلام فلا يسمى مع الجماد والمجنون خطابا ولا تكليفا .

والتكليف نوع خطاب ، وله متعلق وهو المتكلف به ، وشرطه أن يكون مفهوما ، أما كونه ممكنا فليس بشرط لتحقيق الكلام . ★

★ فى هذه الدعوى يعرض الأمام الغزالى لمسألة مهمة ما زالت تنال من المفكرين المسلمين عناية وستظل لكونها متعلقة بالافعال الالهية ، وهى الأصل فى المسألة ، ولكونها متعلقة بأفعال العباد من ناحية أخرى ،

✪ والمسألة فيها رأيان : -

- **الرأى الأول** : مذهب أهل السنة والجماعة : وهو أن أفعال الله تعالى له وحده ، وله يخلق الخلق أو لا يخلقهم ، وله سبحانه وتعالى أن يكلفهم أو لا يكلفهم ، وله سبحانه وتعالى أن يكلفهم ما يطيقونه من الأعمال ، وما لا يطيقونه ، لأنها مسألة ألهية راجعة فى كل شىء الى الله سبحانه وتعالى ارادة وقدرة وعلما ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة .

• الرأى الثانى : مذهب المعتزلة : وهم الذين ينكرون التكليف بما لا يطاق ، وانما يقرون أن التكليف لمصلحة العباد ، ولذا يجب أن يكون فى حدود الطاقة حتى يتمكنوا من القيام بما كلفوا به على الوجه الأكمل ، فانهم أن كلفوا بما لا يطيقون عجزوا عن القيام فتقع عليهم عقوبات ، بدل أن تقع لهم أنعم وفوائد .

ولما كان الصلاح والأصلح أمران مقرران عندهم فيجب أن يكلفهم الله تعالى ، وأن يكون التكليف فى حدود ما يطيقون لكن ، ما هو التكليف حتى نعرف المعانى التى يتنازع عليها النظار ؟

والجواب :

[١] يعرف التكليف بأنه : الزام الكلفه على المخاطب(١) ، وعرفه الجوينى فقال : حده موافقة اللسان : ما على المخاطب فيه كلفة(٢) .

[٢] وعرفه القاضى عبد الجبار حاكيا ومنشأ : فيقول " الكلام فى التكليف ما هو ؟

قال شيخنا أبوهاشم – رحمه الله – التكليف : هو ارادة فعل ما على المكلف فيه كلفة ومشقة .

---

(١) التعريفات ص ٥٨ .

(٢) أمام الحرمين الجوينى – الكافية فى الجدل ص٣٥ – تحقيق د/ فوقية حسين محمود – ط الحلبى .

- كما عرفه بأنه " الأمر والارادة للشيء الذي فيه كلفة على المأمور به ، ولهذا لا يوصف أحد بأنه كلف القديم - تعالى - وأن وصف بأنه سأله .

فجملة الكلام تدل على ان التكليف عنده - رحمه الله - هو ارادة ما فيه كلفه ومشقه ، والأمر به ، وهذا ظاهر في الاستعمال ، لأن الواحد منا اذا اراد من غير ما هذا حالة وصف بأنه كلفه ، ومتى اراد منه ما لا مشقة فيه من أكل الطيب لم يوصف بذلك[1] .

وذكر أمام الحرمين أن التكليف يعرّف بأنه اقامة الدلالة على ما كلف به كما يعرّف بأنه ما استُحق لمخالفته عقاب ، فدخل فيه الواجب والمحظور والمندوب اليه والمباح ، فإن من فعل ، أو أتى بواحدة منها على خلاف وصفه استحق عقابا على جهة الفعل لا الاعتقاد .

لكن الفعل انما يكسب الحكم بالاعتقاد فانه دون الاعتقاد لا حكم الفعل ، حتى اذا لم يكن مع اعتقاد كأن فعله على السهو ، وكفعل من لا تكليف عليه[2] .

لكن لماذا يكلف الله العباد ؟

---

(1) القاضي عبدالجبار بن أحمد الهمذاني الاسدابادي المعتزلي - المغني في ابواب التوحيد والعدل - الجزء الحادي عشر - التكليف ص٢٩٣/٢٩٤ - تحقيق الاستاذ ؟ محمد علي النجار وآخرين - الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٥م .

(2) أمام الحرمين الجويني - الكافية في الجدل ص٣٦ .

- يقرر القاضى عبد الجبار أن فى التكليف حكمة وفوائد ولو لم يقع التكليف ما تحققت تلك الحكمة ، وما ترتبت تلك الفوائد بناء على أن افعال الله تعالى معللة ، فيقول : أعلم أن وجه الحكمة فى خلق المكلف أنه تعالى خلقه لينفعه بالتفضل وليعرضه للثواب[1] .

ثم يقول : وقد ثبت أن الواحد منا يحسن منه أن يعرّض غيره للمراتب العالية ، بأن يمكّنه مما يصل به اليه ، فذلك فى بابه بمنزله ايصال نفس المنفعه اليه ، بل ربما يكون أعظم فى النعمه .

وثبت أن الثواب مستحق على وجه التعظيم والتبجيل ، ولا يحسن فعله الا بان يكون مستحقا ، فاذا اراد الله تعالى وصول المكلف الى هذه المنزلة حسن منه أن يعرضه لما به يصل اليها ، وليس ذلك الا بالتكليف [2] .

اذن التكليف هو الذى يتحقق به الثواب أو العقاب استحقاقا ، وتفضلا ، ولا شيء غيره يحل محله ، لأنه يمثل تكليفا بما فيه كلفه ومشقة ، وواقع على جهة الأمر ، أما ما يقع على جهة الاختيار واليسر فلا يعتبر تكليفا أبدا .

٢- يعرّف أهل السنة التكليف بأنه نوع خطاب متعلق بالمكلّف به يفهمه ، لأن التكليف عندهم ليس معناه ايقاع فعل أو تركه ، وانما معناه خطاب المكلَّف بما يفهمه ، وأن يكون المكلِّف أعلى من المكلَّف به .

---

(١) القاضى عبدالجبار - المغنى - جـ١١ التكليف ص١٣٤ .

(٢) المصدر نفسه جـ١١ التكليف ص ١٣٤/١٣٥ .

- وذكر المحقق عضد الدين الأيجي التكليف ومراتبه فقال تكليف ما لا يطاق جائز عندنا ، وأنه تعالى لا يجب عليه شيء ، ولا يقبح منه شيء ، اذ يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد لا معقب لحكمه(١) .

ومراتبه ثلاثة :

[١] المرتبة الأدنى : وهي جائزة ، وهو أن يمتنع الفعل لعلم الله بعدم وقوعه أو ارادته أو أخباره ، فان مثله لا تتعلق به القدرة الحادثة لأن القدرة مع الفعل ، ولا تتعلق بالضدين ، والتكليف بهذا جائز ، بل واقع اجماعا ، والا لم يكن العاصي بكفره وفسقه مكلفا(٢) .

[٢] المرتبة الأقصى : وهي أن يمتنع الفعل لنفس المفهوم ، كجمع الضدين ، وقلب الحقائق ، فهو تكليف ممتنع أصلا ، بناء على القول بأن العلم بالمستحيل علم لا معلوم له(٣) والقول بأن المستحيل لا يعلم(٤) .

[٣] المرتبة الوسطى : أنه لا يتعلق به القدرة الحادثة عامة ، سواء أمتنع تعلقها به ، لا لنفس مفهومه كخلق الأجسام ، أم لا كحمل الجبل

---

(١) العلامة عضد الدين الايجي - المواقف في علم الكلام ص٣٣٠ - مكتبة المتنبي القاهرة .

(٢) المصدر السابق ص٣٣١ .

(٣) وهو قول أبي هاشم من المعتزلة .

(٤) المواقف ص٣٣١ .

= والطيران الى السماء ، فهذا نجوزه ، وان لم يقع بالاستقراء ، ولقوله تعالى : " لا يكلف الله نفسا الا وسعها[1] .

والأمام الغزالى يقرر وجهة نظر أهل السنة والجماعة أو على الأقل فهو يمثل موقف الأشاعرة في المسألة ، وهى أن التكليف له حقيقة ذاتيه تقوم على أنه كلام له مصدر هو المتكلم نفسه .

وللتكليف مورد ، وهو المكلف به المأمور بما فيه الذى يجب أن يكون فاهما التكليف نفسه ، والكلام الحامل له ، ومن ثم فإن كل عاقل فاهم يكون مكلفا فاهما لما يلقى اليه .

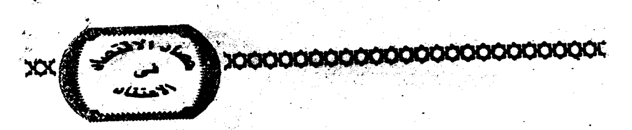
أما الجمادات ، والحيوانات ، والمجانين ، وأمثالهم فليسوا مكلفين أبدا ، كما أن التكليف خطاب ، وكلام والبله وكل من المجانين والجمادات والحيوانات لا تفهم ، وبالتالى ليسوا مكلفين بالمعنى الذى يكلف به الأنس والجن ، ولا يطالبون به ، وأن فهموه على ناحية معينه .

اذن هناك ثلاثة أمور :

- **الأول** : المكلِّف : وهو الآمر الناهي ، وهو الله تعالى
- **الثاني** : الكلام : وهو التكليف ، أو اللغة الحاملة له .
- **الثالث** : المكلَّف به : وهو الذى يخاطب به ويطلب منه ويقصد به المخلوق نفسه .

---

(١) سورة البقرة الاية ٢٨٦ .



علاقة الكلام بكل من التكليف والالتماس والدعاء

○ قال الشيخ :

فإن التكليف كلام

فإذا صدر ممن يفهم مع من يفهم ، فيما يفهم ، وكان المخاطب دون المخاطِب سمي تكليفاً .

وإن كان مثله سمي التماساً .

وإن كان فوقه سمي دعاء وسؤالاً .

فالاقتضاء في ذاته واحد ، وهذه الأسامي تختلف عليه باختلاف النسبة★

★ هنا يتحدث الإمام الغزالي عن علاقة التكليف بالكلام اللغوي فبين أن الكلام أعم والتكليف أخص .

؟ أما لماذا ؟

فلأن الكلام قد يخلو من التكليف تماما ، كالحديث عن قصص الماضين ، وأخبار الحاضرين ، وغيرها مما لا يدخل تحت دائرة التكليف التي تقع على المكلف به من ناحية المكلَّف له ، وهو كلام ولا تكليف فيه .

ثم بيّن أن هناك صورا يأتي عليها الخطاب الكلامي ولا يأتي على صورة واحدة هي التكليف كما زعم أصحاب القول ، وتلك الصور منها :

□ الصورة الأولى : التكليف :

وهى أن يصدر الكلام ممن يفهم الى من يفهم فى الموضوع القابل للفهم ، وأن يكون المتكلم أعلى درجة من السامع ، واقتضت صيغة الكلام القيام بشىء ما ، وحينئذ يسمى تكليفا .

فخطاب الله تعالى العقلاء فى الأمور المفهومة لهم على سبيل القيام بها أو تركها يكون تكليفا لا محالة ، كقوله تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين[1] .

وقوله تعالى : " لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون[2] .

وقوله تعالى : " أُحِلَّ لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم[3] . فانها تكاليف على سبيل الوجوب والاباحة ، حيث يقع الوجوب فى الأولين ، والاباحة فى الأخير .

□ الصورة الثانية : الالتماس

وهو أن يصدر الكلام ممن يفهم الى من يفهم فى الموضوع القابل للفهم ، والمتكلم والسامع متماثلان ليس أحدهما أعلى من الآخر ، كما يعرّف الالتماس بأنه : الطلب مع التساوى بين الآمر والمأمور فى الرتبة[4] .

---

(١) سورة البقرة الاية ٤٣ .
(٢) سورة النساء الاية ٤٣ .
(٣) سورة البقرة الاية ١٨٧ .
(٤) التعريفات ص٢٨ .

= كما اذا كلم العالم زميله فى أمر من الأمور والتمس منه القيام به بدلا عنه ، أو القيام به له ، فان هذا يسمى التماسا ، بحيث يتمكن الثانى من المخالفة ، ولا سلطان للأول عليه لتساويهما فى الرتبة .

❑ الصورة الثالثة : الدعاء والسؤال

وهو أن يصدر من الأدنى للأعلى على سبيل الرجاء والدعاء ، ومنه قوله تعالى : " وقال ربكم أدعونى أستجب لكم[1] . ، وقوله تعالى : " واذا سألك عبادى عنّى فإنى قريب أجيب دعوة الداعِ اذا دعان فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لعلهم يرشدون[2] .

ولكن قد يرد السؤال علي معنى الطلب ، أو استدعاء الجواب ، كما يأتى على سبيل الاستخبار ومحل ذلك متى خرج عن الأصل اللغوى الى أمر أخر ، وهو التعبير عن المعنى ومنه :

[١] سؤال التقرير : كقوله تعالى : ألست بربكم[3] . وقوله تعالى : " أليس الله بكاف عبده " [4] .

[٢] سؤال التنبيه : كقوله تعالى : " وما تلك بيمينك يا موسى " [5] .

---

(١) سورة غافر الآية ٦ .
(٢) سورة البقرة الآية ١٨٦ .
(٣) سورة الأعراف الآية ١٧٢
(٤) سورة الزمر الآية ٣٦
(٥) سورة طه الآية ١٧ .

[٣] سؤال التوبيخ : كقوله تعالى : " كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم اليه ترجعون[١] .

وهكذا فإن السؤال قد يكون من الأدنى للأعلى فيكون رجاء ودعاء ، وقد يكون من الأعلى للأدنى فيكون تقريرا ، أو تنبيهاً ، أو توبيخا [٢] .

الصورة الرابعة : الاقتضاء

وهو طلب الفعل مع المنع عن الترك ، وهو الايجاب ، أو بدونه وهو الندب ، أو طلب الترك مع المنع عن الفعل ، وهو التحريم أو بدونه وهو الكراهة[٣] .

والأمام الغزالى يقرر أن الاقتضاء الذى هو طلب الفعل اسم واحد ، لكن يأتى على صور من الكلام أمرا فيكون واجبا على جهة الفعل ، ويكون نهيا فيكون على جهة الترك ، وهكذا تتعدد صوره فلا يكون التكليف وحده هو المراد من لفظ الكلام حتى ينصرف القول اليه على ما فهمه القائل به .

؟ وربما تسأل : ماذا نستفيد من هذا المجهود الطويل ؟

---

(١) سورة البقرة الاية ٢٨ .

(٢) أمام الحرمين الجوينى – الكافية فى الجدل ص٧٠ .

(٣) التعريفات ص٧٢ .

والجواب : أن المعتزلة وأهل السنة أختلفوا فيمفهوم التكليف فحصره المعتزلة فى ارادة فعل ما على المكلف فيه كلفة ومشقة ، وبهذا لم يسمحوا لأى معنى أخر بالتعبير عن نفسه أو السير فى اتجاه التعبير عن الحرية الآلهية فى التكليف وعدمه ، باعتبار أن الله هو المتكلم ، وبالتالى فكل كلام له هو تكليف لا محالة ، وهى وجهة نظرهم التى لا تقبل عند غيرهم .

أما اهل السنة فقد توسعوا فى مفهوم الكلام الذى هو الخطاب فجعلوا منه تكليفا ، وجعلوا منه التماسا كما بينوا أن منه الدعاء والسؤال ، وكل ذلك راجع الى الصورة التى يأتى عليها الكلام وتقتضيها طبيعة النص ، وصورته ، وعبروا عنها بدلالة الاقتضاء .

ومعناها الجهة التى يحكم بها على المعنى بأنه المراد من اللفظ ، وربما يقال عليها اقتضاء النص حيث يكون المراد من الكلام ولا وجه سواه يحمل عليه .

والأمام الغزالى يجعل الاقتضاء هو الأصل ، وأختلاف الاسماء يرد عليه باعتبار النسب التى تراد منه[1] فان كان المقتضى الأمر فيسمى أمرا ، وأن كان المقتضى النهى ، فيسمى نهيا ومع ذلك فلا يخرج عن كونه كلاما لا تكليفا لما سبق القول به من أن الكلام أعم والتكليف لخص ، وحمل الأعم وحصره فى الأخص غير مقبول .

---

(١) النسبة الكلامية هنا المراد بها الصورة التى يأتى عليها الكلام وليست هى النسبة الكلامية عند المناطقة ، والتى يعبرون عنها أحيانا باسم النسبة الحكمية ، ويقصد بها اثبات حكم لشىء أو نفيه عنه .

○ قال الشيخ :

وبرهان جوازه ذلك أن استحالته لا تخلو :

أما أن تكون لامتناع تصور ذاته كاجتماع السواد والبياض ، أو كان لأجل الاستقباح .

وباطل أن يكون امتناعه لذاته ، فإن السواد والبياض لا يمكن أن يفرض مجتمعا ، وفرض هذا ممكن .

إذ التكليف لا يخلو إما أن يكون لفظا ، وهو مذهب الخصم ، وليس بمستحيل أن يقول الرجل لعبده الزمن قم ، فهو على مذهبهم أظهر ★

★ هنا يقدم الأمام الغزالى الدليل على ما انتهى اليه ، وهو أن المنازعة فى مفهوم التكليف ، وليست فى لفظه على ما يقول به المعتزلة ، ويقدم برهانه على الجواز ، فيقول :

◈ أن الاقتضاء هو الأصل فى المسالة[1] ، وهو المقصود من اللفظ ، وذلك ممكن وجائز ، وليس مستحيلا ، أما لماذا ؟

✍ فلأن فرض الجواز فيه قائم ، أما الاستحالة فغير ممكنه ، لأنه لو كان مستحيلا فلا يخلو وجه استحالته من :

---

(١) وهو دلالة الكلام على التكليف أو الأمر ، أو النهى ، أو الدعاء وغيره من الوجوه .

[١] أن تكون الاستحالة راجعة لامتناع تصور الشيء لذاته من حيث الاجتماع ، كوجود السواد والبياض على الشيء الواحد في الوقت الواحد ، في المكان الواحد ، وهذا باطل لانه يستحيل اجتماع السواد والبياض في الواقع وان كان ممكنا في العقل[١] .

[٢] أن تكون الاستحالة راجعة لاستقباح الشيء نفسه ، ويكون مستحيلا لكونه مستقبحا لا لكونه في ذاته قبيحا من حيث اللفظ[٢] ، وانما لكون الحكم قائما عليه بالقبح .

وبناء على هذا فان التكليف عند المعتزلة يكون قائما على مجرد اللفظ ، وليس المعنى ، وفي نفس الوقت لا يكون مستحيا القول للمريض من فترة طويلة وهو الزمن[٣] ، قم مع العلم باستحالة القيام منه ، وأنما هو تكليف في اللفظ فقط .

من ثمّ فان التكليف يكون على ما لا يطاق ايضا وهو التكليف اللفظي ، كما أن العبد المريض الذي لا يقوى على القيام اذا كلفه سيده به ؛ وكان ذلك مستحيلا في نفسه لكنه ممكن باعتبار لفظه ومنطوقه .

---

(١) وهو الوجه الأول ، وهو واضح في دلالته .

(٢) والقسم غرضه اللفظ ، فهو لا ينظر الى المعنى ابدا .

(٣) الزمن : هو الذي اصابه المرض من فترة طويلة فأقعده وأبعده عن الحركة .

= من هنا بان لنا أن التكليف كما يكون فى كل ما يطاق ، فكذلك يقع فى كل ما لا يطاق ، والله لا يسأل عن شىء ابدا من أفعاله ، فهو سبحانه وتعالى الفاعل المختار[1] .

قال العلامة الشهرستانى : أن التكليف والأمر والايجاب من الله تعالى مجاز فى العقل اذ لا يرجع الى ذاته صفة يكون بها آمر مكلفا ؛ بل هو عالم قادرا للأمر ، كما هو فاعل الخلق ، والعقل أما يعرفه على هذه الصفة ويستحيل أن يعرف أن يقتضى ويطلب منه شيئا ويأمر وينهى بشىء فى ذات الوقت .

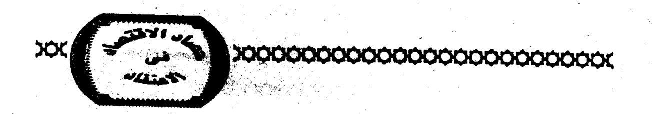
فغاية القول أن يعرفه على صفة يستحيل عليه الاتصاف بالأمر والنهى ، فكيف يعرفه على صفة يري منه طاعة يستحق عليها ثوابا ، ولا يريد منه معصية يستحق عليها عقابا ، ولا طاعة ولا معصية اذ لا أمر ولا نهى ، حيث لم يبعث بعد نبيا فيخلق لأجله كلاما فى شجرة ، ولو خلق لنفسه كلاما فهو مسموع كل الحد[2] .

من ثم فان التكليف عند المعتزلة لفظ أما أهل السنة فهو عندهم اقتضاء وملاءمة والمعنى هو المقصود ، وليس مجرد اللفظ ، اذن التكليف فكرة عند أهل السنة ولفظ كلامى عند المعتزلة ، وهو خلاف فى الدلالة والمفهوم .

---

(١) وهو رأى أهل السنة والجماعة والمعول عليه في المسألة .

(٢) الأمام الشهرستانى - نهاية الأقدام فى علم الكلام ص٣٨٥ .



موقف أهل السنة من التكليف

وأنواع الاقتضاء

○ قال الشيخ :

وأما نحن فانا نعتقد أن، اقتضاء يقوم بالنفس ، وكما يتصور أن يقوم اقتضاء القيام بالنفس من قادر فيتصور ذلك من عاجز ، بل ربما يقوم ذلك بنفسه من قادر ، ثم يبقى ذلك الاقتضاء نظر لزمانه والسيد لا يدرى ويكون الاقتضاء قائما بذاته ، وهو اقتضاء قائم من عاجز فى علم الله تعالى .

وان لم يكون معلوما عند المقتضى فان علمه لا يحيل بقاء الاقتضاء مع العلم بالعجز عن الوفاء ، وباطل أن يقال بطلان ذلك من جهة الاستحسان ، فان كلامنا فى حق الله تعالى وذلك وباطل فى حقه لتنزهه عن الأغراض ورجوع ذلك الى الأغراض .

أما الانسان العاقل المضبوط بغالب الأمر فقد يُسْتَقبَح ذلك ، وليس ما يستقبح من العبد يستقبح من الله تعالى ★

★ يقرر الأمام الغزالى هنا أن التكليف اقتضاء ، وهو طلب الفعل مع المنع عن الترك ، وهو الايجاب ، أو بدونه وهو الندب من ... الخ[1] .

(١) راجع ما مر أثناء الحديث عن الاقتضاء وتعريفه ، وراجع الكافيه فى الجدل ص٧٠ .

- على أن هذا الاقتضاء يقوم بالنفس باعتباره معنى من المعانى ، وكما يتصور وقوع الاقتضاء وقيامه بالنفس من القادر على القيام بالفعل ، فهو كذلك يتصور وقوعه وقيامه بالنفس من العاجز عن الفعل والترك باعتباره معنى من المعانى .

بل ربما يقوم الاقتضاء بنفسه من قادر على الفعل والترك ، ويظل قائما به لا يفارقه لكنه لا يتحقق فى الوجود الفعلى نظرا لزمانة العبد والسيد الذى يملك هذا العبد لا يدرى بأنه زمن[1] فلو عرف أنه مريض وكلفه لكان الفعل قبيحا من السيد ، وان لم يكن المرض قبيحا من العبد .

❑ أنواع الاقتضاء :

✪ من هنا بان لنا أن الاقتضاء باعتباره معلوما عند المقتضى نوعان :

- **النوع الأول** : أقتضاء يقوم بالنفس من قادر على المكلّف به فعلا أو تركا .
- **النوع الثاني** : أقتضاء يوم بالنفس من عاجز عن الفعل وهو اقتضاء فى علم الله تعالى .

---

(١) الزمانه المرض يصيب الانسان فيقعده عن العمل ، ويلازمه زمنا طويلا فتسمى زمانه ، والمريض زمنا ومعناه مرض مرضا يدوم زمانا طويلا ، وضعف بكبر سن أو مطاولة علة فهو زمن المعجم الوجيز باب الزاى ص٢٩٢ .

– أما اذا كان الاقتضاء غير معلوم عند المقتضى فان علمه لا يجعل بقاء الاقتضاء مع العلم بالعجز عن الوفاء مستحيلا بل يظل ممكنا كما كان من قبل رغم أنه غير قابل للوقوع فى علم المقتضى ، والفرق كبير بين الغائب والشاهد فى المسالة .

على أن الخصم ربما يقول أنه متى كان الاقتضاء غير معلوم عند المقتضى فهو باطل بناء على قاعدة الاستحسان وضرورته ، وهذا الحال معلوم لنا فى الشاهد ، فيكون كذلك فى الغائب[1] .

لكن هذا الاعتراض غير وارد أبدا على أهل السنة والجماعة الذين يرون وجود فوارق بين الشاهد والغائب فى المسالة ، فالشاهد له أغراض تتعلق بهاأفعاله ، وعلى ناحية معينه تأتى أو تمتنع .

أما افعال الله تعالى فهى بعيده عن الغرض والعلية ، رغم وجود الحكمة الكلية على الوجه الذى يتناسب مع الحكيم ، وهو الله رب العالمين .

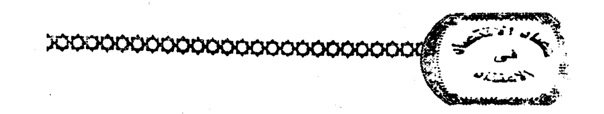
يقول الامام الغزالى : ان الانسان العاقل المضبوط بغالب الأمر قد يستقبح ذلك ، وليس ما يستقبح من العبد يستقبح من الله تعالى فكذلك تقدير تكليف الزمن يكون قبيحا ، وعدم علمه والاقتضاء ، يكون قبيحا كذلك .

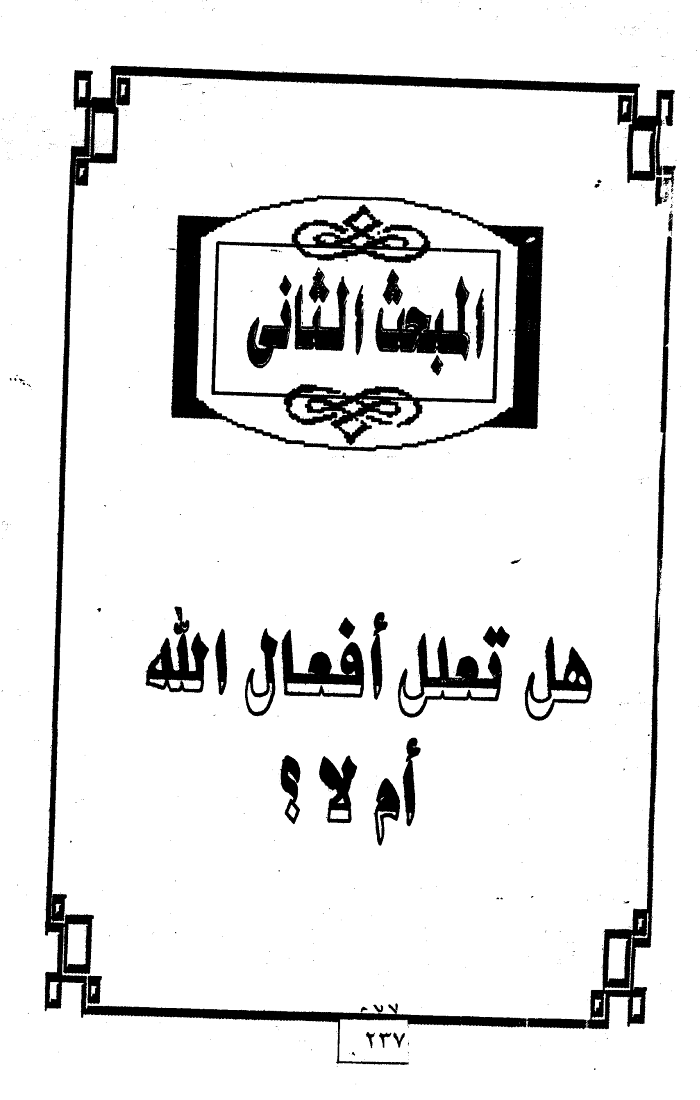
لكن ليس ما يستقبح من العبد يستقبح من الله تعالى للفرق الهائل بين المخلوق والخالق ، فما يستقبح من العبد لا يستقبح من الله تعالى لأنه لا قبيح فعله تعالى[2] .

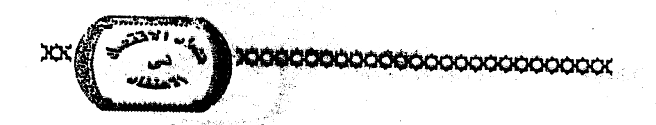
---

[1] نقصد بالشاهد هنا الانسان ، والغائب الله سبحانه وتعالى ، باعتباره غير محسوس ، وكذلك يطلق لفظ الغائب على عالم الغيب ، والله أمتدح المؤمنين بالغيب – راجع كتابنا : الايمان بالغيب وأثره على الفكر الاسلامى .

[2] راجع ابكار الأفكار للآمدى – دكتوراه تحقيق د/أحمد المهدى – جـ٢ ص٧١٥ ، وما بعدها .




المبحث الثانى
هل تعلل أفعال الله
أم لا ؟



استشعار

□ هل تعلل أفعال الله تعالى أم لا تعلل ؟ □

○ قال الشيخ :

فإن قيل فهو مما لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه فهو عبث ، والعبث على الله تعالى محال ★

★ هنا يصور الشيخ حقيقة الموقف عند المعتزلة ، وهى أن عدم التكليف عبث ، كما أن التكليف بما لا يطاق عبث كذلك ، على اساس أنه لا فائدة فيه راجعة للعبد ، ولا راجعة لله ، بناء على أن أفعال الله تعالى معللة بعلة قائمة عندهم .

○ وهنا وجهات نظر فى المسألة :

- الأولى : أن أفعال الله تعالى معللة بعلة راجعة من الفعل نفسه الى المكلف ، وهو المخلوق ، ويستدلون بقوله تعالى : " وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون[1] .
- الثانية : أن أفعال الله تعالى غير معللة بعلة ، ولا راجعة لغرض ، وانما هى افعاله تعالى على وفق ما يشاء وربما استدلوا بقوله : " وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون[2] . وهو رأى أهل السنة والجماعة .

---

(١) سورة الذاريات الايتان ٥٦/٥٧ .

(٢) سورة القصص الاية ٦٨ .

- الثالثة : أن أفعال الله تعالى معللة ومتعلقة بغرض راجع اليه سبحانه ، وتنبني لكونه حكيما ، والا كان الفعل من غير غرض ، ومن ثم فيكون عبثا ، والله منزه عنه وربما وقف شيخ الاسلام " ابن تيمية " ، من أصحاب هذا الرأي[1] .

- وفي ضوء هذا التصور نرى الامام الغزالي الأشعري تبني وجهة نظر الاشاعرة ، وهي تقوم على :

أن افعال الله تعالى فيها حكمة ، ولا تخلو عنها ، والواقع خير شاهد ، قال تعالى : " فلينظر الانسان مم خلق خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب[2] . كما أن كل الأصول ترجع اليها فروعها ، وما من شيء في الكون الا وهو في حكمه وبحكمه جل علاه .

٢- أن افعال الله تعالى تعلو على الأغراض وذلك لما يلي : -

[أ] أن الفاعل لغرض يراد به الاستكمال ، فيكون قبل فعل الشيء الذي يقوم على الغرض ناقصا وبه تم الاستكمال .

[ب] أن الفاعل لغرض يريد به تحقيق رغبة في نفسه وصاحب الرغبة محتاج اليها فلا يكون كاملا .

---

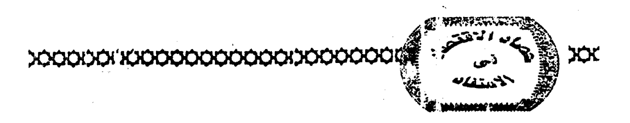
(١) راجع مجموع الفتاوى جـ٤ مفصل الاعتقاد ص٣١٢ .

(٢) سورة الطارق الآيات ٥/٧ .

ج] أن الفاعل لغرض لا لتحقيق الرغبة ولا الاستكمال يكون عبثا لا قيمة له ، ومثله لا يكون فاعلا حكيما ، والله منزه عنه .

ولما كانت هذه الأمور مستحيلة فى حق الله تعالى ، فقد ثبت استحالة تعليل أفعال الله تعالى بعلة ايا كانت العلة ، فان قيل أن كون الفعل لا غـرض فيه يكون لا فائدة فيه ، وما كان من هذا القبيل يكون عبثا لا محالة ، والعبث على الله تعالى محال ، فثبت أن أفعال الله تعالى معللة .

فالجواب : أن هذه الالزامات تقع فى المخلوقين غالبـا ، الذين تقـع منهم أفعالهم موقع العلية والغرضية ، وليس الأمر كذلـك بالنسـبة للـه تعـالى ، فانتفى الأمر وانتقض السـوال ، وكمـا أن العبث محـال علـى اللـه تعـالى فكذلك الفائدة والغرضية كلها محــالات على اللـه تعـالى ، فليتدبـر الأمـر أولو النهى .



جواب الاستشعار

○ قال الشيخ :

قلنا هذه ثلاث دعاوى :

الأولى : أنه لا فائدة فيه ، ولا نسلم ، فلعل فيه فائدة للعباد أطلع الله عليها ، وليست الفائدة هي الامتثال والثواب عليه ، بل ربما يكون في اظهار الأمر وما يتبعه من اعتقاد التكليف فائدة ، فقد ينسخ الأمر قبل الامتثال ، كما أمر ابراهيم عليه السلام بذبح ولده ، ثم نسخه قبل الامتثال ، وأمر ابا جهل بالايمان وأخبره أنه لا يؤمن ، وخلاف خبره محال★

★ يجيب الأمام الغزالى على الاستشعار[1] السابق ببيان أوجه المغالطات التى اعتمد عليها الخصوم ، وهى مجرد دعاوى يمكن مناقشة ادلتها ، فربما لا يقدر لها الاستمرار طبقا لما يصوره المخالف وهى :

[١] أن التكليف بهذا المعنى يكون لا فائدة فيه .

[٢] أن ما لا فائدة فقد يكون عبثا .

[٣] أن العبث على الله تعالى محال .

❑ **الدعوى الأولى : اعتبار التكليف اقتضاء يقوم بالنفس لا فائدة فيه .**

---

(١) الاستشعار للشيء ... والتوقع له – راجع المعجم الوجيز ص٣٤٤ .

- يرد الامام الغزالى بأن أهل السنة لا يسلمون للخصم بقوله : من اعتبار التكليف اقتضاء لا فائدة فيه بل فيه فائدة راجعة للعباد ظلت مكنونه فى علم الله تعالى الأزلى ، ولم يطلع عليها أحدا من خلقه ، لأمر يعلمه سبحانه وتعالى .

قال تعالى : " عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال [1] . وقال تعالى عن نفسه : " علام الغيوب[2] .

وتكون الفائدة غير معروفة لنا ، وليست محصورة فى الأمتثال الذى بعده الثواب ، وانما فيه فائدة أختزنها الله تعالى لعباده ، لا نطلع عليها من لعدم قدرتنا على تفهمها ، اذن فى التكليف فائدة راجعة للعباد ، ومن ثم يكون التكليف عبثا .

كما أن اظهار الأمر الآلهى للمكلفين ، وما يلحقه من صحة الاعتقاد هو فيما فائدة ، سواء قام به المكلف أو نسخ قبل القيام به ، وذلك أمر لا منازعة فيه ، بل قامت الدلائل على صحته .

مثال ذلك : الخطاب مع الخليل ابراهيم عليه السلام فى ذبح ولده اسماعيل - عليهما وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام - .

(1) سورة الرعد الاية ٩

(2) سورة سبأ الأية ٤٨ - قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب

- فمن المعروف أنه اقتضاء قام فى نفس الخليل بأمره ذبح ولده اسماعيل ، فلما هَمّ بالقيام والامتثال التنفيذى نسخ الأمر معه ، وكان النسخ والأمر قبل الامتثال ، وذلك دليل على صحة الاعتقاد وسلامة اليقين .

يقول الشيخ النجار : كانت المنامات عند الصالحين من عباده بمثابة الوحى والأمر المباشر ، وقد رأى ابراهيم عليه السلام [1] فى منامه أنه أمر بأن يقدم ابنه قربانا لله كما تقدم القرابين وكان ذلك الولد اسماعيل .

فصدع ابراهيم بذلك الأمر الصادر اليه فى المنام ، وعرض الأمر على ولده فتقبل الولد اسماعيل القضاء بالرضا ، وقال : ياأبت أفعل ما تؤمر ستجدنى أن شاء الله من الصابرين[2] .

فلما حق العمل وأهوى بالمديه الى ذبحه ، ناداه الله بالكف ، وأن هذا العمل منه يكفى تصديقه للرؤيا ، ورأى ابراهيم فداء قربيا منه فذبحه فدية عن ولده ابراهيم ، ولم يذبح الولد[3] ، من ثم فقد وقع الخطاب ، ولم يقع الامتثال وتحققت صحة الاعتقاد ، وهذا يكفى فى المسألة .

[٢] الخطاب بخصوص عدم ايمان أبى جهل وأبى لهب وأمثالهما .

---

(١) كنا نود أن يبتعد الشيخ عن سيدنا ابراهيم الخليل من وصفه بانه من الصالحين وكفى بل كان من الضرورى التركيز على انه من الأنبياء والمرسلين وكيف لا وهو أبو الأنبياء .

(٢) سورة الصافات الايات ٩٩/١٠٨ ففيها ذكر المواقف كاملا .

(٣) الشيخ عبدالوهاب النجار – قصص الأنبياء ص١٣٣/١٣٤ .

- فقد طلب الله من جميع خلقه المكلفين الايمان بسيدنا محمد ﷺ وجاء الطلب على سبيل الأمر الالهى ، ولكنه في ذات الوقت أخبر أن بعضا ممن جاء الأمر شاملا لهم وغيرهم لن يؤمنوا ، وخبر الله صادق ، ومحال تكذيبه ، وذلك بيّن فى القرآن الكريم ، لكنا نقبس من أيات القرآن هذه الأمثلة ، وكذلك من السنة والسير .

✪ مثال ذلك :

[أ] **الموقف مع أبى جهل :**

كان ابو جهل من فتيان قريش الأشداء ، وكان الرسول ﷺ قد دعا : " اللهم أيد الاسلام بأحد العمرين " فكان الذى وقعت له الاستجابة هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وليس ابوجهل ، ومن ثم فقد بان أن الله أمره الايمان ، ولكن ظهر أنه تعالى لا يريده بدليل الاستجابة لغيره .

كما أن أبا جهل كان يغذى الحرب ويوقد نارها ضد رسول الله ﷺ ، وفى غزوة بدر الكبرى رفض رأى عتبه بن ربيعه الذى اراد التوسط بين الفريقين ، وعدم الدخول فى معارك بينهما ، فما كان من أبى جهل الا أن رمى عتبه بن ربيعه بالجبن ، ودفعه بعيدا عنه .

فلما التقى الجمعان فى غزوة بدر ، ودنا البعض من البعض فى القتال وقف ابوجهل يقول : اللهم اقطعنا للرحم ، وأتانا بمالم نعرف ، فأحنه الغداة ، فكان هو المستفتح على نفسه[1] ، وكان أبوجهل أول الصرعى الهالكين .

---

(١) الدكتور : محمود محمد زياده – العرب وظهور الاسلام – السيره النبويه ص٢١٦/٢١٧ .

- فقد دعا ابو جهل بتمزيق الرحم وقطعه ، كما دعا بوقوع مالم يقع لهم فى خاطر ، وهو الموت على الكفر ، وطالب باهلاك المسلمين فى أول ضوء للنهار ، وهو الغداة ، وذلك بقوله فأحْيه الغداة ، يعنى أهلك محمدا والمؤمنين به .

وقد تحققت كل هذه الأدعيه فقطع ابوجهل رحمه باشعار نار الحرب بين أهل البيت الواحد ، وجاء من السماء جند الله فتحقق للمسلمين النصر ، ووقع على القرشين والكافرين العار والشنار بالهزيمة التىما كانت متوقعة فى حرب غير متكافئة .

◈ وهلك ابوجهل ، بل كان أول من نالهم الهلاك ، وبيد من ؟ ورأسه كيف كانت نهايتها ؟

كل ذلك مما هو مدون فى كتب السير والتاريخ فكان هو المستفتح على نفسه الهلاك ، وقد هلك ، وقد تحقق منه عدم الايمان رغم الأمر له به .

[ب] **الموقف مع أبى لهب :**

أمر الله أبالهب بالايمان باعتباره من العشيرة الأقربين فى قوله تعالى : " وأنذر عشيرتك الأقربين[1] . وباعتباره من بنى الإنسان فى قوله تعالى : " يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم فأمنوا خيرا لكم وان تكفروا فان لله ما فى السماوات والأرض وكان الله عليما حكيما[2] .

(١) سورة الشعراء الاية ٢١٤ .

(٢) سورة النساء الاية ١٧٠ .

- ومع هذا أخبر الله تعالى أن أبالهب لن يؤمن ، وإنما سيكون فى النار تهلك يداه وباقى أطرافه ، كما يهلك كل شيء فيه ، قال تعالى : " تبت يدا أبى لهب وتب ما أغنى عنه ماله وما كسب سيصلى ناراً ذات لهب، وامرأته حمالة الحطب فى جيدها حبل من مسد[1] .

وقد الزم الله ابالهب هلاكا وخسرانا بحيث لا يمكنه مفارقته والابتعاد عنه[2] ، وكان أبولهب يقول : يعدنى محمد أشياء لا أرى أنها كائنه ، يزعم أنها بعد الموت فلم يضع فى يدى من ذلك شيئا ، ثم ينفخ فى يديه ، ويقول : تبا لكما ، ما أرى فيكما شيئا ، فنزلت السورة[3] .

وقد هلك ابولهب على الكفر ، رغم أعلامه له ، ولو كانت لديه ذرة من خير لأعلن الايمان بلسانه حتى يكذب النص ، ولكن تكذيب الله تعالى محال وتكذيب رسوله محال كذلك ، فثبت أن خلاف خبر الله محال ، ولم يصح الانقياد من أبى جهل ولا من أبى لهب .

---

(1) سورة المسد .

(2) الراغب الاصفهانى - مفردات غريب القرآن ص٧٢ - ط دار المعرفة بيروت .

(3) الامام الفخر الرازى - مفاتيح الغيب جـ٣٢ ص٧٥٣/٧٥٤ .

○ قال الشيخ :

الدعوى الثانية : أن ما لا فائدة فيه فهو عبث فهذا تكرير عبارة ، فانا بينا أنه لا يراد بالعبث إلا ما لا فائدة فيه فإن أريد غيره فهو غير مفهوم ★

★ هنا يتحدث الإمام الغزالى عن الدعوى الثانية حيث كانت الدعاوى الثلاث فى تعليل أفعال الله تعالى بعلة . هى :

[١] ما لا فائدة فيه .

[٢] أن ما لافائدة فيه فهو عبث ، والعبث هو ارتكاب أمر غير معلوم الفائدة[١] .

[٣] أن العبث على الله تعالى محال .

وقد عرض الدعوى الأولى من الاستشعار وأجاب عنها ، ودفع القول بأن التكليف متى قام بالنفس باقتضاء كان لا فائدة فيه كما يزعم الخصوم ، بل بين أن فيه فوائد تتعلق بصحة الاعتقاد ، كما بين صدق الرسول ﷺ الى غير ذلك من الفوائد ثم تعرض للدعوى الثانية حيث راح يعرضها ، ثم يبطلها أيضا وذلك على النحو التالى :

□ **الدعوى الثانية : أن ما لا فائدة فيه فهو عبث .**

---

(١) كما يعرف بأنه ما ليس فيه غرض صحيح لفاعله – التعريفات باب العين ص١٢٧ .

- وهذه الدعوى عمادها التحكم اللفظى من الخصم ، ومقايسة أحكام الغائب ، وهو الله تعالى ، على الشاهد ، وهو العالم المادى المحسوس ، مع أن الفرق بينهما كبير مما لا يمكن أنكاره ، ومن ثم حكم الخصم بأن ما لا فائدة فيه يعتبر عبثا .

وهى مردوده عليهم بأن المعتزلة أنفسهم يقرون بأنه " ليس شرط المكلف أن يعلم أن له مكلفا ، لأنه اذا علم وجوب الواجب عليه ، وقبح القبيح منه كفى ذلك فيما يصح منه من اداء ما كلف ، وأن لم يعلم أن له مكلفا قد أعلمه ذلك أو أمر به أو اراده[1] .

والغرضية قائمة عند المعتزلة ، وكذلك الفائدة ، فاذا لم يكن فى التكليف غرض قبح التكليف ، وما دام قد ثبت أن غرضه ليس فى منافع راجعه لذاته تعالى لاستحالتها ، فقد ثبت أنه يجب أن يكون غرضه منفعه المكلف ، ولا يجوز أن يريد بالتكليف المنفعه التى لا تستحق به ولا تحصل[2] .

ولعل ما نسب للنظام فيه من القسوة ما لايمكن قبوله اذ نسب اليه القول بأن الله لا يقدر أن يعمى بصيرا أو يُزْمِن صحيحا أو يفقر غنيا ، اذا علم أن البصر والصحة والغنى أصلح لهم .

---

(١) القاضى عبدالجبار - المغنى - التكليف جـ١١ ص٤٠٣ .

(٢) التكليف جـ١١ ص٤١٠ .

- وكذلك لا يقدر أن يغنى فقيرا أو يصحح زَمِناً اذا علم أن المرض والزمانه والفقر أصلح لهم " فلو حدث العكس لكان عبثا لا يليق بالحكيم ، وهذا كله مما يتنزه البارى جل علاه عنه .

والأمام الغزالى يحاور خصومه فى مفهوم العبث وينازعهم المعنى الذى عليه يقفون ، فيقرر أنه يراد بالعبث ما لافائدة فيه ، أما مافيه فائدة إن كانت فلا يكون عبثا ابدا ، ويطالبهم بتقديم تعريف جديد للعبث يكون معناه غير المعنى القائم[1] على أنه ما لافائدة فيه .

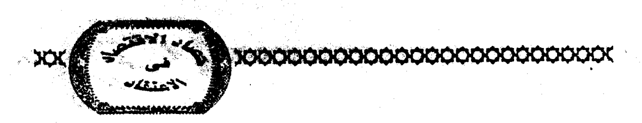
ولا يحتج عليه بأن للعبث معنى أخر يقوم على أن العبث ارتكاب أمر غير معلوم الفائدة لأن عدم معلومية الفائدة بالنسبة للعبد لقصر مدركاته العقلية والعلمية ، أما بالنسبة لله تعالى فلايسمى عبثا ابدا .

أو بمعنى آخر أن يقدموا تعريفا للعبث مثلا بأنه ما فيه فائدة ، ولكنها تخفى ، وحينئذ تقع المنازعة فى المفهوم الجديد ، الذى ليس محل اتفاق بين المتناولين للمسألة الذين يعنيهم أمرها .

ثبت أن الدعوى الثانية القائمة على أن التكليف باعتباره اقتضاء يقوم بالنفس لافائدة فيه فيكون عبثا ، لأنه حصر غير المحصور ، وسلب المعنى من غير المراد دعوى غير قائمة ، ولا تنهض معها أدلة يمكن الاعتماد عليها فى المسألة .

---

(١) البيونصرى - فلسفة المعتزلة جـ١ ص٨٠ .



○ قال الشيخ :

الدعوى الثالثة : أن العبث على الله تعالى محال ، وهذا فيه تلبيس ، لأن العبث عبارة عن فعل لا فائدة فيه ، ممن يتعرض للفوائد ، فمن لا يتعرض لها فتسميته عابثا مجاز محض لا حقيقة له يضاهي قول القائل : الريح عابثه بتحريكها الأشجار اذ لا فائدة له فيه .

وأيضا هي قول القائل الجدار غافل ، أي هو خال عن العلم ، والجهل ، وهذا باطل لأن الغافل يطلق على القابل للجهل والعلم اذا خلا عنهما ، فاطلاقهما على الذي لا يقبل هو لا أصل له ، وكذلك أطلاق اسم العابث على الله تعالى واطلاق العبث على الله سبحانه وتعالى ★

★ الدعوى الثالثة قامت عند الخصم وعندنا على ما هو أقرب للنتائج المقدمات ، وهو أن العبث على الله تعالى محال ، ولاشك أن هذه النتيجة ذكرها ضمن المقدمين اللتين سلفتا ، ولكن الأمام الغزالى فصلها عنهما لكي تتضح أمام القارىء العادى والناظر اليها استقلالا .

✍ ؟ يرد الأمام الغزالي بأن في هذا تلبيسا لا يمكن قبوله ، اذ التلبيس هو : ستر الحقيقة ، واظهارها ، بخلاف ما هي عليها[1] لكن ما هي أوجه ذلك التلبيس الذى نسبه الأمام الغزالى اليهم ؟

---

(1) التعريفات للجرجاني باب التاء ص٥٨ .

رة والجواب ما يلي :

[١] أن العبث عبارة عن فعل لا فائدة فيه ، ممن يتعرض للفوائد ، ويعتمد عليها في الاستدلال ، فاذا سمى القائم بالفعل فلابد من تسميته عابثا على سبيل المجاز المحض[١] لا الحقيقة ابدا .

وهذا القول يشبه تماما القول بأن الريح عابثه لأنها حركت الأشجار لعدم وقوع الفائدة عليها ، أو رجوعها اليها ، والا فما هى الفائدة التى تعود على الريح من تحريكها الأشجار ؟

وكذلك القول بأن الجدار غافل خال عن العلم والجهل ، فهذه الأوجه وأمثالها كلها باطلة لجريانها فى المجاز وليس الاتجاه الحقيقى ، كما لايمكن قبولها على الحقيقة ابدا لاستحالة الاطلاق والاستعمال معا .

ثم أن الغافل لفظ يطلق على كل قابل للعلم ، وقابل للجهل اذا خلا عن أى منهما فى وقت وجود الآخر ، فاذا قيل هذا غافل فمعناه خلوه من العلم ومن الحقيقة أنه جاهل ، فهو خال منهما معا ، لكنه يقبل أيا منهمـا ، ومن ثم يوصف بأنه غافل .

أما اذا كان جاهلا فقط فالحكم بأنه خال من العلم قائم ، واذا كان عالما فقط فقد خلى من الجهل ، ولايمكن الحكم عليه به ،

---

(١) المجاز : هو استعمال اللفظ فى غير ما وضع له حقيقة لعلاقة وقرينه مانعه من ايراد المعنى الأصلى ، أما الحقيقة : فهى استعمال اللفظ فيما وضع له فى أصل اللغة على الحقيقة اللغوية .

ومن ثم تجتمع الصفات الثلاثة أو الأحوال التى ترد على تلك الناحية .

وهى :

[١] الغفله .

[٢] قابلية العلم .

[٣] قابلية الجهل .

ثم يقرر الامام الغزالي أن اطلاق العابث على الله تعالى ، واطلاق العبث على افعاله جل علاه من باب المجاز يكون اطلاقا لا أصل له ، ولايمكن الاعتماد عليه أو قبوله .

ومثال ذلك : لو أطلقنا لفظ الغافل على القابل للعلم من باب المجاز ، فانه لايقبل ولايكون له من أصل يعتمد عليه وهو دليل قوى فى الرد على القائلين بأنه لايمكن أن يكون التكليف اقتضاء نفسيا بل لابد أن لايكون تكليفا عمليا تنع به المثوبة وأهماله تتحقق به العقوبة .

○ قال الشيخ :

الدليل الثانى فى المسألة ولا محيص لأحد عنه ، أن الله تعالى كلف أباجهل أن يؤمن ، وعلم أنه لا يؤمن ، وأخبر عنه بأنه لا يؤمن ، فكأنه أمر بأن يؤمن بأنه لا يؤمن اذا كان من قول الرسول ﷺ أنه لا يؤمن ، وكان هو مأمورا بتصديقه ، فقد قيل له صدّق بأنك لا تصدق ، وهذا محال★ .

★ هنا يتحدث الأمام الغزالى عن الدليل الثانى من أدلة ابطاله أوجه التلبيس[1] فى المسألة ، وهو قائم على اثبات الشيء وابطاله فى وقت واحد ، أو تصديقه وتكذيبه على جهة واحدة متى كان التكليف هو الخطاب بالأمر وليس مطلق الخطاب .

فيضرب المثال الثانى ، وهو أن الله تعالى كلف أباجهل وأمثاله حتى يؤمنوا ، وعلم أزلا أنهم لن يؤمنوا ، كما أخبر به أيضا فكأنه تعالى أمر بأنه يؤمن ، وأمر بأنه لايؤمن باعتبار أن التكليف خطاب وأمر ، ومن ثم لا يحتمل أن يكون التكليف هو الخطاب والأمر .

أما كيف عرفنا أنه لايؤمن فذلك من الخبر الصحيح الوارد الينا فى القرآن الكريم من قوله تعالى : " أرأيت الذى ينهى عبدا اذا صلى أرأيت ان كان على الهدى أو أمرّ بالتقوى أرأيت ان كذب وتولى الم يعلم بأن الله يرى كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصيه ناصية كاذبة خاطئة فليدع ناديه سندع الزبانيه كلا لاتطعه واسجد واقترب[2] .

---

(١) التلبيس : هو ستر الحقيقة ، واظهارها بخلاف ما هى عليها " التعريفات باب التاء ص٥٨ " .

(٢) سورة العلق الايات ٩/١٩ .

وعن ابن عباس قال : مر ابوجهل بالنبى ﷺ وهو يصلى فقال ابوجهل ألم أنهك عن أن تصلى يا محمد ؟ لقد علمت ما بها أحد أكثر ناديا منى ، فانتهره النبى ﷺ فقال جبريل مخبرا عن الله تعالى : فليدع ناديه سندع الزبانيه ، فقال الرسول ﷺ : والله لو دعا ناديه لأخذته زبانية العذاب[1] .

من هذه وتلك استبان لنا أن رسول الله ﷺ قد أخبر أن اباجهل لن يؤمن وكان أبوجهل مأمورا بتصديق الرسول فيما أخبر به فكأن الرسول ﷺ قال لأبى جهل مثلا صدق أنك لاتصدق وهذا محال .

أو صدق أنك مأمور بالايمان ، وعدم الايمان فى آن واحد ، فالسامع له يقف مذهولا ! أيصدق أنه مأمور بالتصديق فيكون مصدقا بأنه مأمور بالايمان لا مكان ، وعدم الايمان معا ، فلا يقع القبول موقع القبول أبدا بل يكون محالا .

أم يصدق أنه مأمور بألا يصدق فيكون دور الرسول ﷺ معه أو دعوته لا يمان لها ابدا فى النفس أو الايمان فضلا عن القبول والتصديق ، وهذا كله محال والا فما قيمة ارسال الرسل اذن ؟

وفى تقديرى : أن تلك النتائج التى تصورها الأمام الغزالى ربما لم تسلم له ايضا .

؟ أما لماذا ؟

---

[1]) الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان – تاريخ الاسلام وطبقات المشاهير والأعلام جـ٢ص٨٨ – تحقيق حسام الدين المقدسى – مطبعة المدنى .

✍ فلأن المعتزلة عرفوا العقل وحدوده التى يجب أن يسير فى اطار منها ، وكان ذلك منهج أوائلهم ، وحرصوا على بيان أنهم لا يجعلون العقل وحده عمادهم ، وأنما يأخذون بالعقل والشرع معا ، وفى ما يتعلق بالتحسين والتقبيح أيضا .

✪ **يقول أحد الباحثين :**

- **قسم القاضى عبدالجبار الحسن الى قسمين :**

- **القسم الأول** : حسن عقلى : يستطيع العقل أن يستقل بادراكه ، وأن لم يَرِد بذلك شرع أو ينزل فيه وحى ، كحكم العقل بحسن الصدق ورد الوديعة ، والعدل ، وشكر المنعم والإنصاف والأمانة[1] ، وما كان من هذا القبيل الذى يدخل تحت تحسين العقل فى القيام به وتقبيحه فى أهماله أو تركه .
- **القسم الثانى** : قسم شرعى : لا مجال للعقل فى الكشف عن وجه حسنه ، كحسن صيام آخر يوم من رمضان ، وقبح صيام أول يوم من شوال ، وكون الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر[2] ، وغير ذلك مما هو متعلق بالحكم الشرعى ، ولا سبيل الى التعرف عليه وتحسينه الا الشرع .

---

(١) الدكتور : محمد السيد الجليند - قضية الخير والشر فى الفكر الاسلامى ص٢٤٥ - ط٢ ١٩٩٨١م .

(٢) القاضى عبدالجبار - المختصر فى أصول الدين - جـ١ ص٢٣٥ - رسائل العدل والتوحيد نقلا عن قضية الخير والشر ص٢٤٥ .

- **كما قسم القبح الى قسمين :**

- **القسم الأول : القبح العقلى : وهو الذى يستقل العقل بادراكه كحكم العقل بقبح الظلم ، والجهل ، والخيانه ، والكذب الذى لانفع فيه[1] ، وغير ذلك من الوجوه التى يتعلق الأمر فيها بالحكم على الشىء بأنه قبيح بمجرد توجه العقل اليه من غير مراعاة شىء أخر .**

- **القسم الثانى : القبح الشرعى : وهو الذى لا يستطيع العقل منفردا أن يستقل بمعرفة وجه القبح فيه ، كقبح الصلاة قبل الوقت ، وقبح صيام أيام العيدين[2] ، وكل ما كان قبيحا على وجه الشرع كأكل لحم الميته ، وتزوج البنت مع عمتها وأنكاح الزانيه من تقى فانها كلها قبيحه على جهة الشرع .**

✪ ثم تنتهى الدراسة الى أن :

[١] المعتزلة جعلوا من العقل والشرع وسيلتين لمعرفة الحسن والقبح والخيروالشر ، فالعقل يدرك ما ينتمى الى عالم الحسيات ، أو عالم الشهاده ، وما يدخل تحت سلطانه .

ويأتى الشرع فيوضح له ما غمض ، ويفصل ما أجمل ، ويكمل له ما شذ عنه وبذلك يتعاون العقل والشرع فى هداية الانسان الى جلب ما ينفعه ودفع ما يضره ، حتى لا تقوم على الله حجة بعد الرسل .

---

(١) قضية الخير والشر ص٢٤٦ .

(٢) القاضى عبدالجبار – المغنى جـ١٧ ص٤٧ نقلا عن قضية الخير والشر ص٢٤٦ .

[٢] عدم تعارض العقل والشرع فى حكم ما بحيث يحكم أحدهما على الفعل بأنه حسن مثلا فيأتى الثانى ويحكم على الفعل بأنه قبيح ، بل هما متفقان فى الحكم على الشىء بأنه قبيح أو حسن .

وإضافة الوجوب الى العقل لا يغير معنى الواجب ، ولا يؤثر فى جهة وجوبه ، لأن الغرض من ذلك أن العلم بوجوبه أولى وبدهى فى العقل ، أو أن الدال على وجوبه معلوم بالعقل ، وذلك لا يوجب مخالفة الواجب العقلى لما علم بالسمع وجوبه[١] .

[٣] أن الشرع والعقل ليسا علة فى حسن الفعل أو قبحه ؛ بل هما دليلان على جهة الحسن أو القبح وفرق كبير بين كونهما دليلين على حسن الفعل ، وبين كونهما علة فى حسنه ، فالدليل على حسن الفعل غير العلة التى صار بها الفعل حسنا ، وكذلك الأمر فى القبح ، فالدليل على قبح الفعل ليس هو العلة .

[٤] كما أن العقل أسبق وجودا فى الانسان فامتثاله لحكم التكاليف الشرعية جعل أثره واضحا فى سلوكه ، فالانسان يتحرز بنفسه عن المضار ، ويجلب لها المنافع حتى ولو كان ذلك على سبيل الظن من غير قطع .

---

(١) القاضى عبدالجبار – المغنى جـ١٧ ص٤٢ .

= ولذا فان ورود الشرع بالأوامر والزواجر انما ينقل بذلك أمورا مستقرة فى العقل ثابته عنده لكنها مجملة أو غامضه ، فيكشف الشرع عنها وعن وجه الحسن أو القبح فيها ولا يخالف ما استقر فى العقل من ذلك ابدا[1] ، لذا أود عدم التسرع فى اصدار الأحكام على متقدمى المعتزله أو الظن بأن الأمام الغزالى كان يقصدهم أو يقصد واحدا بعينه لم يعينه .

قال الشيخ ابو دقيقة : الحسن والقبح فى افعاله تعالى أنه قد يطلق الحسن ويراد به كون الفعل متعلق المدح والثناء فقط .

ويطلق القبح ويراد به كون الفعل متعلق الذم فقط ، وباعتبار هذين الاطلاقين يتعلق الحسن والقبح بأفعال الله تعالى اثباتا ونفيا[2] .

---

(١) القاضى عبدالجبار جـ١٤ _ ص١٤٣ نقلا عن قضية الخير والشر ص٢٤٦/٢٤٧ .

(٢)الشيخ محمود ابو دقيقة – القول السديد فى علم التوحيد جـ٢ ص١٤٠ – تحقيق د/ عوض الله حجازى .

انواع المحال

○ قال الشيخ :

وتحقيقه أن خلاف المعلوم محال وقوعه ، ولكن ليس محالا لذاته ، بل هو محال لغيره والمحال لغيره في امتناع الوقوع كالمحال لذاته .

ومن قال أن الكفار الذين لم يؤمنوا ما كانوا مأمورين بالايمان ، فقد جحد الشرع .

ومن قال كان الايمان منهم متصورا مع علم الله سبحانه وتعالى بأنه لا يقع .

فقد اضطر كل فريق الى القول بتصور الأمر بما لا يتصور امتثاله ، ولا يغني عن هذا قول القائل : أنه كان مقدورا عليه ، وكان للكافر عليه قدرة ★

★ هنا يتحدث الأمام الغزالي عن المحال[1] ، وهو الذي يمتنع وجوده في الخارج كاجتماع الحركة والسكون في جزء واحد[2] وبيّن أن المحال دائما يكون خلاف المعلوم فيقرر أن خلاف المعلوم محال وقوعه .

✪ ويقسم المحال الى أنواع :

- النوع الأول : المحال لذاته : وهو ما يمتنع وقوعه لذاته .

---

(١) المحال : هو ما يمتنع وجوده في الخارج ، كاجتماع الحركة والسكون في جزء واحد - التعريفات للجرجاني ص١٨١ .

(٢) وهو المحال العقلي من حيث الحكم على الشيء بالوقوع الفعلي من عدمه .

- النوع الثاني : المحال لغيره : وهو ما يمتنع وقوعه لغيره .

اذن المحال لغيره كالمحال لذاته فى امتناع الوقوع ، فكلاهما ممتنع وقوعه سواء لذاته أو لغيره ، ومن ثم يكون القاسم المشترك بينهما هو امتناع الوقوع على اية ناحية كانت .

ثم يقرر الأمام الغزالى حكما عاما ونتيجة أقرب ما تكون الى القاعدة وهى من قال أن الكفار الذين لم يؤمنوا معذرين لعدم الايمان لأنهم لم يؤمروا به فقد جحد الشرع ، لأن الأمر وارد للكل ، وليس للمؤمن فقط بل هو أيضا ولمن كفر ، قال تعالى : " يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم فآمنوا خير لكم[1] .

أما من قال أن ايمانهم تعلق به علم الله فى الأزل بأنه لا يقع ، فلما لم يقع كان المتصور منهم أن يؤمنوا ، فقد ألجأ القوم الى فكرة التصور والقول بها .

وهى لا تقوم الا على جهة واحدة أما انتحال هذه المعاذير فقد أتاح لكل فرد تصور الأمر بما لايتصور أمتثاله ، وهذا موقع فى حرج شديد ، ودفعه ليس من السهولة بمكان .

بل أن هذا القول والتمسك به لا يغنى عن القول بأنه كان مقدورا عليه لكنه لم يقم به ، وكان للكافر عليه قدرة لكنه نحاها واستمر على حاله متعللا بأن الكفر مراد منه ، والايمان غير مراد له ، وهذه مسألة فيها التلبيس واضح جدا ، لأن الكافر لم يطلع على مراد الله فيعرف ما اذا كان الله تعالى قد اراد له الكفر أم لا .

---

(١) سورة النساء الآية ١٧٠ .

- ولا يظن ظان صدق ما ينقل عن المعتزلة على وجه العجلة ، والتسرع من أحكام مؤقته كالحال مع مرتكب الكبيرة بأنها أحكام عامة يعتقدها كل المعتزلة ويقولون بها ، وانما يجب اعتبار الحكم المؤقت والرجوع به الى القائلين وحدهم ، ونسبته اليهم فذلك أقوى حجة ، وأقوم طريق .

فأبوالحسن الخياط له اراء تخالف جمهور المعتزلة ، وله وجهة نظر ربما لا يتفق معه فيها رؤس المذهب ، ومع هذا نجد نسبة الرأى اليهم جميعا فيقال : ذكرت المعتزلة ، وقالت المعتزلة رغم أنه لم يقل به سوى فرد مثلا ، وكان الرأى غير مقبول لدى المعتزلة أنفسهم .

خذ مثالا ذكره أحد الدارسين ونسبه الى المعتزلة ثم قال[1] : فوجب أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن لزوال أحكام المؤمن عنه فى كتاب الله ، ووجب أنه ليس بكافر بزوال أحكام الكفار عنه ، ووجب أنه فاسق فاجر لاجماع الأمة على تسميته بذلك ، وبتسميه الله له فى كتابه[2] .

ولست أدرى هل يصدق قارىء بوجوب كون المسلم فاسقا فاجرا فى آن واحد ، وهل يقول بذلك المعتزلة أجمالا ، أم أنها وجهة نظر نسبت الى الخياط ، ولا يدرى صحت عنه أم لم تصح .

---

(١) مجدى محمد رياض - الفلسفة الخلقية عند الاشاعرة - ص١٥٨/١٥٩ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣م .

(٢) ابوالحسين الخياط - الانتصار ص١٦٥/١٦٦ - تحقيق دكتور : منبرج نقلا عن الفلسفة الخلقية عند الاشاعرة .

○ قال الشيخ :

أما على مثلنا . فلا قدرة قبل الفعل ، ولم تكن لهم قدرة إلا على الكفر الذى صدر منهم ، وأما عند المعتزلة فلا يمتنع وجود القدرة ، ولكن القدرة غير كافية لوقوع المقدور ، بل له شرط كالإرادة وغيرها .

ومن شروطه أن لا ينقلب علم الله تعالى جهلا ، والقدرة لا تراد لعينها ، بل لتيسر الفعل ، فكيف يتيسر فعل يؤدى الى انقلاب الفعل جهلا ★

★ يتحدث الامام الغزالى عن رأى الأشاعرة فى المسألة كما يعرض رأى المعتزلة ، وتقوم المسالة عنده على ما يلى :

[١] هل توجد القدرة على الفعل قبل الفعل أم تقارنه[1] أم لا ؟ والمعتزلة لا يمنعون وجود قدرة قبل الفعل ، ولكنها غير كافية لوقوع المقدور بل لابد من الارادة .

[٢] الاشاعرة يرون أنه لاقدرة على الفعل قبله ، وانما هى مقارنه له ، والكفار لم تكن لهم قدرة سابقة على الكفر الذى صدر منهم ، ولكنها قدرة مواتيه للفعل نفسه فصارت كأنها مستقلة به ، والا أجتمعت قدرتان :

---

(١) هذه احتمالات ، وهى : [١] ان توجد القدرة مقارنة لايجاد الفعل . [٢] أن توجد القدرة سابقة على الفعل . [٣] أن توجد القدرة والفعل على سبيل الامكان الجزئى وهو وجود كل القدرة على جزء الفعل ، ، وجود كل القدرة مع كل الفعل .

[أ] قدرة للفعل قبل القيام به .

[ب] قدرة على الفعل اثناء القيام به .

فتجتمع قدرتان مع قادر واحد لاحداث مقدور واحد هو الفعل المراد القيام به ، وهذا غير مُسَلَّمٌ من جانبهم .

[٣] المعتزلة يرون وجود قدرة على ايجاد الفعل قبل وجوده ولكنها لاتستقل بايجاده كمقدور بل لابد من الارادة التى تخصص المقدور المعين بنفسه ، على أن الأرادة لابد من وجودها بحيث يكون وجودها شرطا ضروريا لايقاع الفعل ، وكذلك العلم والسمع والاحاطة وسائر ما يتعلق بالمسالة

كما أن من شروط الفعل الا ينقلب علم الله تعالى جهلا ، كما أن القدرة التى يقع بها الفعل لا تراد من حيث هى لذاتها ، وكونها قدرة ، وانما باعتبار[1] أنها يتيسر بها الفعل ، وكيف يتيسر فعل يؤدى الى انقلاب الفعل المعلوم جهلا ، مع أن الفعل غير العلم .

✪ وهناك فرق بين القدرة المرادة لعينها ، وبين القدرة باعتبار ما تقوم به

---

(١) فكرة الاعتبارات من ابرز الأدلة على تمتع العقلية الاسلامية بالامكانيات التى لامثيل لها .

- فالقدرة باعتبار عينها : عبارة عن قوة كامنه فى صدر صاحبها وأمكانياته ، ولكنها لاتعمل مع قدرتها على العمل ، فاذا انطلقت للعمل فلاشك أنها تعمل مباشرة[1] .
- أما القدرة العاملة : فهى التى تؤثر فى الفعل ايجابا أو سلبا على نحو مباشر ، وتعرف به كما ينسب اليها ، فيقال هذه قدرة محدودة ، كما يقال هذه قدرة غير محدودة الى غير ذلك من الأوصاف والملاحقات التى لاتقوم الا بها[2] .

✪ كما هناك فرقا بين القوة بالفعل ، والقوة بالقوة نوضحه فيما يلى :

[١] القوة بالقوة : ومعناها أمكانية الفاعل على القيام بالفعل من غير قيام به الآن ، كالطالب الذى يستطيع المذاكرة لكنه لم يذاكر فنقول عليه أنه قادر على المذاكرة بالقوة وان لم يكن مذاكرا بالفعل الآن[3] .

وكذلك الإنسان الغاضب فنقول عليه أنه ضاحك بالقوة ، ومعناه أن بامكانه استبدال هذا الغضب بحيث يحل محله البسمه ويأتى الضحك ، والعكس كذلك ، اذن كل فعل يتدكن منه صاحبه ، ولكنه لايقوم به ، نقول عليه أنه قادر عليه بالقوة[4] .

---

(١) وهو الفرق فى المفهومين أعنى مفهوم القدرة كصفة مستقلة والقدرة باعتبار المقدور .

(٢) وهذه الأوصاف غير مقيده أنما مخصصه .

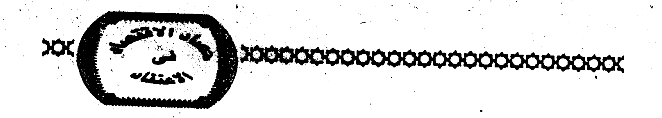
(٣) وجود الشيء بالفعل أو القوة اتجاه قوى فى الفكر الانسانى والاسلامى .

(٤) والمراد بالقوة هنا قدرته على القيام به فى الحال أو الاستقبال .

[٢] القوة بالفعل : ومعناها احداث المرتبط بالفعل وايجاده مباشرة ، مثال الضاحك بالفعل ، والآكل بالفعل يعنى الذى يأكل الآن ، والطالب الذى يذاكر الآن والمرأة الحامل الآن ، فكل هؤلاء نقول عليهم أنه شيء حاصل بالفعل[1] .

ومن ثم فان وجود الشيء بالفعل أو بالقوة يختلف بهذا الاعتبار ، وهو الذى نوه اليه الدارسون وحاول الأمام الغزالى التأكيد عليه ، ولكنه المح اليه باشارة ذكيه منه على سبيل الالتفات ، وحسن الختام .

(١) اذن اختلاف الفعل عن القوة من الأمور القائمة فى الفكر الاسلامى .



○ قال الشيخ :

فاستبان أن هذا واقع فى ثبوت التكليف بما هو محال لغيره ، فكذا يقاس عليه ما هو محال لذاته ، إذ لا فرق بينهما فى إمكان التلفظ ، ولا فى تصور الاقتضاء ، ولا فى الاستقباح والاستحسان ★

★ يقرر الامام الغزالى أن المحال لذاته ، والمحال لغيره يشتـركان فى ـليف بالمحال لذاته أو لغيره ، ولا فرق بينهما فى ثبوت الاستحالة عليهما ، ـهما - المحال لذاته ولغيره يتقاسمان مايلى :

[١] امكانية التلفظ بكل منهما .

[٢] امكانية تصور الاقتضاء فى كل منهما .

[٣] أمكانية استقباح كل منهما .

[٤] أمكانية استحسان كل منهما .

ى صور أربعة(1) ، واقسام مشتركة لا حيلة للقائل بأن التكليف أمر(2) فى الهرب منها أو الابتعاد عنها ، بل هى لازمة له ، ودفعها ليس من السير بمكان .

مما سبق نخلص الى ما يلى : -

١] جواز أن يخلق الله تعالى الخلق من غير وجوب شىء عليه تعالى ولا استحالة .

وهو الاتجاه القائم فى عبارة الشيخ ، وتفرضه ذات العبارة .

أما القائل بأن التكليف خطاب فلا يتوجه عليه .

[٢] جواز أن لا يخلق الله تعالى الخلق من غير مؤاخذه عليه سبحانه وتعالى أو تقصير .

[٣] جواز أن يكلف الله الخلق ما يطيقون من غير تبعه .

[٤] جواز أن يكلف الله الخلق ما لا يطيقون .

[٥] جواز أن لايكلف الله الخلق اصلا .

[٦] اذا كلفهم فلا ثواب يترتب عليه لهم ، ولا أعواض .

[٧] اذا أثاب فبفضله ، واذا عاقب فبعدله .

[٨] أن الحسن والقبح عند الاشاعرة على جهة الشرع فقط .

[٩] أن الحسن والقبح عند المعتزلة على جهة العقل والشرع معا[1] .

[١٠] من الانصاف عدم نسبة أقوال الى قوم لم تصح نسبتها إليهم وانما ذكرها واحد منهم أو نسبها اليهم غيرهم .

❑ دراسه للشيخ محمود أبو دقيقة – رحمه الله – حول الحسن القبح :

قدم الشيخ دراسه وافيه عن معنى الحسن والقبح وأقوال العلماء فى المسألة يجدر بى أن أعرضها على النحو التالى :

✪ معنى الحسن والقبح :

---

(١) لما سبق القول به من أن المعتزلة يقسمون الحسن والقبيح الى ما هو قبيح بالعقل وحسن به ، وقبيح بالشرع وحسن به .

* يطلق الحسن والقبح على معان ثلاثة :

- **المعنى الأول : صفة الكمال أو النقص**

فالحسن كونه الشيء صفة نقصان بمعنى أنها توجب انحطاط شأن المتصف بها ، فيقال : العدل حسن ، أى لمن اتصف به كمال وارتفاع شأن ، والظلم قبيح أى لمن اتصف به نقصان .

- **المعنى الثاني** : ملائمة الغرض أو منافرته :

بمعنى ان ما وافق الغرض كان حسنا ، وما لم يوافق الغرض كان قبيحا ، كقتل زيد بالنسبة لأعدائه وأوليائه ، فانه بالاعتبار الأول حسن ، أى ملائم للغرض ، وبالاعتبار الثانى قبيح ، أى غير موافق لغرضهم .

وهذان المعنيان اتفق علماء الكلام على أن العقل يستقل بادراكهما فى الكل سواء ورد شرع اولا لأنهما عقليان .

- **المعنى الثالث** : الحسن كون الشيء متعلق المدح عاجلا ، والثواب آجلا ، والقبيح كون الشيء متعلق لذم عاجلا والعقاب آجلا ، وهذا المعنى وقع خلاف بين الأشاعرة والمعتزلة والحنفية فى كون فعل العبد الأختيارى قبل ورود الشرع ، هل فيه حسن وقبح بهذا المعنى .

أ] قالت الأشاعرة : لا حسن للأفعال ، ولا قبح فيها قبلورود الشرع ، بل حسنها ينشأ من أمر الشارع بها ، وقبحها ينشأ من نهى الشارع عنها ، فالحسن ما أمر به الشارع القبيح ما نهى عنه الشارع ، وتفرغ على هذا

= القول عدم وجوب الايمان قبل البعثة ، وعدم حرمه الكفر كذلك ، وأنه لا حكم أصلا قبل ورود الشرع .

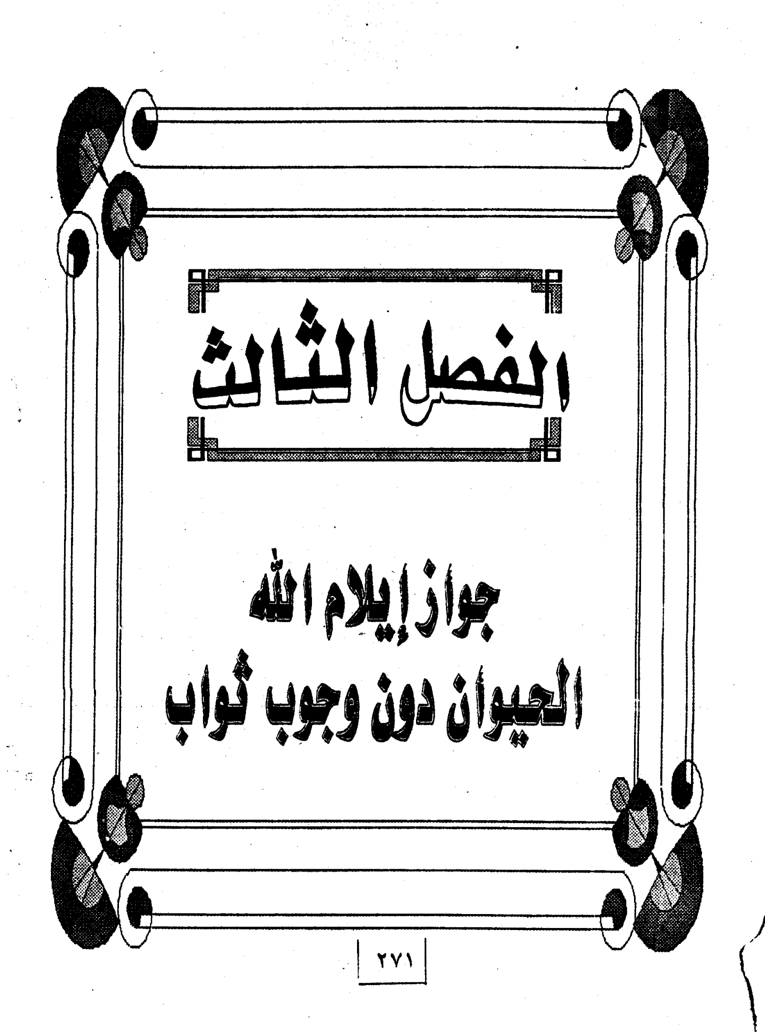
[٢] وقالت المعتزلة والحنفية فى فعل الأختيارى حسن أو قبح بهذا المعنى قبل ورود الشرع ، ثم أختلفوا بعد ذلك ، هل الحسن أو القبح الذى فى العقل يستلزم حكما لله فى ذلك الفعل قالت المعتزلة نعم(١) .

وبهذا ننتهى من تلك المسالة داعيا الله تعالى رب العرش الكريم أن يرزقنى الفهم ويوفق أخوانى اليه ، ويجعله عنده مقبولا أنه أكرم مسئول وأعظم مأمول .

كما نكون قد انتهينا من عرضنا للفصل الرابع ، والذى موضوعه الدعوى الثانية حتى ننتقل الى الفصل الخامس الذى موضوعه الدعوى الثالثة ، وهى جواز ايلام الله الحيوان دون وجوب الثواب عليه جل علاه .

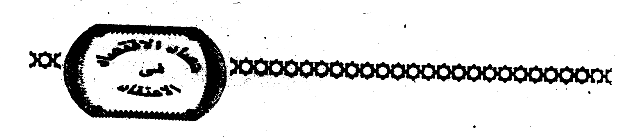
---

(١) الشيخ : محمود أبو دقيقة – القول السديد فى علم التوحيد جـ٢ ص١٤٠/١٤١ ، وفيها خيرا كثير .



الفصل الثالث

جواز إيلام الله الحيوان دون وجوب ثواب



قال الشيخ :

ندعي أن الله تعالى قادر على ايلام الحيوان البرىء عن الجنايات ، ولا يلزم عليه ثواب ، وقالت المعتزلة : ان ذلك محال لأنه قبيح ولذلك لزمهم المصير الى أن كل بقة وبرغوث وأذى بعرك[1] أو صدمة فان الله عز وجل يجب عليه أن يحشره ويثيبه عليه ثواب★

★ عرفنا دعويين سبقتا وتعرضنا لهما بالشرح حسب توفيق الله تعالى ، وهما :

- الأولى : جواز أن يخلق الله الخلق ، واذا خلقهم فلم يكن ذلك واجبا عليه تعالى ، واذا خلقهم فله أن يكلفهم أو لا يكلفهم فليس فى ذلك شىء يجب عليه تعالى ابدا[2] .
- الثانية : جواز أن يكلف الله العباد ما يطيقونه ، وما لا يطيقونه[3] .

ونحن هنا نتعرض للدعوى الثالثة ، وهى جواز ايلام الله الاطفال وغير المكلفين وكذلك ايلام بنى الحيوان ، دون أن يجب عليه تعالى ثوابهم أو أعواضهم عن الألم الذى وقع لهم .

---

(١) الأذى الواقع بعراك الحيوانات مع بعضها .

(٢) راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٣) راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب .

- رغم أنهم لم يرتكبوا جنايات تستوجب وقوع الألم عليهم وضرورة أعواض الله لهم عن ما لحق بهم أن وقع عليهم ضرر ، أو لحق بهم أذى لادخل لهم فيه لعدم وقوع التكليف لهم ، أو من باب الابتلاء الذى يجرى به القضاء والقدر وهاك الاراء فى المسالة .

✪ الرأى الأول : وقد ذهب أهل السنة والجماعة الى هذا الرأى القائل بجواز ايلام الله الاطفال والحيوانات من غير جناية منهم أو تعويض لهم وكان الاشاعرة الأقرب الى القول به[1] .

وحجتهم أن الوجوب ينافى الأختيار فمتى كان الشىء واجبا فلم يكن صاحبه حرا ولامختارا ، ومتى كان الفاعل حرا ، فلا يجب عليه شىء أصلا لأن الوجوب ضد الأختيار تماما بتمام .

يقرر الأمام الغزالى – رحمه الله – دعاواه فيقول : ندّعى أن الله تعالى قادر على ايلام الحيوان البرىء عن الجنايات فهو لم يستوجب عقوبة بسبب جناية وقعت منه[2] .

ومع هذا يصيبه الألم فى الدنيا ، وتقع عليه الكوارث ، فهذا يقتل خطأ ، وذلك يضرب بلاذنب ، وحيوان يذبح ليستفيد منه غيره طبقا لشريعة الله ، الى غير ذلك مما يقع به ايلام برىء ، والعقل ربما يوجب له عوضا ومكافأة .

---

(١) هناك فرق بين متقدمى الاشاعرة ومتأخريها فى المسالة ومحمل الفرق راجع الى مفهوم الارادة والمشيئة .

(٢) لعدم مسئوليته عن الأفعال التى تصدر عنه .

- لكن أهل السنة والجماعة يقرون أن هذه الايلامات مع البراءة عن ارتكاب الجنايات لايجب على الله تعالى بسببها اثابة من وقعت له هذه أو سقطت عليه تلك .

- **الرأى الثانى** : وهو للمعتزلة الذين قالوا أنه يجب على الله تعالى[1] أعواض هؤلاء عن الآلام التى لحقت بهم ، والجنايات التى انصبت عليهم ، أما تركهم من غير اعواض أو ثواب فذلك محال لأنه عبث وقبيح ، والله تعالى لا يفعل القبيح[2] .

كما أن المعتزلة قد فرقوا بين الألم الذى يلحق العبد جزاء للمعصية التى ارتكبها كألم الحد لأجل شرب الخمر والزنا ، وحينئذ لا يجب على الله عوضه ، لأنه ارتكب مخالفة تستوجبه ما وقع له ، أما اذا وقع الألم على العبد من غير أن يرتكب مخالفة ،

فإن كان الألم من الله فقد وجب العوض على الله تعالى ، وان كان الألم من مكلف ، فإن كانت للفاعل الألم حسنات أخذ من حسناته وأعطيت للمجنى عليه عوضا له عن الألم الذى وقع عليه .

---

(١) وجوب عقلى فقط ، وللنا يمكن الرد عليه ، وعدم التمسك به .

(٢) الوجوب هنا حكم العقل فقط ، والا فان القوم، وبخاصة المتقدمين لا يوجبون هنا بالشرع ابدا الا من خلال ما تدل به الالفاظ القرآنية ، مثل قوله تعالى :" كتب ربكم على نفسه الرحمه" ، وتفسير كتب بمعنى أوجب ، ويكون الوجوب المراد عندهم هو الوجوب الشرعى فى اللفظ المنقول من خلال اللغة .



وان لم يكن له حسنات وجب على الله أما صرف الألم عن ايلامه ، أو تعويض المجنى عليه بما يوازى ايلامه ، وجب العوض فى حالتين :

- الأولى : فيما اذا كان الإيلام من الله تعالى لا فى مقابلة سيئة .
- الثانية : فيما اذا كان الايلام من مكلف ، وليس له حسنات ، ولم يصرفه الله تعالى عن هذا التعدى[1] .

تحرير محل النزاع :

النزاع واقع فى : جواز ايلام الله البرىء مع عدم تعويضه ، أو وجوب ثوابه على ما وقع له من الألم على سبيل العوض لا الثواب .

- والأول : هو رأى أهل السنة والجماعة ، والثانى : هو رأى المعتزلية ، ولكل منهما أدلة يعتمد عليها أو شبه تندفع أمام الأخرى ، أو تقف قوية ثابته تصمد فى مواجهة انتقادات الأخرى حتى تحرز فوزا .

فالاشاعرة ذهبوا الى أن الثواب فضل من الله تعالى ، والعقاب عدل منه ، بدون وجوب شيء على الله فى الثواب أو العقاب ، وليس معنى ذلك أنهم اخلفوا وعد الله ، أو انهم ينسبون الظلم الى الله تعالى فهذا مالم يقل به واحد منهم ، ولكنهم فقط نفوا الوجوب على الله تعالى[2] .

---

(١) الشيخ : محمود أبودقيقة – القول السديد فى علم التوحيد جـ٢ص١٥١ .

(٢) بخدى محمد رياض – الفلسفة الخلقية عند الاشاعرة ص١٩٩ .

- حكى الامام الغزالى أن الله تعالى اذا كلف العباد وأطاعوه لم يجب عليه الثواب ، بل أن شاء أثابهم ، وان شاء عاقبهم ، وان شاء أعدمهم ، ولم يحشرهم ، ولايبالى لو غفر لجميع الكافرين وعاقب جميع المؤمنين ، ولايستحيى ذلك فى نفسه ، ولايتناقض صفة من صفاته الالهيه[1] .

ويقرر الامام السنوسى الماتريدى أن الثواب والعقاب لا سبب لهما عقلا عند أهل الحق ، وانما الطاعة والمعصية أمارتان مخلوقتان لله تعالى بلا واسطة معينه من العبد تدلان على ما أختار الله سبحانه وتعالى من الثواب والعقاب ، ولو عكس سبحانه وتعالى فى دلالتهما ، أو اثاب أو عاقب بدءا بلا سبق أمارة فحسن ذلك منه عز وجل لا يسأل عما يفعل[2]

اذن الايلام والاثابة ليسا على ارتباط دائم بحيث يقعان على سبيل التلازم والارتباط الشرطى كما يقول علماء النفس وانما الجواز هو الحكم القائم ، وربما نستشهد لذلك بقوله ﷺ " لن يدخل أحدا عمله الجنة ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله . قال ﷺ : ولا أنا الا أن يتغمدنى الله بفضل ورحمة[3] ، وهو معتمد أهل السنة والجماعة ، وعليه المعول عندهم .

(١) الامام الغزالى - الاقتصاد فى الاعتقاد ص٩٥ .

(٢) الأمام السنوسى - شرح العقيدة الوسطى ص١٨٦

(٣) شرح القشنى جـ٣ ص١١٧ .

- أما المعتزلة فقد ذهبوا إلى ضرورة اثابة المطيع على الناحية العقلية والالزام الخلقى ، وكذلك عقاب العاصى ، أما من لم يتمكن من القيام بالأعمال الحسنة لعدم التكليف كالأطفال والحيوان فإن ذلك يقع له الثواب وجوبا .

وربما كانت لهم بعض الظواهر القرانيه فى المسالة ، ولكن الظواهر لا تحسم المسألة بحيث تحكم بالوجوب على الخالق الكريم المختار الكبير المتعال .

⊙ كما تحدث المعتزلة عن الواجب على المكلف ، وبينوا أنه لا يخرج من حيث اللفظ عن أقسام ثلاثة :

- القسم الأول : أن يجب الواجب لصفة تختص به متى علم علتها عقلا علم وجوبه ، نحو رد الوديعة وقضاء الدين ، وشكر المنعم مع زوال الاحباط .

- القسم الثاني : أن يجب الواجب على طريق التحرز من المضرة ، ويدخل فى ذلك الواجبات السمعية ، لأنها تجب للمصالح ، ولحقيقة تعود إلى التحرز من المضرة .

وان كان طريق العلم فى السمعى يخالف طريق ذلك فى العقلى ، ويتحرز من المضار ببعضه بوسائط وبعضه يتحرز بنفسه من المضار ، وببعضه يتوقى من مضره هى فى حكم الحاضرة وببعضه من مضرة آجلة .

- القسم الثالث · أن يجب الواجب لأنه ارادة الفعل الذى وصفناه أو علم به أو تمكن منه ، لأن ما أدى إلى الواجب بحيث لا يصح اداؤه الا معه فهو واجب لا محالة[1] .

اذن هناك ضرورة التفرقة بين الواجب على المكلف ، وتقرير الواجب ع‍ الله تعالى ، والخطأ الذى يمكن أن يقود إلى هذه الأقوال وترديدها هو مـ‍ـسة الغائب على الشاهد ، والأمر مختلف ، ولأن الله لايجب عليه شىء بـ معنى من المعانى .

- يرى المعتزلة أن الذى يفعله الله تعالى من الآلام لا يخلو عن أحد مرين :

الأمر الأول : أما أن يوصله إلى المكلّف .

الأمر الثاني : أن يوصله إلى غير المكلّف .

فإن أوصله إلى غير المكلف فلابد من أن يكون فى مقابلته من واض ما يوفى عليه ، وأن يكون فيه اعتبار المكلفين ليخرج بالأول عن ، ظلما والثانى عن كونه عبثا[2] .

القاضى عبدالجبار – المغنى – التكليف ص٥٣٠ .

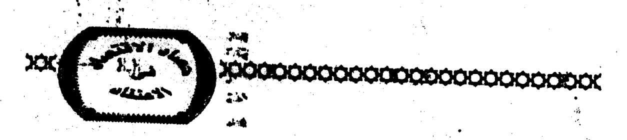
لقاضى عبدالجبار – شرح الأصول الخمسة ص٤٨٥ .

✪ كما أن القول الذى نسب إلى المعتزلة من ضرورة أثابة الحيوان الذى وقع له الألم يواجه صعوبات كثيرة ، وربما الزامات لا يتمكن صاحب القول من تفاديها منها :

[١] يلزمهم ضرورة حشر كافة الحيوانات ، واثابتهم أو تعذيبهم مع أن الوارد هو سؤالهم فقط لتحقيق العدل الآلهى لما ورد أنه يقتص من الشاة القرناء للشاة الجلحاء .

[٢] يلزمهم بعث وحشر الحيوانات المستقذره كالبقة والبرغوث والحيوانات ذى البعر ايضا على جهة التساوى ، وكذلك ما يحدث لها من أذى أو صدمة بسبب عرك أو أمر أخر .

[٣] ترتيب أثابة الله لهم على ما وقع لهم من أذى حتى لو كان فى عراك أو صدمة أو غيرها ، ولم يقل بهذا الا هم ، وأهل السنة لا يوافقونهم على ما ذهبوا اليه ابدا من ايجاب شىء على الله تعالى على سبيل الوجوب والالزام سواء للعقلاء أو المجانين والبلهاء أو الحيوان .



القائلون بتناسخ الأرواح

○ قال الشيخ :

وذهب ذاهبون إلى أن أرواحها تعود بالتناسخ إلى أبدان أخر، وينالها من اللذة ما يقابل تعبها ، وهذا مذهب لا يخفى فساده .

ولكنا نقول : أما إيلام البرىء عن الجناية من الحيوان ، والأطفال ، والمجانين ، مقدور بما هو مشاهد محسوس فيبقى قول الخصم أن ذلك يوجب عليه الحشر والثواب ذلك فيعود إلى معنى الواجب .

وقد بان استحالته فى حق الله تعالى ، وأن فسروه بمعنى راجح فهو غير مفهوم ★

★ هنا يعرض الأمام الغزالى فكرة القائلين بتناسخ الأرواح ، ومعناه أن أرواح الحيوانات التى وقع عليها الإيلام ولم يقع لها عوض وإثابة فإن أرواحهم تخرج من تلك الأبدان المتألمة ، ثم تعود إلى أبدان أخرى تقع فيها اللذة والألم مقابل تعبها الذى لم تعوض عنه من قبل .

○ وهنا نوعان من التناسخ[1] .

النوع الأول : تناسخ الأبدان[2] .

---

(١) التناسخ : عبارة عن تعلق الأرواح بعد المفارقة ببدن آخر من غير تخلل زمان بين التعلقين لأن الروح والجسد التعريفات ص٦١ .

(٢) وهو مقبول لما سلف بيانه وموافقته الشرع وعدم معاندة العقل - راجع كتابنا الأوراق منسية فى النصوص الفلسفية ط ص٢٦٥ .

= **ومعناه** : أن الاجسام يغتذى بعضها من بعض ، فالانسان يغتذى من لحم الحيوان ، الابقار ، والأبل ، والماعز ، والسمك ، والدجاج ، وكذلك كافة أنواع الطيور التى أحلها الله تعالى ، وهى كلها تتحول فى جسم الأكل إلى دم وطاقة .

وهذا الأمر مقرر مشاهد لا تنكره العقول بل أن الواقع المعاش من الشواهد على ضرورة هذا التناسخ الجسدى القائم على الغتذاء وهضم وتحول إلى فضلات ، وطاقة وخلافه .

- **النوع الثانى : تناسخ الأرواح**[1] .

ومعناه : أن أرواح المعذبين فى الدنيا والتى لم يحصل لهم على ما فعلوه اثابة تخرج من أجسادهم التى تعذبت وتألمت ثم تنتقل تلك الأرواح إلى أجساد أخرى فى دار الدنيا فتتحقق لهم فيها السعادة أو الشقاوة من غير أنتظار شىء آخر .

وهذا الأمر مرفوض فى كل الشرائع السماوية ، بجانب أنه مخالف لبدهيات العقول ، كما أن الاتجاهات المضادة له يصعب تفاديها ، وفوق ذلك فإنه ليس من اليسير الوقوف أمام تلك الأعتراضات ، حتى تنتهى الوقفة بسلام .

؟ أما لماذا ؟

---

(١) التناسخ الروحى يقره غير المتدينين ، أما أهل الاسلام يرفضونه تماما لمخالفته الشرع والعقل معا .

فلأن الروح التى تعذب جسدها ولحقت بجسد آخر تنعم فيه ، فأين ذهبت الروح الأولى التى كانت فى الجسم الأول ، ثم أن النعيم والعذاب يتحقق لكل من الجسم والروح معا ، بينما هذا الأمر يفيد اثابة الروح لا الجسم ، وكذلك تعذيبه وتألمه ، وهذا الذى سلف كان موقف القائلين بتناسخ الأرواح .

كما أن اصحاب التناسخ مردود عليهم بالمشاهدة ، فانا نرى الحيوانات[1] والأطفال[2] والمجانين[3] والبراء عن ارتكاب الجنايات تقع عليهم الآلام ، ولم تقع لهم أية الوان من التعويضات ، كما لم نر أحدهم تم له التناسخ الروحى ، والمشاهدة خير دليل وأبلغه .

بجانب أن المرء العادى يضرب بعيره أو حماره إلى حد الايلام والأذى الشديد ، ولم نر الحيوان يتغير حاله أو تبدل ظروفه ، وكذلك الصبى الصغير البالغ الأبله والمجنون ، فانا لا نرى فى واحد منهم حدوث تغيير أبدا ، فثبت أن زعم التناسخية لا يقوم على أصل شرعى ولا عقلى ، بل هو الوهم الخيال فقط[4] .

---

(١) فالحيوان يضرب ، ويركب ، ويحبس ، ويذبح ، ولم يحدث شيء يخالف ما حكمت به المشاهده .

(٢) حيث يضربون للتعليم والتأديب ، أو التشفى ، كما يفعل زوج الأم الذى فقد مشاعر الأب فيحاول قتل ولد زوجته من زوجها السابق ، وبخاصة اذا كان السابق قد مات ، حتى تتفرغ له وتربى ولده هو لا ولد غيره وقس على ذلك أطفال الفقراء والمساكين ، ومن فقدوا وسائل العيش الكريمة .

(٣) والواقع شاهد فالأذى يطارد أغلبهم ، رغم أننا فى القرن العشرين ، وفى مطالع الحادى والعشرين ، ومع ذلك يوجه العقلاء ذكائهم إلى غير العقلاء ضربا ومطاردة ومعايره ، رغم أنهم لم تقع منهم جنايات ، بل تقع عليهم ألوان الايلامات .

(٤) وكم صنع الخيال المريض باصحابه حتى ساقهم إلى الهلاك .

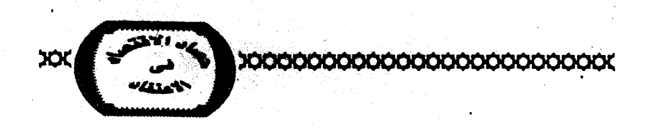
من أين اذن لهم القول بأن حشر هؤلاء وأثابتهم واجب على اللـه تعـالى ، وقد سبق الاتفاق على تحديد معنـى الواجـب الـذى يمكـن قبولـه بالنسـبة للـه تعالى ، وليس من معانيه اجبار الله تعالى على فعل من الأفعال اثابة أو تعذيبا أو اعواضا .

وقد عرفنا أن الواجب بالمعنى السابق محال فى حـق اللـه تعـالى ، وأن كان ممكنا فى حق المخلوقين للفرق بين الخالق والمخلوق .

أما اذا قالوا أن الواجب له معنى غير المعانى الثلاثة التى سلف ذكرهـا ، فإن الامام الغزالى يطالبهم به ، ويقول لهم فسروه لنا أن كـان موجـودا ، أو فهموه لنا أن كان يفهم ، أما غير ذلك فلا يمكن قبوله أو التصديق به ، وفعـلا عجزوا عن بيانه أو اقناع الغزالى به[1] .

---

(١) وقد وفق الغزالى فى الدفاع عن وجهة نظره ، بينما لم ينجح الآخرون فى الصمود أمام غزوات الغزالى الفكرية المتلاحقة .



سؤال وجواب

○ قال الشيخ :

وإن زعموا أن تركه يناقض كونه حكيماً .

فنقول أن الحكمة أن أريد بها العلم بنظام الأمور ، والقدرة على ترتيبها كما سبق ، فليس في هذا ما يناقضه ، وأن أريد بها أمر آخر ، فليس يجب له عندنا من الحكم إلا ما ذكرناه ، وما وراء ذلك لفظ لا معنى له ★

★ يصور الامام الغزالى موقف الخصوم بأنهم ربما سألوا قائلين :

أن ترك اثابة الصبى ، والمجنون والحيوان على ما وقع له من ألم يناقض الحكمة الألهية التى ربطت بين الثواب والعقاب فى سلسلة متلاحقة مع العمل نفسه ، لقوله ﷺ : " يافاطمه أعملى فأنى لن أغنى عنك من الله شيئا " ، وقوله تعالى : " وتلك الجنة التى أورثتموها بما كنتم تعملون[1] .

كما استدلوا على وجوب العوض بأن تركه ظلم ، والظلم قبيح على الله تعالى ، فيكون فعل العوض واجبا[2] .

✍ **والجواب عليهم :**

✪ أن الحكمة يراد بها[3] .

---

(١) سورة الزخرف الاية ٧٢ .
(٢) الشيخ : محمود أبودقيقة – القول السديد فى علم التوحيد جـ٢ص١٥٢ .
(٣) المقصود بالحكمة هنا معناها لا لفظها ، اذ اللفظ يتسع للعديد من المعانى والاطلاقات .

[أ] العلم بنظام الأمور[١] .

[ب] القدرة على ترتيب تلك الأمور[٢] .

والحكمة بهذا المعنى لا تناقض عدم اثابة الله تعالى الحيوانات والأطفال والمجانين على ما وقع لهم من ألم ، بل أن ذلك نفسه هو الحكمة التى تمت مع العلم بالأمور ونظمها ، والقدرة على ترتيب تلك الأمور بمايصلحها ويوجهها إلى ما فيه رضى الله تعالى ، وتحقق المشيئة الآلهية .

[ج] أن يرادبها أمر آخر غير العلم بنظام الأمور ، والقدرة على ترتيبها فليس ذلك الأمر محل اتفاق عند أهل السنة والجماعة ، بل أنهم لا يقرون به ، وبالتالى لا يلزمهم القول به ، فضلا عن أن يكون غير مقبول منهم[٣] .

---

(١) هذا الاطلاق ليس حاصرا بل مقيدا على سبيل التخصيص بالعلم ، بينما الحكمة علم وعمل به حتى تقع على الوجه الأمثل .

(٢) هذا المراد هو القسم الثانى ، وهو العمل ، ويعنون به العمل على وجه العلم حتى تقع الحكمة .

(٣) فلو كان مقبولا عندهم لالزمهم الأخذ به والاعتماد عليه ، لكنه فقد الأمرين : [١] عدم اللزوم [٢] عدم القبول .

- أضف إلى ما سبق أن الحكمة اذا خرجت عن المعانى التى اتفق عليها القوم يكون الأمر مجرد علاقة لفظيه لا معنى لها ، لأنها حينئذ لن تخرج عن دائرة العلاقة اللفظية ، علاقة الحروف والكلمات[1] .

ولما كان المراد هو المعانى حسب البيان الوارد فى أول هذا القطب ، اذن لا قيمة للألفاظ الا من حيث أنها موصلة فقط للمعانى ، ولذا فإن الأمر بين القوم وقع محل التنازع .

فالأشاعرة يرفضون وجود معنى للحكمة غير التى اتفق عليها ، أما غيرهم فانهم يتمسكون بوجود أمر أخر خلاف ما عليه الاتفاق .

لايقال : أن ذلك تخالف فى الاصطلاح[2] ولا مشاحة فى الاصطلاح ، لأنا نقول أن المسألة ليست أختلافا فى الاصطلاح ، لأن المتنازعين من نوع واحد ، فلا اعتبار للمشاحة هنا .

كما أن التنازع قائم على استعمال مصطلح ، وليس على اطلاقه ، فاذا أضيف إلى الاستعمال الحقيقة المتفق عليها والتى راح الخصم يرفضها ، تبين لنا أن موقف الخصم ضعيف وأدلة الأشعرى عليه لازمة .

---

(1) اذ المعروف أن الحروف والكلمات بينهما علاقة حرفية وحركية وصوتيه أو كتابيه بجانب كونها دلاليه لابد من تعاون الجميع حتى تتحقق المصلحة على وجه الكمال .

(2) التخالف فى الاصطلاح من سمات العلوم المتخالفه فاصطلاحات علماء القانون غير اصطلاحات علماء النحو مثلا، وكذلك اصطلاحات علماء الكيمياء فهى غير اصطلاحات أهل الرياضه وهكذا .

اعتراض وجوابه

○ قال الشيخ :

فإن قيل فيؤدى إلى أن يكون ظالما ، وقد قال وما ربك بظلام للعبيد ، قلنا الظلم منفى عنه بطريق السلب المحض ، كما تسلب الغفلة عن الجدار والعبث عن الريح ، فإن الظلم إنما يتصور ممن يمكن أن يصادف فعله ملك غيره ، ولا يتصور ذلك فى حق الله تعالى .

أو يمكن أن يكون عليه أمر فيخالف فعلُه ملك غيره ، ولا يتصور من الإنسان أن يكون ظالما فى ملك نفسه بكل ما يفعله إلا إذا خالف أمر الشرع ، فيكون ظالما لهذا المعنى ★

★ هذا اعتراض غاية فى القسوة ، يقوم على أن الله تعالى لو لم يثب الأطفال والمجانين والحيوانات التى وقعت لها الآلام لكان ذلك ظلما ينسب إلى الله تعالى ، والظلم عليه تعالى محال .

والله سبحانه وتعالى قال فى قرآنه الكريم : " من عمل صالحا فلنفسه وما أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد[1] " .

(١) سورة فصلت الآية ٤٦ .

- وهذا صريح في أنه تعالى لا يظلم أحدا ، ومن ثم وجب عليه ايصال الثواب لمن وقع له شيء من الآلام حتى لو كان حيوانا أو صبيا أو مجنونا ، باعتبار أنهم من خلق الله تعالى .

كما أن ترك العوض لهم عن الألم الذى وقع عليهم يمثل نوعا من الظلم ، وهو قبيح على الله تعالى ، من ثم فإن ترك فعل ما فيه عوض لهم يكون ظلما قبيحا ، والله منزه عليه فوجب عليه العوض .

والجواب : بأن كونه ظلما ممنوع ؛ لأن للظلم معنيين :

- **أحدهما** : التصرف فى ملك الغير ، ولاشك فى انتفائه عنه جل علاه .
- **ثانيهما** : وضع الشىء فى غير محله ، والله تعالى حكيم لا يكون منه وضع الشىء فى غير محله ابدا[1] .

جواب آخر هو : أن الظلم منفى عن الله تعالى بطريق السلب المحض وهو انتزاع النسبة[2] مطلقا ومعناه أنه لا علاقة بين الله تعالى ، وبين الظلم ، بل هما منفصلان تماما .

مثاله - والتشبيه مع الفارق - سلب الغفلة عن الجدار فلا يعقل أن الجدار غافل ، كما لا يعقل أن نقول الرايح عابث لأن الجدار جماد . ح كذلك ، فنسبة الغفلة والعبث اليهما تكون مسلوبة تماما[3] .

---

(1) ...يخ : محمود أبو دقيقة - القول السديد - جـ٢ ص١٥٢ .

(2) ...عريفات ص ١٠٢ .

(3) ...ن الغفلة تنسب للعاقل الذى ترك العمل والعقل جانبا مع قدرته على استرداده واستخدامه .

أما الظلم فانه يتصور ممن يقع له فعل يصادف وقوعه ملك غيره كفعل محمد وخالد ، أو حازم وبدر الدين ، فقد يريد حازم فعل شيء ، فيقع في ملك أخيه بدر الدين ، وحينئذ يقع الظلم .

وبالتالي فالظلم يقع بين المتملكين ، وليس عند المالك ، فهبة الله ونعمه الله ارادت الأولى كتابة اسمها على ورقة فلم تجدها فماذا فعلت ؟ لقد فتحت أوراق أختها ثم أخذت ورقة منها ، مستخدمة لها فيما تريد من غير اذن أختها المالكة لاوراقها .

فهذا هو الظلم بعينه لأنه تعارض فعلين لفاعلين مملوكين لا مالكين ، وذلك كله محال في حق الله تعالى الذي هو المالك وحده ، القادر ، وهو مالك كل الملكوت سبحانه وتعالى .

❑ **ميدان الظلم**

نعم الظلم له ميدان ، وفيه صور لا تخطئها العينان :

- **الصورة الأولى** : أن يصادف فعل أحدهما فعل الأخر وملكه ، فيقع الظلم غالبا الا من عصم الله .
- **الصورة الثانية** : أن يكون فعل أحدهما مخالفا بفعله ملك غيره ، وهذه الصورة قائمة ولها أمثلة عديدة .
- **الصورة الثالثة** : أن يوضع الشيء من القادر عليه في غير محله .

- أما الانسان العادى الذى يفعل فى ملكه ما يشاء فلا يقال عليه ظالم بكل ما يفعله طالما كان فعله فى حدود التعاليم الشرعيه ، والقيم الدينية ، أما اذا خالف الشرع وابتعد عن أمره ونهيه فقد ظلم نفسه ، لكنه لم يظلم غيره فيكون ظالما بهذا المعنى ، وهو مخالفة أمر الشرع فقط لا بمعنى آخر .

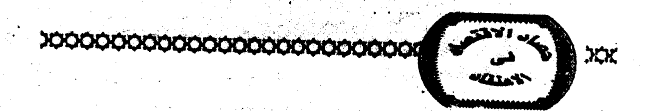
فاذا قلنا عليه أنه ظالم فى ملكه ، فلا وجه لحمل المعنى فى الظلم الا ... أنه مخالف أمر الشرع الشريف ليس الا ، لأنه لا يقبل أن يكون الانسان ... لما بتصرفه فى ملك نفسه أبدا .

وكذلك يقع الظلم بين الشركاء لكون أعمالهم متخالفة أو متوافقة لكنها ... لكل منهما فى ملك الآخر ، والله سبحانه وتعالى قال : " لقد ظلمك بسؤال ... جتك إلى نعاجه وان كثيرا من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض الا الذين ... وا وعملوا الصالحات وقليل ما هم[1] .

من ثَم فقد بان لنا أن الظلم قائم بين المخلوقات العاقلة مسلوب عن الجمادات على سبيل السلب المحض الذى لايقع أبدا ، وكذلك فالسلب المحض ... ى الظلم مسلوب عن الله تعالى ابدا ، فليتفهم الأمر أهل العقل وأولوا النهى .

---

(١) سورة ص الآية ٢٤ .



○ قال الشيخ :

فمن لا يتصور منه أن يتصرف في ملك غيره ، ولا يتصور منه أن يكون تحت أمر غيره ، كان الظلم مسلوبا عنه لفقد شرطه المصحح له ، لا لفقده في نفسه .

فلتفهم هذه الدقيقة ، فإنها مزلة القدم ، فإن فسر الظلم بمعنى سوى ذلك فهو غير مفهوم ، ولا يتكلم فيه بنفي ولا إثبات★

★ هنا يحاول الأمام الغزالى انهاء تلك الدعوى الثالثة ، وهى اثبات أن من لا يتصور منه التصرف فى ملك غيره ، ولا يتصور منه أن يكون تحت أمر غيره ، فإن الظلم يكون مسلوبا عنه ، وذلك لفقدان شرطه المصحح له ، وهو عدم وجود ملك الآخرين لا لفقده فى نفسه .

✪ اذن الظلم يقع من :

[١] العقلاء المملوكين(1) .

[٢] الشركاء المتشاكسين(2) .

[٣] الفاعلين على سبيل التخالف حيث يقع فعل أحدهما فى ملك غيره مخالفا لغرضه .

[٤] الفاعلين المتوافقين بحيث يقع فعل كل منهما فى ملك الآخر .

[٥] وجود الشروط المصححة للحكم بالظلم .

---

(١) فلا يدخل فى الأمر الخالق المالك جل علاه .

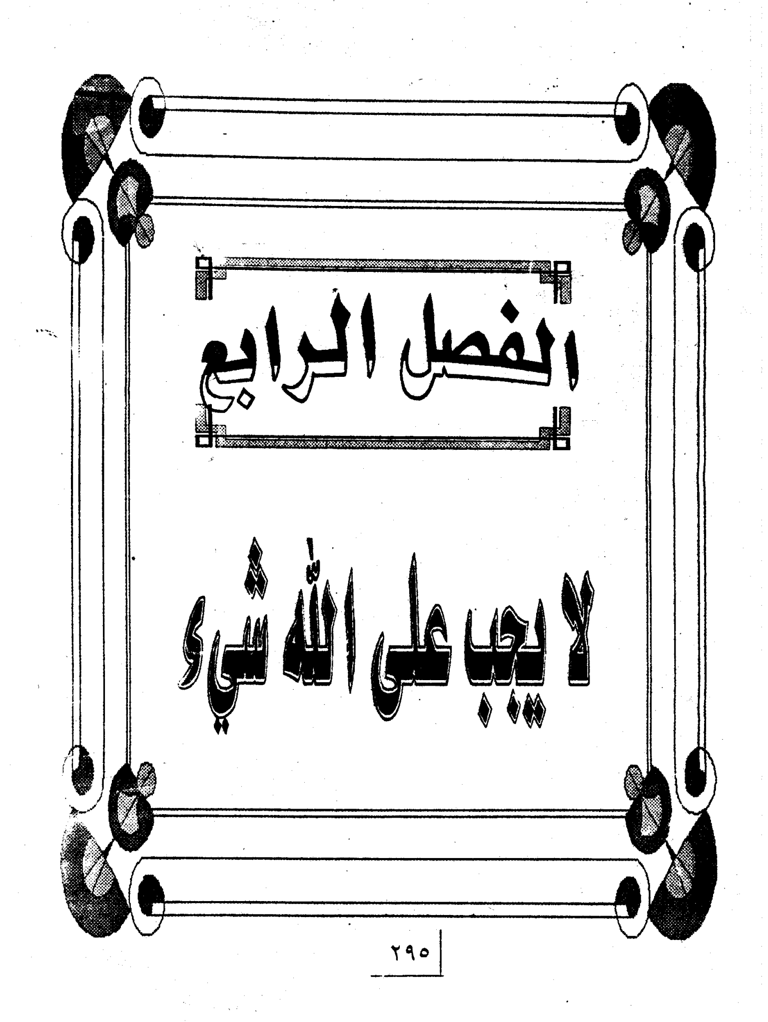
(٢) المتشاكسين يقع بينهم غالبا أمر التنازع .

فاذا لم تتوفر تلك الشروط ، ولم تتحقق تلك الصور فلايكون الظلم واقعا ابدا ، بل يكون الأمر فى دائرة الفعل الكامل لصاحبه المالك ، ومن ثم يكون السلب المحض للظلم قائما عنده[1] .

اضف إلى ذلك تلك الخاتمه الذكية من الأمام الغزالى التى تعتمد على ابراز الفوارق بين صور الظلم ، وكيفية انطباقه وهى صورة تمثيل دقيقة عالية ومصلحة ذاتيه فى نفس المتعرض لها .

فاذا لم يعرف الناظر لتلك المسالة الحدود ، ويعرف القواعد والأصول ربما ضل الطريق ، ففسر الظلم بما لا يليق ، وربما نسب ذلك إلى الواحد ثم ، فأثبت ماحقه النفى ، أو نفى ما حقه الاثبات ، فأخرج نفسه من دائرة العدل إلى دائرة أهل الظلم أعاذنا الله تعالى منه ، وأبعدنا وأهل الخير .

، فاذا سلب الظلم عنه تعالى بطريق السلب المحض كان ذلك أوقع وأبلغ .



الفصل الرابع

لا يجب على الله شيء

○ قال الشيخ :

ندعي أنه لا يجب عليه رعاية الأصلح لعباده ، بل له أن يفعل ما يشاء ، ويحكم بما يريد ، خلافاً للمعتزلة ، فإنهم حجروا على الله تعالى في أفعاله وأوجبوا عليه رعاية الأصلح ★

★ يحاول الأمام الغزالى مسايرة التسلسل الطبيعى للدعاوى فبعد أن عرض الدعاوى الثلاث السابقة التى هى :

- الدعوى الأولى : جواز أن لايخلق الله الخلق واذا خلق فلم يكن ذلك واجبا عليه .
- الدعوى الثانية : جواز أن يكلف الله العباد ما يطيقونه وما لا يطيقونه
- الدعوى الثالثة : جواز ايلام الله الحيوان البرىء عن الجنايات من غير عوض ولا لزوم الثواب .

جاء الدور حتى يعرض الدعوى الرابعة ، وهى من أكثر المسائل الفكرية التى واجهت المعتزلة صعوبة وأوجدت العديد من المصادمات الفكرية بين الفرق الكلامية حتى أنها فسرت بما يخرج معتقدها عن حد الاعتدال أحيانا ، بل ربما الخروج عن حد الايمان فى أحايين أخرى .

وهى مسألة وجوب رعاية الأصلح[1] للعباد من جانب الله ، ومعناها أنه يجب على الله تعالى أن يفعل بالعباد ما فيه الأصلح لهم ، فاذا كان هناك فعل آلهى فيه صلاح لهم ، وآخر فيه الأصلح ، فالواجب على الله تعالى فعل ما فيه الأصلح حتى تتحقق المصالح التى لابد منها لهم .

---

(١) الأصلح : هو الجزء الرابع عشر من أجزاء كتاب المغنى للقاضى عبدالجبار بن أحمد ، وهو يشتمل على ثلاثة وثلاثين فصلا ، كما ألف ابوالحسن الرمانى من شيوخ المعتزلة كتاب الأصلح الصغير ، وكتاب الأصلح الكبير فى عقائد المعتزلة ، وكذلك تهذيب الأصلح ، وله رسالة فى اعجاز القرآن على نمط الفكرى .

- وقد حاول الكثيرون تفهم المسالة كل بطريقتـه التى راقت لـه سواء كان من أهل الفكرة نفسها ، أم كان من خصومهم ، أو ممن أعتبر نفسه خصما لأى فكر اسلامى بغض النظر عن المسالة المعروضة أو المتناولين لها .

لذا لزم عرض المسألة فربما اتضح موقف المعتزلة ، وكانت لهم فيها أفهام لم يتطرق اليها شىء من الانكار، وربما استبان ما فيها من قسوة فتجنب الوقوع فيها الكبار ، وحذروا من الوقوع فيها كل الأغرار .

❑ ما هو الصلاح والأصلح ؟

[أ] الصلاح :

الصلاح ضد الفساد ، والصالح ضد الفاسد ، وبالتالى فالصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيب[1] ، وكل ما عرى عن الفساد يسمى صلاحا ، وهو الفعل المتوجه إلى الخير من قوام العالم ، وبقاء النوع عاجلا ، والمؤدى إلى السعادة السرمدية آجلا[2] .

ويعرّف العلامة عبدالجبار الصلاح بأنه أفعال الله تعالى المتصلة بالتكليف والمكلف ، فكل ما يفعله مما لا يؤثر فى طريقتهما ، ولا يخرج

---

(١) المعجم الوجيز مادة ص ل ح ص٣٦٨ .

(٢) البيرنصرى نادر - فلسفة المعتزلة جـ١ ص٨٠ .

- المكلف من أن يكون واثقا بأفعاله ، فانه يوصف بأنه صلاح فيه[1] ، وبالتالي يكون الصلاح هو :

اتيان الأفعال الالهية على وجه التدبير الذى تصلح بـه الأفعال المتعلقة بالكلفين بحيث تصلح به أمورهم فى الدنيا والآخرة .

كما يعرّف الصلاح بأنه النفع ، أو دفع الضرر ، ويعرّفه أيضا بأنه " ما يؤدى إلى دفع الضرر ، ويؤدى إلى اللذة والسرور ،

يقول القاضى عبدالجبار: فأما الصلاح فهو النفع الذى فسرناه ، فهما عبارتان عن معنى واحد يبين ذلك أن كل ما علم نفعا ، علم صلاحا ومالم يعلم نفعا لم يعلم صلاح ، ويستحيل الصلاح على من يستحيل النفع عليه[2] .

فالجماد والميت لا يقال أنه مستحق الصلاح لأنه لا يشعر بشىء فيسر به ، أو يتضرر ، كما لا يستعمل الصلاح فى القديم سبحانه وتعالى لأنه لا ينتفع ولا يتضرر .

ولذلك يضاف الصلاح إلى من يصلح به على حد اضافة النفع إلى من ينتفع به ، فيقال فى الشىء ، أنه صلاح لزيد ، ونفع له وأنه أصلح له وأنفع ،

---

(١) القاضى عبدالجبار - المغنى - الجزء الرابع عشر - الأصلح ص٤٢/٤٣ ط الدار المصرية - تحقيق الاستاذ/ مصطفى السقا .

(٢) القاضى عبدالجبار - المغنى - جـ١٤ الأصلح ص٣٥ .

- ولذلك يصح فى كونه صلاحا التزايد والتفاضل على الحد الذى يجوز فى كونه نفعا ، فكما يقال فى الأمر أنه نفع لزيد ، فكذا يقال أنه أصلح له ... [1] .

وعلى هذا فما فيه فائدة من نفع أو دفع ضر ، على وجه حسن فاضل يكون هو الصلاح بعينه ، وما كان صوابا وحسنا وفيه حكمة حكمه فهو صلاح كذلك على وجهة نظر القاضى عبدالجبار ومن معه من المعتزلة .

[ب] ما هو الأصلح ؟[2] .

عرفنا الصلاح بأنه النفع ودفع الضر بحيث يؤدى إلى لذة وسرور ، وبالتالى اذا كانت التكاليف الشرعيه تعرف الانسان طرق تقريب الخير وتحقيقه ، وطرائق دفع الشر وتركه ، فهى صلاح لابد منه للمكلف على سبيل الالتزام به ، والقيام بكل أعبائه حتى يتحقق له الخير والنفع مع الحكمة والاحسان .

أما الأصلح : فهو الأنفع ، ونعنى به الفعل الذى لاشىء أولى أن يطيع المكلف عنده منه ، ويشرح القاضى عبدالجبار الأصلح فيقول : يقال أصلح منه كما يقال هذا الشىء أصوب من هذا الشىء ، ولذلك يقال فى العليل أن شربه الدواء أصوب له وأصلح لعافيته .

---

(١) المصدر السابق ص١٤ ، ص٣٥ .

(٢) لا يرتضى للمعتزلة تسمية الأصلح بالمعنى المراد من اللغة ، وهو الأكثر فى الصلاح وانما يرون معنى بعيدا عن هذا كله ، وهو الشىء الذى أجدر به أن يفعل على وجه الأولى والأنفع .

كما أن لا نريد من كلمة الأصلح ما يجرى مجرى المبالغة ، بل نعنى به الفعل الذى لاشىء أولى منه أن يفعل ، فوضعنا قولنا أصلح موضع قولنا أولى الأشياء بأن يختار المكلف ما كلف عنده .

فكما لا يقال بذلك النفع فكذلك اذا قلنا فيه أصلح وبينا أن تحت قولنا أصلح فوائد لاتحصل بقولنا أنه صلاح فكذلك عبرنا بهذه العبارة ، وان كانت هذه اللفظة فيما استعملناها له مستعارة ، وان كانت بالاصلاح قد صارت هذا الوجه كأنها حقيقة(1) وليست مجازا .

- من هنا نستطيع القول بأن الأصلح يمكن تفسيره عند المعتزلة على معنى الأوفق للحكمة ، كأنهم قالوا الأصلح هو الانفع والأوفق وبالتالى لا تأتى عليهم اعتراضات الخصوم ، لأن الخلاف حينئذ سيكون لفظيا فى كل من:

[أ] الوجوب

[ب]الأصلح .

[ج]الأوفق .

ثم أن الأصلح مجرد فكرة قد تكون المرء فى تنبياء على الأوفق ، وهو الذى مال اليه معتزلة بغداد ، فاذا ضم اليه الدين كان ذلك هو المعنى الموجود فى عقل هؤلاء .

---

(1) المصدر نفسه ص١٤ ، ص٣٧ .

- ومن الممكن أن يكون الأصلح مرادا به الأصلح فى الدين فقط ، كما ذهب اليه معتزلة البصرة ، وأن كان الأول ، وهو شموله الدنيا والآخرة أعم وأشمل .

والدارس المنصف لا يعنيه موافقة أو مخالفة أولئك ، اذ غرضه الحقيقة وحدها لقوله ﷺ " الحكمة ضالة المؤمن ينشدها أنى وجدها لا يبالى من اين جاءت[1] .

✪ ثم أن المعتزلة أشتهر عنهم أنهم تمسكوا بالأصول الخمسة بل هم الذين صنعوها ، وهى :

- الأصل الأول : التوحيد .
- الأصل الثانى : العدل .
- الأصل الثالث : الوعد والوعيد .
- الأصل الرابع : المنزلة بين المنزلين .
- الأصل الخامس : الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر[2] .

(١) شرح الفشنى جـ١ ص٣١١ .

(٢) وهذه الأصول الخمسة قد عنى بها الكثيرون من المعتزلة منها شرح الأصول الخمسة للقاضى عبدالجبار ، وهو كتاب هام فى الفكر المعتزلى .

- فاذا حاولنا بحث المسألة وهل للصلاح والأصلح شيء من [illegible] الأصول وجدنا أنها لا وجود لها وبالتالى فما زادت مسألة الصلاح والأصلح عن كونها فكرة مجردة أقرب ما يكون إلى المباحث الفلسفية منها إلى القضايا الكلامية .

☐ **أول من قال بالصلاح والأصلح**

تذكر المؤلفات أن النظام من معتزلة بغداد هو أول من قال بها حين ذكر : أن الله لا يقدر على أن يفعل بعباده خلاف ما فيه صلاحهم ، ولا يقدر على أن ينتقص من نعيم أهل الجنة ذرة ، لأن نعيمهم صلاح لهم ، والنقصان مما فيه الصلاح ظلم .

كما أن الله – تعالى عن قولهم – لا يقدر أن يزيد فى عذاب أهل النار ذرة أو ينقص من عذابهم شيئا .

ثم يضرب مثالا فيقول : لو وقف طفل على شفير جهنم لم يكون الله قادر على القائه فيها ، ولا يقدر أن يعمى بصيرا ، أو يُزْمِنَ صحيحا ، أو يفقر غنيا ، اذا علم ان الصحة والغنى أصلح لهم[1] .

وظلت الفكرة تسرى بين رجال المعتزلة ويتناقلونها فيما بينهم ، وإن اختلفت طرائقهم فى التعبير عنها

---

(١) العلامة البغدادى – الفرق بين الفرق ص١٣٢/١٣٣ .

- اذن فكرة الصلاح والأصلح ليست عقيدة دينية ، بل هى أقرب ما يكون إلى وجهة النظر أو النظريات فى المجال غير المعلمى ، وهو الذى أود الانتباه اليه ، ووضعه فى الأعتبار عند الحديث عن هذه المسألة .

كما لا يفوتنى التنبيه إلى أن فكرة الوجوب التى يستعملها المعتزلة بالنسبة لله تعالى وهى تثير عاطفة جمهور المسلمين منهم لا يستعملها المعتزلة بمعناها الحرفى المراد به الجبر والحتمية المفروضه على الفاعل من قوة خارجة عنه وانما الواجب عندهم التزام الذات من الفاعل نفسه ، لا أن الفاعل خارج عنه يدفعه اليه ، أو يلزمه القيام به .

وذكر الأمام الأشعرى أن المعتزلة ليسوا فى مسالة الصلاح والأصلح سواء ، بل ذكر أن ضرار بن عمرو ، وحفصا الفرد ، وبشر بن المعتمر وجعفر بن حرب ، لم يوجبوا الأصلح على الله ، بل ذهبوا إلى أن الله تعالى عنده الطاف كثيرة لا نهاية لها ، ولوفعلها بالكافر لآمن ، ولكن ليس عليه فعلها ، لأنه لا يجب عليه الا ازاحة العلل والتمكين فقط[1] .

---

(١) الأمام أبو الحسن الأشعرى - مقالات الاسلاميين جـ١ ص٢٨٧ - تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبدالحميد - ط النهضة ١٩٥٠ .

- لذا فإن فكرة الصلاح والأصلح عند المعتزلة ليست محل أجماع أو على الأقل لم يقل بها من كانوا قبل النظام[1] وأنما كان هو البادىء لها سواء على سبيل الانشاء أو النقل والتقليد .

❑ موقف أهل السنة والجماعة :

يرى أهل السنة والجماعة أن المعتزلة انطلقوا في غير صواب ، فاوجبوا على الله تعالى رعاية الأصلح لمراعاة مصالح العباد ، وهم بهذا حجروا على الارادة الالهية وهذا مما لا يمكن قبوله على الله تعالى وان جاز مثله في دنيا الناس فلا يجوز على الله تعالى والفرق بين الآمرين كبير جدا .

ثم انتهى أهل السنة والجماعة إلى أنه لا واجب على الله تعالى لشىء بأى لغه تقال ، بل له أن يفعل ما يشاء ، كيف يشاء ، ومتى يشاء ، هداية أو اضلالا ، فانه يفعل ما يريد ، ويحكم كيف يشاء ، وهو المناسب له جلا علاه

---

(١) هو ابراهيم بن سيار بن هانى البصرى المعروف بالنظام ، وهو أكبر شخصية فلسفية معتزلية فى العالم الاسلامى ، واعتبره رجال الفرق أعظم رجالات المعتزلة ، وقد ولد عام ٢٣١هـ ، ويذكر أنه كان ورعا تقيا ، وأنه أثناء وفاته قال : اللهم أن كنت تعلم أنى لم أقصر فى توحيدك اللهم ولا أعتقد مذهبا الا وسنده التوحيد ، اللهم أن كنت تعلم ذلك عنى فاغفر لى ذنبى ، وسهل علىّ سكرة الموت ، فمت لساعته - د/ على سامى النشار - نشأة الفكر الفلسفى فى الاسلام جـ١ ص٤٨٧ .

اثبات بطلان فكرة وجوب الصلاح والأصلح

○ قال الشيخ :

ويدل على بطلان ذلك ما دل على نفي الوجوب على الله تعالى، كما سبق، وتدل عليه المشاهدة، والوجود فإنا نريهم من أفعال الله تعالى ما يلزمهم الاعتراف به، بأنه لا صلاح للعبيد فيه.

فإنا نفرض ثلاثة أطفال، مات أحدهم، وهو مسلم في الصبا، وبلغ الآخر وأسلم ومات مسلما بالغا، وبلغ الثالث كافرا ومات على الكفر.

[illegible] أن يخلد الكافر البالغ في النار، وأن يكون للبالغ المسلم [illegible] الصبي المسلم، فإذا قال الصبي المسلم : يارب :

[illegible] عن رتبته، فيقول : لأنه بلغ فأطاعني، وأنت لم تطعني [illegible].

فيقول للرب : لأنك أمتني قبل البلوغ فكان صلاحي في أن تمدني بالحياة حتى [illegible] رتبته، فلم حرمتني هذه الرتبة أبد الآبدين، وكنت قادرا على أن [illegible]

[illegible] يكون له جواب [illegible] ، وما أطعت

[illegible]

[illegible] والأصلح، بداية [illegible] فكرة الوجوب [illegible] ما يلي :

[١] ما سبق ذكره من أوجه البطلان من الدعوى الأولى[١] حتى التى نحن بصددها .

[٢] ما تدل عليه المشاهده والوجود من أن الله تعالى فاعل كل شيء مختار على النحو الذى يريده .

[٣] ما يمكن ذكره على سبيل القصص والحكايات التى تثبت بطلان هذه الفكرة والتأكيد على انها مجرد فكرة لم تنل القبول أو الأجماع .

✪ ثم ذكر قصة مشهورة تناقلتها الكتب وهى :

• قصة الأخوة الثلاثة :

تذكر المؤلفات أن الأشعرى أختلف مع استاذه أبى على للجبّائى فى حكم ثلاثة أخوة أطفال ، حيث:

◈ قال الأشعرى لشيخه : ما تقول فى ثلاثة أطفال أخوة :

[١] عاش أحدهم فى الطاعة .

[٢] عاش أحدهم فى المعصية .

[٣] مات الثالث صغيرا .

✍ قال الجبائى مجيبا :

---

(١) حيث أن فكرة الصلاح والأصلح تمثل القاسم المشترك فى أغلب موضوعات الفكر عند المعتزلة .

= يثاب الأول فيدخل الجنة ، ويعاقب الثانى بالنار ، والثالث لا يثاب ولا يعاقب .

- قال الأشعرى لشيخه : فإن قال الثالث : يارب لو عمرتنى فأصلح فأدخل الجنة ؟

- قال الجبائى : يقول الرب له : كنت أعلم أنك لو عمرت لفسقت وأفسدت فدخلت النار فكأن الموت صغيرا خيرا لك .

- قال الأشعرى : فيقول الثانى الذى عاش فى المعصية : يارب لِم لَمْ تمتنى صغيرا لئلا اذنب فأدخل النار ، كما أمتَّ أخى .

- فبهت الجبائى ، فترك الأشعرى مذهبه إلى المذهب الحق ، وكان أول ما خالف فيه المعتزلة [1] .

- **ونفس الفكرة والقصة يعرضها الأمام الغزالى على سبيل الفرض فيقول ، فانا نفرض ثلاثة أطفال :**

[١] مات أحدهم وهو مسلم فى سن الصبا .

[٢] وبلغ الآخر وأسلم ومات مسلما بالغا .

[٣] وبلغ الثالث كافرا ، ومات على الكفر .

(١) الأمام عضد الدين الايجى – المواقف ص٣٢٩ /٢٣٠ .

- فإن العدل والأصلح عندهم يقتضى أن يخلد الكافر فى النار ، وأن يكون البالغ المسلم فى الجنة رتبة فوق رتبة الصبى المسلم لأنه استحقها من وجهة نظرهم بما بذله من عمل واستحق به الأجر طبقا لاستحقاقه الثواب بالأجر .

- وهنا تأتى المحاورة من الصبى الذى نزلت درجته فى الجنه مرتبه عن أخيه ، حيث ينادى ربه :.

◈ الصغير : يارب لم حططت رتبتى عن رتبة أخى الذى بلغ وأسلم ودخل الجنه ؟

يقول الله تعالى : لأن أخاك بلغ فأطاعنى فاستحق تلك الدرجة ، وأنت لم تطعنى بالعبادات بعد البلوغ اذ مت صغيرا[1] .

◈ يقول الصغير : يارب لأنك أمتنى قبل البلوغ فلو ابقيتنى لتغير حالى ، وكان صلاحى فى أن تمدنى بالحياة حتى ابلغ فأطيع فأنال رتبته ، فلم حرمتنى تلك الميزة حتى نزلت رتبتى عن رتبة أخى ابد الآبدين ، وكنت قادرا على أن توصلنى لها لو أطلت عمرى وابقيتنى .

وتلك مشكلة تواجه الصغير حتما ، فقد كان يأمل أن يطال فى عمره حتى يعمل صالحا فيدخل الجنة ، ومن ثم فإن موته دون أخيه أوجد مشكلة

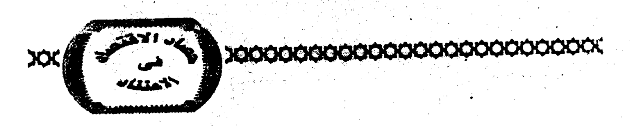
(١) هذا على سبيل الفرض لا على أصل الواقع .

= ثابته فى عاقبه أمره ، وكان من الأصلح له أن يعيش ويعمل صالحا حتى يدخل الجنه بل السكنى فى اعلاها مرتبة[1] .

فيقول الرب : له علمت ازلا أنك لو عشت حتى بلغت لعصيت ، وما أطعت ، وحينئذ تكون متعرضا لعقابى وسخطى ، فرأيت هذه الرتبة النازلة أولى بك ، وأصلح لك من العقوبة ، ولذا جعلت عمرك قصيرا ، ودرجتك فى الجنه ، وان كانت مرتبة دنيا الا أنها أفضل من أن تكون فى النار وذلك أصلح لك من العقوبة .

يسمع الثالث تضرر أخيه من تلك الدرجة الدنيا فى الجنة ، فيصرخ قائلا :

(١) ادنى مراتب الجنة درجة عاليه من الثواب اذا قورن بالنار ، لكن المسألة على سبيل الجدل .



محاجة الكافر لربه

○ يقول الشيخ :

فينادي الكافر البالغ من الهاوية ، ويقول يارب أوَعلمت أني اذا بلغت كفرت ، فلو أمتني في الصبا ، وأنزلتني في تلك المنزلة النازلة لكان أحب الي من تخليد النار وأصلح لي فلم أحييتني ، وكان الموت خيرا لي فلا يبقى له جواب البته .

ومعلوم أن هذه الأقسام الثلاثة موجوده ، وبه يظهر على القطع أن الأصلح للعباد كلهم ليس بواجب ولا هو موجود ★

★ هنا يصور الأمام الغزالي موقف الأخ الثالث الذي مات كافرا فهو ينادي ربه بأعلى صوته ، وكلما أشتد به حر النار إستغاث بالواحد القهار ، وهو من قعر الهاوية ينادي فيقول :

يارب علمك الأزلي سابق فيه أني اذا بلغت فعلت المعاصي ، وكذبت بك وأياتك ، فلماذا تركتني حتى بلغت وكفرت وكان الأصلح لي أن تميتني صغيرا ، كما فعلت بأخي الأصغر الذي مات صغيرا فدخل الجنة فمهما كانت درجته نازلة فهو أحسن حالا مِنّي اذ لا تقارن النار بأدنى درجات الجنة ابدا .

ثم أن الكافر البالغ سيقول يارب أن المنزلة في الجنة مهما كانت نازلة فهي أفضل واحب اليّ من أن أكون مخلدا في النار بل كان وجودي فيها أصلح لي وأفضل .

= كنت أرجو موتى صغيرا حتى أنال منزلة أخى الأصغر ، فلم أحييتنى حتى هذه السن ، وكان الموت خيرا لى فلا أتعذب كما سيكون موقفى فى الجنه وذلك خير وابقى[1] .

هنا لا يكون جواب أمام الله تعالى لاسئلة هذا الثالث البالغ الذى مات كافرا ، وحكم عليه بالخلود فى النار مع أن الأصلح له كان أما أن يموت صغيرا فيدخل الجنه ولو فى أدنى درجاتها ، أو يموت كبيرا صالحا فيدخل الجنه .

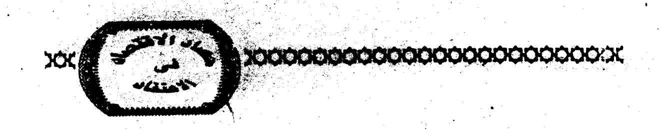
وقد ذكر أصحاب الكلام فى العقيدة هذه القصة وراحوا يتناقلونها فيما بينهم كدليل على عجز المعتزلة عن مقاومة الأسئلة الواردة فى المسألة على ناحية عقلية .

من ثم فلا يجب على الله تعالى رعاية الأصلح للعباد ، ولا الصلاح ، بل له تعالى أن يفعل ما يشاء ، على النحو الذى يريده ، ويحكم بما يختار .

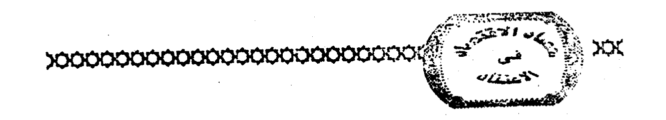
ومن تتبع أحوال الخلائق أمكنه التعرف على امثال لتلك الأقسام الثلاثة . ورأى أنها موجوده ، ولكن لا سبيل إلى التعرف بغيرها ، فثبت أن فكرة الصلاح والأصلح ليس لها وجود أو وجوب على الله تعالى ابدا لا على سبيل الوجوب ولا على سبيل شيء .

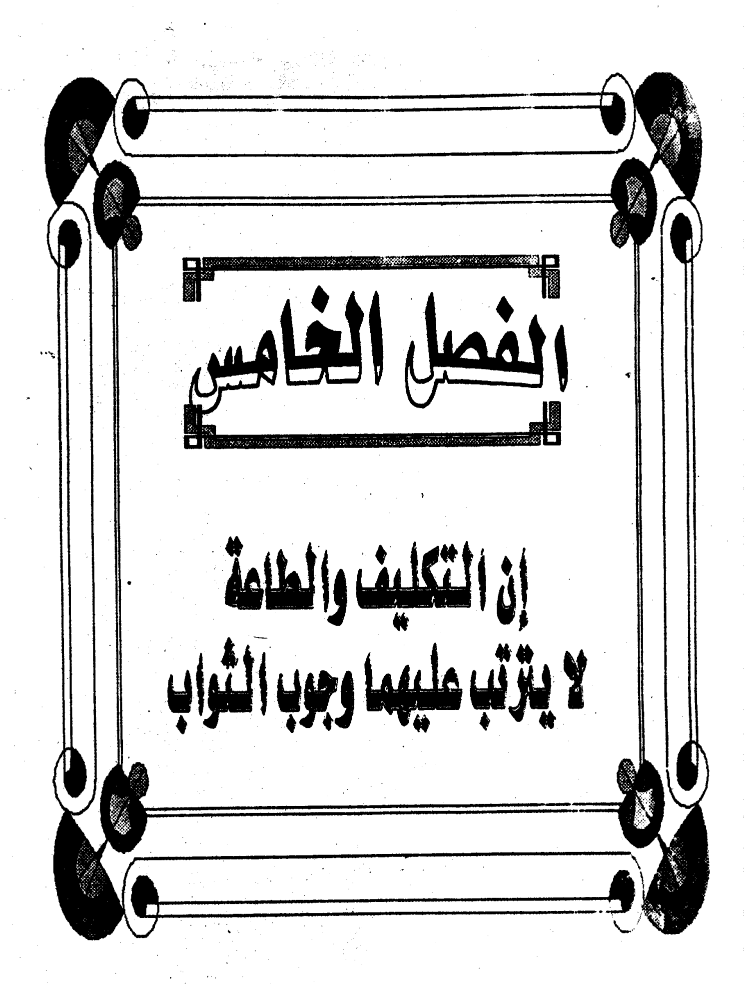
---

(1) [illegible]



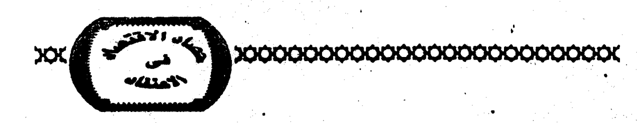
- وبه ينتهى أمر الدعوى الرابعة ، والفصل السادس حتى ننتقل إلى الدعوى الخامسة ، وهى : أن الثواب ليس مرتبطا بالطاعة على سبيل الوجوب ، بل أن شاء أثاب وان شاء عاقب فلا وجوب عليه تعالى .





الفصل الخامس

إن التكليف والطاعة
لا يترتب عليهما وجوب الثواب



○ قال الشيخ :

ندعى أن الله تعالى اذا كلف العباد فأطاعوه، لم يجب عليه الثواب، بل إن شاء أثابهم، وإن شاء عاقبهم، وإن شاء أعدمهم، ولم يحشرهم، ولا يبالى لو غفر لجميع الكافرين، وعاقب جميع المؤمنين، ولا يستحيل ذلك فى نفسه، ولا يناقض صفة من صفات الالهية، وهذا لأن التكليف تصرف فى عبيده ومماليكه . ★

★ سلف الحديث عن دعاوى أربع من هذا القطب ، وها نحن نتحدث عن الدعوى الخامسة من الدعاوى السبع التى جعلها الأمام الغزالى موضوع القطب الثالث الخاص بالأفعال الألهية(1) .

وتقوم الدعوى الخامسة التى نحن بصدد الحديث عنها على أن التكليف من الله تعالى والطاعة من البشر لا يترتب عليهما وجوب الثواب على الله تعالى ، بمعنى أنه لا يجب على الله تعالى أن يثيب الطائع ، وهو رأى أهل السنة والجماعة(2) .

بينما يرى غيرهم أن التكليف تعقبه طاعة فيستحق الطائع الثواب ، لأنه لو أعقبته معصية فقد استوجب العقاب ، وطالما كنا فى مجال المعصية فوجب العقاب حتى لا تضيع الأحكام الالهية ، فانا كذلك نوجب الثواب تحقيقا لمبدأ المثوبة(3) .

---

(1) حيث جعل القطب الأول فى الذات وصفاتها ، والثانى الصفات فى أحكام الصفات ، والثالث فى الأفعال الألهية ، أما الرابع فقد خصه لاثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ والسمعيات ثم الامامه .

(2) لأنه لا يجب عليه شىء ابدا .

(3) وهو رأى غالبية أصحاب الاتجاه العقلى ومعهم جمهور من المعتزلة .

- كما أن القول بوجوبه على الله تعالى :لأنه حق للعبد فى مقابلة عمله ، فالاخلال به قبيح ، فيجب فعله ، ولأنه الغرض من التكليف ، والأخلال بالغرض قبيح[1] .

والأمام الغزالى لا يرتضى الوجهة الثانية التى تقرر وجوب اثابة الطائع ، وانما يتجه إلى أن الثواب فضل ... لا يجب بالفضل ابدا[2] .

كما أن الطاعات التى كلف العبد بعضها ... على النعم التى أنعم الله بها عليه ، فكانت فى مقابلة النعمة ، فلا يستحق عليها ثوابا ، وان حصل ثواب فتفضل من الله تعالى ، وأما التكليف فليس لغرض ،ولا استحالة فى كون الله تعالى يفعل لا لغرض ، لأن أفعال الله تعالى ليست معللة بالأغراض[3] .

- فيقول :

ندعى أن الله تعالى اذا كلف العباد بشىء من التكاليف كالاعتقاد الصحيح والعبادات من صلاة وزكاة وصيام ، وما كان من التكاليف الشرعية على ناحية الوجوب أو الاباحة والندب فأقاموا أنفسهم على ما كلفهم به تعالى

---

(١) الشيخ : محمود أبودقيقة – القول السديد فى علم التوحيد جـ٢ص١٤٩ .

(٢) هنا اشارة إلى أن الفضل الألهى والعدل أن وجب الشىء بأحدهما وتحقق فلا يتعلق بالأخر وجوبا .

(٣) الشيخ : محمود أبودقيقة – القول السديد فى علم التوحيد جـ٢ص١٤٩ .

- على وجه الطاعة وأدوه على ناحية الكمال ، فانه لا يجب لهم على الله تعالى حصول الثواب[1] .

بل أنه تعالى اذا شاء أن يثيبهم فله الاثابة ، وان شاء أن لا يثيب فله عدم الاثابة ، ليس شيىء منها بواجب عليه تعالى ابدا[2] .

يقول الامام محمد عبده : أفعال الله صادرة عن علمه وارادته ، وكل ما صدر عن علم وارادة فهو عن الاختيار ولاشىء مما يصدر عن الاختيار بواجب على المختار لذاته ، فلاشىء من أفعاله بواجب الصدور عنه كذاته[3]

وليس هذا وحده بل أنه تعالى لو اراد أن يعاقبهم رغم طاعتهم عاقبهم ، ولا يكون ذلك ظلما لهم ، لأنه مالكهم ، وهم عبيده ، وشأن المالك التصرف فى العبيد بما يراه ، دون منازعة له[4] .

كما أنه سبحانه وتعالى اذا شاء أعدمهم ولم يحشرهم فعل وله ذلك ، ولا يترتب على الاعدام وجوب الحشر على الله تعالى ، كما لا تكون الحقائق الثابته منقلبه فى حقه تعالى[5] .

---

(١) لأن الأجر فضل وليس استحقاقا له للتائب ، فإن تفضل الله بالثواب فلا يجب وقوع العقاب مع الثواب .

(٢) سواء باعتبار الوجوب اللفظي والمعنوى .

(٣) الأمام محمد عبده - رسالة التوحيد ص٣٥ - ط١٧ دار المنار .

(٤) والا ما كان مالكا ، فلو وقعت المنازعة انتفت المالكيه التامة .

(٥) لأن الحقائق الثابته ليس من ذاتها وانما من تثبيت الله لها .

ما هو التكليف فى المسالة ؟

يقرر الأمام الغزالى أن التكليف هو تصرف المالك فى عبيده ومماليكه ومتى كان التكليف بهذا المعنى فلا يقع فيه شىء من الوجوب على الله تعالى

- اذن التكليف نوعان :

- النوع الأول : تكليف يقع على العباد من جهة المكلف لهم ، وهو الله تعالى ومعناه الزام الكلفة والمشقة .
- النوع الثانى : تكليف يتعلق بالله تعالى ، ومعناه حريته الكاملة سبحانه وتعالى فى التصرف الكامل فى عبيده ومماليكه [illegible]

- ولله در القائل :

رَب يا رباه هذا جسدى ∴ تحت اطباق الثرى [illegible]

ما أرى عملا لكن أرى ∴ يا الهى فضل ظنى حسنا

وعلى عفوك ياذا الفضل قد ∴ كنت فى دنياى أحسنت الثنا

فأقل عثرة عبد مذنب ∴ وتجاوز وأعف عنه محسنا(1)

---

(1) السيد الشريف – مسعود بن حسن – فتح الرحيم الرحمن شرح لامية ابن الوردى ص53 – مطبعة

- ثم أنه تعالى لو غفر لجميع الكافرين كفر اعتقاد وكفر نعمه[1] ، وكفر قيم وشريعة ثم غفر لهم جميع ذلك فله أن يفعل ؛ لا راد لقضائه ، فهو المتصرف فى ملكه ، وهو المالك المختار[2] .

فاذ اراد الله تعالى تعذيب جميع الطائعين وغفرانه الخطايا لكل المذنبين والاحسان لكل الكافرين ، وستر الذنوب لهم فذلك حقه ، وله أن يفعل ما يشاء

لايقال أن غفران ذنوب الكافرين من غير توبه محال على الله تعالى ، ولا يقال أن نسيان الطاعات من المؤمنين ظلم لهم ويستحيل وقوعه على الله تعالى .

وذلك لما يلى :

- أولا : أن هذه الأمور ليست مستحيلة فى نفسها استحالة ذاتيه ، وانما هى داخله فى دائرة الأمكان الذاتى ، وكل ما كان كذلك لا يسمى مستحيلا من حيث هو فى ذاته[3] .

---

(1) كفر الاعتقاد معروف أما كفرا النعمة فكمن لا يرضى بالنعم التى سالها الله له ويستعملها فى غير ما يرضى الله تعالى

(2) كفر ملة ، وكفر نعمه ، وهى كلها الوان من الكفر ، قال تعالى : " لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم أن عذابى لشديد " ((سورة ابراهيم الاية ٧))

(3) اذ لا يكون الشيء مستحيلا ممكنا فى وقت واحد .

- **ثانيا** : ان اثابة العاصى وتعذيب الطائع لا يترتب عليه مناقضه الصفات الالهية بعضها البعض فمن صفاته تعالى الجبار ، المنتقم ، وكذلك من صفاته الرحمن ، الرحيم ، فلا تناقض فى تلك الصفات الالهية ، والأفعال أبدا[1] .
- **ثالثا** : أن التكليف تصرف خاص يتعلق بالمالك فى عبيده ، وهو نوع من التصرف ممن يملك فيمن يملك ولايقول عاقل أن تصرف المالك فى كل ما يملك مما يتعلق به الظلم[2] .

كما أن الظلم انما يقع ويكون فى كل ما يتعلق بالمالكين المتنازعين ، أو المالكين المتساويين ، أما المالك المتميز عن الكل ، وهو الله سبحانه وتعالى فلا يقال عليه أنه ظالم ابدا ، وانما يقال أنه تصرف فى ملكه على النحو الذى يشاء[3] .

- **رابعا** : أن الشارع هو الذى يتعلق به حكم الاثابة ، وحكم العقوبة ، ومن ثم فاذا حكم بعقاب الطائع ، واثابة العاصى فلا شىء فى المسالة لأنه حكم الشرع ، وهو الذى مال اليه أهل السنة والجماعة[4] .

(١) لأن فعل الله تعالى متعلق بالخلق والايجاد ، وبالتالى لا تكون الأفعال الآلهية هى الصفات الآلهية .

(٢) لأن الظلم يكون فى التصرف المتعلق بحقوق الأخرين وممتلكاتهم .

(٣) ومشيئته غالبه دون منازعة - راجع مشيئة الله ومشيئة العباد للأستاذ عبدالكريم الخطيب .

(٤) على اساس أن المسألة متعلقة بالحكم الشرعى .

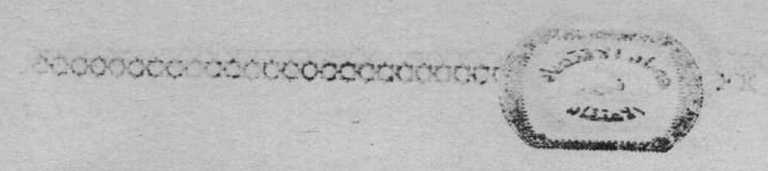
- **خامسا** : أن الثواب فضل والعقاب عدل ، وبالتالى فلا يكون مستحقا أو لازما حتى اذا لم يفعل كان قبيحا ، انما القبيح هو وصف الفعل الآلهى بالايجاب على الله أو وصفه بأنه واجب عليه ، بينما الايجاب والوجوب عليه تعالى لا اعتداد بهما فى المسألة[1] .

- **سادسا** : أن ترتيب الثواب والعقاب على الأفعال اتيانا أو تركا على سبيل الملائمة ، وليس الوجوب ، مما هو جار فى العقول السليمة ، والعادات الصحيحة ، لكن ليس على سبيل الايجاب ، وانما على سبيل الملائمة ، والفرق بينهما ظاهر لاينكر[2] .

---

(١) وأن وصف بهما أفعال المخلوقين .

(٢) المعنى بالملاءمة موافقة الأفعال المخلوقة للمصالح المتعلقة بها من جهة العباد وهو الحكمة .



○ قال الشيخ :

أما الثواب فنعل آخر على سبيل الابتداء ، وكونه واجبا بالمعاني الثلاثة غير مفهوم ، ولا معنى للحسن والقبيح ، وان اريد له معنى أخر فليس بمفهوم الا أن يقال : أنه يصير وعده كذبا ، وهو محال ، ونحن نعتقد الوجوب بهذا المعنى ولا ننكره . ★

★ تحدث الشيخ الأمام عن ماهية التكليف بالنسبة الله تعالى باعتبار من أفعاله جل علاه ، وهو هنا يتحدث عن الثواب بنفسه باعتباره فعلا من أفعال الله تعالى ، تضاف اليه[1] .

○ لأن الثواب يقع بمعان[2] .

- المعنى الأول : الفعل ويقصد به ايصال الثواب أو المثوبة فالاحسان فعل له أجر ، هذا الأجر هو الثواب والمثوبة .
- المعنى الثاني : فاعل الأجر والمثوبة .
- المعنى الثالث : الواقع عليه الفعل ، وهو الذى أثيب به .

○ مثاله : الحديث القدسي : " كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزى به[3] .

فالله هو الفاعل للجزاء والمثوبة .

---

(١) تقول فعل محمد ، وفعل هبه الله فقد أضيف الفعل لصاحبه ، والتشبيه مع الفارق .

(٢) هذه المعاني في اللغة أما الاستعمال فشيء آخر .

(٣) رياض الصالحين باب الصيام ، والاتحافات السنيه في الأحاديث القدسية .

- والصيام هو الذى وقع به الأجر وتحققت المثوبة .

وربما عرّف الثواب بأنه :

[١] ما يستحق به الرحمه والمغفرة من الله تعالى والشفاعة من الرسول ﷺ

[٢] هو اعطاء ما يلائم الطبع[١] .

ولما كان الأمام الغزالى معبرا عن وجهة نظر الاشاعرة فى المسألة وهى أن الثواب ليس مترتبا على العمل بطريق الوجوب .

وانما ترتيبه طبقا لملائمة العرف والعقل والعاده فقد قرر أن الثواب فعل من الله تعالى على سبيل الابتداء ولمن وقع عليه .

ولايكون الثواب واجبا على الله تعالى ، لأن الواجب له معان ثلاثة :

- المعنى الأول : ما كان فى تركه ضرر ظاهر فى الدنيا .
- المعنى الثانى : ما كان فى تركه ضرر ظاهر فى الدنيا والآخرة .
- المعنى الثالث : ماكان تركه مؤديا إلى محال .

والثواب لا يكون واجبا على الله تعالى بأى معنى من المعانى الثلاثة التى سبق ذكرها فإن احتج صاحب الرأى بأن الثواب والعقاب قائمان على

(١) التعريفات للجرجانى فى باب التاء ص٦٤ .

= معنى الحسن والقبح ، وتعذيب العاصي ، وأثابة الطائع حسن ، أما تعذيب الطائع وأثابة العاصي فذلك قبيح .

فإنا نقول أن الحسن والقبح في أفعال المملوكين دائما ، أما أفعال المالك فلا توصف الا بالحسن مطلقا باعتباره المالك المتصرف وفعله شأنه ولا حيلة لمعنى آخر ، فثبت أن الثواب فعل منه تعالى ابتداء من غير استحقاق بل تفضلا ونعمة وخيرا ورحمة .

ثم يقرر الأمام الغزالي معنى آخر للوجوب يراه مناسبا في المسألة ، وهو ما كان ضده محالا على الله تعالى ، وبناء عليه فيكون الواجب هو صدق وعده تعالى ، لأن الكذب محال عليه تعالى ، فوجب كون الصدق ثابتا له تعالى[1] .

ومن ثم فقد ورد وعيده بمعاقبة العاصين ، ووعده بأثابة الطائعين ، والله لا يخلف الوعد ابدا ، وأن ترك الوعيد[2] وقديما قيل :

وأني وان وعدت او واعدت ∴ لمخلف ايعادي ومنجز موعدك

وبهذا كشف الأمام الغزالي عن ما هية الثواب والعقاب عنده ، ومفهوم الوجوب بالنسبة لله تعالى القائم على انجاز وعده تعالى ، لأن ضده وهو الكذب محال على الله تعالى[3] فثبت أن ضده وهو الصدق واجب .

---

(١) وهذا المعنى ليس محل اتفاق ، ولكنه اصطلاح أقرب ما يكون إلى ابداعات الأمام الغزالي .
(٢) الوعد : يقال على الثواب غالبا ، أما الوعيد : فانه يقال على العقاب دائما .
(٣) ولما كان الكذب [illegible] الله تعالى ثبت أن تلك الاستحالة على ناحية الوجوب .

سؤال وجوابه

قال الشيخ :

فإن قيل التكليف مع القدرة على الثواب ، وترك العقاب قبيح .

قلنا : أن عنيتم بالقبح أنه مخالف غرضه المكلف فقد تعالى المكلف وتقدس عن الأغراض .

وأن عنيتم به أنه مخالف غرض المكلف فسلم ، ولكن ما هو قبيح عند المكلف لم يمتنع عليه فعله ، اذا كان القبيح والحسن عنده ، وفي حقه بمثابة واحدة .

على أنا لو نزلنا على فاسد معتقدهم فلا نسلم أن من يستخدم عبده ، يجب عليه في العادة ثواب ، لأن الثواب يكون عوضا عن العمل فتبطل فائدة الرق ، وحق على العبد أن يخدم مولاه ، لأنه عبده ، فإن كان لأجل عوض فليس ذلك خدمة .

ومن العجائب قولهم : أنه يجب الشكر على العباد لأنهم عباد قضاء لحق نعمته ، ثم يجب عليه الثواب على الشكر ، وهذا محال ، لأن المستحق اذا وفى لم يلزمه فيه عوض ★

- ثم قال : قالت المعتزلة بوجوبه على الله تعالى ، لأنه حق للعبد فى مقابلة عمله ، فالأخلال به قبيح ، فيجب فعله ، ولأنه الغرض من التكليف ، والأخلال بالغرض قبيح .

✍ وأجيب على ذلك : بأن الطاعات التى كُلف العبد بفعلها انما طلبت منه للشكر على النعم التى أنعم الله بها عليه فكانت فى مقابلة النعمة فلايستحق عليها ثوابا وان حصل ثواب فبفضل من الله تعالى .

وأما التكليف فليس لغرض ، ولا استحالة فى كون الله تعالى يفعل لا لغرض[1] .

✍ ? وهذا السؤال ذكره الأمام الغزالى بقوله : فإن قيل التكليف مع القدرة على الثواب ، وترك المعاصى قبيح ؟

✍ ثم قام بالجواب على السؤال عارضا تصوراته عن القبح والاحتمالات ثم الرد عليها وهاك الأحتمالات ثم الردود :

- الأحتمال الأول : تفسير القبح بأنه مخالفة غرض المكلِّف .

☜ فيقول : ان قصدتم بالقبح أنه مخالف غرض المكلِّف ، فقد تعالى المكلِّف عن الأغراض ، وتقدس عن كافة الأغراض من كل ناحية .

---

(1) الاستاذ الشيخ محمود أبو دقيقة - القول السديد فى علم التوحيد - جـ٢ ص١٤٨/١٤٩ - تحقيق أ.د/عوض الله حجازى - ط مجمع البحوث الاسلامية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

● <u>الأحتمال الثاني</u> : تفسير القبح بأنه مخالف غرض المكلّف .

فيقول : وان قصدتم بالقبح أنه الفعل المخالف غرض الواقع عليه التكليف ، ويسمى المكلّف ، فهذا لا شيء فيه ، اذ تقع التكاليف على خلاف اغراض المكلفين فالقطع للسارق ، والقتل للقاتل والزانى المحصن مخالفة لغرضه وهو قبيح عنده .

لكن هذا وأن سمى قبيحا بالاضافة للمكلف فانه لا يمتنع عليه فعله ، إذ كان القبيح والحسن عنده سواء ، وانما هما بمثابة واحدة باعتباره مكلّفا ، لا باعتباره المكلُّف والفرق بين كونه مكلُفا وبين كونه هو المكلِّف الفارض للتكليف كبير جدا .

ثم يعمل على مجاراة الخصم فى المسألة فيقول : لو أنا جاريناهم فى معتقدهم من أن التكليف مع القدرة على الاثابة قبيح فيمكن التسليم بأن من يستخدم عبده يجب عليه فى العادة ثوابه ، وانزاله منزلة المثاب ، والا كان الثواب عوضا عن ما قام به فى الاستخدام ، والوفاء بما أداه على سبيل الخدمة المنوطة به ، والا فسدت فائدة الرقّ .

اذ أن الرق يقوم على الاستفاده من المسترَق الذى اشتراه سيده بماله أو آل اليه بغرض الانتفاع به ، فاذا كلفه بشىء وقام العبد به على وجه يرضى سيده ، فليس معنى هذا ضرورة اثابته على ما فعل ، لأنه وفعله ملك لسيده ، فمن أين يستحق الاثابة .

- فاذا لاحظنا أن سلطان السيد على العبد يمتد إلى كل شىء فيه حتى يفوق كافة الحقوق الآخرى ، أدركنا أن الاثابة ليست مقابلة فعل الواجب .

فمثلا : الأمة اذا زوّجها السيد استخدمها نهارا ، وسلمها للزوج ليلا ، ولا نفقة على الزوج حينئذ فى الأصح ، ويسافر بها السيد بدون اذن زوجها[1] لأن سلطة السيد ممتده إلى كل شىء فيها عدا الفرج الذى صار حقا للزوج .

من ثم فإذا قام السيد بتكليف عبده فعلا من الأفعال ، وقام العبد بهذا الفعل على وجه النقصان أليس من الممكن أن يتجاوز السيد عن أخطاء سيده ، وهو حق من حقوقه الممتده إلى ما يملكه ؟ أم يجب عليه أن يعاقبه ، وتسلب عنه خصوصية التملك له .

كذلك اذا قام العبد باداء تكليفات سيده على الوجه الأكمل فلا يجب على السيد تقديم شكر لعبده ، ولا اثابة على ما فعل لأن ما قام به جزء من حقوق سيده عليه والمسألة غاية الوضوح .

من ثم اذا طالب العبد بعوض من سيده على ما قام به من فعل ، فلاشك أن كل العقلاء سيقولون للعبد ليس هذا من حقوقك ، بل ولا العوض يلزم سيدك ، وقس على ذلك الشأن مع العبد المخلوق والمولى الخالق جل علاه .

---

(1) العلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطى – الاشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية – ص٢٥٠ – ط الحلبى .

- أما أنا فما زلت أدعو بدعاء رسول الله ﷺ " اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل ، فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، أهدني لما اختلفوا فيه من الحق بإذنك ، انك تهدى من تشاء إلى صراط مستقيم[1] .

☐ من أغرب العجائب.

◈ يذكر الامام الغزالى أحدى العجائب الغريبة فى عالم الكلام ، وهى وجوب الشكر على العباد ، أما لماذا ؟

✍ فلأنهم عباد قضاء لحق نعمته عليهم ، فاذا لم يقدموا الشكر لم يؤدوا ما وجب عليهم ، وبالتالى كانوا مقصرين [2] .

وكذلك يجب على الله الثواب للعباد لأنهم شكروه ، فكان الشكر واجبا عليهم لربهم ، وواجب عليه تعالى الإثابة لهم على انهم شكروه ، ففعل كل منهما - العباد والخالق جل علاه - معلل بعلة متساوية فيها ترتيب قائم لا يمكن الانفكاك عنه[3] .

لكن هذا الفكر محال ، وذلك الترتيب القائم عليه محال أيضا فى حق الله تعالى ، فلا يجب عليه شيء ابدا ، لأن العبد اذا وفى ما عليه ما كان مستحقا عوضا ابدا ، بل كان قائما بما هو واجب عليه باعتباره عبد من العبيد بينما لا يجب على الله شيء لأنه مالك المالكين ، وهو الآله الأعظم رب العالمين .

---

(١) العلامة ابوعمر بن الصلاح الشهرزورى - ادب الفتوى ص١١٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨م .

(٢) هناك فرق بين الشكر والوجوب وقد سبقت الاشارة اليها .

(٣) هذه المقايسة غير مطلوبة بل هى منفيه أصلا .

○ قال الشيخ :

ولو جاز ذلك للزم على الثواب شكر مجدد وعلى هذا الشكر ثواب مجدد ، ويتسلسل إلى غير نهاية ، ولم يزل العبد والرب كل واحد منهما أبدا مقيدا بحق الآخر وهو محال ★

★ هنا يتحدث الامام الغزالى على لغة المناطقة القاضية بالدور والتسلسل وبطلانهما معا .

؟ أما كيف ذلك ؟

فالجواب : أنه اذا أسبغ الله أنعمه على عباده ، فقد وجب عليهم شكره تعالى ، واذا شكروه وجب عليه تعالى ايقاع الثواب عليهم ، واذا وقع الثواب عليهم فقد تجددت أنعم الله عليهم[1] .

✪ وكلما تجددت الأنعم تجدد الشكر ، ويظل الأمر قائما متجددا بين الشكر والثواب ، ويظل الأمر متسلسلا إلى ما لانهاية ، وتظل المسالة قائمة بين أنعم العبد ، وشكر العبد ، وثواب الرب ، فتظل الحقوق مقيدة طرف كل منهما ، وهذا محال لأمرين :

❑ الأمر الأول : بطلان التسلسل والدور معا

[١] أما الدور فهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه[2] ، وله أنواع :

---

(١) هذا الشيء يقوم على التصور والا فا لله تعالى يستحيل عليه ذلك تماما .
(٢) التعريفات للجرجاني – باب الدال ص٩٤ .

[أ] الدور المصرّح : وهو توقف الشيء على نفسه كتوقف الشكر على النعم ، وتوقف النعم على الشكر ، فكأن الشكر توقف على الشكر ، وتوقفت النعم على النعم ، وهو واضح البطلان ، لأنه يلزم عليه تقدم الشيء على نفسه باعتباره الفاعل ، وتأخره عنه باعتبار المفعول .

[ب] الدور المضمر : وهو توقف الشيء على نفسه بمراتب عديده مثل توقف أ على ب ، وتوقف ب على ج ، وتوقف ج على هـ ، وتوقف هـ على أ ، وهو باطل لنفس بطلان الدور المصرح[١] .

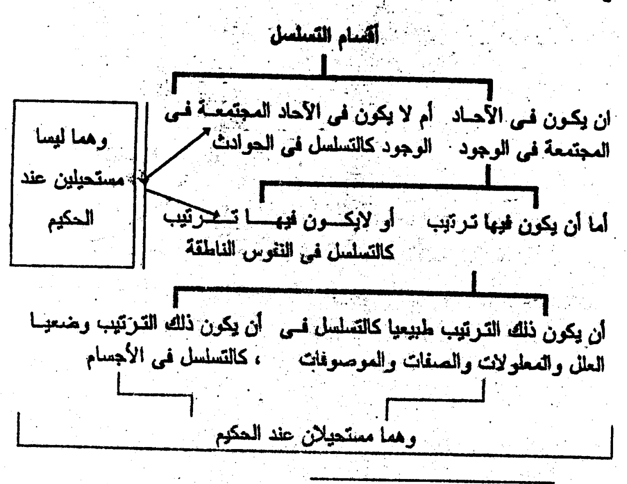
[٢] التسلسل : وهو ترتيب أمور غير متناهيه[٢] فكل دور في اللفظ هو نفسه تسلسل في المعنى وليس العكس .

ويعرّفه العلامة الأمير ، بأنه توالي عروض العلية والمعلولية لا إلى نهاية بأن يكون كل ما هو معروض للعليّة معروض للمعلولية ، ولا ينتهي إلى ما تعرض له العلية دون المعلولية ، فإن كانت المعروضات متناهية فهو الدور بمرتبة ، وان كانا اثنين وبمراتب ان كانا فوق الاثنين والا فهو التسلسل[٣] .

---

(١) وهناك الدور المعي ، والدور السبقي ، وغيرهما راجع كتابنا " حبر الوليد في علم التوحيد "ط٤ ص٢١٥
(٢) التعريفات ص ٤٩ .
(٣) العلامة محمد الأمير حاشية الأمير ص٦٠ .

- يقول العلامة الجرجاني : وأقسامه – التسلسل – أربعه لأنه لا يخفى أما أن يكون فى الآحاد المجتمعة فى الوجود ، أو لم يكن فيها كالتسلسل فى الحوادث ، والأول أما أن يكون فيها ترتيب أولا ، والثانى كالتسلسل فى النفوس الناطقة ، والأول أما أن يكون ذلك الترتيب طبيعيا كالتسلسل فى العلل والمعلولات والصفات ، والموصوفات أو وضعيا كالتسلسل فى الأجسام ، والمستحيل عند الحكيم الأخيران دون الأولين[1] .



(1) التعريفات ص٤٩ .

- كما أن التسلسل أنواع :

- النـــوع الأول : تسلسل الحوادث الطبيعية
- النـــوع الثاني : تسلسل الأعداد
- النـــوع الثالث : تسلسل الممكنات .
- النـــوع الرابع : تسلسل المعاني والمفهومات
- النوع الخامس : تسلسل الأعتبارات ، وهاك نبذه عن كل منها حسب توفيق الله تعالى وعونه .

النوع الأول : تسلسل الحوادث[1] .

وهو تسلسل العلل والمعلولات ، فكل علة لها معلول ، وكل معلول لابد له من علة عاملة فيه معنى العلية ، وكلها حوادث مستنده في وجودها إلى بعضها استناد العة للمعلول ، والفرع للأصل .

وهذا النوع باطل لأن كل واحد من أجزائه حادث ، وما دامت الأ[...]اء حادثه يعني لم تكن موجوده ، ثم وجدت يكون الأمر فيها جميعا الحدوث ، وهذا الابطال قائم على مراعاة الحدوث الكلي والجزئي معا لكل من التسلسل

---

(١) الحادث : هو الذى يكون مسبوقا بالعدم ، ويسمى حدوثا زمانيا ، وقد يعبر عن الحدوث بالحاجة إلى الغير ويسمى حدوثا ذاتيا " التعريفات ص٧١ باب الحاء .

= والا وقع القائل به في مخالفة لبدهيات العقول[1] اذ يلزم عليه أن يكون الشيء فاعلا لنفسه ، ومفعولا له في آن واحد في ذات الوقت .

✪ النوع الثاني : تسلسل الأعداد[2] .

وهو يقوم على أن الأعداد تتسلسل إلى ما لا نهاية له ، وربما استخدموا اصطلاح اللانهائي في الارقام الحسابية تيسيرا للوصول إلى اعداد الكائنات في الكون كله ، بحيث يكون مفهوم العدد هو المتسلسل إلى ما لا نهاية له ومنه سلسل السنوات والزمان .

ووجه البطلان قائم على ابطال فكرة النهائي واللانهائي ، وهي لاوجود لها الا في العقل وحده ، وهو كما اثبتها ابطلها[3] .

✪ النوع الثالث : تسلسل الممكنات[4] .

ومعناه أن كل ممكن سبقه ممكن آخر ولحقه ممكن بعده وتظل هذه الممكنات متسلسله كالنطفه التى يأتى بعدها الحيوان الناشيء عنها .

---

(١) البدهيات : هي التي لا يتوقف حصولها على نظر وكسب اثباتا أو نفيا .

(٢) ويقصد به : تسلسل الأرقام الحسابية من ١ إلى ما لا نهاية ، وأبطالها قائم على ابطال الفكرة واثبات اللانهائي وابطاله .

(٣) على اساس أن اللانهائي فكرة عقليه فاثباتها كما يكون بالعقل فابطالها كذلك بمحض العقل .

(٤) الممكنات هي التي لا تستلزم وجودا أو عدما لذاتها انما وجودها من خارج وهو الله تعالى كما يعرف الممكن بأنه ما يقتضي للذاته أن لا يقتضي شيئا من الوجود والعدم كالعالم – التعريفات ص٢٠٦ .

- وتسلسل النبات من بذوره وأنهار المياه من قطرات المطر إلى آخره فأنها جميعا ممكنات متسلسلة إلى ما لانهاية له سواء فى الماضى أو فى المستقبل على ما يزعمون[1] .

النوع الرابع : تسلسل اعتبارات[2] .

وهو يقوم على وجود هيئة مجتمعه وجودا أعتباريا لا زيادة له فى الخارج على وجود الآحاد المثبته فيه ، وهو مفهوم قديم حديث أيضا .

مثاله فى الحديث رئيس الجامعة فانه شخصية اعتبارية ممثلة للجامعة ، وليس هو الجامعة من أفراد وأعضاء هيئة التدريس والمبانى والمعامل[3] .

وكذلك رئيس الدولة فهو ليس نفس الدولة ، ولكنه شخصية أعتبارية ممثلا لذات الدولة التى يحمل اسمها ويتحدث نيابة عن افرادها ، وهو فى ذات الوقت الهيئة الاعتبارية المجتمعه فيه .

والتسلسل باطل بأنواعه كلها وقد أهتم علماء الاسلام باثبات أوجه البطلان لكل أنواع التسلسل حتى إن بعضهم أوصلها إلى ما يزيد على ستة

---

(١) باعتبار أن هذه التسلسلات قائمة اطرادا حتى يأذن الله بانتهاء العالم فتبع النهاية

(٢) الأعتبار : هو النظر فى الحكم الثابت ، أنه لأى معنى يثبت ، والحاق نظيره به " التعريفات ص٢٤ "

(٣) وهو شخصية اعتبارية فى القانون كما هو شخصية اعتبارية أمام الهيئات التى تتعامل معها نفس الجامعة ، ونفس الدولة ، وكل بهذا الاعتبار يقوم .

- عشر وجها[1] ، وقد أشرت إلى هذه الأوجه وطرق البطلان وأضفت إليها ما وفقنا إليه فليرجع إليها من شاء[2] .

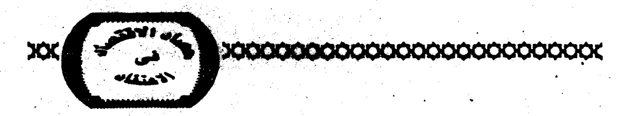
☐ الثاني : إضفاء الجبرية على الفعل الإلهي .

فإذا قدر أن الشكر واجب على العبد والأنعام والإثابة واجبان على الله تعالى فقد سقط مفهوم الحرية عند كل منهما ، وبقى مفهوم الجبرية قائما على كل منهما ، وهو محال في حق الله تعالى ، فبطل ما أدى إليه ، كما بطل ما كان طريقا إليه ، وصار محالا انتساب هذه الأمور إلى الله سبحانه وتعالى .

---

(١) راجع المواقف للأمام العضد الموقف الثاني - المرصد الخامس في العلة والمعلول ، والمقصد الثامن في التسلسل وكونه محالا ، فقد أبطل أربعة أوجه منها ، كما أن العلامة التفتازاني أبطل الأربعة وثلاثة بعدها والأمام الأمير حاول ابطال كافة أوجه التسلسل - راجع حاشية الأمير ص٦٠ / ٦٤ ، ومن يراجعها سيرى جهودا كثيرة فيها فرحم الله العلامة الأمير وسائر علماء المسلمين .

(٢) الدكتور : محمد حسيني موسى محمد الغزالي - حبو الوليد في علم التوحيد ط٣ ص١٣٨/١٥٧ .



تحكم مرفوض

○ قال الشيخ :

وأفحش من هذا قولهم : أن كل من كفر يجب على الله تعالى أن يعاقبه ابدا ، ويخلده فى النار ، بل من قارف كبيرة ومات قبل التوبة يخلد فى النار ، وهذا جهل بالكرم والمروءة والعقل والعادة ، والشرع وجميع الأمور .

فإن نقول : العادة قاضيه ، والعقول مشيرة إلى أن التجاوز والصفح أحسن من العقوبة والانتقام ، وثناء الناس على العافى أكثر من ثنائهم للمنتقم واستحسانهم للعفو أشد .

فكيف يستقبح العفو والانعام ، ويستحسن طول الانتقام ، ثم هذا فى حق من آذته الجناية وغضت من قدره المعصية .

والله تعالى يستوى فى حقه الكفر والايمان والطاعات والعصيان ، فهما فى الهيته وجلاله سيان ★

★ يعرض الامام الغزالي هنا موقفا للخصم يقوم على مجرد التحكم ونتائجه غاية فى القسوة

أما لماذا ؟

[١] فلأنهم أدعوا : أن كل من كفر يجب على الله تعالى أن يعاقبه فى النار ابدا ، ويخلده فيها ، مهما قدم من أوجه طاعات غير الكفر ، فهذا واجب على الله أن يعاقبه ضرورة[١] .

---

(١) وقد رفضنا فكرة وجوب شيء على الله تعالى ابدا .

[٢] أن كل من اقترف كبيرة ومات عليها قبل أن يتوب منها يجب أن يخلد فى النار مهما كانت الأمور الصالحة معه لأن الكبيرة تقطع كل مثوبة وتزيل كل حسنة(١) .

وهم قد غاب عنهم مفهوم الكرم ، ومفهوم المروءة ، والعقل والعادة ، بل غابت عنهم أوامر الشرع ومذاهبه وجميع تعاليمه التى جاءت فيه(٢) .

○ ثم يرد الأمام الغزالى بحكم العادة والعقل والشرع فيقول :

[١] أن العادة قاضية وحاكمة بأن الصفح أحسن من العقوبة ، والأحسان أفضل من التعذيب .

[٢] أن العقوبة السليمة مقرة بأن العفو أفضل من الانتقام ، وأن التسامح أولى من المعاقبة .

[٣] أن العرف جرى باهمال ما فيه جانب الشر والتعذيب والانتقام والأخذ بجانب الصفح والعفو والاحسان ثم أن ثناء الناس على من يقع؟(٣) ، لابد من موضوع يقع عليه الثناء :

؟ هل يقع ثناؤهم للمنتقم أم للعافى ؟

---

(١) على اساس إنها كبيرة ولابد فيها من توبة قبل الموت .

(٢) فإن أوامر الشرع تعود فى جملتها التحسين على الكرم ، والعفو والصفح .

(٣) والطبع والعرف ، والعقل فى ذلك سواء .

? هل يقع استحسان الناس للمنتقم أم على فعل الكريم المحسن ؟

لاشك أن العقول الصحيحة ، والعادات المستقرة والفطر السليمة والعرف الخالى عن الضغط الأدبى تحكم جميعها بأن الاحسان والعفو والصفح والكرم والمروءة هى إلى تستحق الثناء والمدح[1] .

ويلفت الأنظار إلى أمرين :

- **الأمر الأول** : المخلوق الذى تعضه المذمه وتنقص قدره وتضايقه العقوبة ، وتقع منه موقع الرفض المذلة ، وهو المخلوق فهم يغضبون ويرجون أن تقع أمور القصاص لهم ممن ظلمهم ، او عصاهم ، أو انقص من أقدارهم[2] .
- **الأمر الثاني** : الخالق الذى لا تضره المعاصى ولا يستفيد من الطاعات ، فهو سبحانه وتعالى أن أحسن الناس جميعا ما زاد ذلك فى ملكه شيئا ، ولو قدر لهم أن يعصوه جميعا فلن ينقص ذلك من ملكه شيئا .

من ثمّ فقد تساوت عنده تعالى طاعاتهم ومعاصيهم فهم أمام عظمته وجبروته سواء من حيث تضرره تعالى أو انتفاعه بها[3] ، ولا يتضرر بشىء ولا ينتفع بشىء .

---

(١) وليس الانتقام والاساءة .

(٢) ومن ثم فهم يفرحون بالعقوبات قصاصا من غيرهم .

(٣) فهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء ، وهو سبحانه وتعالى الغنى .

- وطبقا لهذا فانه سبحانه وتعالى يعفو ويصفح ، ويتجاوز ، ويغفر ، ويفعل ما يشاء كيفما شاء من غير أن ينال ذلك فى ملكوته شيئا لا على سبيل الطاعة ، ولا على سبيل المعصية .

وقد ورد الحديث القدسى من رواية أبى ذر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال فيما يرويه عن رب العزة جل وعلا :

﴿ يا عبادى أنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا ، يا عبادى : كلكم ضال الا من هديته فاستهدونى أهدكم ، يا عبادى : كلكم جائع الا من أطعمته فاستطعمونى أطعمكم ،

﴿ يا عبادى : كلكم عار الا من كسوته ، فاستكسونى أكسكم ، يا عبادي : أنكم تخطئون بالليل والنهار ، وأنا أغفر الذنوب جميعا فاستغفرونى اغفر لكم ، ياعبادى أنكم لن تبلغوا ضرى فتضرونى ، ولن تبلغوا نفعى فتنفعونى .

﴿ يا عبادى : لو أن أولكم وأخركم وأنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك فى ملكى شيئا ،

﴿ يا عبادى : لو أن أولكم وأخركم وأنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكى شيئا .

ﷻ يا عبادى : انما هى أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم اياها ، فمن وجد خيرا فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه[1] .

ومن ثم فله سبحانه وتعالى أن يفعل ما يشاء ، من غيره أن يجب عليه شىء أبدا ، فسبحانه وتعالى من اله واحد قادر قاهر له الجلال والكمال .

(١) الشيخ أحمد حجازى الفشنى - شرح الفشنى على الاربعين النووية ص٧١ والخديث رواه مسلم . والاتحافات السنية فى الأحاديث القدسية .

○ قال الشيخ :

ثم كيف يُستحسن أن سلك طريق المجازاة ، واستحسن ذلك تأبيد العقاب خالدا مخلدا فى مقابلته العصيان بكلمة واحدة فى لحظة ، ومن انتهى عقله فى الاستحسان إلى هذا الحد كانت دار المرضى أليق به من مجامع العلماء .

على أنا نقول : لو سلك سالك ضد هذا الطريق بعينه كان أقوم قيلا ، وأحرى على قانون الاستحسان والاستقباح الذى تقضى به الأوهام والخيالات ، كما سبق

وهو أن نقول : الانسان يقبح منه أن يعاقب على جناية سبقت وجناية تداركها الا لوجهين :

أحدهما : أن يكون فى العقوبة زجر ورعاية مصلحة فى المستقبل ، فيحسن ذلك خيفة من فوات غرض فى المستقبل ، فأن لم يكن فيه مصلحة فى المستقبل اصلا فالعقوبة بمجرد المجازاة على ما سبق قبيح ، لأنه لا فائدة فيه للمعاقب ولا لأحد سواه ، والجانى متأذ به ، ودفع الأذى عنه أحسن ، انما يحسن الأذى لفائدة ، ولا فائدة وما مضى فلا تدارك له فهو فى غاية القبح ★

★ هنا يهاجم الأمام الغزالى قاعدة التحسين العقلى كآخر قلاع كانت حصينة للخصم حيث يتساءل منكرا هذا الصنيع لدى دعاة الاستحسان بقوله :

بأى صورة يستحسن فعل العقاب على سبيل الخلود والتأييد[1] مجازاة بوجه الأهمال والعصيان ويستحسن فعل الثواب على الطاعة والقيام بالتكاليف.

(١) وردت أيات القرآن بأن النعيم لأهل الجنة دائم ابدا ، والعذاب لأهل النار دائم ابدا والغزالى هنا يهاجم الاستحسان والاستقباح لا النعيم الابدى والعذاب المستمر .

أن هذا الاستحسان على غير وجه[1] لأنه فى عقـاب المذنب قـائم وفـى اثابة الطائع قائم ، ولو عكس ما كان قائما ، ثـم ان هـذا الاستحسـان لابـد فيـه من صور متعاكسه ، كاستحسان اثابة الطائع لأن فعل الطاعة حسـن أمـا فعل المعصية فليس حسنا ابدا[2] .

ثم ان شرط القوم فى عدم الخلود هو لمجـرد كلمـة واحـدة فـى لحظـة واحدة تقال على سبيل التوبة ، وفـى نفس الوقت فـإن هـذه الكلمـة تعـدل كل الطاعات التى قام بها غيره فهل هذا على سبيل الاستحسان العقلى الذى يقـول به القوم يكون مقبولا ايضا[3] .

أن من وقف عقله عن هذا الفهم للاستحسان وهو مقابله العصيان بكلمـة واحده فى لحظة عابرة لا يعتـدّ بـه[4] ، بـل ولا ينظـر اليـه نظـرة ... بل يدير الكلام فى عقله قبل أن يخرج إلى فمه حتى يُعَدّ من العلماء[5] .

بل الاليق به أن يوضع فـي دار المرضـى الذيـن يحبسـون بها حتـى لا يصـاب بشرر عقولهم ، ولا باضرار أفئدتهـم ، ولا يتعرضون لمجامع العلـم ولا للعلماء ابدا فهم ليسوا لها بأهل ولا للعلماء اصدقاء[6] .

---

(١) نفى الوجه هنا فى القبول من علمه ، لأن التعذيب مشقة لاشك منها .
(٢) وبالتالى بطل وجه الاستحسـان بالنسبة للمعذب نفسه .
(٣) والعقل نفسه لا يستحسن ذلك ففعل الطاعات المتكاثرة لا تعدله تلك الكلمة ابدا على جهة العقل .
(٤) الا اذا كانت الموازين عنده مائلة .
(٥) اذ كيف يكون عالما عادلا من يميل به رأى ولا يعتدل .
(٦) لان الله أمر بالعدل وترك الظلم ، وهم عكسوا من وجهة نظر الأمام الغزالى .

[illegible] أن الامام الغزالى يرى أن طريق الثواب والمجازاة والتجاوز هو بعينه "الطريق القويم ، فلو سلك لكان أقوم قيلا ، وأهدى سبيلا ، وأحرى به أن يتبع ، بل أولى به أن يكون حسنا[1] .

[illegible] قانون الاستحسان والاستقباح العقلى الذى تغنى به الخصوم ، والذى فرضته عليهم أوهامهم هو نفسه الذى لا يستقبح الثواب والمجازاة ، بل يستحسنها والتجاوز[2] .

فاذا عدنا إلى مفهوم أن الله لا يخلف وعده ، فذلك قائم على نفس المفهوم من أن المشيئة الالهية قاضية على الوعد وحاكمة عليه ، وبالتالى فتلك المشيئة تعلق بها الفعل ، فإن عاقب الله الكافر فذلك عدله ، وأن اثابه فذلك فضله ، والمشيئة مع الفضل والعدل[3] .

☐ موقف أهل السنة والجماعة من المسألة :

يرى الامام الغزالى – كممثل لأهل السنة والجماعة – ان الانسان يقبح منه أن يعاقب على جناية سبقت ، بل لو أن أحدا حاول استرجاعها أمامه لرفض العودة [illegible] : فما بالك لو طلب اليه أن يحتمل

---

(١) [illegible]

(٢) [illegible]

(٣) [illegible]

- عقوبة تلك الجناية ، أن العقل يستحسن الاثابة عليها ، فإن لم تكن الاثابة فليكن تجاهل تلك الجناية[1] .

✪ كما يقبح منه أن يعاقب على جناية وقعت مستقبلا لم يرتكبها بعد ، لعلمه أنها لم تقع فعلام يحاسب اذن ، وهو حكم العقل والعرف ، والعادة والاطراد ولا يحسن منه ذلك الا لوجهين :

- **الوجه الأول :**

ان يكون في العقوبة زجر له ولغيره ، وصرف عن المعاودة ورعاية المصلحة في المستقبل ، وبالتالي يحسن ذلك الفعل كالقصاص من القاتل والرجم للزاني ، والقطع للسارق ، فاذا لم تقع العقوبة حيف فوات غرض في المستقبل ، ولذا يحسن العقاب ، ولا يقبح[2]

فاذا انتفت المصلحة فلا أقل من يقع الزجر أما المجازاة على ما سبق فذلك قبيح لأنه لا فائدة فيه للمعاقب ولا لغيره ، بل ولا لأحد أبدا .

بل أن الجاني سيكون متأذيا به ، ودفع الأذى عن وجه حسن عندهم ووقوع الأذى به قبيح مستنكر ، ومن ثم لا تكون عقوبة طالما لم تكن فائدة[3] .

---

(١) حتى لا يقع الأحتمال لاثارها والتذكير بها .

(٢) وهي في نفس الوقت حدود شرعيه فاستحسانها والاستقباح أمر شرعي لا علة .

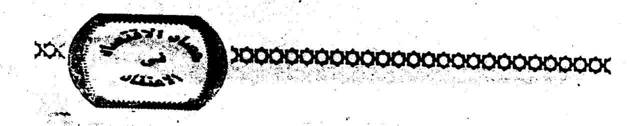
(٣) وهم الذين ربطوا الأفعال بالأغراض والفوائد ، فإذا لم يكن غرض ولا فائدة فلا عقوبة .

... متى يحسن الأذى ، فذلك لو وقعت العقوبة وجاءت بعدها الفائدة ، ولا فائدة في العقوبة على ما مضى لأنه لا تدارك له ، ومن ثم يكون في غاية القبح[1] .

وهذه نظرة تفويضية قام بها أهل السنة والجماعة دون أن يلزموا الله تعالى بشيء ، وهو من الأدب المطلوب مع الله سبحانه وتعالى ، بل له تعالى أن يثيب وأن يعاقب فإن أثاب فبمحض الفضل وإن عاقب فبمحض العدل ، لا يسأل عما يفعل وهم يُسألون .

---

(١) بل يكون قبيحا وعبثا في آن واحد .



○ قال الشيخ :

الوجه الثاني : أن نقول أنه اذا تأذى المجنى عليه ، وأشتد غيظه فذلك الغيظ مؤلم ، وشفاء الغيظ مريح من الألم ، والألم بالجاني اليق ، ومهما عاقب الجاني زال منه الم الغيظ ، وأختص بالجاني فهو أولى فهذا أيضا وجه ما ، وان كان دليلا على نقصان العقل وغلبة الغضب عليه .

فأما ايجاب العقاب حيث لا يتعلق بمصلحة في المستقبل لأحد في عالم الله تعالى ، ولا فيه دفع اذى عن المجنى عليه ، ففي غاية القبح فهذا أقوم من قول من يقول : ان ترك العقاب في غاية القبح ، والكل باطل ، واتباع الموجب للأوهام التي وقعت بتوهم الأغراض ، والله تعالى متقدس عنها ، لكنا اردنا معارضة الفاسد ليتبين به بطلان خيالهم ★

★ الوجه الثاني : يقرره الأمام الغزالي على هذا النحو :

لو فرضنا أن العقوبة وقعت على المجنى عليه ، وتأذى بها واشتد غيظه فذلك الغيظ مؤلم لا محالة ، وموقع صاحبه في حرج شديد لانكاره في هذا ولا انكار[1] .

---

(١) ودليله المشاهدة ، فمن ضُرِب ، أو سُرِق فانه يتأذى بما حدث له لا محالة ، ومن ينكر ذلك لا ينظر اليه .

فإذا قدرنا أن شفاء ذلك الغيظ مريح للألم الذى يعانى منه صاحبه ، والألم لو وقع على الجانى لكان اليق من وقوعه على المجنى عليه ، فهل اذا عوقب الجانى زال من المجنى عليه الألم(١) ، ذلك مما ترفضه العقول السليمة

فإذا افترضنا أن وقوع الألم على الجانى سيخفف من ألم المجنى عليه ، فهذا أولى أن يسمى فعلا مقبولا من جانب العافى عن الغير ، وهو وجه قائم وإن كان دليلا على نقصان العقل وغلبه الغضب عليه ، اذ أن الجناية التى وقعت عليه لا تسترد بعقوبة الجانى ابدا وهذا كله فى الاستحسان(٢) .

فإيجاب العقاب من غير أن تتعلق به مصلحة فى المستقبل لأحد من الناس فى عالم الله الواسع ، ولا فى العقاب دفع اذى عن المجنى عليه ، فذلك العقاب يكون فى غاية القبح لا محالة(٣) .

اذن العقاب اذا وقع لابد من أن يكون فى أحدى صورتين :

- الصورة الأولى : أن تتعلق به مصلحة فى المستقبل لأحد من الناس ، فاذا لم تتحقق مصلحة فلا عقوبة .

---

(١) لا شك أنه سيظل به ولو فى اثره البارز كمن قطعت ذراعه ، أو أحد اطرافه بجناية فمهما عوقب الجانى سيظل المجنى عليه متألما مما وقع له هو .

(٢) لاختلاف الاشخاص والاعتبارات ، وكذلك الايلامات .

(٣) لأنه لا فائدة فيه ولا مصلحة ، ومن ثم يكون محالا .

- <u>الصورة الثانية</u> : أن يتحقق به دفع الأذى عن المجنى عليه ، فإذا لم يتحقق دفع الأذى فلا يكون له من قيمة .

والله سبحانه وتعالى منزه عن هذه الصوروأمثالها ، ومن ثم فعقابه لأحد العصاة أو الطائعين أمر خاص به راجع اليه ، وهو طريق قويم وفعل سليم[1] ، وقول مقبول على ناحية شرعية .

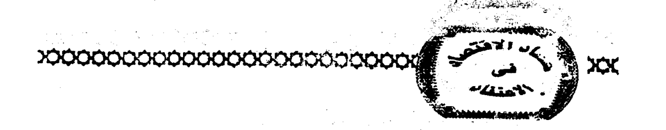
أما القول بأن ترك العقاب من الله تعالى للعصاة فى غاية القبح ، فهو قول غير مقبول ، بل باطل لما سبق بيانه ، كما أنه موقع فى الأوهام التى قامت على أن افعال الله تعالى معللة بالأغراض مع الأخذ فى الاعتبار أن الله تعالى منزه عن الأغراض والاعراض والغايات[2] فهو يفعل ما يشاء ولا اعتبار لقول فاسد ، فانه مردود على صاحبه وقد بان خباله واستقر القول ببطلانه .

وعلى فرض وقوع العقاب مجازاة والثواب مكافأة ، فإن وقوع العقاب والثواب على سبيل العدل والتفضل هو المقرر فى الاذهان الثابت فى الافهام الذى يمكن قبوله سواء على الناحية الاجتماعية أو الناحية العقلية أو الشرعية ، فلنخلص للدعوى السادسة التى هى موضوع الفصل الثانى وعنوانه معرفة الله تعالى تجب بالشرع أم تجب بالعقل .

---

(١) لأنه سبحانه القادر القاهر ، وهم عبيده ، وهو المتصرف فى ملكه .

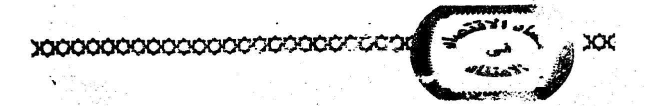
(٢) الأغراض جمع غرض وهو ما يتكمل به صاحبه ، والاعراض جمع عرض ، وهو ما لا يقوم به بنفسه كالحركة والسكون والقيام والجلوس إلى غير ذلك ، والغايات جمع غايه ، وفيها مفهوم نهاية الفعل .





الفصل السادس

وجوب معرفة الله بالشرع لا بالعقل



○ قال الشيخ :

ندعى أنه لو لم يرد الشرع، لما كان يجب على العباد معرفة الله تعالى، وشكر نعمته خلافا للمعتزلة حيث قالوا أن العقل بمجرده موجب .

وبرهانه هو أن نقول : العقل يوجب النظر، وطلب المعرفة لفائدة مرتبة عليه، أو مع الاعتراف بأن وجوده وعدمه فى حق الفوائد عاجلا وآجلا بمثابة واحدة .

فإن قلتم يقضى بالوجوب مع الاعتراف بأنه لا فائدة فيه قطعا عاجلا وآجلا، فهذا حكم الجهل لا حكم العقل، فإن العقل لا يأمر بالعبث، وكل ما هو خال عن الفوائد كلها فهو عبث .

وان كان لفائدة فلا يخلو أما أن ترجع إلى المعبود تعالى وتقدس عن الفوائد، وان رجعت إلى العبد فلا يخلو أن يكون فى الحال أو فى المآل .

أما فى الحال فهو تعب لا فائدة فيه، وأما فى المآل فالمتوقع الثواب، ومن أين علمتم أنه يثاب على افعاله بل ربما يعاقب عليها، فالحكم عليه بالثواب حماقة لا أصل لها ★

★ هنا يتحدث الأمام الغزالى فى مسألة بعيدة عن الأفعال الآلهية متعلقة بأمر آخر هو طريق معرفة الله تعالى، لكن لما كانت المعرفة تقوم على الشرع الذى هو فعل الله تعالى فقد اعتبرت المسألة من الأفعال الآلهية من هذه الناحية .

فهل معرفة الله تعالى تقوم على الشرع، بمعنى أن الشرع هو الذى أوجب معرفة الله تعالى بحيث لو لم يرد الشرع لم تجب معرفة الله تعالى ابدا[1] .

---

(١) وهو رأى أهل السنة والجماعة والذى عليه اعتماد الأمام الغزالى ورجحه .

- أم أن معرفة الله تعالى لا تحتاج الشرع أو تتوقف عليه ، انما مردها إلى العقل وهو كاف فى التعرف على الله تعالى ، والحكم بأن معرفته تعالى واجبة وكذلك شكر نعمته حتى لو لم يرد شرع ، أو لم يرد بها الشرع[1] .

وكنا فى الدعاوى السابقات نتحدث عن افعال الله تعالى التى هى موضوع هذا القطب على النحو الذى اشار اليه الامام الغزالى بل وأكد عليه ،

ولكن العناية بطرق معرفة الله تعالى وأحكام تلك المعرفة هو الذى جعل الاهتمام بها غير ان ادخالها فى هذا القطب ربما كان من باب التكليف والاستحسان العقلى أو الاستقباح ، وبالتالى لا تكون المسألة - معرفة الله تعالى - داخله فى هذا القطب من حيث ذاتها بل من حيث الادلة الداعية الحاملة لها المعبرة عنها[2] .

❑ **والاراء فى المسألة تقوم على :**

[١] رأى أهل السنة والجماعة : وهو أن معرفة الله تعالى واجبة بالشرع ، فاذا لم يرد بها الشرع ما اكتفى بالعقل سواء من حيث معرفته أو شكر نعمته[3] .

---

(١) لأن الشرع ورد فيه النظر واعتباره طريقا إلى معرفة الله تعالى ، وهو شامل لها ولغيرها .

(٢) وحيث أن معرفة الله تعالى بالطريق الشرعى مذكورة فى النقل المنزل من ثم لزمت العناية .

(٣) ومعرفة الله تعالى يلزمها شكر نعمته جل جلاله .

[٢] رأى المعتزلة : وهو أن معرفة الله تعالى واجبة بالعقل حتى ولو لم يرد شرع ، وكذلك شكر نعمته ، والعقل فيه غنية وكفاية ، وهو محل التكليف والرعاية .

[أ] فما هى طرق معرفة الله تعالى أولا ؟

[ب] وعلى من تجب معرفة الله ثانيا ؟

[ج] ثم ما هى جهة وجوب معرفة الله تعالى ؟

❑ **أولا : طرق معرفة الله تعالى :**

معرفة الله تعالى تتم من عدة طرق :

[١] المعاينة القلبية : وهى معرفة الانبياء التى تكون بالمعاينة مع القرب ومعرفة الصديقين التى تكون بالمعاينه لكن من غير قرب .

[٢] الأدلة القطعية : وهى معرفة الشهداء من العلماء .

[٣] الأدلة الظنية الاقناعية : وهى معرفة الصالحين بالله رب العالمين

يقول العلامة ابن عرفه الدسوقى أعلم أن معرفة الله تعالى أما ان تكون بالمعاينه القلبيه سواء كان هناك قرب اولا ، وأما أن تكون بالادلة القطعية ، واما أن تكون بالأدلة الظنية الاقناعية[١] .

---

(١) العلامة محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقى – حاشية على شرح أم البراهين ص٢٠ ، وبهامشها شرح أم البراهين للشيخ محمد بن يوسف السنوسى الحسنى ط الحلبى الأخيرة ١٩٣٩م .

وطرق معرفة الله تعالى اتخذت مناهج مختلفة بعضها نقلية وأخرى مستجده ، وبعضها فطرية ، وأخرى عملية ونجزها فيما يلي :

[١] الأدلة النظرية

[٢] الأدلة العقلية

[٣] الأدلة الكونية

[٤] الادلة القرآنية – النقل المنزل .

[٥] الأدلة المعملية التجريبية .

وهذه الأدلة تنقسم إلى أقسام عديدة يصعب في هذه الالماحة الوصول اليها بشكل كاف ، وان كنت حاولت عرضها اجمالا وأحيل اليها خشية التكرار[1] .

ذلك أن الادلة على معرفة الله تعالى أو طرق الاستدلال على وجود الله تعالى ما تزال وستظل تجتذب اليها الأفئدة من آن لأخر ، وذلك لأن الفطرة والعقل والالهام لا يستغنون عن تلك المعرفة بل أنها الأمل العذب ، والأنشودة الدائمة في أعماق المفكرين ، وفي مناحي الالهام الداخلي لدى كل المسلمين المتدينين وهو سبب اهتمامهم ، وسر عنايتهم .

☐ ثانيا على من تجب معرفة الله تعالى ؟

---

(١) راجع كتابنا – حبر الرليد في علم التوحيد – المقدمة الخامسة – أدلة وجود الله تعالى قديما وحديثا ص٤٣/٥٣ ط٤ .

- ذكر العلماء ان معرفة الله تعالى واجبة على الثقلين وهما الأنس والجن ، وسموا بالثقلين لكونهم يثقلون بالتكاليف ، أو مثقّلون الأرض ، ولا ينصرف هذا الاستخدام اللغوى الا على الأنس والجن[1] .

أما الملائكة فليسوا مكلفين بمعرفة الله تعالي ، اذ هى بالنسبة لهم ضرورية فى حقهم كالنفس ، وهم كما قال الله فيهم : " عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون[2] . وقو له تعالى :" لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يأمرون[3] .

? لكن على من تجب تلك المعرفة من الأنس والجن ؟

أولا : الجن يختلفون عن الأنس فى اعتبارات تتعلق بكل منهما طبقا لظروفه التى خلقه الله تعالى عليها ، ومن ثم فالجن مكلفون من اعتبار الخلقة فمتى ولد فهو مكلف[4] .

ثانيا : ان بعض التمايز يقع بين الأنس والجن باعتبارات متعلقة بتلك الطبيعة ، وليست اختلافات فى منهج الايمان أو التكليف والاستدلال .

---

(١) العلامة الشيخ : أحمد الصاوى - حاشية على شرح الخريده البهيه ص٢٣ ط الحلبى .

(٢) سورة الأنبياء الايتان ٢٦/٢٧ .

(٣) سورة التحريم الاية ٦ .

(٤) وهى مسألة ركز عليها المفكرون المسلمون - راجع حاشية الباجورى على الجوهرة ص١٨ .

لذا سألمح إلى الشروط الواجبه فيمن تجب عليه تلك المعرفة من الأنس .

وهى :

[١] البلوغ : فلا يجب سلوك طريق معرفة الله على الطفل ، ولا الصبى غير المميز من بنى الانسان . أما الجان فهم مكلفون من حين الخلقه[١] .

[٢] التكليف

[٣] العقل

[٤] بلوغ الدعوة : فمن بلغته الدعوة إلى الله ، وهو بالغ مكلف لكن لم يطلب اليه الايمان بذلك الرسول ، فلا يطالب بها ، الا اذا كان الرسول حاملا رسالة عامة ومبلغا لهم أوامر الله تعالى طالبا من الجميع الايمان بالله معه .

ومن ثم فمن لم تبلغه الدعوة فليس مكلف الايمان ، ويؤخذ منه أن أهل الفترة ناجون ، ولو غيروا وبدلوا لقوله تعالى : " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا[٢] .

وما ورد من تعذيب لبعض أهل الفترة كحاتم الطائى ، وامرىء القيس . فانما رواية أحاد وهى لا تعارض الدليل القطعى ، وعلى فرض أنها ليست

---

(١) الشيخ أحمد الصاوى - حاشية الصاوى على شرح الخريده ص٢٣ .

(٢) سورة الاسراء الآية ١٥

- رواية أحاد فتعذيبهم ليس قاعدة عامة ، وانما تعذيبهما لأمر في علم الله تعالى قائم لا يعلمه الا الله ، بل ولحكمه يعلمها الله تعالى .

وقد فصل العلامة الشرقاوى القول في المسألة فقال رجح بعض مشايخنا الشافعية أن أهل الفترة ناجون ، وان غيّروا وبدلوا ، وعبدوا الأوثان لعذرهم ، ويعطيهم الله تعالى منازل من جنات الأختصاص لا من جنات الأعمال لعدم عملهم كالمجاذيب الذين لا أعمال لهم .

وهم من لم تبلغهم دعوة النبى السابق ، ولم يرسل اليهم النبى اللاحق كمن وجد بين موسى وعيسى من بنى اسرائيل ، ومَنْ بين اسماعيل ومحمد ﷺ من العرب ، اذ لم يرسل اليهم نبى بعد اسماعيل الا نبينا عليه الصلاة والسلام .

فالعرب أهل فترة حتى في زمان أنبياء بنى اسرائيل لأنهم لم يؤمروا بدعائهم إلى الله تعالى ، ولم يرسل بعد اسماعيل رسول ، واسماعيل انتهت رسالته بموته لبنيه الرسل لأن ثبوت الرسالة بعد الموت من خصائص نبينا ﷺ .

وأخباره ﷺ عن بعضهم كامرىء القيس ، وحاتم الطائى ونحوهم بأنهم فى النار ، انما هو لمعنى يعلمه الله تعالى فيهم لا لعبادتهم الأوثان ، فلا يدل على الحكم على جميعهم بأنهم غير ناجين ، اذ لم يقع منه عليه الصلاة والسلام أخبار بأن جميع من كان من أهل الفترة فى النار[1] ، ومن جملة أهل الفترة أبواه ﷺ على أنه ورد احياء ابويه وايمانهما به ﷺ .

---

(١) العلامة شيخ الاسلام عبدالله الشرقاوى - حاشية الشرقاوى على الهدهدى ص٣٩ .

قال الحافظ الدمشقي - رحمه الله - :

حبا الله النبي مزيد فضل ∴ على فضل وكان به رؤوفا
فأحيا أمه وكذا أباه ∴ لإيمانه به فضلا منيفا
فسلم فالقديم بذا قدير ∴ وإن كان الحديث به ضعيفا[1]

قال العلامة شيخ الاسلام الباجوري ، وهذا الحديث هو ما روى عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ سأل ربه أن يحيى له ابويه فأحياهما له فآمنا به ثم أماتهما .

قال السهيلي : والله قادر على كل شيء وله أن يخص نبيه بما شاء من فضله ، وأنعم عليه بما شاء من كرامته ، ولعل هذا الحديث قد صح عند بعض أهل الحقيقة ، كما يصرح به قول بعضهم :

أيقنت أن أبا النبي وأمه ∴ أحياهما الرب الكريم الباري
حتى شهدا بصدق رسالة ∴ صدق فتلك كرامة المختار
هذا الحديث ومن يقول بضعفه ∴ فهو الضعيف عن الحقيقة عاري[2]

---

(١) حاشية العلامة الصاوي على شرح خريدة البهية ص٢٢ .

(٢) العلامة شيخ الاسلام : ابراهيم الباجوري - حاشية تحقيق المقام على كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام ص١٤ - ط مصطفى الحلبي الأخيرة ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م - وراجع حاشية الباجوري على الجوهرة ص١٨/١٩

- اذن الملائكة مكلفون من أصل الخلقه والجن مكلفون من أصل الخلقه ، ولكن الجن لهم رسل منهم حتى جاء سيدنا محمد ﷺ خاتمـا لكل الرسـالات فكأن للجن كما كان للأنس .

أما الملائكة فمنهم الرسل ولا تأتيهم على سبيل التكليف ، بل على سبيل التشريف ، وتلك خصوصية مع سيدنا محمد ﷺ .

□ ثالثا : الجهة التي تجب منها معرفة الله تعالى :

قرر أصحاب الفكر الاسلامي في المســالة وجهات نظر نذكر مجملها بعد أن ننبه إلى أن الاتفاق عند أهل السنة والمعتزلة فى مسالة دقيقة وهـى أن الموجب لتلك المعرفة هو الله سبحانه وتعالى وهو محل اتفاق .

إنما الخلاف فى ما هـو المدرك للوجـوب ، هل المدرك للوجـوب هـو الشرع ، وهو رأى أهل السنة والجماعة وبخاصة الاشاعرة أم أن المدرك هـو العقل وهو رأى المعتزلة أم غير ذلك .

✪ اذن الخلاف فى مفهوم المدرك لا فى مفهوم الموجب[1] .

[١] رأى المعتزلة :

ذهب المعتزلـة إلى أن هذا المـدرك يثبت بـالعقل بنـاء على التحسـين والتقبيح العقليين وأن الشرع جاء مقويا للعقل ،

---

(١) حاشية الشرقاوى على شرح الهدهدى ص ٤٠ ، وفيها دقيقة جميلة ، فليرجع إليها من شاء .

✍ ؟ أما لماذا ؟

فلأن الفعل يقطع النظر عما جاء به الشرع ، أما أن يكون متصف بالحسن أو بالقبح ، ولكل منهما مراتب نلفت اليها فيما يلى :

✪ مراتب الفعل المتصف بالحسن :

- المرتبة الأولى : أن يكون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح وتاركه الذم ، وحينئذ يدرك العقل أنه واجب بالعقل .
- المرتبة الثانية : أن يكون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح ، ولا يستحق تاركه الذم ، وحينئذ يدرك العقل أنه مندوب تمام عقلى .
- المرتبة الثالثة : أن يكون الفعل بحيث لا يستحق فاعله المدح ، ويستحق تاركه الذم ، وحينئذ يدرك العقل أنه مكروه .
- المرتبة الرابعة : أن يكون الفعل بحيث لا يستحق كل من فاعله وتاركه مدحا ولا ذما ، وحينئذ يدرك العقل أنه مباح[1] .

✪ مراتب الفعل من حيث الوصف بالقبح :

قال العلامة الباجورى أن هذا الفعل ليس له الا مرتبة واحدة ، وهي أن يكون الفعل بحيث يستحق فاعله الذم ، وتاركه المدح ، وحينئذ يدرك العقل أنه حرام .

---

(١) العلامة الباجورى – حاشية تحقيق المقام ص١٣ .

[٢] رأى الماتريدية : ذهب الماتريدية إلى وجوب معرفته تعالى بالعقل لكن لا للتحسين العقلى كما تقوله المعتزلة ، بل لوضوحه فهو مبين له كالرسول .

[٣] رأى الأشاعرة : وقد ذهبوا إلى أنها واجبة بالشرع لا بالعقل باعتبارها حكما شرعيا ، لأن المقصود أن المعرفة وجبت بالشرع لا بالعقل ، وليس المقصود تقيد التكليف بالشرع[١] .

قال العلامة الباجورى :

[١] الاشاعرة يقولون : أن الأحكام تثبت بالشرع ، ولو لم تبعث رسل لم تثبت ، لأن عقولنا لا تدركها استقلالا ، وانما تدركها تبعا بمعنى أن العقل شرطه التكليف والتعقل ايضا .

[٢] المعتزلة يقولون : الأحكام تثبت بالعقل لأن له قدرة على التحسين والتقبيح ، والرسل جاءت مقوية مؤكدة لذلك .

[٣] الماتريدية يقولون : الأحكام تثبت بالشرع ، ما عدا وجوب المعرفة ، أما هو فهو بالعقل لوضوحه ، لا لتحسينه له ، ويكون وجوب المعرفة بالعقل عندهم معناه أنه لو لم يرد به الشرع ، لادركه العقل استقلالا لوضوحه[٢] ، ثم قال والحق مذهب الأشاعرة[٣] .

---

(١) العلامة الباجورى – حاشية الباجورى على الجوهرة ص١٩ ، وبالهامش تقريرات الأجهورى ط أولى ١١١

(٢) تحقيق المقام ص١٣ .

(٣) العلامة الباجورى – حاشية الباجورى على الجوهرة ص١٩ .

- يقرر الأمام الغزالى أن الشرع لو لم يرد لم يجب على العباد أن يعرفوا الله تعالى وأن يشكروا نعمة الله تعالى ، وقدم لذلك برهانا مؤداه .

العقل يوجب النظر ، وطلب المعرفة لفائدة مرتبة عليه ، أو مع الاعتراف بأن وجوده وعدمه فى حق الفوائد عاجلا وآجلا بمثابة واحدة .

● وهذا البرهان مرجعه إلى :

[أ] أن العقل وحده يوجب النظر طلبا للمعرفة المترتبة عليه ، وتلك فائدة

[ب] أن العقل وحده يوجب النظر سواء ترتبت عليه معرفة أم لا كما أن تحصيل الفوائد من عدمه لا يتوقف على العقل وهذا يعترف به كل العقلاء ، بل أن العقل فى الأمرين شيء واحد ، ومنزلته واحدة .

ثم يناقش خصومه قائلا لهم ، اذا قلتم أن الاقتصاء بالوجوب مع التأكيد على أنه لا فائدة منه أمر لا يصدقه عاقل ، بل هو حكم الجهل لا حكم العقل . اذ كيف يكون عاقلا من يرى أن العقل يوجب النظر ثم ينتهى إلى أن العقل لا فائدة فيه . وحكم العقل يقرر أن ذلك عبث لا يستقيم .

فاذا قلتم أن الموجب للنظر هو العقل ، ولا اعتداد به ، فهو عبث لافائدة فيه ، والعقل يرفضه ، ولا يأمر به ، بل أن كل ما هو خال عن الفوائد فهو عبث سواء كان خاليا عن كل الفوائد أم أغلبها[1] أم بعضها .

---

(١) لأن الشيء قد يتحقق به بعض الفوائد ويكون عبثا فى نفسه الوقت ، كالمتاجرة فى الخمر

أما إذا قلتم أن العقل يقتضي النظر لفائدة فلا يخلو موقفه في تلك الفوائد من أحد أمرين[1] .

[أ] أن ترجع الفوائد للمعبود تعالى ، وتقدس وهو الله سبحانه وتعالى الذي لا يستفيد من طاعات ولا يتضرر من المعاصي .

[ب] أن ترجع الفوائد إلى العبد نفسه ، وتلك الفائدة التي يمكن أن ترجع إلى العبد مردها إلى أحدى صورتين :

- الصورة الأولى : أن تكون الفائدة راجعة للعبد في الحال والمآل ، فإن حصلت في الحال فهو تعب محض لافائدة فيه للعبد الذي ربما يعجز عن تحقيق السعادة الروحية حين يعمل عقله فيستريح مما يعانيه[2] .
- الصورة الثانية : أن تكون الفائدة راجعة للعبد في المآل فالمتوقع الثواب ، وهذا أمر قائم ، لكن من أين علمتم أنه يثاب على افعاله ، بل ربمايعاقب عليها ؛ فالتحكم عليه بالثواب حماقة لا أصل لها ، إلا مجرد تحكيم العقل وحده[3] ، وهو غير مقبول على اطلاقه .

---

(1) هذا على سبيل الحصر وإلا فإن المسألة ربما تسعت هنا وهوه .

(2) وذلك أمر مقرر في الأفهام والشرائع دال عليه

(3) واحكامه غير مأمونة في هذا الجانب .

سؤال وارد

؟ وربما تسالنى اذا كان الاشاعرة يرفضون حكم العقل فى المسألة ، وهم فى ذات الوقت يقسمون علم التوحيد بحسب طرق دراسته إلى ثلاثة أقسام :

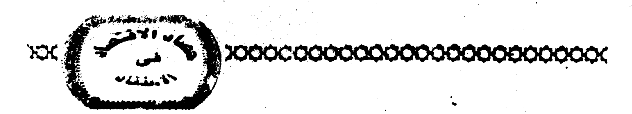
- القسم الأول : ما طريق اثباته العقل وحده حتى ولو لم يرد به سمع ، وهو اثبات وجود الله تعالى وبعض صفاته العظمى ، فإن العقل يستقل باثباتها ، ولذا توصف صفات المعانى بأنها عقلية[1] .
- القسم الثاني : ما كان طريق اثباته السمع وحده ، وهو عدد الصفات العظمى والاسماء الحسنى واليوم الآخر ، وما يتعلق بهذه الناحية فانها جميعا سمعيات لأن مصدرها السمع ، وهو ايضا طريقها .
- القسم الثالث : السمع والعقل معا ، وهو النبوات والمعجزات .
- فكيف يتأتى هذا الغاء العقل ودوره بالمرة ، مع أنه هناك كان العمدة والطريق الذى لا حيلة فيه ولا طريق مع الشرع سواه[2] .

والجواب : أننا لا نهمل العقل فى الوصول إلى المعرفة ، ولكننا ننكر أن يكون العقل هو الحاكم على الأفعال الآلهية بأنها حسنة أو قبيحة فليس شأن المتناهى ، وهو العقل أن يحكم على فعل اللامتناهى وهو الله سبحانه وتعالى ، وهو الذى نعول عليه فى المسالة .

---

(١) راجع حاشية المهتدى ص٢٣ .

(٢) حيث يتعاضد العقل بالشرع فى تلك المسائل اثباتا ومدارسة .



الاعتراض الأول

النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى واجب عقلا

○ **قال الشيخ :**

فأن قيل : يخطر بباله أن له ربا ، أن شكره اثابه ، وأنعم عليه ، وان كفر أنعمه عاقبه عليه ، ولا يخطر بباله البته جواز المثوبة على الشكر ، والاحتراز عن الضرر الموهوم في قضية العقل كالاحتراز عن المعلوم ★

★ هنا يقدم الشيخ صورة اعتراض تقوم على فكرة أن يخطر ببال العبد وعقله ووجدانه ، أن له ربا خالقا كريما ، آلها واحدا رحيما متصفا بصفات الجلال والكمال[1] .

ثم أن العبد يخطر بباله أحد أمرين :

✪ **الأمر الأول : حال الشكر على النعم**

او انه شكر آلهه فإنه سيثيبه الاحسان والعطاء الجزيل ، كما أنه سيسبغ عليه من أنعمه الكثير ، على سبيل الانعام والاحسان تفضلا منه تعالى ورحمة .

✪ **الأمر الثاني : حال الكفران على النعم[2] .**

---

(١) وهي اسمائه الحسنى ، وصفاته العظمى .

(٢) قال تعالى : " لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد " ((سورة ابراهيم الاية ٧)) .

= أما أن خطر بباله كفران النعم ، فهو مدرك لا محالة عقوبة ذلك النكران ، لأنه قرَّ فى عقله ووجدانه أن الطاعه والشكر تقع له الاثابة والكفران والمعاصى تقع له العقوبة .

ولا يخطر ببال العبد ابدا أن يتحول الشكر إلى عكسه بحيث تقع له بالشكر العقوبة ، كما لا يخطر بباله ابدا أن يعاقب على الشكر[1] .

والمعروف فى قاعدة العقل أن الاحتياط والابتعاد عن الضرر الموهوم فى قضية العقل وحكمه يشبه تماما الاحتراز عن ادراك العلوم كلها ، باعتبار أن المسألة متعلقة بالمعرفة ، وبالتالى فإن النظر واجب عقلا .

فاذا قدرنا تصوير اعتراض القوم على أن المعرفة واجبه بالشرع[2] .

وتقريرهم أن النظر واجب بالعقل[3] فى صورة قياس منطقى جاء على هذا النحو :

⇦ معرفة الله دافعه للضرر = (مقدمه صغرى)

⇦ وكل ما كان كذلك فهو واجب عقلا = (مقدمه كبرى)

⇦ اذن : معرفة الله تعالى واجبه عقلا = (وهى النتيجة)[4]

---

(١) لأن العقل ارتبط فيه بمجازاة الشكر بالانعام ، والاساءة بالعقاب .

(٢) وهو رأى أهل السنة والجماعة وبخاصة الاشاعرة .

(٣) وهو اتجاه اصحاب التفكير العقلى .

(٤) والقياس حملى ، وليس شرطيا من الشكل الأول ، قال العلامة الأحضرى :

فالأول الايجاب فى صغراه ∴ وان ترى كلية كبراه

- ولكن للخصم أن يمنع الكبرى ، فيقول لا نسلم أن كل ما كان دافعا للضرر فهو واجب عقلا ، لأنه محل المنازعة بل نقول أنها واجبة شرعا ، ويعود الأمر فى المنازعة إلى ما كان عليه حيث لم تسلم المقدمة الكبرى من الطعن عليها .

والمعروف أن القياس المنطقى عبارة عن قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها شيء أخر[1] ، ولكن هذا الاعتراض لم يسلم للخصم بل جاء الجواب عليه من أصوله ناقضا كل أسسه .

---

(١) الدكتور : عوض الله حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم - ط٣ ص١٣٣ - دار الطباعة المحمدية .

جواب الاعتراض

○ قال الشيخ :

قلنا : نحن لا ننكر أن العاقل يستحثه طبعه عن الاحتراز من الضرر ، موهوما ومعلوما فلا يمنع من اطلاق اسم الايجاب على هذا الاستحثاث ، فإن الاصطلاحات لا مشاحة فيها ، ولكن الكلام في ترجيح جهة الفعل على جهة الترك في تقدير الثواب بالعقاب .

مع العلم بأن الشكر وتركه في حق الله تعالى سيان ، لا كالواحد منا فانه يرتاح بالشكر والثناء ، ويهتز له ، ويستلذه ويتألم بالكفران ، ويتأذى به ، فاذا ظهر استواء الأمرين في حق الله تعالى فالترجيح لأحد الجانبين محال .

بل ربما يخطر بباله نقيضه ، وهو أنه يعاقب على الشكر لوجهين ★

★ هنا يرد الشيخ على اعتراض الخصم الذى أعلن فيه ضرورة النظر على جهة العقل .

ويقرر الأمام الغزالى فى الرد على الاعتراض عدة قواعد .

✪ القاعدة الأولى : أن العاقل لا ينكر وجود قوة فى طبعه تدفعه الا الابتعاد عن الضرر ، سواء كان الضرر معلوما على جهة التأكيد أو متوقعا على جهة الوهم(١) .

---

(١) فالاوهام كثيرا ما تفعل بأصحابها حين تسول لهم الأمور على غير حقيقتها .

- وهذا السلوك الداخلي الذي يقوده طبعه إلى الابتعاد عن أوجه الضرر يمكن تسميته فعلا موجبا على سبيله ومعرفة دافعه للابتعاد عن الضرر ، ويسمى بالايجاب هذا الاستحثان ، وهذا الايجاب غير وارد لأنه تنازع في الاصطلاحات التي يقف أصحابها بها على المعارف والعلوم التي يتناولونها[1]

أنما الخلاف بين أصحاب الاعتراض وجهة الاجابة قائم على ترجيح جهة الفعل على جهة الترك في تقدير الثواب والعقاب معا ، فإن فعل الشكر مرجح على الصمت عنه ، بل الحديث الشريف وارد به .

ففي الحديث الشريف اذا هَمّ العبد بحسنه فلم يعملها كتبت له حسنة ، فاذا عملها كتبت له عشر حسنات[2] .

اذن جانب الفعل في تقدير الثواب قائم بالعقل على الفعل ، وكذلك العقاب فانه قائم على الترك ، هذا في حق العباد .

أما في حق الله تعالى ، فإن الشكر وتركه في حق الله تعالى سواء لما سبق القول به من أن الطاعات لا تزيد في ملكه تعالى ، ولا المعاصي بمنقصه من ملكه تعالى وسلطانه .

---

(1) اذ لابد لكل علم من مصطلحات تخصه ، وتحفظ لغة التعامل معه .

(2) الترغيب والترهيب باب الهم بالحسنة ص١٣١ .

○ القاعدة الثانية : أن الثواب والعقاب وتقديرهما راجع لمسائل تتعلق بالعباد من حيث السعادة بالثواب والغضب من المعاصي ، لأن الطاعات فيها تكرمه لهم ، والمعاصي فيها انقاص من أقدارهم وأهانة لهم .

وليس هذا في الشأن مع الله تعالى ، فالواحد منا اذا سمع الشكر أو الثناء فرح به ، وأهتز له وطرب منه وشعر بشيء يضاف اليه لم يكن موجودا من قبل .

وكلما حصل له ثناء وشكر ، وقع له استحسان وتلذذ واهتزاز وطرب على الدوام من غير انقطاع ، بل تظل تلك حالاته ، وهو لا ينكرها بل يستحسنها ، ويمدح فاعلها .

أما اذ وقع له نكران لما قدّم من حسناته وكفران لكل ما قدم من معروف ، فانه بما انتهى اليه الأمر ، وكلما ذكر حسناته وسيئاته غلبه الندم ، وزحف إلى فؤاده التحسر على ما قدم من صالح لمن انكروه ومعروف لمن كفروا به .

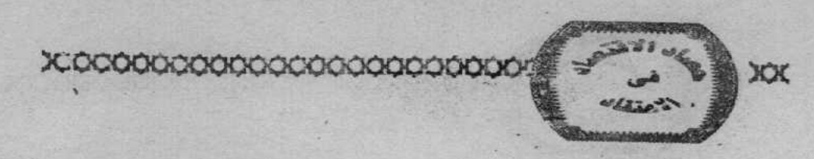
مع أن الحديث الشريف وارد نظيره قوله ﷺ " اذكر اثنين وأنس اثنين اذكر الله والموت ، وأنسى احسانك للناس واساءتهم اليك[1] .

---

(١) شرح الفشني على الاربعين النووية ص١١٨ .

القاعدة الثالثة : أن فعل الشكر ، والنكران بالنسبة لله تعالى متساويان ، وبالتالى فالترجيح بينهما غير قائم ، بل أن ترجيح أحدهما على الآخر فى حق الله تعالى محال ، من هذه ناحية .

كما ان العقل ربما خطر به نقيضه ، وهو أن الله تعالى يعاقب على الشكر ولا يثيب عليه ، ولا لائمة تقع لما سبق القول به من أن الله تعالى لا يجب عليه ثواب الطائعين ، ولا عقاب العاصين ، بل له أن يفعل ما يشاء وذلك ليس محالا ، ولا يلزم عليه محال ايضا وذلك لوجهين :



○ قال الشيخ :

أحدهما : أن اشتغاله به تصرف في فكره ، وقلبه بإتعابه ، وصرفه عن الملاذ والشهوات ، وهو عبد مربوب خلق له شهوة ، ومكّن من الشهوات ، فلعل المقصود أن يشتغل بلذات نفسه واستيفاء نعم الله تعالى وأن لا يتعب نفسه فيما لا فائدة لك فيه ، فهذا الاحتمال أظهر .

الثاني : أن يقيس نفسه على من يشكر ملكاً من الملوك بأن يبحث عن صفاته وأخلاقه ومكانه وموضع نومه مع أهله ، وجميع أسراره الباطنة مجازاة على أنعامه عليه .

فيقال له أنت بهذا الشكر مستحق لجز الرقبة : فما لك ولهذا الفضول ، ومن أنت حتى تبحث عن أسرار الملوك وصفاتهم ، وأفعالهم وأخلاقهم ، ولماذا لا تشتغل بما يهمك .

فالذي يطلب معرفة الله تعالى كأنه يريد أن يتعرف دقائق صفات الله تعالى وأفعاله ، وحكمته وأسراره في أفعاله ، وكل ذلك مما لا يؤهل له إلا من له منصب

فمن أين عرف العبد أنه مستحق لهذا المنصب فاستبان أن مآخذهم أوهام رسخت منهم من العادات تعارضها أمثالها ، ولا محيص عنها ★

★ ذكرنا أن الترجيح لجهة الفعل على جهة الترك في تقرير الثواب والعقاب مع العلم بأن الشكر وترك الشكر في حق الله تعالى سواء ، وأن

- الترجيح لأحد الجانبين محال فى حق الله تعالى ، وكذلك قررنا أن وجوب النظر بالعقل وحده محال كذلك[١] .

❑ **وجهى الاحالة[٢] .**

✪ **الوجه الأول** : أن صرف المرء قدراته واشتغاله بتقرير وجوب النظر بالعقل فيه اتعاب لقلبه ، كما أن فيه صرفا للعقل والقلب من الملاذ والشهوات التى خلقت فيه ، وهو قادر على الابتعاد عنها .

وهو فى ذات الوقت عبد مملوك لمالكه ، مربوب لربه جل علاه ، الذى خلقَ لهذا العبد شهوة ، ومكن من الشهوات فى قلبه ونفسه بالشكل الذى ينصرف نحو الأفضل[٣] .

فإن كان المقصود أنه يشتغل بلذات نفسه ، والقيام بشكر أنعم الله تعالى عليه ، وأن لا يتعب نفسه فيما لا فائدة لله فيه أصلا ، بل الفائدة راجعة لغيره ، فهذا الاحتمال وارد ، وفى نفس الوقت غالب ظاهر ويكون الشكر فى حد ذاته ليس مقابلا للنعم[٤] .

---

(١) وهو النتيجة التى لا حيلة أمام العقل سواها .

(٢) سواء على جهة العقل ، أو جهة العادة .

(٣) متى أستفاد منَ الشرع الشريف .

(٤) لأن النعم لا تكافئهما كل الطاعات .

✪ **الوجه الثاني** : أن يقيس صاحب القول – بأن النظر ومعرفة الله واجبه بالعقل – نفسه على من يشكر ملكا من الملوك بطريقة تقوم على البحث عن صفات الملك وأخلاقه الشخصية وسبر أغوره ، والبحث في خصوصياته ، وكشف صفاته وأخلاقه ومكانه ، وموضع نومه مع أهله ، فهل يعتبر ذلك شكرا ، أم بحثا في خصوصيات الملك تستوجب معاقبة العبد لا اثابته[1] .

❑ **ضرب الأمثال:**

وهل يعتبر شكرا ذلك الذى يقوم على بحث اسرار الظاهرة والباطنه مجازاة على أنعم الملك عليه ، أم أن ذلك من كشف عورات الرجل ، والدخول إلى ميدان اسرار الملك فيكون خروجا عن اللائق بالملك .

فمن الأولى أن يقال لهذا العبد الذى فتش اسرار الملك أنت بهذا الذى قمت به من كشف عورات الملك مدعيا أنك تشكره ، فما أنت الا مستحق به حز رقبتك وذبحك لا اثابتك أبدا .

ثم يقال له : ما بالك وهذا الفضول ، لقد بحثت عن خفايا الرجل ، وحاولت التعرف على كل خصيصة له ، وليس هذا من شأنك ، ولا هو حق عليه بل هو ملك له ، وليس ملكا لك[2] .

---

(١) لأنه تدخل فى أمر لا يعنيه ، وبحث أمورا ليس له الحق فى الدخول اليها .

(٢) وما دام كل ذلك من خصوصيات الملك فالأولى أن يعاقب العبد اذا حاول الدخول اليها لا أن يثاب عليها

- ثم من أنت أيها العبد حتى تبحث عن اسرار الملوك وصفاتهم ، وتحاول البحث فى اعماقهم ونياتهم وأفعالهم وأخلاقهم ، وما يخصهم ويهمهم وحدهم ، ولماذا لا تشتغل بما يهمك وحدك فأنت فعلت أمرا عصيا تستحق به العقاب ، رغم زعمك أنك تقدم الوان الشكر وهو محال منك ، وحق للملك نفسه ، ومحال منك أن تعرف ما يدور فى اعماقه[1] .

ثم يقرر الأمام الغزالى أن الذى يطلب معرفة الله تعالى على وجه الكنه والحقيقة ، فيحاول التعرف على دقائق صفات الله تعالى من حيث هى .

أو يحاول التعرف على افعاله تعالى وحكمته واسراره فى خلقه وأفعاله ، وكل ما يخص الله تعالى بطريق العقل وحده دون الاهتداء بالشرع فهو قائم على الأوهام متوقع له الخسران .

اذ لابد من مؤهل وهو الإنسان المصطفى له منصب، وهو النبوة ، وحتى يعرف الناس أنه من قبل الله مرسل فتأتى معه المعجزة ، ويتحقق الخارق وتصدق منه الدعوى[2] .

وحينئذ يكون صاحب هذا المنصب النبوى هو النبى ، والمؤهلات التى يحملها هى اصطفاء الله تعالى ، ولا يمكن لأى شخص أن يزعم أنه مؤهل لهذا المنصب أو أنه مستحق له الا اذا كانت ظنونا وأوهاما أنشأها وأقام امكانياته عليها[3] .

---

(١) هذا ضرب مثال ، والأمام الغزالى عادة يضرب كثرة من الأمثلة حتى تتضح المسائل .
(٢) لأن المعجزة هى علامة الصدق مع النبى ، وان لم تكن هى الدليل الوحيد لكنها دليل قوى .
(٣) فاذا لم يؤيد من قبل الله بالأدلة على صدقه كان متنبئا كذابا لانبيا صادقا .

= من ثم فقد ظهر أن تحكيم المعتزلة العقل فى التحسين والتقبيح ، وفى معرفة الله تعالى أنما هو قـائم علـى أوهـام تثبت فـى النفـوس بحكـم العـادات المتعارضة مع امثالها ، ولا محيص لاصحابها فى الخروج عنها .

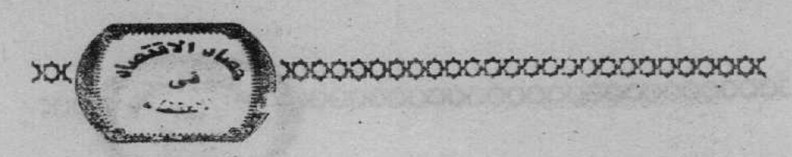
لكن أن هم استقاموا على اعتبار الشرع هو الحاكم فى الأفعال بالحسن والقبح والقاضى فى معرفة الله وطرق اكتساب تلك المعرفة فهـم لاشـك علـى الطريق السوى قد ساروا .

وأنوه إلى الفرق بين الحكم عن الفعل بالحسن أو القبح فى الأفعال التى يكون مصدرها المكلف باختيار منه . [illegible] فيه ، والذى جاء على أساسه الحكم بالحسن أو القبح [illegible] فالعقل يميز [illegible] الحسن من الأفعال والقبيح بدون توقف على السمع[1] .

لكن ماهى الجهة التى حكم من [illegible] على الأفعال بالحسن والقبح ، ذلك هو محل النزاع ويبدو أنه سيظل .

---

(١) الأمام محمد عبده – رسالة التوحيد ص٧١ ط١٧ دار المنار ١٣٨٦هـ .



الأعتراض الثاني

لو كان مدرك الوجوب هو الشرع لثبت افحام الرسول

○ قال الشيخ :

فإن قيل : فإن لم يكن مدركا لوجوب مقتضى العقول أدى ذلك إلى افحام الرسول ، فانه اذا جاء بالمعجزة وقال انظروا فيها ، فللمخاطب أن يقول أن لم يكن النظر واجبا فلا أقدم عليه ، وأن كان واجبا فيستحيل أن يكون مدركه العقل والعقل لا يوجب .

ويستحيل أن يكون مدركه الشرع ، والشرع لا يثبت الا بالنظر في المعجزة ، ولا يجب النظر قبل ثبوت الشرع فيؤدي إلى أن لا يظهر صحة النبوة أصلا ★.

★ هنا اعتراض ثان للقائلين بأن معرفة الله تدرك بالعقل دون الشرع ، ويقوم الاعتراض على الجدل الذى لا يراد منه سوى الجدل ... صاحب الرأى يريد القول :

بأنه اذا كان النظر لا يجب الا بالشرع ، والشرع لا يثبت الا بالعقل ، فقد توقف الشرع على ثبوت العقل ، وتوقف العقل على النظر الشرعى فيدور الأمر ولا ينتهى ، وفى هذا ابطال للنبوة وافحام للرسول .

□ تصوير الشبهة[1] .

---

(١) جعلنا الشبهة مكان الاعتراض ، والشبهة تعرف بأنها ما اشتبه أمرها على الناظر اليها فلا يدرى وجه الصواب من الخطأ فيها .

- اذا لم يكن العقل وحده مدركا لوجوب النظر ، فإن ذلك يؤدى إلى افحام الرسول ، لأن الرسول اذا جاء بالمعجزة التى هى أحدى علامات الصدق على نبوته ، وطلب من المرسل اليهم التصديق بأنه نبى[1] ولم يصدقوا

فقالوا له ما الدليل على أنك مرسل من الله تعالى الينا؟ فقال لهم هذه معجزتى انظروا فيها وسترون أنها أعلى من أمكانيات من اتحداهم ، وأنهم لن يتمكنوا من الاتيان بمثلها[2] .

فيقولون له : نحن لن ننظر فى معجزتك ، لأن النظر لا يثبت عندكم الا بالشرع الذى تحمله الينا بعد الايمان بك والتصديق بأنك مرسل الينا ، وهذا لم يتم فنحن لن ننظر فى المعجزة ، ولن نصدق بك .

وطالما أن النظر لايجب إلا بالشرع ، ولن نقدم عليه الا به ، فلن ننظر حتى يثبت وجوبه بالشرع ، ومن ثم تبطل دعوة النبى لهم متى كان عمادها فى النظر هو الشرع ، بل ربما قال من طالبه النبى التصديق ، فاذا لم يكن النظر واجبا بالشرع فلا أقدم عليه ، ولا أومن بك .

واذا كان النظر واجبا بالشرع وحده فيستحيل أن يكون مدركه هو العقل ، لأن العقل عندكم لا يحسّن ، ولا يقبح ، ولا يوجب بل ولا يأمر أو ينهى[3].

---

(١) لأن المعجزة احدى علامة الصدق على صدق الرسول فى دعواه النبوة .

(٢) وهو شرط فيها أن يقع بها التحدى ، ويعجز الجميع عن الاتيان بمثلها

(٣) أنه يعقل ، ويستوعب المعلومات ، ثم أنه نور روحانى به تدرك العلوم الضرورية والنظرية .

- ويستحيل أن يكون مدركه الشرع أيضا ، لأن الشرع الذى هو التصديق بالنبوة ولا يثبت الا بالنظر فى المعجزة ، ولا يجب النظر فى المعجزة على المكلف قبل ثبوت الشرع واستقراره على جهة اليقين عنده[1] .

اذن النتيجة توقف النظر فى صدق النبى على المعجزة ، وتوقف المعجزة على وجوب النظر ، وتوقف وجوب النظر على الشرع فيدور الأمر ، ولا تثبت المعجزة ، ولا تظهر صحة النبوة أصلا فيؤدى ذلك إلى ابطال النبوة وافحام الرسول ، والأخلال بالرسالة فثبت أن معرفة الله تعالى واجبه بالنظر على جهة العقل[2] ، وهو القائل به ، ومفهوم دعواه .

✪ والملاحظ أن هذه الأعتراض قام على :

[١] أن وجوب النظر فى المعجزة يتوقف على ثبوت الشرع باعتبار أن الشرع هو المقتضى للنظر والحاكم بوجوبه[3] .

[٢] وجود الدور الفاسد الذى يقع له البطلان ، اذ فيه توقف الشىء على نفسه ، باعتبار توقف ثبوت الشرع على النظر فى المعجزة ، وإلا فما هو الدليل على صدق الرسول فى دعواه[4] .

---

(١) لأن الظن والشك لاتقوم عليهما العقيدة لأن المطلوب فيها هو اليقين .

(٢) هذه دعاوى الخصم ومزاعمه

(٣) وهو رأى أهل السنة والجماعة ، وميلهم فى المسألة .

(٤) ومن المعروف أن المعجزة علامة الصدق .

- وتوقف النظر على ثبوت الشرع هو نفسه توقف المعجزة على النظر ، ومن ثم يثبت فيه القول ، بأن توقف الشيء على نفسه ، أو توقف الشيء على ما توقف عليه الشيء نفسه ، ولذا يسمى دورا فاسدا .

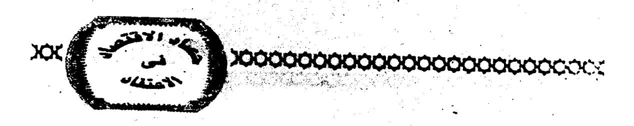
[٣] ان توقف النظر على وجوبه بالشرع ، وتوقف التصديق بالشرع على النظر فيؤدى ذلك إلى بطلان دعوى النبوة وافحام الرسول فى دعواه ، وظهور الخصم عليه ، والقدرة على الاستمرار فى الانكار[1] . هذا من وجهة نظر أصحابه

ويلاحظ فيه استعمال الألفاظ فى غير محل ، والتحاور فى استعمالات لفظ الوجوب أو حمله على أكثر من معنى ، مع أن المعانى المحمولة متخالفة لدى المتناظرين[2] ، وشرط الصواب فى المناظرة الاتفاق عليه .

---

(١) لأنه لن يكون مطالبا بالنظر ولا الايمان اذ افترضنا افتقاد الدليل على وجوب النظر فى الشرع

(٢) وهو خلاف ما نص عليه اصحاب أدب البحث والمناظرة - راجع رسالة فى آدب البحث والمناظرة للدكتور : الشورباصى الحسنين ص٣٣ .



جواب الاعتراض الثاني

○ قال الشيخ :

والجواب : أن هذا السؤال مصدره الجهل بحقيقة الوجوب ، وقد بينا أن معنى الوجوب ترجيح جانب الفعل على الترك ، بدفع ضرر موهوم فى الترك أو معلوم .

وإذا كان هذا هو الوجوب فالموجب هو المرجح ، وهو الله تعالى ، فإنه إذا ناط العقاب بترك النظر ترجح فعله على تركه .

ومعنى قول النبى ﷺ أنه واجب ، مرجح بترجيح الله تعالى فى ربطه العقاب بأحدهما .

وأما المدرك فعبارة على جهة معرفة الوجوب ، لا على نفس الوجوب ، وليس شرط الواجب أن يكون وجوبه معلوما ، بل أن يكون علمه ممكنا لمن اراده ★

★ يقرر الأمام الغزالى الجواب على الاعتراض الثانى ببيان ثلاثة أمور ، وفيها ينطوى الجواب :

- الأول : أن مصدر تلك الشبهة هو الجهل بحقيقة الوجوب على الناحية الشرعية المقبولة ، وطالما كان الخطأ فى الاساس الذى قامت عليه الشبهة فقد بأن أن ما يترتب عليها باطل مثلها بناء على أن ما بنى على الفاسد يكون فاسدا ، وما أقيم على باطل فهو ايضا باطل[1] .

---

(١) وهى قاعدة مقررة فى الأصول الفقهية والفروع ، كما هى فى الأعراف السليمة .

- الثاني : أن معنى الوجوب الذى يقرره الأشاعرة هو أنه ترجيح جانب الفعل على الترك فى دفع المكروه سواء كان الضرر موهوما أو معلوما ، فإن دفع الضرر الموهوم يقتضى الوجوب[1] .

- الثالث : أن الموجب هو المرجح للفعل على الترك ، وهو الله سبحانه وتعالى[2] .

- الرابع : إن تعلق العقاب بترك النظر من قبل الله تعالى فقد ترجح فعله على تركه لا محالة ، وهذا كله مرجعه الشرع ، أما اذا كان المقتضى للوجوب هو العقل ، فإن ترجيح الفعل على الترك غير قائم[3] .

- الخامس : اذا قال النبى ﷺ ان النظر واجب ، فهو صادق ، وقوله راجح لا بترجيح نفسه وانما بترجيح الله تعالى فى ربطه العقاب بتكذيبه[4] .

فلما قال النبى أن النظر واجب ، فقد ثبت وجوب النظر بالشرع ، أما اذا قال الموصوف أو المتخصص أن النظر واجب فقد عرف أن طريقه النظر العقلى لا الشرعى ، والفرق بينهما ظاهر[5] .

---

(١) ويقوم به الاقتضاء مع الملائمة .
(٢) فالاشياء كلها تستند اليه وحده .
(٣) والا فما هو المرجح ، والأمور كلها متساوية فى جانب العقل .
(٤) ومكذب النبى مستوجب العقاب .
(٥) فالنبى معتمده الشرع ، وجهة ارساله كذلك ، أما العقل فإنه يعتمد عليه اصحابه وكفى .

- اذن مدرك الوجوب لا يعقل أن يكون العقل وحده ، اما لماذا ؟ فلأن لفظه المدرك عبارة عن جهة معرفة الوجوب ، وليس هي نفس الوجوب، والفرق بين جهة الوجوب ، ونفس الوجوب مما لا يحتاج مزيد بيان .

فمثلا : الصيام واجب على المسلم المكلف الخالى من الأعذار لكن جهة الوجوب هي الشرع لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون[1] .

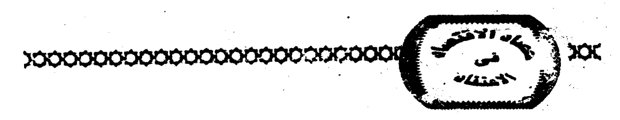
كما أنه ليس من شرط الوجوب أن يكون وجوبه معلوما ، بل يكفى فيه أن يكون علمه ممكنا لمن اراده ، وليس مستحيلا عليه ، ولا ممتنعا ابدا .

ثم أن النظر له جهتان أحداهما ايجابية ، وهى اعماله ، والثانية سلبية ، وهى اهماله ، وكلتاهما سواء ، فاذا ترجح الفعل فلابد له من مرجح حتى يتحقق ويتم .

واذا ترجح الترك فلابد من مرجح حتى لا يقع ، بل ويحل الترك محل الفعل ، وذلك كله يحتاج الموجب المقتضى المرجح ، وهو الله تعالى ، والشرع مبلغ عنه فثبت أن النظر واجب بالشرع لا بالعقل .

---

(١) سورة البقرة الآية ١٨٣ .



○ قال الشيخ :

فيقول النبي : أن الكفر مهلك ، والايمان شفاء مُسْعِد ، بأن جعل الله تعالى أحدهما مسعدا ، والآخر مهلكا ، ولست أوجب عليك شيئا فإن الايجاب هو الترجيح ، والمرجح هو الله تعالى .

وانما أنا مخبر عن كونه سِمًّا ومرشدا لك إلى طريق تعرف به صدقي وهو النظر في المعجزة ، فإن سلكت الطريق عرفت ونجوت ، وان تركت هلكت ☆

☆ هنا يتحدث الأمام الغزالي عن الجهة التي يقع منها الترجيح ، والتي تمثل في امكان التعرف عليها ، فيقرر أمورا تقع على الامثال موقع المضرب والمورد منها :

[١] قول النبي ﷺ لأمته ولمن يغريهم الكفر – ان الكفر عند التعرف عليه ، وأدراك حقيقته يتضح أنه سم مهلك لصاحبه ملق به في النار ، لقوله تعالى : " وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها وان يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوى الوجوه بئس الشراب وساءت مرتفقا[1] .

---

(١) سورة الكهف الاية ٢٩ .

[٢] قول النبى ﷺ لأمته ، لمن أنار الله بصائرهم بالايمان " ان الايمان نور يتلألأ فى عقول المؤمنين تستضىء به مشاعرهم وتداوى بـه قلوبهم ، وتسعد به جوانحهم ، وبالتالى فالايمان شفاء مسعد[١] .

ولما كان قول النبى هو الشرع فقد اتضح أن الجاعل فى الأول الاهلاك ، وفى الثانى الشفاء هو الله تعالى ، فاذا قال النبى لست أوجب عليك شيئ لا النظر ولا غيره كما لا أوجب عليك الايمان أو الكفر ، فما ذا هو صانع .

لابد أنه سيلتفت إلى النبى مستمعا ومنصتا حتى أن مشاعره الداخلية قائلة ان الايجاب وهو الايمان تغلب ادلته ، وهو الراجح ، والمرجح هو اللـه سبحانه وتعالى[٢] .

ثم يأتى دور آخر للرسـول هـو الابـلاغ والأخبـار عـن حقيقـة الكفـر والايمـان[٣] ، بعد أن عرفهم ضرورة التعرف إلـى اللـه تعـالى قـرر لهم ما يلى :

[١] أنه رسول مخبر عن الله تعالى ، مؤيد من عنده .

---

(١) وقد قررت ذلك أيات الذكر الحكيم :" فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق " ((سورة هود الاية ١٠٦)) ، وقوله تعالى :" وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ " ((سورة هود الاية ١٠٨)) .

(٢) باعتبار استناد الممكنات كلها إلى الله تعالى لا إلى بعضها .

(٣) وتلك مهمة النبى فالكفر ظلام والايمان نور .

[٢] أنه مخبر عن كون الكفر سما مهلكا .

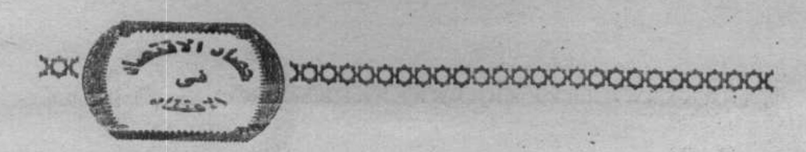
[٣] أنه مخبر عن كونه الايمان شفاء مسعدا .

[٤] أنه مرشدك إلى طريق النجاة التى تعرف بها صدقه من كذبه ، وهو النظر فى المعجزة ، فإن سلكت طريق النظر فى المعجزة ، وعرفت قيمة العقيدة ، وسلامة العبادة عرفت الله ونجوت من الهلاك .

❖ وإن تركت النظر ، وأهملت التعرف على الله تعالى وسرت فى طريق تكذيب النبى هلكت ، فأى الطريقين تختار ؟

وحينئذ لا يقع الدور ، لأنه سيثبت له الجهة التى منها يقع الوجوب أولاً وهى ادراك المعانى ، وترك المكاره ، ثم المدرك ثانيا ، وهو الأمر المهم اذ لابد أن يكون فاهما لمايلقى اليه ، مدركا لحقيقة ما يتخاطب به .

ثم تأتى المرحلة الأخيرة ، وهى الأعلان عن كونه المبلغ والهادى ، والأمر بالنظر هو الشرع ، ولا يقع دور كما هو الحال فى الاعتراض على ما زعمه أصحاب القول الأول .



ضرب الأمثال

○ قال الشيخ :

ومثاله مثال طبيب انتهى إلى مريض وهو متردد بين دواءين موضوعين بين يديه :

فقال له :

أما هذا فلا تتناوله ، فانه مه [illegible] ان ، وأنت قادر على معرفته بأن تطعمه هذا السنور فيموت على الفور فيظه [illegible]

وأما هذا ففيه شفاؤك [illegible] على معرفته بالتجربة ، وهو أن تشربه فتشفى ، فلا فرق فى حقى ولا فى [illegible] ذى بين أن يهلك أو يشفى ، فإن استاذى غنى عن بقائك ، وأنا ايضا كذلك .

فعند هذا لو قال المريض هذا يجب علىّ بالعقل أو بقولك ، وما لم يظهر لى هذا لم أشتغل بالتجربة كان مهلكا نفسه ، ولم يكن عليه ضرر .

فكذلك النبى قد أخبره الله تعالى بأن الطاعة شفاء والمعصية داء ، وأن الايمان مسعد ، والكفر مهلك وأخبره بأنه غنى عن العالمين ، سعدوا أم شقوا ، فانما شأن الرسول أن يبلغ ويرشد إلى طريق المعرفة وينصرف ، فمن نظر فلنفسه ، ومن قصر فعليها ، وهذا واضح ★

★ هنا يضرب الأمام الغزالى مثالين للخير والشر ، للهلاك والنجاة ، لما فيه المنفعة ، وما فيه المضرة ، حتى يظهر دور النبى فى حياة المبعوث اليهم[1] .

(١) فإنه أخذ بأيديهم إلى طريق النجاة لا محالة ، بل هى أحدى مهام النبى .

ولذا فإن اللامام الغزالى هنا يبرز دوره كمفكر مسلم له اصالة ، وفقيه عارف اين يذلف قلمه ، والى اى اتجاه يقود خطواته فيضرب أمثلة :

المثال الأول : الطبيب الناجح مع مريضه[1] .

فيقرر الامام الغزالى أن مثال النبى مع المبعوث فيهم مثال الطبيب الذى جاءه مريض متردد بين دواءين أيهما يستعمل ، بل و[illegible] يختار فكلاهما فى امكانياته أن يشتريه ، وأن يتعامل معه لكنه لا يدرى ايهما يصلح له ، وايهما يصلح لغيره ، واذا استخدمه هذا المريض أهلكه بينما اذا وصف لغيره نجا[2]

فيقول الطبيب للمريض :

أما احدهما : فليس لك ، وأياك أن تتناوله لأن فيه هلاكا محققا للنسان والحيوان ، واذا اردت أن تجرب فافعل وحتما ستهلك ، أما أن اردت أن تختبر صدقى فاطعمه هذا السنور[3] ، ولا شك أنه سيموت على الفور ، ويتضح لك أن الذى أخبرتك به من أن هذا الدواء سام خبر صادق ، وقول أكيد .

---

(١) ونقصد الناجح لأن غيره ربما اسقم صحيحا ، وأمرض سليما .

(٢) لأن بعض الادواء تصلح للعلاج والآخر لا يؤدى الا إلى الهلاك .

(٣) السنور : حيوان أليف من الفصيلة السنورية ، ورتبه اللواحم من خير ماكله الفأر ومنه أهلى وبرى المعجم الوجيز ص٣٢٤ .

- أما الدواء الثاني : فهو الذى جعل الله شفاءك فيه ، وأنت قادر على استعماله ، فتتأكد أنى صادق بالتجربة ، ولن تخرج على الأمر المألوف ، كل ما فى الأمر أنك ستشربه فتشفى ، واذا شربه يشفى بأمر الله تعالى ، لأن الله جعل العلاقة بين الاسباب والمسببات عادية .

- ثم يقول الطبيب لمريضه : ايها المريض لا فرق بينى وبين استاذى فى أن يشفى هذا اذا شرب الدواء المفيد له ، أو يهلك الثانى اذا شرب الدواء المهلك له فالهلاك والنجاة تقع على الشارب فقط المستخدم للدواء وحده[1] .

- ثم يقول الطبيب لمريضه : أن تبقى حيا أو تهلك فذلك شأنك لا يضرنى ولا استاذى وأن تبرأ فتنعم بالصحة والعافية فذاك شأنك ولا يضاف إلى رصيدى أو رصيد استاذى شىء من ذلك فافعل ما تراه وأفعل ما تهواه نفسك[2] .

المثال الثانى : المريض سليم الفطرة أو مريضها [3] .

يضرب الأمام الغزالى المثال بالمريض سليم الفطرة الذى يقول للطبيب سابتعد عن التجربة بنفسى لأنك صادق فيما قلت ، حيث أننى لا أضمن

---

(١) أما الذى لم يشرب فقد نجا من الهلاك ، ولو شرب السم لهلك أيضا .

(٢) كأنه بعد أن عرفه المنافع والمضار ترك له حرية الاختيار .

(٣) مثلان متناقضان حتى تظهر المسألة بوضوح .

- السـ[illegible] تقصـور عقلـى وتجـاربى عن الاسـتقلال بهـذه المعـارف وتلـ التجارب ، وحينئذ تتحقق السلامة ، ويظفر بالنجاة ، وكذلك من يـأخذ بالشر فيتجه إلى المعرفة مباشرة[1] .

◈ أما اذا قال المريض لطبيبه : أيها الطبيب النابه أترانى آخذ أمرى فيمـ قلت لى باقوالك أم بالفعل على سبيل الوجوب .

ثم أن الأمر مالم يظهر فهل آخذ بقولك أم بالفعل – لن أبـرح الأرض ولن أشتغل بالتجربة فكأن المريض مهلكا نفسـه ، وليس علـى الطبيب فـ الأمر شىء ، اذ أنه سيقف من الدواءين موقفا واحدا ، لا هو آخذ بما فيـ الدواء [illegible] دبر عن ما فيه الداء ، ومن ثم يقع له الهلاك لا محالة[2] .

✪ المثال الثالث : النبى مع المبعوث اليهم

آخذ الأمام الغزالى نفسه بضـرب الأمثـال تقريبا للأفهام ، فشبه النبى بالطبيب الماهر فى جانب الاتقان والاحكام ، والا فإن النبى أعلى بمراتب مـن درجات الطبيب[3] .

فالنبى أخبره الله تعالى بأن الطاعة شفاء لأمراض القلوب ، وخروج من دوائر المعاصى ، كما أخبره أن المعصية داء ، وأمره أن يبلـغ عن اللـه تعالى أن الايمان مسعد لأصحابه ، وأن الكفر مهلك لاتباعه .

- (١) لأن من ذاق عرف ، ومن عرف سلم ونجا ، أما من لم يعرف فقد انحرف .

(٢) وكذلك كل من لم يأخذ بما اتاه من الله فحتما يهلك وأى هلاك .

(٣) ونحن لا نقارن بينهما أنما يضرب المثال تقريبا للأفهام .

كما أخبره الله تعالى أن الله غنى عن العالمين ، سعدوا أو شقوا ، فما السعادة الا اليهم ، وما الشقاوة الا راجعة عليهم ، قال تعالى : " أن تكفروا فإن الله غنى عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وان تشكروا يرضه لكم[1] .

اذن دور الرسول منحصر فى الابلاغ والارشاد والتوجيه ، ارشاد إلى ما فيه الخير وطريق المعرفة بالله أول وأولى طرق الخير وليس على الرسول بعد الانذار شيء ، قال تعالى : " أن أنت الا نذير[2] . وقوله تعالى :" ان عليك الا البلاغ[3] .

ودور النبى بعد الابلاغ والانذار ، ثم الانصراف ، فليست الهداية ملكا له حتى يقوم بها ، قال تعالى :" أنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء[4] . وقوله تعالى : " فذكر أنما أنت مذكر لست عليهم بمصيطر[5] .

وبعد النبى فمن نظر فيما قاله له النبى وأهتدى كان له الأجر تفضلا ورحمة ، وتلك نعماء تقلب فيها ، أما من أغمض عينيه ، وقصر فى النظر والتعرف على المأخذ والسير مع النبى فقد ضل ، وما أهتدى ، وعليه الوزر والأثم ، وليس له الثواب والأجر ، ومن شدة وضوح هذا الأمر فانه لا يحتاج مزيد بيان .

---

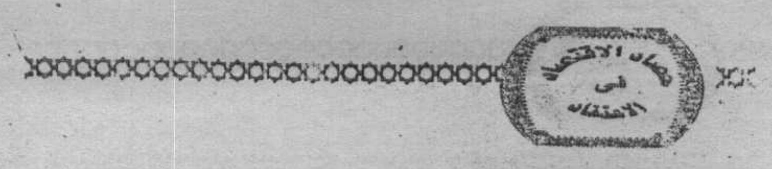
(١) سورة الزمر الاية ٧ .

(٢) سورة فاطر الاية ٢٣ .

(٣) سورة الشورى الاية ٤٨ .

(٤) سورة القصص الاية ٥٦ .

(٥) سورة الغاشية الايتان ٢١/٢٢ .



الاعتراض الثالث وجوابه

رجوع الأمر إلى أن المقتضى هو العقل وهو الموجب أيضا

○ قال الشيخ :

فإن قيل : فقد رجع الأمر إلى أن العقل هو الموجب من حيث أنه بسماع كلامه ودعواه يتوقع عقابا فيحمله العقل على الحذر ، ولا يحصل إلا بالنظر فيوجب عليه النظر

قلنا : الحق الذى يكشف الغطاء فى هذا من غير اتباع وهم وتقليد أمر هو أن الوجوب كما بان عبارة عن نوع رجحان فى الفعل والموجب هو الله تعالى ، لأنه هو المرجح ، والرسول مخبر عن الترجيح ، والمعجزة دليل على صدقه فى الخبر ، والنظر سبب فى معرفة الصدق ، والعقل آلة النظر ، والفهم معنى الخبر والطبع مستحث على ... من فهم المحذور بالعقل ★

★ يقرر الأمام الغزالى اعتراضا ثالثا يمكن أن يجرى من الخصم ... التأكيد والاتباع بل والمشايعة ، وهذا الاعتراض يقوم على أن العقل ... الفيصل فى المسألة ، وهو المقتضى والموجب للنظر .

❑ **تصوير الاعتراض :**

يقرر أصحابه أن النبى حينما يتحدث مع قومه يخاطب العقلاء ، لا البلهاء ، وهو حين يُفَهِّمهم انما يفهم بالعقل فهو الذى يسمع ويعى ، ويفهم ما يلقى اليه ، وهو الذى يتوقع العقاب ، أو يندفع للثواب[1] .

---

(١) ولذلك كان البلهاء لا تكليف عليهم ، لأنهم فقدوا عقولهم.

- ثم أن العقل الذى يخاطبه النبى متميزا بأنه يحمل صاحبه على الحذر وطبقا للتجارب والخبرات التى هى رصيد ذاتى له فانه يستخدمها فى تحريك اتجاهاته نحو الخير والابتعاد عن الشر(1) .

ولا يحّصل هذه التجارب والخبرات الا بالنظر ، ومن ثم فيوجب عليه الأمر النظر ، ويعود الحال إلى أن العقل هو المقتضى للنظر والدافع للمعرفة ولو لم يكن نبى ، فالعقل فيه كفاية(2) .

ثم أن العقل فى ذاته ينطوى على امكانيات منها أنه متى سمع كلام النبى ، وعرف دعواه توقع عقابا على المخالفة وثوابا على الطاعة والتزم الحذر والحيطه ، وهذا التوقع العقلى لا يحصل الا بالنظر ، اذن أوجب العقل النظر .

❑ الجواب على الاعتراض الثالث :

يقرر الأمام الغزالى أن هذا الاعتراض ضعيف جدا ، لأنه اعتمد على الوهم والتقليد ، ولو نظر العاقل فى المسألة لانكشف له النقاب عن أمور :

- الأمـر الأول : أن الوجوب هنا عبارة عن نوع رجحان فى الفعل .

---

(1) وكل العقول السليمة على هذا الدرب تسير .

(2) وقديما قال ابو العلا :

﴿ ايها المغرور ان خصصت بعقل ... فاسأله مكل عقل نبى ﴾

ابو العلاء المصرى - اللزوميات جـ٤ ص١١ - ط بيروت .

- الأمر الثاني : أن الموجب هو الله تعالى ، لأنه هو المرجح .
- الأمر الثالث : أن الرسول مخبر عن الترجيح الموجود في الفعل ، وليس هو نفسه الترجيح ، والفرق بينهما ظاهر .
- الأمر الرابع : أن المعجزة دليل على صدق الرسول في الخبر الذي نقله .
- الأمر الخامس : أن النظر سبب في معرفة صدق النبي وليس هو ذاته صدق النبي ، والفرق بين السبب وبين ذات السبب بعيد جدا ، وكثير ايضا .
- الأمر السادس : أن العقل آلة النظر ، وليس هو النظر ولا سبب النظر ، والفهم هو ادراك معنى الخبر الملقى من المخبر ، وهو الرسول إلى المبلغ اليهم وهم المخاطبون .
- الأمر السابع : أن الطبع مستحث على الحذر وليس الطبع هو العقل ، كما أن العقل ليس هو الطبع ، بل كل واحد منهما له حدوده وصلاحياته[1]

واذا كان طبيعته تفهم المعنى ، فإن الطبع هو تحريك ذلك المعنى في الداخل ، حتى يدفع صاحبه إلى الحذر بعد تفهم المحذور بالعقل[2] .

✪ مثال ذلك :

---

(١) فالعقل وسائله الحسن والتجارب والعقل ذاته أما الطبع فالتجارب والخبرات

(٢) وكلاهما يساهم مع الآخر للسير في الاتجاه الصواب .

= السيارة القادمة من بعيد بسرعة شديدة ، وقائدها طفل صغير ، فإن العقل قد فهم أمكانية وقوع الطفل فى الخطأ بحيث ربما تندفع السيارة من قائدها نحو المارة حتى تنال منهم الاجساد والأعمار .

فاذا سمع صوت السيارة من بعيد ، فإن طبعه يستحثه إلى الاندفاع بعيدا عن ميدان تلك السيارة ، بل ربما ابتعد تماما عن كل توقع يظن أنها تجىء فيه[1] .

وبالتالى يكون الطبع قد استحث صاحبه على الحذر ، وليس هو الذى فهم المحذور ، لأن الفهم دور العقل الذى هو آلة الفهم بينما الطبع هو المستحث عليه .

---

(١) وذلك بحكم غريزة البقاء وحب الحياة .

○ قال الشيخ :

فلابد من طبع تخالفه العقوبة الموعودة ، ويوافقه الثواب الموعود فيكون مستحثا ولكن لا يستحث ما لم يفهم المحذور ، ولم يقدر ظنا ، أو علما ، ولا يفهم الا بالعقل ، والعقل لا يفهم الترجيح بنفسه بل بسماعه من الرسول ﷺ .

والرسول لا يرجح الفعل على الترك بنفسه ، بل الله هو المرجح ، والرسول مخبر ، وصدق الرسول لا يظهر بنفسه بل بالمعجزة لا تدل ما لم ينظر فيها والنظر بالعقل ، فاذا قد انكشفت المعانى .

والصحيح فى الألفاظ أن يقال : الوجوب هو الرجحان ، والموجب هو الله تعالى ، والمخبر هو الرسول ، والمعرف للمحذور صدق الرسول هو العقل .

والمستحث على سلوك سبب الخلاص هو الطبع ، وكذلك ينبغى أن يفهم الحق فى هذه المسألة ، ولا يلتفت إلى الكلام المعتاد الذى لا يشفى الغليل ، ولا يزيل الغموض ★

★ يقرر الأمام الغزالى أن الطبع له سلطان على صاحبه ربما يفوق قدراته العقلية ، فالطبع دائما يأنف من العقوبة ويرفضها ، ويستحث صاحبه على الفرار منها ، والابتعاد عنها .

فاذا كانت تلك العقوبة واردة على لسان النبى تحذيرا من المخالفة فإن الفرار منها سيكون أسرع ، ومن ثم ينظر ، ويكرر النظر حتى يتعرف على الخالق جل علاه طبقا لما يرشده اليه الشرع[1] .

(١) وآيات الذكر الحكيم فى ذلك كثيرة .

- كما أن الثواب الذى يرد على لسان النبى يدفع إلى الاستمساك به ، ومحاولة الفوز معه فيكون مستحثا لصاحبه إلى الخير ، كما يكون مستحثا له فى الهرب من العقوبة[1] .

غير أن هذا الاستحثاث لا يكون مقبولا الا اذا كان المحذور مفهوما على سبيل القطع ، وليس الظن ، وذلك كله لا يفهم الا بالعقل باعتباره آلة الفهم ، والعقل لا يفهم الترجيح بنفسه ، وانما بميزان يقف عنده لا يميل به وهو السمع المعصوم الذى يأتى به النبى فثبت أن وجوب النظر بالشرع لا بالعقل[2] .

ثم أن العقل يعرّف بأنه نور روحانى به تدرك العلوم الضرورية والعلوم النظرية[3] ، والضرورى من العلوم هو الذى لا يحتاج إلى مجهود كبير فى تحصيله والنظرى ما يحتاج مجهودات كثيرة من كسب ونظر واستدلال .

كما أن الرسول لا يرجّح الفعل على الترك بنفسه ، أو من تلقاء ذاته أنما المرجّح هو الله تعالى ، والرسول مبلغ عن الله تعالى فاخباره صادقه ، متى كانت المعجزة واقعة له ، مؤيدة ومعضدة[4] .

---

(١) بل أن الفرار من العقوبة سيكون هو الغالب .

(٢) وذلك مما يغلب عند المنازعة .

(٣) شرح السليم ص٧ .

(٤) وهذا الذى يتميز به النبى الصادق عن المدعى الكاذب .

- والمعجزة لا تدل بذاتها بل تدل باعتبار النظر فيها ، والناظر اليها ان المعجزة تثبت بأحد طريقين :

[١] المشاهدة لمن عاصرها .

[٢] النقل المتواتر لمن سمع عنها[1] .

واذا كان الأمر كذلك فقد ارتبط النظر فى المعجزة بالعقل لا بغيره حتى يصح القول بأن النظر واجب فى نفسه من حيث هو لكن وقع فى معرفة الله تعالى بايجاب الله تعالى الوارد على لسان الرسول ، وهو الشرع .

كما أن وجوب النظر على المكلف مرتبط بالعلم بكونه أمرا ممكنا فى ذاته ، وليس مستحيلا ، فإن اريد به العقل والطبع معا من استحثاث على سلوك سبب النجاة ، والخلاص من الشرور ، فقد حصل الأمران معا[2] .

- ويرى الامام الغزالى أنه متى حصل ذلك انكشف أمر المعاند وبان طريق المعانى ، كما أن الصحيح من وجهة نظر الأمام الغزالى فى هذه الألفاظ أن يقال :
  - الوجوب : هو الرجحان .
  - والموجب : هو الله تعالى .

---

(١) وسنولى المسألة عناية اثناء الحديث عن المعجزة

(٢) أمر الشرع والعقل للستحث .

- والمخبر : هو الرسول ﷺ .
- والمعرّف للمحذور وصدق الرسول : هو العقل .
- والمستحث على سلوك سبيل الخلاص : هو الطبع

ثم ينتهى إلى القول بأن مثل ذلك الذى انتهينا اليه ينبغى أن يفهم الحق في هذه المسألة ، ولا يلتفت إلى الكلام المعتاد أو المكرر الذى يضيع دون فائدة فيه سوى اضاعة الوقت ، وتبديد الجهد .

ثم هو لا يشفى الغليل[1] ، ولايزيل أى غموض فى المسألة .

ويعلق أحد الباحثين بأنه اذا جاء الرسول بالمعجزة ، فليس للمخاطب الحق فى أن يقول للرسول ، ان لم يكن النظر واجبا فلا اقدم عليه ، وان كان واجبا فيستحيل أن يكون مدركه العقل والعقل لا يوجب شيئا مما يؤدى إلى أن يدون مدركه العقل ، وهو مذهب المعتزلة .

أو إلى أن يكون مدركه الشرع ، وهو مذهب السنّى فيؤول الدور ، وذلك لأن النظر لا يتوقف على العلم بوجوب النظر لا فى العادة ولا فى الشرع .

أما فى العادة فلأن الله تعالى أجرى عادته - باتفاق العقلاء - على النظر فى عجائب الكائنات دون أن يقول أحدهم لا أنظر حتى أعلم وجوب

---

(١) مثال يضرب لكل صاحب حاجة لا يكون المعروض كافيا لها ، ومنه لا يشفى العليل .

- النظر خاصة اذا ما كان فيما يتوقع منه خطرا حيث كان طبع الانسان يستحثه على الحذر.

وأما في الشرع فلأن وجوب النظر متوقف على التمكن من العلم أي التأهل له ، ويكون التأهل بالعقل والبلوغ ، وبلوغ الدعوة ، وليس على العلم بالفعل.

فليس من شرط الوجوب أن يكون وجوبه معلوما ، بل أن يكون علمه ممكنا لمن أراد[1] .

ولست أوافق هذه الدراسة فيما انتهت اليه ، لأن الدور لازم قول المعتزلي وليس قول السني ، وبخاصة أن الامام الغزالي كشف النقاب عن الجهة التي لا يلزم فيها الدور بالنسبة لتوقف النظر على الشرع عند السني .

اذ ان النظر المراد عند السني هو أعمال العقل في المسألة المعروضة ، وهي التعرف على الله تعالى وصفاته التي يعرضها الشرع من خلال النبي المرسل ، وهذا لا دور فيه[2] .

أما النظر عند المعتزلي فهو ترتيب أمور معلومه للتأدي إلى مجهول تصوري أو تصديقي ، وهنا يلزم الدور لأنه سيتوقف النظر على اثبات الشرع واثبات الشرع على وجوب النظر ، فيحدث الدور وهو فاسد .

---

(١) ا... تور : مصطفى عمران – شرح الاقتصاد في الاعتقاد جـ٢ ص٢٩٨ .

(٢) [illegible] ن شروط الدور لا وجود لها بالنسبة له .

- فاذا أخذنا في الاعتبار أن ادلة السنى لا يصل اليها الدور ، ولا تدار، فقد بان أن الدور لاحق بشبهات المعتزلى واعتراضاته وحده وليس العكس[1]

كما أن معنى الوجوب عند السنى هو الرجحان للفعل على الترك رجحان النظر في الأدلة التي يأتي بها النبي على الأعمال بخلاف الوجوب عند المعتزلى فإن معناه ما تلحق تاركه عقوبة أو ضرر كبير والفرق بين الوجوب عند كل منهما كبير جدا .

أضف إلى ما سبق أن الموجب للنظر عند السنى هو لسان الشرع ، أما الموجب للنظر عند المعتزلى فهو حكم العقل ، وأى عقل ذلك الذي يمكنه السير في المعقولات حتى يبلغ فيها مالا يمكن تصوره .

وفوق ذلك فإن المخبر عن الوجوب للنظر على جهة الشرع هو الرسول الصادق من قبل الله تعالى المؤيد بالمعجزة ، وهو طريق آمن لا شك فيه أما المخبر عند المعتزلى فهو فكرة الصلاح والأصلح ، والحسن والأحسن ، ومثل تلك الأفكار قل أن تسلم لأصحابها[2] .

ثم أن العقل يستطيع الحكم على صدق الرسول بما يراه من دلائل مؤيدة له من المعجزة والصفات الذاتية وغيرها ومن ثم فانه يميز من المحذور ويبتعد عنه لأنه حكم بصدق الرسول ، وكذلك عرف المحذور .

---

(١) وبالتالى فالمساواة بينهما لا تقبل .

(٢) وقد بان أنها فكرة وليست عقيدة دينية .

فاذا جاء دور الطبع فى الاستحثاث لفعل الخير والابتعاد عن الشر ، فما ذلك الا من خبرات سابقة وأمكانيات فى الأعماق ثابته ، وهى فى أغلب الأحوال تعتصم بالضمير[1] .

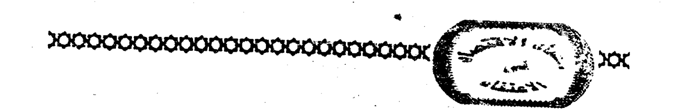
وربما نستأنس له بقوله ﷺ " البر ما أطمأنت اليه النفس ، والأثم ما حاك فى الصدر[2] . فما هى الدعوى الأخيرة من تلك الدعاوى ؟

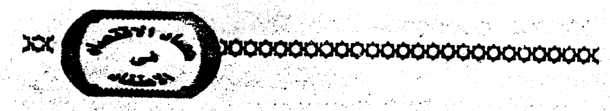
---

(١) وتكون السلوكيات أحدى مظاهر ذلك الضمير .

(٢) رياض الصالحين باب البر ص٤١٠ .


الفصل السابع
بعثة الأنبياء
جائزة ليست واجبة ولا محالة





○ قال الشيخ :

ندّعى أن بعثة الأنبياء جائزة وليس بمحال، ولا واجب، وقالت المعتزلة أنها واجبة، وقد سبق وجه الرد عليهم، وقالت البراهمة أنه محال .

وبرهان الجواز أنه مهما قام الدليل على أن الله تعالى متكلم، وقام الدليل على أنه قادر، لا يعجز على أن يدل على كلام النفس بخلق ألفاظ وأصوات ورقوم أو غيرها من الدلالات، وقد قام دليل على جواز ارسال الرسل فانا لسنا نعنى به إلا أن يقوم بذات الله تعالى خبر عن الأمر النافع فى الآخرة والأمر الضار بحكم أجراء العادة .

ويصدر منه فعل هو دلالة الشخص على ذلك الخبر، وعلى أمره بتبليغ الخبر، ويصدر منه فعل خارق للعادة مقرونا بدعوى ذلك الشخص الرسالة، فليس شىء من ذلك محالا لذاته، فإنه يرجع إلى كلام النفس، والى اختراع ما هو دلالة على الكلام، وما هو مصدق للرسول ★

★ من المسائل المهمة فى العقيدة قضية بعثة الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – لكن ما هى علاقتها بالأفعال الآلهية والجواب أن النبى خالقه الله فهو فعله، والنبوة ارسال من الله فهى فعله، وكلها من علم الكلام، لأن علم العقيدة يقوم على مباحث ثلاثة . هى :

□ المبحث الأول : الآلهيات :

- وهى ما يتعلق باثبات وجود الله تعالى من حيث الأدلة ، وطرق التعرف عليه سبحانه وتعالى ، وصفاته جل علاه ، وأفعاله ، وما كان من هذا القبيل[١] .

❑ المبحث الثاني : النبوات :

وهى المسائل المتعلقة بالأنبياء من حيث هم ، والمهام التى كلفوا بها ، والرسالات التى بعثوا لابلاغها ، والسلوكيات التى يجب أن يكونوا سائرين عليها ، والصفات الكمالية التى يجب أن يتحلوا بها ، إلى غير ذلك مما يتعلق بالنبوات[٢] .

❑ المبحث الثالث : السمعيات :

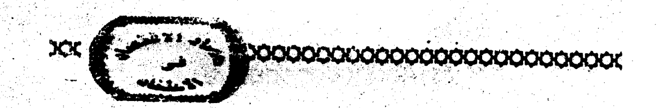
وهى المسائل الدينية التى لا طريق إلى معرفتها الاالنقل المنزل وهو السمع المعصوم كعدد صفات الله والموت والقبر والبعث والحشر ، والجنة والنار إلى آخر ما يتعلق بهذه الأمور التى تعرف بالسمعيات[٣] .

---

(١) ربما يقال : لماذا هى الميات والله تعالى واحد ؟ والجواب أنها تتعلق بأمور كلها الهية ، وجميع هذه الأمور والوصف القائم معها يقال عليهما معها الهيات ، فكل صفة الهية واحده ، وجمع هذه الصفات الهيات ، وكذلك الأمور المتعلقة با لله تعالى فكلها الهية نسبة اليه سبحانه وتعالى .

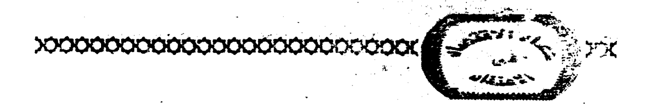
(٢) ولما كانت كل مسألة منها متعلقة بأمر نبى سميت نبوات ، كما أنها تشمل والنبى ةالصفات المتعلقة به والقوم الذين ارسل فيهم ، والوحى الذى جاءه ، ولذا عرفت بأنها نبوات .

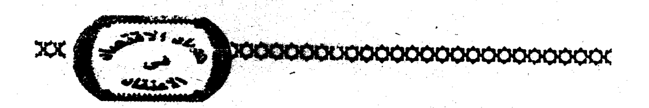
(٣) لما كانت مصادر التعرف عليها هو الوحى المنزل ، والرسول المبلغ سميت سمعيات ، لا باعتبار الآله التى بها السمع ، وهى الاذن وأنما باعتبار أنها سمعت من الملك عن طريق النبى ، والنبى ﷺ أسمعها المرسل اليهم .



المبحث الأول

موقف الناس من النبوات





موقف الناس من النبوات

اختلف الناس فى أمر بعثة الرسل ، والنبوات ، من حيثيات عدة ، أشهرها ما يرجع إلى النفى والاثبات ، وهو يرجع إلى جهتين :

الجهة الأولى : جهة المثبتين لها[1] :

- وهم فريقان باعتبار حكم الارسال لا جهة الاثبات .

- **الفريق الأول : القائلون بأنها جائزة :**

وهذا الفريق يقوم الجواز عنده على انها من الأمور الممكنه ، وليست مستحيلة فى نفسها ، وبالتالى فامكانها قائم ، لأنهم لا يوجبون على الله تعالى شيئا ، ومن هذا الفريق أهل السنة أشاعرة وماتريدية .

- **الفريق الثانى : القائلون بأنها واجبه**

وهذا الفريق يقرر أنها واجبه على الله تعالى لما فيها من مصالح للعباد تتعلق بهم فى أمر المعاش ، وأمر المعاد ويعنون بالوجوب ما فى تركه ضرر ظاهر ، أو ما هو ثابت عنده ، مرقوم فى متابه ، على وجه يتحقق به مصالح العباد[2] ومنهم المعتزلة .

---

(١) المؤمنون بالله تعالى مقرون باثبات النبوات من سلف وخلف اشاعرة وماتريدية ومعتزلة وفلاسفة .

(٢) راجع كتابنا " الغزاليات فى السمعيات على شرح المقاصد " - الجزء السادس

* الجهة الثانية : النافين لها[1] .

وهم يرون البعثة للرسل محالة ابدا ، وبالتالى فكل من زعم أنه نبى أو ادعى ، فما هو الا كذاب ، لأن النبى الذى يدعى أنه مبعوث[2] لا يخلو أمـره عن أحد أمور كلها باطلة .

- الأول : أن يأتى النبى بما يعلو عن العقل فيرد النبى وقوله لأن العقل مناط التكليف ولا يكلف الله العقول بمالا طاقة لها فيه[3] .

- الثاني : أن يأتى النبى بما هو أدنى مما فى العقول فـيرد قـول النبـى لأن العقل بحاجة إلى الترقى لا التدهور ، والرقى لا الانحطاط ، فمـا قيمـة النبى ان كانت امكانياته أقل من أمكانيات المرسل اليهم ، ومـن ثـم يـرد قول النبى وتـرد فكرة بعثته[4] .

- الثالث : أن يأتى النبى موافقا لما هو قائم فـى العقل ، وحينئذ لا تكـون قيمة للنبى ، اذ أن ما فى العقل يكفى ، فمـا دور النبـى اذن ، ان كـان

---

(١) وهم المنكرون للنبوات وهم غير مؤمنين با لله تعالى ، لأن الايمان بالرسل جزء من العقيدة فمن كفر بها كفر بالكل

(٢) لأن المنكرين للنبوات يعتبرون ذلك مجرد دعوى أو مزاعم وظنون .

(٣) هى احتمالات كاذبة لأن العقل لا يحيط الا بما يتمكن منه ، والعقل نفسه يعترف بوجود أمور تعلو عليه .

(٤) هو مجرد احتمالى جدلى لأن النبى دائما أعلى من امكانيات العقول كلها حتى يكون هو الموجه والقائد .

للتأكيد فالعقل الصحيح أحكامه كافيه ، وأن كان التكرار ففى السابق كفاية[1] .

وهذه الجهة تمثلها فرق كثيرة ، وتقوم عليها اتجاهات متعددة منها البراهمة والسمنيه وغيرها من تلك الفرق التى لها وجود فى الفكر ، وشبهاتها واهية ، والردود عليها كثيرة ، أبسطها وقوع النبوات فعلا وتعددها على سبيل الوقوع الفعلى ، والامكان العقلى .

والأمام الغزالى لم يعر النافين أهتماما ، لأنهم فى ميزان الفكر سقطوا[2] ، وما عادلهم من ذكر الا فى ضحيات قلائل تذكر على سبيل التنديد بهم والسخرية من حكايات أخبارهم ، والأمام الغزالى ركز على الشبهات التى تجمعهم وغيرهم .

وبخاصة أن منكرى النبوات تنوعوا فمنهم منكر بدافع الحقد والحسد ، ومنهم منكر بدافع الكبر والكراهية ، ومنهم منكر للعناد واللجج وهم المنكرون فى أقوام المرسلين[3] .

كما أن بعضهم قد أنكر النبوات استكانه لحكم العقل الضعيف[4] ، وانصياعا لشبهات واهية صنعها الخيال المريض ، ودعمها الاتجاه العدوانى

---

(١) هذا الوجه غير مقبول لأنه يقوم على فرض كاذب ، فإذا جاء النبى بما يوافق العقل على سبيل التأكيد والاستحسان والتأكيد فماذا فى الأمر ؟

(٢) وهم الذين عرفوا لدى المفكرين المسلمين بأنهم المنكرون للنبوات .

(٣) الدكتور : محمد حسينى موسى محمد الغزالى - عبدالكريم الخطيب وآراؤه الكلامية ص١٨٠/١٨٥ جامعة عين شمس ١٩٩٢م .

في ناموس أصحابه ، أضف إليهم معطلة العرب[1] الذين رددوا نفس المزاعم في أنكار النبوات أصلا ، وقد تناولنا شبهاتهم ، وطرق الرد عليها بشكل واسع ، فليرجع إليها من شاء[2] .

لكنا اذا جئنا لأهل الاثبات فمن الضروري الالتفاف إلى الجهات التي اثبتوا النبوة من خلالها :

أولا : القائلون بالايجاب :

وهم الفلاسفة الذين قالوا أنها واجبة عقلا ، لأنها من المصالح العامة التي يقتضيها النظام العام ، وقال بعض المعتزلة يجب على الله تعالى[3] مراعاة للصلاح والأصلح ، والحسن ، والأحسن .

مع الأخذ في الاعتبار أن وجوب البعثة عند الفلاسفة وجوب عقلي ، وجوب أمكانيات يمكن التخلي عنه متى حصل القيام بما فيه حفظ النظام داخل المجتمع ذاته .

---

(٤) المصدر السابق ص٢١٠/١٨٦ .

(١) عبدالكريم الخطيب وأراؤه الكلامية ص٢٣٣/٢١٩ مخطوط بجامعة عين شمس .

(٢) راجع كتابنا – الغزاليات في السمعيات – الجزء السادس ، وكذلك كتابنا عبدالكريم الخطيب وأراؤه الكلامية

(٣) المواقف – الموقف السادس – المقصد الثالث ص٢٤٢ .

اما وجوب المعتزلة من القائلين به فهو وجوب مراعاة ، وملاءمة ، وجوب وجه ، وبالتالى فالفرق بينهما يثبت أن اتجاه كل منهما ليس هو اتجاه الآخر .

كما أن وجوب المعتزلة قائم على أنه لو لم يتحقق ارسال الرسل لأدى ذلك إلى فساد ، فلو لم يفعله جل جلاله لأدى إلى أن يكفر قوم لولاه ما لآمنوا[1] .

يقول القاضى عبدالجبار : أعلم أنه اذا صح أن الذى يبعث له الرسول تعالى من تعريف المصالح والمضار فلا شبهة فى أن ذلك واجب ، كما أنه تعالى اذا كلف فلا بد من أنه يجب التمكين ، وازاحة العلل بالالطاف ، وما شاكل ذلك[2] .

وهذا الوجه لم يرق للأشاعرة ، فنهضوا فى وجه القائلين به يردونه عليهم ، وكان الأمام الغزالى أحد الأشاعرة الذين تولوا الرد على القائلين بالايجاب جملة ، واثبات الرأى الذين يميلون اليه وهو أنها ممكنه ، وليست واجبه على الله تعالى أبدا .

ثانيا : القائلون بالجواز

يقرر الأمام الغزالى أن الرأى الذى يقف عنده ويرجى الجواز ، لأن البعثه والارسال من الأمور الممكنه ، وليست مستحيلة ، ولاواجبه وفى نفس

---

(١) المغنى جـ١٤ الأصلح ص٦٣ .

(٢) المغنى جـ١٥ النبوات والمعجزات ص٦٣ .

الوقت لا تقبل أي دعوى من غير دليل عليها ، فلذا نراه يلجأ إلى الحديث عن براهين القول بأنها جائزة[1] .

وهذا البرهان قائم على ما يلى :

[١] ندعى أنها جائزة شرعا ، وعادة ، وعقلا ، وعرفا[2] .

[٢] قيام الدليل على أنه تعالى متكلم ، وهذا الكلام الآلهى المكتوب يلقيه فى روع النبى عن طريق الوحى .

[٣] قيام الدليل على أن الله تعالى قادر ، ومن قدرته ارسال الرسل ، وتكليف الأنبياء القيام بتلك المهام ، ولا يعجز سبحانه وتعالى أن يدل على كلام النفس بخلق الفاظ وأصوات[3] تنطق وتسمع ، وتقرأ وتكتب ، مع غيرها من الكتابات المدونه المعلمه ذات الرقوم الثابته ، وهى الأيات التى تقرأ ، والكلمات التى تسمع وتكتب ، وغيرها من الدلالات التى لاتقف عند غيره ، بل تنتهى اليه وحده .

[٤] قيام الدليل على ارسال الله الرسل من الأقوام إلى أفرادهم ، ومن الأفراد فى أقوامهم ، فلم يرسل لبنى الانس جنا ، ولا لبنى الجن ملائكة ، وانما الارسال التكليفى قائم على قوله تعالى : " وما من دابة فى

---

(١) وهو رأى أهل السنة ، وبخاصة فريق الأشاعرة ، أما الماتريدية فيقولون أنها من مقتضى الحكمة الآلهية .

(٢) وكلها جهات متكاملة .

(٣) ومنه القرآن الكريم ، وهو الخاتم .

الأرض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم ما فرطنا فى الكتاب من شىء ثم إلى ربهم يحشرون[1] .

وقوله تعالى : " وان من أمة الا خلا فيها نذير[2] . وقوله ﷺ " كان كل نبى يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى الناس كافة " إلى غير ذلك من الايات القرآنية والأحاديث النبوية التى تفيد أن ارسال الرسل منحة من الله تعالى ، وتفضلا ورحمة .

واذا كان الأمر كذلك فإن النبوة يقصد بها أن يقوم الخبر عن الله تعالى بذاته تعالى ، بالأمر والنهى ، لكن الأمر يكون متعلقا بالنافع للخلق فى الآخرة .

وأن يأتى هذا الخبر عن الله تعالى قائما فى الأمر على الابتعاد عن المضار ، بحكم العقل والعادة ، فإن هذا الأمر الآلهى القائم بذاته تعالى يحتاج إلى معبر عنه ناقل له ، وهو فعل من أفعاله تعالى .

ولن يكون هذا الناقل سوى دليل على الخبر الذى يحمله ، والأمر الذى ينقله أو يبلغه بحيث يصدر عنه ذلك الخبر ، ويكون النبى فى ذات الوقت قائما بتبليغ الخبر عن الله تعالى إلى من أرسل اليهم ، ولذا لابد فى هذا الشخص من صفات تميزه عن غيره .

---

(١) سورة الأنعام الاية ٣٨

(٢) سورة فاطر الاية ٢٤

سمات النبى[1].

والأمام الغزالى يقرر سمات النبى الذى يحمل الرسالة فيرى أنها كثيرة ، لكن أبرزها :

[١] أن يكون مرسلا من الله تعالى .

[٢] أن يحمل من الله تعالى تعاليم إلى خلقه .

[٣] أن يقوم فعلا بابلاغ ما كلف به ان كان مرسلا[٢] .

[٤] أن يصدر عنه خارق للعادة حتى يكون مصدقا فى دعواه ، وهو المعجزة .

[٥] أن يكون ذلك الخارق للعادة مصاحبا لدعوى النبوة وموافقا لغرض النبى ، فإن جاء سابقا أو لاحقا على دعواه الرسالة لا يعتد به ، كما اذا جاء مخالفا لغرض المدعى فلا تقبل منه دعوى النبوة ، لأن المعجزة دالة الصدق ، فاذا جاءت مكذبة له ، لم تكن له بل كانت عليه ولاتكون معجزة انما تسمى استدراجا[٣] أو أهانة حتى وأن كانت خارقا للعادة .

- اذن هناك أمور كلها ممكنه ، وليست محالة :

---

(١) نذكر الغالب الأهم منها ، وليس الحصر الدقيق لها .

(٢) على الرأى القائل بأن الرسول يبلغ .

(٣) والأستدراج أمر خارق للعادة على خلاف ما يرغب المدعى ، وقد يكون أهانة له .

- الأول : أن يتكلم الله تعالى معبرا عن الكلام النفسى بالكلام المنزل .
- الثاني أن يكون هذا الكلام مفهوما على لغة البشر فيكون فى النبى ثم باقى أمته .
- الثالث : اصطفاء الله تعالى لواحد من خلقه حتى يكون مميزا عن أقرانه ، عاليا عليهم بتفضيل الله تعالى .
- الرابع : ارسال الله تعالى له حتى يبلغ من ارسل فيهم تعاليم الله تعالى اليهم .
- الخامس : أن يخرق الله له العادة ، ويجرى على يديه مالم يكن له جريان على يد غيره .
- السادس : أن يصدقه الخارق ، ويكون مؤيدا له[1] .

فاذا جمعت تلك الأمور فى عبارات أضيق كانت فى ثلاثة :

- الأول : كلام الله النفسى :

[أ] تكليم الله على لغة التعبير .

[ب]تكلم الله على لغة الارسال .

- الثاني : أختراع ما هو دلالة على الكلام :

---

(1) وهو صدقه فى دعواه النبوة .

[أ] الرسالة .

[ب]الوحى .

- الثالث : ما هو مصدق للرسول :

[أ] المعجزة .

[ب]الموافقة لغرضه

وهى كلها أمور ممكنه جائزة ليست مستحيلة على الله تعالى ، ولا واجبه أبدا على الله تعالى من أية ناحية من نواحى الوجوب بل هى ممكن عقلا ، واقعة فعلا[1] .

---

(١) والدليل هذا العدد الكبير من الأنبياء والمرسلين الذين جاء ذكرهم تفصيلا فى القرآن الكريم .

○ قال الشيخ :

وان حكم باستحالة ذلك من حيث الاستقباح والاستحسان فقد استأصلنا هذا الأصل فى حق الله تعالى ، ثم لا يمكن أن يدعى قبح ارسال الرسول على قانون الاستقباح .

فالمعتزلة مع المصير إلى ذلك لم يستقبحوا هذا ، فليس ادراك قبحه ، ولا ادراك امتناعه فى ذاته ضروريا فلابد من ذكر سببه ★

★ وما دمنا قد سلمنا أن ارسال الرسل جائز ، فإن حكم الاستحالة منفى حتى وان زعموا حكم الاستحالة بناء على الاستقباح والاستحسان الذى يدعيه ، فإن الاستحسان يقرر أمكانية ارسال الرسل لا ايجاب الارسال ، والا كان الايجاب استقباحا فى حق الله تعالى[1] .

ثم لا يمكن أن يدعى أحد قبح ارسال الرسل طالما كان فيه مصلحة راجعة إلى العباد ، والا أنقلب الحسن قبيحا ، والقبيح حسنا ، وحقائق الأشياء ثابته ، أما ادعاء حسنها وقبحها فى آن واحد فذلك مردود[2] .

ثم أن المعتزلة مقرون بارسال الرسل على سبيل الجواز ، ويكون الارسال استحسانا ، فاذا لم يدرك الفعل حسن الارسال فلا يجب ، وبالتالى

(١) وحينئذ يكون واجبا قبيحا فى نفس الوقت والخصم لم يقل به .

(٢) سواء كان الحسن والقبح على الناحية العقلية أو غيرها .

= فإن ادراك القبح كادراك الحسن من حيث هو ادراك ، مع الفرق في الادراكين ، فالحسن حسن والقبح قبيح[1] .

اذن فلا الارسال ضروريا ، ولا الامتناع ضروريا في ذاته ، وانما راجع إلى ارادة الله تعالى لا إلى وجوب الارسال أو امتناعه لما عرف أن أيا منهما لا يمتنع من ذاته ، ولا يجب من ذاته كذلك ، وانما لا بد له من سبب يرجح جانب الارسال على غيره ، وهو ارادته تعالى ، فبان الأمر[2] .

وفي تقديري : أن مقايسة الغائب بالشاهد في مسألة النقصان ضلال مبين ، وحماقة يصعب قبولها أو تقدير قائليها ، وقديما قيل :

اتق الأحمق لا تصحبه	∴	انما الأحمق كالثوب الخلق
كلما رقعت منه جانبا	∴	حركته الريح وهنا انخرق
واذا عاتبته كي يرعوى	∴	زاد جهلا وتمادى في الحمق[3]

وربما أنكر وجه الارسال للرسل منكر ، لكن متى ادعى النبي الرساله وأيده الله تعالى بالمعجزة ، وجب التصديق برسالته ، وتصديقه في كل ما بلغه عن الله تعالى ، لأن المعجزة دليل صدقه[4] ، ومن ثم فقد ثبت أن

---

(١) وهو الذي تشهد به العقول السليمة ، والفطر النقية ، سواء في أفعال العباد أو غيرها .

(٢) وهو الذي ذهب اليه الأشاعرة - راجع كتابنا الغزاليات في السمعيات - جـ٦ .

(٣) الشيخ الشريف مسعود بن حسن القناوي - فتح الرحيم الرحمن شرح لامية ابن الوردي ص١٤٠ .

(٤) الدكتور : سليمان سليمان خميس - محاضرات في العقيدة ص١٠٥ - الطبعة الأولى ١٩٦٣م .

- الارسال للرسل ممكن وليس بواجب على الله تعالى ، ولا مستحيل أو محال عليه تعالى .

❑ تلخيص الموقف في المسألة

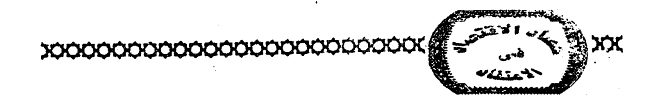
قال العلامة الشيخ : محمود أبودقيقة ملخصا الموقف :

- قال أهل السنة : أختصاص فرد من النوع الأنساني بتبليغ شرع الله تعالى لعباده لطف من الله ورحمة للعالمين لما يترتب على ذلك من المصالح التي لا تحصى ، واللطف من أفعال الله تعالى الجائزة فالرسالة في ذاتها ممكنه .
- وقالت المعتزلة : الرسالة واجبة على الله تعالى ، لأنها لطف وأمر يقرب العبد من الطاعة ، ويبعده عن المعصية واللطف واجب على الله تعالى لأنه أصلح للعباد .
- وقالت الحكماء : النظام الأكمل الذي تقتضيه العناية الأزلية لا يتم بدون وجود النبي المقيم لقوانين العدل فالرسالة لازمة[1] .

وبهذا تكون المسألة قد اتضحت المواقف فيها بالنسبة لا [illegible] الأمام الغزالي ارتضى موقف الأشاعرة فقط ودافع عنه ، ونحن معه [illegible] وجوب شيء على الله تعالى .

---

(١) الاستاذ محمود أبودقيقة – القول السديد في علم التوحيد جـ٢ ص١٥٩/١٦٠ – تحقيق أ.د : عوض الله حجازي – ط مجمع البحوث الاسلامية الأولى ١٣١٥هـ/١٩٩٥م .

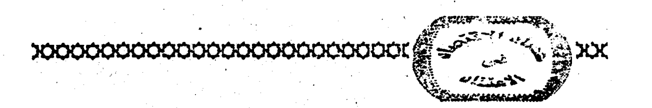


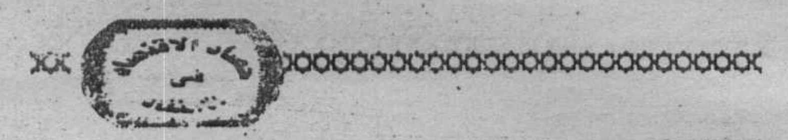
المبحث الثاني

شبه المنكرين للنبوات

الشبهة الأولى

المنكرون للرسالات [illegible]





○ قال الشيخ :

■ وغاية ما هو به ثلاث شبه

الأولى : قولهم أنه لو بعث النبى بما تقتضيه العقول ففى العقول غنيه عنه ، وبعثة الرسول عبث ، وذلك على الله محال ، وان بعث بما يخالف العقول استحال التصديق والقبول . ★

★ ذكر الأمام الغزالى أشهر شبهات المنكرين للرسالات ، وهى تتلخص فى ثلاث :

- **الأولى** : أنكار الرسالة ، لأن العقول فيها اغتناء عنها[١] ، فاذا تمت بعثة الرسل كانت عبثا ، وهو على الله محال .
- **الثانية** : ان الرسول لو بعث لا يمكن معرفة صدقه من كذبه ، وخوارق العادات لا يمكن معرفة المعجزات فيها من [illegible] والسحر وخلافه من التى تأتى معه[٢] .
- **الثالثة** : أن أمكنه تمييز المعجزات عن الخوارق [illegible] حتى نعرف صدقها من الكذب ، فربما يكون [illegible] ، ونحن لاندرى .

---

(١) اغتناء يعنى كفاية عن ما يأتى به النبى .

(٢) على اساس أن خوارق العادات من حيث هى يمكن أن تختلط بغيرها ، وليست [illegible] عن غيرها والحق غير ذلك ، وأن المعجزات تتميز عن غيرها – راجع [illegible] السمعيات [illegible]

[illegible] ت الواحدة تلو الأخرى : ثم أعرض لمناقشة

[illegible] توفيق الله تعالى وتسديده مع الأخذ فى

[illegible]

[illegible] طوائف منهم : أهل السنة – أشاعرة وماتريدية – والمعتزلة والفلاسفة ، مع وجود الخلاف فى جهات الاثبات ، كما أن المنكرين طوائف ولكل وجهة هو موليها[1] .

[٢] أن المعتزلة أثبتوها على جهة الايجاب العقلى لقولهم بفكرة الصلاح والأصلح .

[٣] أن الفلاسفة قالوا بوجوبها على الله تعالى بناء على قاعدة التعليل ، أو النظام العام .

[٤] [illegible] البراهمة والسُّمَنية قالوا باستحالتها عقلا ، وفرقوا بين الأحالة والاستحالة [2] .

[illegible] نسخ الرسالات لبعضها من عدمه ، واليهود [illegible] نا محمد ﷺ لقولهم بانكار النسخ[3] فى

[illegible]

---

(١) [illegible] الكريم الخطيب وآراؤه الكلامية ص١٧٤ – مخطوط [illegible]

(٢) [illegible] على خلاف ما جرت به العادة والاستحالة حكم العقل بعدم وقوع [illegible] ؛ والمستحيل أعم من المحال .

(٣) [illegible] . واليهود وهم ينكرونه .

[٦] أن الآراء فى النسخ قسمان :

- **القسم الأول** : أهل السنة والجماعة : وهم الذين يقولون به فى الشريعة ويقولون به فى الأحكام ، ومعهم غالبية المسلمين [illegible] بالشريعة أو الأحكام أو بهما معا .

وفريق يقولون بـه الشريعة لا فى الأحكام ، وهم جماعة المسلمين أيضا ، ولهم اتجاههم فى أنكار النسـخ فيما يتعلق بالأيات القرآنية ، بحجة أن أيات الله تعالى كلها عاملة وان النسخ أهمال لها وابطال[١] .

وهو رأى حماسى يقوم على الكثير من الشفافية ، وسلامة المقصد ، لكن ليس قوى الأدلة ، بل أن ما يعتمد عليه القائلون به أضعف بكثير من أن يعتمد عليه أو يعتمد يصمد فى مواجهة غيره .

- **القسم الثانى** : وهم المنكـرون للنسخ مطلقا : وهم اليهود يزعمون أن النسخ ابطال ورفع واهمال ، وهم ينكرون النسخ حتى لا تنسخ شريعة موسى أبدا ، ومن ثم فقـد ركزوا الأمر فى عدم قبول النسخ فى النبوة ، ولا فى الشرائع ولا الأحكام[٢] حتى زعموا عدم ثبوت نبوة سيدنا محمد ﷺ .

---

(١) راجع لا نسخ فى القرآن الكريم – الأستاذ : عبدالكريم الخطيب ط دار [illegible] ، وكذلك لا نسخ فى القرآن للأستاذ عبدالمتعال الجابرى ، وكذلك لا نسخ فى القرآن للدكتور : أحمد حجازى السقا .

(٢) راجع مقاصد الطالبين للعلامة السعد – اثبات النبوة .

- وهم مردود عليهم ، ولااعتداد بانكاراتهم لأنها مخالفة للواقع ، كما أن العقل يكذبهم ، بدليل عقلى أيضا ، ودليل سمعى ، وثالث عادى ، وقد ثبتت نبوة سيدنا محمد ﷺ ، فلا قيمة لما يقوله اليهود أو غيرهم ممن ختم الله على قلوبهم ، وجعل على ابصارهم غشاوة .

- عرض الشبهة الأولى للمنكرين .

وهى تقوم على جزأين :

- **الجزء الأول** : لو بعث الله النبى بما يوافق العقول ، وما هو مستقر فيها ، ففى العقول كفاية عن الرسول ، وبالتالى تكون بعثة الرسول عبثا لا يليق ، وذلك على الله تعالى محال .
- **الجزء الثانى** : لو بعث الله الرسول بما يخالف العقول لا استحال تصديقه وقبوله ، اما لماذا ؟

فلأن العقل هو الذى يفهم ويخاطب والرسول حينئذ سيقف منه موقفا أعلى من أمكانياته التى خلقت له على الأصالة ، وبالتالى سيكذبه العقل ، ومن ثم يكون ارسال الرسل محال ايضا .

وذكر القاضى عبدالجبار : أن منكرى النبوات منهم البراهمة الذين يثبتون الصانع وتوحيده ، وينكرون النبوات[1] وذكر ابن حزم الظاهرى : أن

(١) القاضى عبدالجبار - شرح الأصول الخمسة ص٥٦٥ .

- ىء الرسول عندهم من باب الممتنع[1] العقلى القائم على الاستحالة العقلية ، ونفس الفكرة حكاها الأمام الجوينى حيث ذكر أن البراهمة انكروا النبوات وجحدوها عقلاوأحالوا انبعاث بشر رسولا[2] .

◎ وقد صور الأشاعرة هذه الشبهة بجزايها على أحسن وجه .

قال الأمام الشهرستانى مصورا رأيهم :

[١] أن أتى الرسول بما يدركه العقل ، فقد كفانا العقل التام بادراكه الوصول اليه ، فأى حاجة لنا إلى الرسول[3] .

كما أن الأتيان الذى يجىء به الرسول لا قيمة له بل هو تحصيل حاصل ، وهذا فى حد ذاته عبث لا يليق بالحكيم فعله .

[٢] ان أتى الرسول بما لا يوافق العقل وانما يخالفه ، فمن حق العقل أن يرفضه ، وأن يكون قولهم مردودا عليهم غير مقبول منهم[4] ، وهذا كله يؤدى إلى القول بأنه لا حاجة إلى النبى ، وبالتالي تبطل النبوة ، ولا تثبت الرسالة مع أنه عبث لا يليق .

(١) الأمام ابن حزم الظاهرى - الفصل فى الملل والأهواء والنحل ص٦٩ وبهامشها الملل والنحل ط دار الفكر

(٢) أمام الحرمين الجوينى - الارشاد ص٣٠٢ .

(٣) الأمام الشهرستانى - الملل والنحل جـ٣ ص٩٦ ط ، وشرح الأصول الخمسة ص٥٦٣ - الفقرة الأخيرة ففيها نفس المسألة والعرض .

(٤) شرح الأصول الخمسة ص٥٦٥ .

وعرض العلامة السعد هذه الشبهة عندهم مصورا لها فقال :

- ان ما جاء به النبى أما ان يكون موافقا للعقل حسنا عنده ، فيقبل ويفعل ، وان لم يكن نبى ، أو مخالفا له قبيحا عنده فيرد ويترك ، وان جاء به النبى .
- وأيا ما كان فلا حاجة إلى النبى ، فإن قيل لعله لا يكون حسنا عند العقل ، ولا قبيحا ، قلنا فيفعل عند الحاجة ، ويترك عند عدمها للأحتياط[1] .

اذن الشبهة الأولى بجناحيها قد تم تصويرها على النحو الذى يكفى لطالب العلم ، أما من يرغب الاستزاده ، فله الرجوع إلى ما ذكرت من مصادر .

❑ الجواب على تلك الشبهة

والجواب على تلك الشبهة قائم على ما يلى :

[١] أن هذا مجرد فرض عقلى لم تثبت صحته ، وهو اتيان الرسول بما يوافق أو يخالف ، لأن الرسول قد يأتى بأمر غيبى لا حيلة للعقل فيه موافقة أو مخالفة ، ولا يمكن التعرف عليه الا من خلال الرسول ، فثبت أن الارسال ممكن، ولا يمنعه العقل أو يحيله

---

(١) العلامة السعد – شرح المقاصد السمعيات ص٩ .

[٢] أن العقول متفاوته فأيها الذى يمكن اعتباره الفيصل فى المسالة ، أهو عقل الرجال ، وفيكم العلماء النبهاء ، وفيهم العوام وبينهم الجهلاء ، بل أى علماء الذين يعتد بهم ، أهم علماء الدين ، ام علماء الدنيا ، فثبت أن الأحتكام للعقل فى المسألة ضرب من الخيال ،

فما بالك بعقل المرأة والصبى ، وغيرهما ، وما بالك بعقل الفقيه والفنان والأديب ، والرياضى ، وكلها عقول متفاوته فى التركيبة العلمية والتكوين الفكرى ، فأيها الذى نحتكم اليه فى المسألة ؟

[٣] أن العقل لا يشتغل بأمور الآخرة والسمعيات ، بل والغيب فهو لا حيلة له فيه ، ولا أمكانية حوله ، فاعتماده حاكما فى المسالة يكون تكليفا بما لا يطاق ، وتحميلا بما لا تحتمله امكانياته ، فثبت عجز العقل ، وعدم ملائمته فى الحكم على ارسال الرسول من عدمه ، وثبت أن الارسال ممكن عقلا ، وواقع فعلا ، وختم برسالة سيدنا محمد ﷺ .

[٤] أن وجوب المصلحة ، وقبح المفسدة متقررات فى العقل الا أنا عالم يمكنا أن نعلم عقلا أن هذا الفصل مصلحة ، وذلك مفسدة ، بعث الله تعالى الينا الرسل ليعرفونا ذلك من حال هذه الأفعال ، فيكونوا قد جاؤا بتقرير ما قد ركبه الله تعالى فى عقولنا ، وتفصيل ما قد تقرر فيها[1]

(١) القاضى عبدالجبار – شرح الأصول الخمسة ص٥٦٥/٥٦٦ .

- يقال : أنه اذا أتى بما فى العقل ففى العقل كفاية عنده ، وان أتى بخلافه فيجب الرد عليه ، فكذلك الحال فى ما أتى به الرسل ، فبطل ما قالوه ، وثبت ارسال الرسل[1] لكن لا على سبيل الوجوب ، وانما على أنه لطف من الله تعالى ورحمة .

✍ وقد أجاب العلامة السعد بجواب أخر مؤداه : أن ما يوافق العقل قد يستقل بمعرفته فيعاضده النبى ويؤكده ، بحيث يكون مجىء الرسول بمنزله الأدلة العقلية المتعاضده على مدلول واحد .

وقد لا يستقل العقل بمعرفته فيدله الشرع عليه ويرشده اليه ، وحينئذ تتحقق المصلحة الكبرى ، ويضمن العقل السلامة ، وعدم البوار .

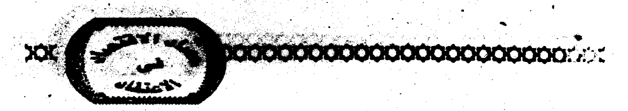
أما ما يخالف العقل ويأتى به الرسول فقد لا يكون مع الجزم فيدفعه النبى أو يرفع عنه الأحتمال ، وما لا يدرك حسنه ولا قبحه قد يكون حسنا يجب فعله أوقبيحا يجب تركه .

ثم أن العقول متفاوته ، فالتفويض اليها مظنه التنازع والتقاتل ، ومفض حتما إلى اختلال النظام مع أن فوائد البعثه وارسال الرسل لا تنحصر فى بيان حسن الأشياء وقبحها [2] فبان أن ارسال الرسل أمر ممكن .

---

(١) المصدر السابق ٥٦٦ .

(٢) شرح المقاصد جـ٢ص٩ – تحقيق د/عبدالرحمن عميره .



الشبهة الثانية

قال الشيخ :

الثانية : أنه يستحيل البعث لأنه يستحيل تعريف صدقه لأن الله تعالى لو شافه الخلق بتصديقه وكلمهم جهارا ، فلا حاجة إلى رسول وإن لم يشافه به ،

فغاية الدلالة على صدقه بفعل خارق للعادة ، ولا يتميز ذلك عن السحر والطلسمات ، وعجائب الخواص ، وهي خارقة للعادات عند من لا يعرفها .

وإذا استويا في خرق العادة لم يؤمن ذلك ، فلا يحصل العلم بالتصديق ★

★ الشبهة الثانية عندهم كما صورتها مفردات الإمام الغزالي - رحمه الله - تقوم على :

[١] أن النبي يستحيل تعريف صدقه من كذبه ، لأن الله تعالى لو تحدث مع الخلق مبينا لهم صدق هذا النبي المرسل ، أو كلمهم كلاما مباشرا غاية الوضوح ، فلا حاجة إلى الرسول لأنه حينئذ يكفي قول الله بدل قول الرسول[1] ويكون الله هو المتكلم ، وليس الرسول هو المبلغ ، ويظل السؤال قائما .

[٢] أن الله تعالى إذا لم يشافه الخلق بتصديق رسوله ، ولم يكلمهم كلاما واضحا بهذا الأمر ، فمن أين لنا أن نعلم صدق الرسول من كذبه ، فيتم تصديقه أو تكذيبه .

---

(١) ويكون التصديق بكلام الله ، ولا حاجة إلى رسول من الخلق أبدا .

[٣] أن الخارق للعادة اذا جاء مع النبى فهو دليل على صدق من ناحيته ، ولكن هذا الخارق لا يتميز عن الخوارق الأخرى كأفعال السحر والطلسمات وعجائب الخواص التى يقوم بها السحرة والمشعوذون ، فهى خارقة للعادات عند من لم يعرفها[١] .

[٤] أنه اذا تساوى الخارق الآتى مع النبى مع الخارق الذى يظهر مع غير النبى فمن أين للناس معرفة الصادق من الكاذب ، أو النبى من المتنبى ، من ثم فلا يحصل العلم بتصديق أنه نبى[٢] .

❑ تصوير الشبهة :

تقوم الشبهة على كفاية العقل ، وعدم حاجته إلى غيره يقول العلامة الشهرستانى : دل العقل على أن الله تعالى حكيم ، والحكيم لا يتعبد الخلق الا بما تدل عليه عقولهم ، وقد دلت الدلائل العقلية ، على أن للعالم صانعا قادرا حكيما ...

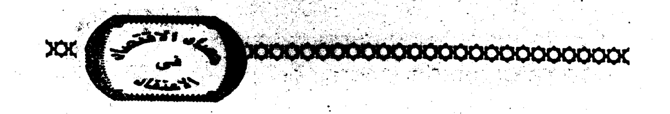
فما بالنا نتبع بشرا فإنه يأمرنا بما يخالف ذلك ، كان قوله ظاهرا على كذبه ، فلا حاجة إلى الرسول ولا إلى الرسالة[٣] ، بل والحديث عنها يعتبر عبثا يتنزه الحكيم عنه .

---

(١) فالعوام ومن لا علم لهم بحيل السحرة والمشعبذين ربما تصوروا أنها أفعال خارقة للعادة ، وما هى الا أفعال فيها الخفة والتعلم .

(٢) وذلك لأختلاط الأمور بينهما فى كافة المسائل .

(٣) العلامة الشهرستانى - الملل والنحل جـ٣ ص٩٦ .



جواب الشبهة

وجواب الشبهة عندنا قائم على ان العقل السليم يميز بين كل من :

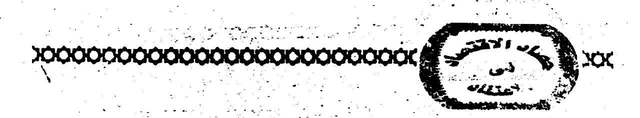
[١] الأفعال الخارقة للعادات والأفعال الناشئة عن خفة اليد ، وسمة التعلم .

[٢] ان الخارقة للعادة يأتى دائما مع كل نبى بما يتناسب مع قومه ، أما فعل غيره فهو ثابت لاحيلة معه إلى غيره ، وامكانية التمايز قائمة على التحدى والاعجاز .

[٣] ان آحاد المعجزات مع الأنبياء تفوق آلاف المرات جملة الخوارق للعادات مع أكابر السحرة ، ثم دوام المعجزات ، وعدم دوام غيرها .

[٤] ان خوارق العادات مع النبى تقبل الأمهال ، وتقوم على التحدى والمعارضة ، مع العجز عن المماثلة ، وليس ذلك مع الخوارق الأخرى القابلة للتعلم وتأتى مع غير الأنبياء .

من ثم بأن أن ارسال الرسل أمر ممكن ، ليس مستحيلا ، ولا محالا ، ولا عبثا ، بل هو من حكمة الله ، والطافه وأفضاله جل علاه .



الشبهة الثالثة :

○ قال الشيخ :

الثالثة : أنه ان عرف تميزها عن السحر والطلسمات والتخيلات ، فمن أين يعرف الصدق ، ولعل الله تعالى اراد اضلالنا وأغوائنا بتصديقه ، ولعل كل ما قال النبي أنه مسعد فهو مشق ، وكل ما قال مشق فهو مسعد .

ولكن الله أراد أن يسوقنا إلى الهلاك ، ويغوينا بقول الرسول ، فإن الاضلال والأغواء غير محال على الله تعالى عندكم ، اذ العقل لا يحسّن ، ولا يقبح ، وهذه أقوى شبهة ينبغي أن يجادل بها المعتزلي عند رومه الزام القول بتقبيح العقل ، اذ يقول ان لم يكن الأغواء قبيحا فلا يعرف صدق الرسل قط ، ولا يعلم أنه ليس باضلال . ★

★ يتحدث الأمام الغزالي هنا عن الشبهة الثالثة من شبه منكري النبوات ،

وتقوم على هذه الشبهة على ما يلي :

[١] أن الناظر في الخارق للمعجزات مع النبي لا يمكنه التعرف على كونها معجزة للنبي تصديقا من كونها أمرا خارقا غير معجز كأفعال السحر والنجوم وأصحاب الجمل والتخيلات[1] .

---

(١) وهو قائم عندهم على فكرة استقباح ارسال الرسل ، وهي فكرة ساقطة .

[٢] ان الناظر اليها مهما عرف انه صادق ، فمن اين له التأكد من أن النبى صادق فى دعواه ، أو أن الذى تجرى له أو على يديه من باب التصديق الآلهى له .

[٣] لعل الله أراد لضلال عباده وأغوامهم بتصديقهم النبى ، حتى أنهم أوقعوا فى الزلل ، بحيث يصدهم النبى – على قولهم – عن الحق فما قال لهم أنه مسعد هو المشقى ، وما قال لهم عنه أنه مشق فهو المسعد ، ولكنه أخافهم منه حرمانا[1] .

[٤] مادام الأمر كذلك فمن يدرى فربما أراد الله أن يدفع هؤلاء وأولئك إلى الهلاك ، فأرسل اليهم الرسل للغواية بدل الهداية ، والهلاك بدل النجاة .

[٥] مادمتم قررتم – أيها السنى ومن معه – أن الاضلال والأغواء ليس بمحال على الله تعالى عندكم فلا شك أن بعثة الرسول نوع من الاضلال والأغواء[2] على اساس أن العقل لا يحسن بنفسه ، ولا يقبح بامكانياته ، وأنت أيها السنى لا ترتضى العقل محسنا أو مقبحا ، وما دام الأمر كذلك فإن بعثة الرسل محالة بل هى أمر قبيح[3] .

---

(١) فكأن النبى عندهم قام بدور المتنبى الكاذب ، وليس النبى الصادق .

(٢) وهو موقف قائم عندهم على فكرة استقباح لرسال الرسل ، وهى فكرة صالحة ، وهو أكبر [illegible]

(٣) وهو فرض ساقط ، ولكنه ذكر على سبيل المجاراة .

- لأمام الغزالي يعترف أن مؤدي هذه الشبهة - الثالثة - يعتبر من أقوى شبه المعتزلة عند المجادلة اذا قصدوا الزام غيرهم القول بان العقل يقبح الأشياء ويحسنها .

وتكون شبهة المعتزلة قائمة على أنه : اذا لم يكن الأغواء قبيحا في حد ذاته فلا يعرف صدق الرسل ابدا[1] ، ولا يعلم أنه ليس باضلال ، ولوسلك الخصم معهم طريقا آخر لألزموه ونقضوا طريقه .

وهنا مفردات لابد من التعرف عليها هي :

[أ] السحر : هو كل أمر يخفى سببه ، ويتخيل على غير حقيقته ، ويجري مجرى التمويه والخداع ، وكل ما صغر ودق [2] .

[ب] الطلسمات : الطلسم هو : خطوط وأعداد يزعم كاتبها أنه يرتبط بها روحانيات الكواكب العلوية بالطبائع السفلية لجلب محبوب أو دفع اذى [3]

[جـ] التخيلات : ويعرف التخيل بأنه مكون الشيء وتسببه به مع تصوره أو تمثله وتصوره مع الظن التفرس[4] .

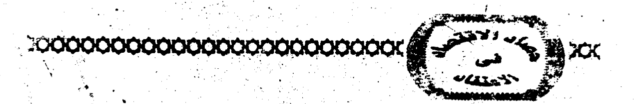
---

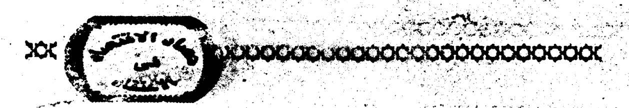
(١) وهو مجرد فرض لا يمكن قبوله
(٢) المعجم الوجيز ص٣٠٤ ،
(٣) المعجم الوجيز ص٣٩٢ .
(٤) المعجم الوجيز ص٢١٧ .



المبحث الثالث

الرد على منكري النبوات





جواب الشبهات

☐ جواب الشبهة الأولى ☐

○ قال الشيخ:

● والجواب أن نقول:

أما الشبهة الأولى فضعيفة فإن النبي ﷺ يرد مخبرا بما لا تشتغل العقول بمعرفته، ولكن تستقل بفهمه إذا عُرِف، فإن العقل لا يرشد إلى النافع والضار من الأعمال والأقوال والأخلاق والعقائد، ولا يفرق بين المشقي والمسعد كما لا يستقل بدرك خواص الأدوية والعقاقير، ولكنه إذا عرف فهم وصدّق وامتنع بالسماع، يجتنب الهلاك ويقصد المسعد.

كما ينتفع بقول الطبيب في معرفة الداء والدواء، ثم كما يعرف صدق الطبيب بقرائن الأحوال وأمور أخر، فكذلك يستدل على صدق الرسول ﷺ بمعجزات وقرائن حالات فلا فرق ★

★ نعرض هنا أجوبة الأمام الغزالي على الشبه الثلاث، علىً أن هذه التي يذكرها الأمام الغزالي غير ما ذكرها كل من امام الحرمين والإمام السعد والقاضي عبدالجبار المعتزلي، فضلا عن أجوبة الأمام الشهرستاني.

↩ ويقوم جواب الأمام الغزالي على ما يلي : (1).

---

(1) نذكر هنا أجوبة الأمام الغزالي استقلالا .

أن [illegible] الأولى القائمة على ارسال الرسل بما يوافق العقـول أو يخالفها [illegible] محال ، شبهة ضعيفة جدا .

✍ ؟ أما [illegible] ؟

✍ فلأن النبى ﷺ يأتى فيخبر عن الأمور التى لا تشتغل العقول بمعرفتها وحدها ، مهما كانت العقول راشدة لأنها أمور عالية عنها[1] .

[٢] أن ما يأتى به الرسول مما لا يستقل العقل بمعرفته ، ولكنه يستقل بفهمه ، والفرق بين المعرفة والفهم واسع لأن المعرفة عامة ، أما الفهم فذاتى للفاهم نفسه ، فلا أحتجاج بفهم العقل ، لأن الحديث عن المعرفة لا عن الفهم ودور النبى فى تحصيل المعرفة لا تحصيل الفهم .

[٣] أن العقل ابن بيئته فهو لا يرشد إلى النافع من الضار سواء فى الأعمال أو الأقوال ، فضلا عن الأخلاق والعقائد[2] ، والا ما وقع فى المضار تاركا المنافع ، وما وقع فى الكفران تاركا رحابة الايمان ، فدل ذلك على أن العقل لا يستقل ، ولا يفرق بين المتضادات العادية بسهولة .

[٤] أضف إلى ما سبق أن العقل لا يستقل بمعرفة المشقى من المسعد فى الأعمال ، وقديما كان العرب يستعملون وأد البنات اذا كانت أكثر من

---

(١) [illegible] الحديث عن الغيب بأنواعه – الماضى – الحاضر – المستقبل ، ويسمى الغيب المطلوق .

(٢) [illegible] المعاشه [illegible] دليل ، فالزانى عاقل ، والسارق كذلك ، ومع هذا فهم يفعلون المحرمات .

- ثالثه ، أو بها عيب يمنعها الكسب واسرتها فقيرة ، لو [illegible]ت تحمل الشوم لاسرتها[1] وهو يفعل الخطأ ، ومع هذا لم يهجر ، فدل ذلك على عجزه ، ولولا ارسال سيدنا محمد لظلت عادة وأد البنات [illegible] .

[٥] ان العقل لا يعرف خواص الأدوية والعقاقير الضارة ، واذا حاول التجربة هلك ، ومن ثم فهو بحاجة إلى من يعرفه خواص [illegible] الأدوية من غير تجارب تقع فيها الخسائر المدمرة للبشرية وهو مد[illegible][2].

لكن العقل السليم اذا عرف النافع من الأدوية والضار منها ، حاول الاستفادة مما سمعه بعد تصديقه ، والتأكيد عليه ، و[illegible] اجتنب الهلاك ، ويقترب من المسعد المفيد .

[٦] الرسول والتعاليم التى يجىء من الله تعالى بها كالطبيب الذى تعلم الطب ، ثم جاء للناس ، وهم مرضى يحتاجون اليه فيقول [illegible]

ان هذا دواء نافع متى استخدم فى علاج ما وضع له ، ولكنه مهلك اذا استخدم فيما لم يوضع له ، والمريض قد عرف [illegible] طبيبه من أحواله التى تمت له ، فهو لم يستخدم الدواء الذى اعتبر [illegible] فى المضار ولا العكس[3] .

(١) ولكنها لم تكن عادة فى كل العرب ، ولا مع كل البنات ، والأخص أين جاء هؤلاء [illegible] الأمهات

(٢) وآية ذلك أنهم فى أوربا يحضرون بعض البشر المملوكين للمعامل التجريبية باجراء التجارب والأبحاث عليهم .

(٣) ولو فعل ما صدقه أحد ، وما استجابوا له أبدا .

- كما أن المرضى الذين ترددوا عليه استنادا من علمه وتجاربه ، ومن ثم سيحذر كل الأصحاء بل والمرضى من الوقوع تحت سيطرة الأدوية الضارة ابدا ، وانما سيركزون على الدواء النافع والاستزاده كلما أمكن استرشادا بالطبيب .

وكذلك العقل مع الرسول ، فما يستقل به العقل يأتى الرسول مدعما له ، ومؤكدا ومعضدا ، وما لا يعرفه العقل ، فإن الرسول يبلغه ويفصل القول فيه ويعرضه بحيث تظهر كافة الجوانب فيه ، وهذا فى حد ذاته مما يجوز ارسال الرسل لا أن ينكره أو يستقبحه(1) .

[١] أن علامات الصدق فى النبى التى توجب التصديق به . هى :

[أ] المعجزات التى تجرى على يديه تصديقا له ، وتأييدا .

[ب] أحواله الخاصة قبل البعثة وبعدها .

[ج] مطابقة تعاليمه التى يدعو اليها مع السلوكيات التى يقوم بها .

من ثم فقد ردت الشبهة الأولى ، وثبت أن ارسال الرسل أمر ممكن ، وليس مستحيلا ، وهو واقع فعلا فى النبوات السابقة ، وختم بسيدنا محمد ﷺ

---

(١) وهو الأمر المقرر عندنا والذى نتمسك به .

جواب الشبهة الثانية

قال الشيخ :

فأما الشبهة الثانية : وهو عدم تمييز المعجزة عن السحر والتخييل : فليس كذلك فإن أحدا من العقلاء لم يجوز انتهاء السحر إلى احياء الموتى ، وقلب العصا ثعبان ، وفلق القمر ، وشق البحر ، وابراء الأكمه والأبرص .

وأمثال ذلك القول الوجيز : أن هذا القائل ان ادعى ان كل مقد [illegible] الله تعالى فهو ممكن تحصيله بالسحر فهو قول معلوم الاستحالة بالضرورة .

وان فرق بين فعل قوم ، وفعل قوم ، فقد تصور تصديق الرسول [illegible] ليس من السحر ، ويبقى النظر بعده فى أعيان الرسل عليهم الصلاة وا[illegible] آحاد المعجزات ، وان ما أظهروه من جنس ما يمكن تحصيله بالسحر أم لا ؟

ومهما وقع الشك فيه لم يحصل التصديق به ، مالم يتحد به النبى على ملأ من اكابر السحرة ، ولم يمهلهم مدة المعارضة ، ولم يعجزوا عنه ، وليس الآن من [illegible] نا آحاد المعجزات . ★

★ يجيب الأمام الغزالى على الشبهة الثانية : وهى [illegible] المعجزة من السحر والتخيل ، فيذكر [illegible] ضعيفة ، [illegible] ، [illegible] سك بها فى أنكار بعثة الرسل ،

؟ أما لماذا ؟

فلما يلي :

[١] ١- أنه لا يوجد واحد من عقلاء البشر يقول أن السحر يمكنه قلب الحقائق الثابته فيحي الموتى مثلا ، وذلك لم يحدث طيلة عقود البشر المتطاولة ، وأحقابها الممتدة ، فلم يحدث أن أحيا ساحر ميتا[1] .

كما لم يقلب العصا حية ، كل ماله هو أمكانية اللعب بأعين المشاهدين حتى كأنهم ملكوها ، والقرآن الكريم قص عن السحرة مع موسى عليه السلام ، فقال تعالى : " فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاؤا بسحر عظيم[2] .

ثم أنه لم يمكن أحدا من فلق القمر ، ولا شق البحر ، ولا تفجير الأرض بينابيع تجرى ، فإن هذه الأمور لم تقع ابدا الساحر ، ولو وقعت لتكررت ، وقام أصحابها باستبدالها كلما اقتضى الأمر .

[٢] أن أمثال هذه المعجزات لا تحصى لكثرتها ، وحصرها ليس هذا ميدانه ، لأن الأمام الغزالى وعد بانجاز هذه المعجزات في كتاب مستقل[3] جعله خالصا لمعجزات سيدنا محمد ﷺ .

---

(١) ولن يحدث منه ابدا ، كما تقع لساحر أبدا .

(٢) سورة الأعراف الأية ١١٦ .

(٣) و[illegible] ما يزال مخطوطا بدارالكتب المصرية تحت عنوان المعجزات الحسية لنبي خير البشرية ، وفيه ما يزيد على [illegible] معجزة حسية سيدنا محمد ﷺ .

[٣] لا يدعى أن هذه الخوارق مقدور لله فهى ممكنة التعلم والتحصيل عن طريق السحر ، لأن المعجزة تأتى على غير باب السحر ولا باب التعلم أو التعليم ، انما هى من نعم الله على أنبيائه من غير أسبابه ، تهاون ، ولو كانت لجاء بها كل هؤلاء وأولئك ، وهذا معلوم البطلان ، ظاهر الاستحالة باطل بالضرورة على كافة نواحيها

[٤] ان الناظر فى الأمور الجارية مع السحر يراها تختلف ، من قوم إلى أخرين طبقا للأمكانيات ، وليس بامكان قوم منهم الاتيان بأنواع السحر كلها ، فإن فرق الناظر فى أمورهم بين فعل قوم منهم ، وفعل الآخرين ، فقد دل ذلك على تصديق النبى لأنه لم يقف شىء من تلك المعجزات بعيدا عنه[1] .

بل أن كل نبى ادّعاها متى طلب قومه معجزة أيده الله تعالى بها ، لأن المعجزة أمر خارق للعادة يظهره الله تعالى على يد مدعى النبوة تصديقا له فى دعواه مع عجز جميع الخلائق عن الاتيان بمثله فضلا عن معارضته[2] .

[٥] أن اخبار الرسل صادقة فى كل أمرها ، سواء فرد الرسل أو جماعتهم ، وهذا كله ليس من السحر فى شىء ابدا ، فضلا عن أن فيه ما جاء

---

(١) لما تمايز به المعجزات عن غيرها من الخوارق الأخرى

(٢) الأمام البغدادى – أصول الدين ١٧٠ .

على ايديهم ، وأجراه الله لهم يعجز جميع السحرة عن مجاراتهم فيه[1] أو تحصيله ، فضلا عن أن يكون ممكنا للسحرة أو غيرهم من غير الأنبياء .

[٦] لو أن السحرة أمكنهم الآتيان بمثل معجزات الرسل لفعلوا ، ولكن ذلك لم يحدث ، ولو فعلوا لأعلنوه ، ومهما حصل الشك فى خبر السحر حتى وان كان قليلا ، فإن التصديق فيه لم يقع ابدا ، الا اذا تحدى الساحر النبى .

فاذا غلبه الساحر فليس بنبى[2] أما اذا هزم النبى الساحر ، وكل السحرة فقد دل ذلك على انه نبى صادق .

[٧] والأمام الغزالى هنا يرفع لافته قوية ويؤكد أن غرضه هو مجرد اثبات النبوات على سبيل الأجمال ، ولكنه سوف يعرض المعجزات على وجه التفصيل فى كتاب أخر ، وقد وفى بوعده[3] .

وقد ابطل الأمام الغزالى الشبهة الثانية ،وأثبت أن ارسال الرسل من الأمور الممكنه ، وليس مستحيلا ، ولا محالا كما زعم أهل الأنكار .

---

(١) وهو بين فى موقف السحرة مع موسى عليه السلام

(٢) ويكون مدعيا للنبوة والله لا يصدق الكاذب .

(٣) وسبقت الاشارة اليه .

جواب الشبهة الثالثة

قال الشيخ :

وأما الشبهة الثالثة وهو تصور الأغواء من الله تعالى ، والتشكيك بسبب ذلك ،

فنقول : مهما علم وجه دلالة المعجزة على صدق النبي ، علم أن ذلك مأمون عليه ، وذلك بأن يعرف الرسالة ، ومعناها ، ويعرف وجه الدلالة .

فنقول : لو تحدى انسان بين يدي ملك على جنده أنه رسول الملك اليهم ، وأن الملك أوجب طاعته عليهم في قسمة الأرزاق والأقطاعات فطالبوه بالبرهان ، والملك ساكت .

فقال : أيها الملك إن كنت صادقا فيما ادعيته فصدقني بأن تقوم على سريرك ثلاث مرات على التوالي ، وتقعد على خلاف عادتك ، فقام الملك عقيب التماسه على التوالي ثلاث مرات ، ثم قعد حصل للحاضرين علم ضروري بأنه رسول الملك قبل أن يخطر ببالهم أن هذا الملك من عادته الأغواء ، أو مستحيل في حقه ذلك . ★

★ يوضح الأمام الغزالي جواب الشبهة الثالثة القائمة على : تصور الأغواء من الله تعالى ، والتشكيك بسبب ذلك ، ويؤكد أنه أمر غاية في الوضوح قائم على :

[١] معرفة وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول في دعواه .

[٢] معرفة أن الرسول مأمون على تلك الرسالة .

[٣] معرفة الرسالة ، ما هي ومعناها ؟

وسوف نلتفت اليها على النحو التالى :

وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول

هناك فرق بين

[١] المعجزة ، وعرفها العلامة صاحب شرح الطحاوية بأنها : كل خارق للعادة(١) ، وعرفها الأمام الرازى بأنها أمر خارق للعادة مقرون بالتحدى ، مع عدم المعارضة(٢) .

[٢] دلالة المعجزة

[٣] وجه دلالة المعجزة

فالمعجزة أنواع :(٣).

[٤] الحسية : كقلب العصا حية ، ونطق الجماد ، وتسليم الشجر ، وتسبيح الحصى .

[٥] **العقلية أو المعنوية** : وهى القرآن الكريم الذى أنزله الله تعالى على قلب سيدنا محمد ﷺ (٤) .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص٢٣٥

(٢) الفخر الرازى - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص٢٠٧

(٣) راجع المواقف ص٢٤١ ، وشرح المقاصد جـ٢ ص١٣٦ .

(٤) راجع مناهل العرفان فى علوم القرآن ففيه خير كثير حول المسألة .

[٦] الوصفية : وهى الكتب السابقة مع الأنبياء السابقين حيث كانت تجىء وصفا لمعجزاتهم ، فإذا انقضت المعجزات انقضى الواصف لها[١] .

أما وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول فى دعواه ، أو ما هى علاقة المعجزة بالنبوة ، فذلك الأمر وردت فيه اتجاهات أربعة .

- **الاتجاه الأول** : القائلون أن وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول هو العادة ، وتسمى دلالة عادية ، وهو رأى أهل السنة والجماعة .
- **الاتجاه الثانى** : القائلون ان وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول دلالة عقلية ، وهم المعتزلة ومن معهم ، وهى مرفوضة لأنها تحد من سلطان الله تعالى حيث يقولون : أن خلق المعجزة على يد الكاذب ممتنع لان فيه ايهام صدقه ، وهو ضلال قبيح من الله[٢] .
- **الاتجاه الثالث** : القائلون بأن وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول دلالة وضعية من حيث انها دلالة اللفظ على المعنى بحسب وضع الواضع[٣] .

---

(١) راجع معجزة القرآن الكريم للشيخ : محمد متولى الشعراوى .

(٢) المواقف ص٣٤٢

(٣) الدكتور : عوض الله حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث ... ص٣٠ دار الطباعة المحمديه

ومعناها : أنه متى ورد ذكر المعجزة وجريانها على يد النبى كانت بمثابة قوله صدق عبدى فيما يبلغ عنى ، فمتى وجد الموضوع وهو المعجزة ، لزم وجود الموضوع له ، وهو النبوة .

- **الاتجاه الرابع** : القائلون بأن وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول دلالة فعلية على صدق الرسول ، فكل من جاءت معه المعجزة فعلا من أفعال الله تصديقا له ، فقد ثبتت النبوة[1] .

ثم يقرر الأمام الغزالى جواز الرسالة ، واثباتها بضرب مثال يقوم على :

أن يدعى شخص ما على ملك من الملوك بحضرته أنه مرسل من قبله اليهم ،

- ثم يقول لهم : أن هذا الملك ارسلنى اليكم ، وأوجب طاعتى عليكم . وسأقسم الأرزاق بينكم ، وأعطيكم الأقطاعات ، وسائر الأمور المتعلقة بكم ، حيث أننى صرت موجها لارادة الملك معكم ، ومنفذا لها فيكم .

فقالوا له : نحن لا نكذبك فيما تدعيه ، ولكن أقم لنا دليلا على أنك صادق فى أنك مرسل من الملك الينا ، وأنك تتميز علينا .

- فوجه الشخص كلامه للملك قائلا :

---

(١) راجع كتبنا : عبدالكريم الخطيب وآراؤه الكلامية ص٣٠٠ .

أيها الملك الكريم أن كنت صادقا فيما أدعيه عليك فصدقنى فيه ، ولن يكون تصديقك لى الا بأن تقوم من مجلسك ثم تجلس وتكرر هذه الفعله بناء على طلبى ثلاث مرات على التوالى مع أنها ليست عادتك .

فلم يخذله الملك ، وانما قام من مجلسه واقفا ثم جلس ، وكررها ثلاث مرات كما كان كلام ذلك الشخص ، ولم يتأخر الملك ، كما لم يقوم بها مرتين ، بل ثلاثا كما هو الرجاء ، ولم تكن هى عادتة .

فمن المؤكد أنه قد حصل علم لجميع الحاضرين بأن هذا الشخص صادق ، وأنه من قبل ذلك الملك مرسل ، وصار ذلك علما ضروريا ، حتى قبل أن يجرى فى أفئدتهم أن الملك يخادعهم أو يغويهم ؛ لأن ذلك لم يكن عاده له ، بل ولم يحدث منه أبدا ذلك الأغواء ، وهو مستحيل فى حقه ، فثبت أنه رسول الملك اليهم ، وانه صادق .

○ قال الشيخ :

بل لو قال الملك صدقت ، وقد جعلت رسولا ووكيلا لعلم أنه وكيل ورسول ، فإذا خالف العادة بفعله ، كان ذلك كقوله أنت رسولي ، وهذا ابتداء نصب وتولية ، وتفويض ، ولا يتصور الكذب في التفويض ، وإنما يتصور في الأخبار والعلم .

ويكون هذا تصديقا وتفويضا ضروريا ، ولذلك لم ينكر أحد صدق الأنبياء من هذه الجهة ، بل أنكروا كون ما جاء به الأنبياء خارقا للعادة ، وحملوه على السحر والتلبيس ، أو أنكروا وجوب رب متكلم آمر ، ناه ، مصدق مرسل .

فأما من أعترف بجميع ذلك ، وأعترف بكون المعجزة فعل الله تعالى حصل له العلم الضروري بالتصديق ★

★ هنا يتحدث الأمام الغزالي عن الوجه الثاني من أوجه تصديق الله تعالى لرسوله ، ضاربا المثال الاتي :

اذا لم يقف الملك من مجلسه ، ولم يكرر الفعلة ، وانما قال للرجل أنت صادق فيما تدعيه ، وقد جعلتك رسولا اليهم ، أو وكيلا عليهم ، وكان القول من الملك في حضورهم جميعا ، فقد ثبت أنه رسوله اليهم فعلا[1] .

---

(١) فقد شافه الملك الحضور وعلى رأس الجميع أعلن تصديق الرجل بل والأعلان عن دوره الذى أختاره له .

اذن تصديق الملك رسوله يمكن أن يتم بالصور الآتية :

- الصورة الأولى : مخالفة الملك عادته بفعله ، وهو المعجزات الحسية في جانب الله [1] .
- الصورة الثانية : حديث الله تعالى لرسوله ، وهو المعجزة العقلية .

من ثم اذا حدث أحد هذين الأمرين أو كلاهما فقد ثبت أنه الرسول المؤيد من قبل الله تعالى لما ثبت أنه صحيح الدعوى في الرسالة ، وقام الدليل على أنه نبي[2] .

بل صار قيامه بالواجب في الانذار والتبليغ أمراً لائقاً به ، بعد أن نصب اليه الدليل على صدق دعواه ، وصار له من الولاية الأمر المهم ، ولاية أخبار وانذار وتبشير ، وقيادة للصلاح الذي يرضى الله سبحانه وتعالى ، والتفويض الالهي بالقيام بهذا الدور[3] .

ثم أن هذا النبي لا يتصور عليه الكذب ابدا ، لا في ذاته ، ولا في الأخبار التي يقوم بها ، لأن تصديقه أمر ثابت من قبل المؤيد له ، وهو الله سبحانه وتعالى ، ويستحيل تكذيبه لأن الله تعالى لا يصدق الكاذبين .

(١) حيث يصدق الله النبي المرسل بها عيانا .

(٢) وتعددت الأدلة معه على الوجه الأكمل .

(٣) لأنه نبي مرسل معا .

والامام الغزالى يلفت الانتباه إلى أمرين :

- الأمر الأول : لم ينكر أحد من العقلاء صدق الأنبياء فى دعواهم القيادة والتولية والتفويض[1] .
- الأمر الثانى : ان أنكار نبوة الأنبياء عند من أنكر انما جاء من كونهم يأتون بالخوارق للعادات وحمل تلك الخوارق على السحر والتلبيس . أو انكار كون الله تعالى متكلما اليهم آمرا ناهيا ، مصدقا هذا الرسول ، وأنه الذى ارسله ، هذا كله فى حالة الأنكار[2] ، وهى ليست مقبولة .

أما أهل الاثبات فهم يعترفون بأن الله أرسل رسله واصطفاهم من خلقه ، ومكن لهم من نصب أدلة هى المعجزة باعتبارها فعلا من أفعال الله ، وهم قد حصل لهم العلم بصحة دعواه، وكان ذلك العلم ضروريا وقد أعقبه التصديق به .

---

(١) واذا جرى انكار فهو من باب اللسان لا العقل .

(٢) وشبه الأنكار مرفوضه ، والردود عليها قائمة .

استشعار

○ قال الشيخ :

فإن قيل فهب أنهم رأوا الله تعالى بأعينهم ، وسمعوه بآذانهم ، وهو يقول هذا رسولي ليخبركم بطريق سعادتكم وشقاوتكم فبما الذي يؤمنكم أنه أغوى الرسول والمرسل إليه ، وأخبره عن المشقى بأنه سعيد ، وعن السعيد بأنه مشق ، فإن ذلك غير محال إذا لم تقولوا بتقبيح العقول .

بل لو قدر عدم الرسول ، ولكن قال الله تعالى شفاها وعيانا ، ومشاهدة نجاتكم في الصوم ، والصلاة ، والزكاة ، وهلاككم في تركها فبم نعلم صدقه ، فلعله يلبس علينا ليغوينا ويهلكنا ، فإن الكذب عندكم ليس قبيحا لعينه ، وإن كان قبيحا فلا يمتنع على الله تعالى ما هو قبيح وظلم ، وبما فيه هلاك الخلق أجمعين . ★

★ هنا يعرض الإمام الغزالي استشعارا قائما في نفسه ، ربما يجري في أفئدة غيره ،

✪ وهذا الاستشعار مؤداه :

[١] هب أن القوم الذين جاء إليهم الرسول رأوا الله تعالى بأعينهم عيانا ، ثم سمعوه بآذانهم من غير موانع أو فواصل أو وسائط(١) .

---

(١) وكان ذلك عيانا ومشاهدة .

[٢] إن الله تعالى حين يتكلم اليهم قال لهم هذا رسولى اليكم ، ليخبركم بطريق سعادتكم حتى تذهبوا اليه وتقوموا به ، وتعرفوا أين هو ؟ فلا يفلت منكم طريق السعادة[١].

كما أنه يحذركم من أمور الشر وطرق الشقاوة ، قائلا لكم : أن هذا الذى تسيرون فيه محاط بسبق الشيطان ، وهو طريق الشقاوة فاجتنبوه ، وهو صادق فى كل ما يبلغكم به .

[٣] ما الذى يجعلكم تصدقونه ، انه لم يغو الرسول والمرسل اليه ، وما الذى يضمن لكم أنه لم يخبر عن المشقى بأنه مسعد ، أو عن المسعد بأنه مشق ، من الذى يضمن لكم ذلك ، وهو أمر غير محال طالما لم تعتمدوا على التقبيح العقلى[٢] .

أجل العقل يقبح ذلك الفعل ، وأنتم ترفضون حكم العقل فى المسألة ، فماذا أنتم قائلون ، اذا وقفنا منكم هذا الموقف ، ولو قلتم بالتحسين العقلى ، والتقبيح العقلى فى المسألة ربما كان هناك أمر أخر

[٤] بل اذا افترضنا عدم وجود الرسول ، وخاطب الله الناس شافها وعيانا ومشاهدة من غير رسول اصلا ثم قال الله لهم[٣] :

---

(١) هذا على سبيل المحاراة اللفظية والحكاية حتى يصل المثال فهم المضرب والمورد .

(٢) هذا طريق الجدل النظرى .

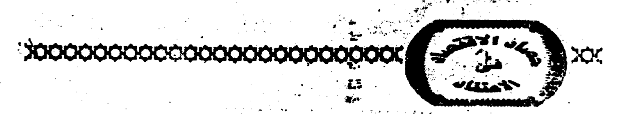
(٣) كأنه يتحدث هنا عن المعجزات العقلية .

نجاتكم فى الصوم ، والصلاة ، والزكاة ، وسائر ما افترضته عليكم ، وهلاككم فى ترك الصلاة والصوم والزكاة ؛ فبم نعلم أن هذا الذى تحدث معكم هو الله تعالى نفسه ، ونعلم صدق خبره ، مع الاحتمال القائم ، وهو أن هذا تلبيس بقصد الأغواء والأهلاك[1] .

[٥] ما دام الكذب عندكم ليس قبيحاً لعينه ، وانما هو قبيح لما يصدر عنه ، فلا يمتنع على الله تعالى ما هو قبيح وظلم ، ولو وقع لتحقق هلاك الخلق أجمعين فى الدنيا والآخرة .

---

(١) وهذا الاستشعار صورة سيئة من الجدل الغريب الذى ينتهى بصاحبه إلى الهلاك .



جواب الاستشعار

○ قال الشيخ :

والجواب : أن الكذب مأمون عليه ، فإنه إنما يكون في الكلام ، وكلام الله تعالى ليس بصوت ، ولا حرف حتى يتطرق إليه التلبيس ، بل هو معنى قائم بنفسه سبحانه وتعالى ، فكل ما يعلمه الإنسان يقوم بذاته خبر عن معلومه على وفق علمه ولا يتصور الكذب فيه .

وكذلك في حق الله تعالى ، وعلى الجملة الكذب في كلام النفس محال . وفي ذلك الأمن مما قالوه ، وقد اتضح بهذا أن الفعل مهما علم أنه فعل الله تعالى ، وأنه خارج عن مقدور البشر ، واقترن بدعوى النبوة حصل العلم الضروري بالصدق ، وكان الشك من حيث الشك في أنه مقدور البشر أم لا ، فأما بعد معرفة كونه من فعل الله تعالى لا يبقى للشك مجال أصلا البتة . ★

★ كشف الإمام الغزالي عن الجدل الذي عنى به صاحب الاستشعار ، وقرر الجواب على الاستشعار في النقاط التالية :

[١] أن الكذب على الله تعالى محال ، والكذب على الرسول محال لتصديق الله تعالى له ، وإلا لانقلب الصادق كاذبا ، وتصديق الكاذب محال(١) .

---

(١) لأن الله لم يصدق كاذبا أبدا ، ولكنه ربما أمهله .

[٢] أن كلام الله تعالى ليس بحرف ، ولا صوت حتى يكون مناسب التيسر ، بل كلام الله تعالى صفة نفسية قديمة قائمة بذاته تعالى ، وبالتالى فهى صفة معنى لا تقوم بذاتها بل تقوم به تعالى[١] .

[٣] ان كل ما يعلمه الانسان يقوم بذاته خبر عن تلك المعلومات الموجوده فى أعماقه أهمها عدم تصور الكذب على الله تعالى بل استحالته لأنها أفكار صادقة بالنسبة للمخلوق نفسه[٢] .

[٤] ان الله تعالى يستحيل فى حقه الكذب مطلقا ، سواء فى الجملة أو الآحاد[٣] فكلامه تعالى صفة ذاتية له أنها صفة تناسبه تعالى ، ولذا يعرف بأنه .

صفة قديمة قائمة بذاته تعالى ، ليست بحرف ، ولا صوت وانما يعبر عنها بالحروف والكلمات والأصوات .

[٥] ان الله تعالى صادق ، وفى ذلك لأمان فى تصديق النبى ، [illegible] الرسالة قائمة ، وأن الرسول صادق بالمعجزة [illegible] تعالى[٤] .

---

(١) وصفات المعانى معنوية وعقلية معا .

(٢) عن الله تعالى " ومن أصدق من الله قيلا " ومن أصدق من الله حديثا

(٣) فالله صادق أبدا .

(٤) فالرسالة مع الرسول كأنها المشافهة والكلام معا .

[٦] ان العقل متى علم أن الأمر الخارق للعادة هو فعل الله تعالى ، وأنه خارج عن كل أمكانيات البشر ، ولا يأتى الا مع النبى ، وأقترن بدعوى النبوة تصديقا ، فقد حصل العلم الضرورى الذى لا شك فيه بأن الرسول صادق[١] .

[٧] أن الشك لا يتطرق إلى النبى ولا إلى رسالته ، صحيح الشك قاسم مشترك بين الناس ، ولكن متى وقعت المعرفة انقضى الشك وزال[٢] ، وقد ثبت أن الخارق للعادة من أفعال الله تعالى ، ومن ثم لا يبقى ادنى مجال للشك أبدا فى الرسول ، وانما الصدق والتأكيد ، وصحة اثبات رسالة الرسل والرسالة .

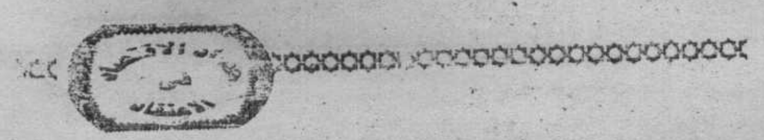
(١) و[illegible] الضرورى هنا قائم فى نفس النبى الرسول والمرسل اليهم معا .

(٢) لأن المعرفة لا تبقى الشك بل تزيله .



المبحث الرابع

الموقف من الكرامات



الموقف من الكرامات

○ قال الشيخ :

فإن قيل : فهل تجوزون الكرامات ؟

قلنا : اختلف الناس فيه ، والحق أن ذلك جائز ، فإنه يرجع إلى خرق الله تعالى العادة بدعاء إنسان ، أو عند حاجته ، وذلك مما لا يستحيل في نفسه ، لأنه ممكن ، ولا يؤدي إلى محال آخر ، فإنه لا يؤدي إلى بطلان المعجزة ؛

لأن الكرامة عبارة عما يظهر من غير اقتران التحدي به ، فإن كان مع التحدي فإنا نسميه معجزة ، ويدل بالضرورة على صدق المتحدي . ★

★ يعرض الأمام الغزالي صورة داخلية للمنكرين من النبوات ، وكأنه يقول : اذا كنتم ترون أمكانية وقوع المعجزات فهل تجوزون وجود كرامات ايضا باعتبارها من خوارق العادات أم أنكم تحصرون خوارق العادات في المعجزات وحدها ،

✪ والجواب يقتضي الحديث عن كل من :

[١] تعريف الكرامة .

[٢] أنواعها .

[٣] حكمها .

[٤] لمن تقع .

[٥] موقف الناس منها .

☐ **أولا : تعريف الكرامة :**

- **تعرف الكرامة فى اللغة** : بأنها منزلة من المنازل التى لا تدرك بالحس ، وان كان أثرها يدركه الحس والعقل معا[1].

كما تعرف فى الاصطلاح بأنها : أمر خارق للعادة من قبل الولى ، بلا دعوى النبوة[2].

وقرر شيخ المحققين العلامة الباجورى : أن الكرامة هى : أمر خارق للعادة ، يظهره الله على يد عبد ظاهر الصلاح ملتزم لمتابعة نبى ، كلفه بشريعته ، مصحوب بصحيح الأعتقاد ، والعمل الصالح ، علم أو لم يعلم[3] ، وهو تعريف أكثر شمولا من غيره .

☐ **ثانيا : أنواع الكرامة :**

تتعدد أنواع الكرامات لدى المتكلمين ، والصوفية ، وغيرهما ممن يقرون بوجودها ، حتى أن بعضهم يذكر لها أنواعا كثيرة منها .

- النـــوع الأول : اجابة الدعاء
- النوع الثانـــى : الاشباع من غير طعام .

(١) المختار باب الكاف ص٥٩٤ .

(٢) العلامة السعد التفتازانى - شرح المقاصد جـ٥ ص٧٢ - تحقيق د/ عبدالرحمن عميرة .

(٣) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى على الجوهرة ص٧٧ - المطبعة الأزهرية ١٣١٠هـ .

- النوع الثالث : اظهار طعام فى غير اوانه من غير سبب ظاهر .
- النوع الرابع : حصول ماء فى زمان عطش من غير اسباب .
- النوع الخامس : تسهيل قطع مسافة طويلة فى مدة قصيرة .
- النوع السادس : تخليص من عدو من غير قدرة .
- النوع السابع : سماع الخطاب من هاتف مع بُعد المسافة .
- النوع الثامن : اقدار الله الرجل على مواقعة أكثر زوجاته فى الليلة الواحدة ، وربما مع تقدم سنه ، وصغر سن بعضهن ، اكراما له ، حتى يتمكن من تحقيق العدل بينهن[1] .
- النوع التاسع : اقدار الله لعبده الصالح على تحمل مالا يقدر على احتماله أمثاله ، كما حصل لسيدنا بلال بن رباح ، وعمار ، وسمية — رحمهم الله تعالى جميعا — .

ثالثا : حكمها :

الكرامة عند أهل الحق ثابته الوقوع لأنها ممكنه ، وليست مستحيلة ، فهى جائزة وواقعة .

---

(١) هذه الأنواع اشارت اليها العديد من الدراسات – راجع الكرامة بين المثبتين والنافين ص٣٨ للدكتور/ احمد محمد على ليله .

- ويرى أهل الأنكار أنها غير واقعة ، يقول الأمام البغدادى : انكرت القدرية كرامات الأولياء على وجه ينتقض العادة ،وأثبتها الموحدون ، لاسفاضه الخبر بها عن صاحب سليمان فى أتيانه عرش بلقيس قبل ارتداد الطرف اليه

ومنها رؤية عمر ﷺ على منبره بالمدينه جيشه بنهاوند ، ومنها قصة سفينة مولى رسول الله ﷺ مع الأسد ، وقصة عمير الطائى مع الذئب حتى قيل له كليم الذئب (1) ولا عبرة بالنفاة المنكرين .

☐ رابعا : لمن تقع ؟

يمكن أن تقع الكرامة لكل عبدظاهر الصلاح ، متابع لشريعة نبى ، مصحوب بصحيح الأعتقاد ، من غير ادعاء لها ، ملتزم العمل الصالح ، علم بها أو لم يعلم ، طلبها أو لم يطلبها ، ذكراً كان أو أنثى ، حراً أو عبدا ، مدينا أم دائنا .

فمتى وجد هذا العبد الصالح المتابع لشريعة النبى الذى بعثه فيهم ، وصحت عقيدته ، وسلمت عبادته ،والتزم هذا وداوم عليه ، فإن الله تعالى يجرى الكرامة على يديه ، وهى ممكنه ، وليست مستحيلة أبدا .

☐ موقف الناس منها :

---

(1) الأمام البغدادى - أصول الدين ص: ... [illegible] .

أختلف الناس فى أمر الكرامة إلى :

[١] فريق المثبتين

وهم السلف الصالح ، وأهل السنة والجماعة ، والصوفية ، وعلماء التفسير ، وأبو الحسين البصرى من المعتزلة ، وكثير من علماء الحديث الشريف .

- وهذا الفريق المثبت لها انقسم إلى :

[أ] قائلين بجواز وقوعها .

[ب] قائلين بالوقوع الفعلى ، وأستمراره .

[ج] قائلين بالجواز والوقوع معا[١] .

[٢] فريق المنكرين

وهم كل من يرفض فكرة خوارق العادات ، وسواء كانوا من الأشاعرة أو المعتزلة ، والقدرية أم من غيرهم يقول عبدالرحمن بن خلدون عن الكرامة : وأنكرها من الاشاعرة ابو عبدالله الحليمى ، وأبو محمد بن أبى زيد المالكى[٢] .

---

(١) راجع كتابنا الايمان بالغيب وأثره على الفكر الاسلامى ط٥ ص٣٠٢ /٣٣٦ .

(٢) ابن خلدون - المقدمة ص١١٠ .

= ويقول العلامة الفخر الرازى : والمعتزلة ينكرونها[1] ، الا أبـ الحسين البصرى ، فانه لا ينكرها ، وانما يقر بها .

ونفس المعنى ذكره كل من أمام الحرمين[2] ، والأمام السعد الذى ذكر أن أنكار المعتزلة قائم على اساس أن الكرامة لو صح القول بها فانها تلتبس بمعجزة النبى[3] ، والحق خلاف ذلك الذى زعموا ، فلا تلتبس كرامة الولى مع معجزة النبى أبدا .

وكذلك أنكرها القدرية ، كما أنكرها كل من البراهمة والسمنية ، واصحاب الاتجاه العقلى ، واصحاب الوضعية ، وغيرهم ممن لا يقرون بالروحانيات ، ولا مؤمنون بخوارق العادات.

وهم لا وزن لهم فى المسألة ، بل الصواب أنها وقعت وقائمة ، وتحدث على الاستمرار ، وقد شاعت ، فلا مجال للأنكار ، كما أن أصحاب الأنكار لا توجد لهم أدلة يمكنها أن تصمد فى مواجهة غيرها منأهل الاثبات

والأمام الغزالى ذكر أن الناس أختلفوا فيها بين منكر لها ، ومثبت ، بين ناف لها ومقر ، لكن الأصل فيها الأمكان ، ومن ثم جواز الوقوع ، وقد وقعت وتقع .

---

(١) الأمام الفخر الرازى - الأربعين فى أصول الدين جـ٢ ص١٩٩ - تحقيق د/ أحمد حجازى السقا .

(٢) الارشاد ص٢٧٧

(٣) المقاصد جـ٥ ص٧٢ .

✍ ؟ أما لماذا ؟

✍ فلما يلى :

[١] ان خرق العادة لله تعالى أمر ممكن ، وليس مستحيلا .

[٢] أنها ممكن أن تقع مع غير النبى بالشروط السالف الأعلان عنها .

[٣] أن ذلك غير مستحيل فى نفسه من حيث أنه أمر ممكن فلا يكون ممكنا مستحيلا معا .

[٤] أن وقوع خوارق العادات على أيدى أولياء الله تعالى لا يترتب عليه محال لا فى نفسه ، ولا فى غيره .

[٥] أن الكرامة لا تلتبس بالمعجزة ، ولا تختلط بها ، وبالتالى فلا يؤدى ظهور الكرامة على يد العبد الصالح إلى ابطال المعجزة ، بل أن ظهور الكرامات على ايدى الأولياء الصالحين يمثل الامتداد الطبيعى لمعجزات الأنبياء .

[٦] ثم أن المعجزة فيها اقتران بالتحدى ودعوى النبوة ، والعجز عن المعارضة ، وليس ذلك الحال مع الكرامة ، ولأن المعجزة يثبت بها صدق مدعى النبوة ، أما الكرامة فليس فيها دعوى ، ولا هى من قبيل التصديق فى الجريان على ايدى عباد الله الصالحين .

[٧] ان الكرامات قابلة للأنتقال بسرعة من الأشخاص إلى غيرهم ، والعكس ، وليس كذلك المعجزات فإنها تلحق بالنبى ذاته ، ولا تسمى بفعل غيره ، كما لا تنسب لأحد سواه .

هل تظهر المعجزة على يد الكاذب

○ قال الشيخ :

وإن لم تكن دعوى، فقد يجوز ظهور ذلك على يد فاسق، لأنه مقدور في نفسه، فإن قيل فهل من المقدور إظهار المعجزة على يد كاذب ؟

قلنا : المعجزة مقرونة بالتحدي نازلة منزلة قوله سبحانه صدقت، وأنت رسولي، وتصديق الكاذب محال لذاته، وكل من قال له أنت رسولي صار رسولاً، وخرج عن كونه كاذباً فالجمع بين كونه كاذباً، وبين ما ينزل منزلة قوله أنت رسولي محال .

لأن معنى كونه كاذباً : أنه ما قيل له أنت رسولي، ومعنى المعجزة أنه قيل له أنت رسولي، فإن فعل الملك على ما ضربنا من المثال، كقوله أنت رسولي، فاستبان بالضرورة أن هذا غير مقدور، لأنه محال، والمحال لا قدرة عليه .

فهذا تمام هذا القطب، ولنشرع في إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ، وإثبات ما أخبر هو عنه والله أعلم . ★

★ هنا يفرق الأمام الغزالي بين الكرامات والا ستدراجات ، والأهانات ، فانها جميعا خوارق عادات ، ولكنها لا تأتى مع الصادق ، بل ميدان جريانها على يد الكاذب ، والفاسق ،

وذلك لأن خوارق العادات عديدة منها :

[١] المعجزة : وهى التى تأتى مع النبى[١] .

[٢] الكرامة : وهى أمر خارق للعادة يأتى مع الولى[٢] .

[٣] الفراسة : وهى أمر خارق للعادة يأتى مع ظاهر الصلاح[٣] .

[٤] الارهاص : وهو أمر خارق للعادة يأتى تمهيدا لظهور نبى ، كاظلال الغمام لسيدنا محمد ﷺ .

[٥] الاستدراج : وهو أمرخارق للعادة ، يظهره الله على يد كذاب يدعى الألوهية أو النبوة على غير مراده فيأتى مخالفا لغرضه

[٦] السحر : أمرقابل للتعلم ، وله قواعد وأصول ، ولا يشبه المعجزات ، ولا يختلط بها[٤] .

[٧] الأهانة : أمر خارق للعادة ، يقع على ظاهر الفساد ، أهانة له ، كما فعل مع مسليمة الكذاب ، حيث تفل فى البئر فغاضت ماؤه ، وتفل فى عين مريضه لتبرأ ، فما برئت ، بل ومرضت السليمة .

[٨] المعونه : أمر خارق للعادة يجريه الله على يد عبد صالح تخليصا له من محنه .

[٩] المغوثه : أمر خارق للعادة ، يقع لعبد صالح انقاذا له من أهلاك عدو[٥]

---

(١) وتعرف بأنها أمر خارق للعادة ، مقرون بالتحدى ، مع عدم المعارضة

(٢) وتأتى مع النبى.

(٣) سواء كانت روحية أو أخلاقية أو بدنية أم رياضية .

(٤) وهو حرام ان قصد بعلمه الأضرار ، ومباح أن قصد به دفع سحر الاشرار .

(٥) راجع عقيدة العوام ، نور الظلام – للشيخ : محمد نووى الشافعى .

؟ والأمام الغزالى يطرح سؤالا مؤداه : هل يجوز ظهور الخـوارق علـى يد الفاسقين ، وهل يجوز اظهار المعجزة على يد الكاذبين ؟

والجواب :

ان هذه الأمور من أظهار المعجزة علـى يد الكـاذبين أو الفاسقين - لا تقع اذ أن المعجزة مقرونه بالتحدى ، كأن اللـه يقـول بلسـانها ، صـدق عبدى فيما يبلغ عنى ، وهذا كاف للمخاطبين بها .

كما أنها مع النبى تكون بمثابة قول الله له أنت رسولى . .
، وقد جعلت المعجزة معك تأييدا ، وتأكيدا .

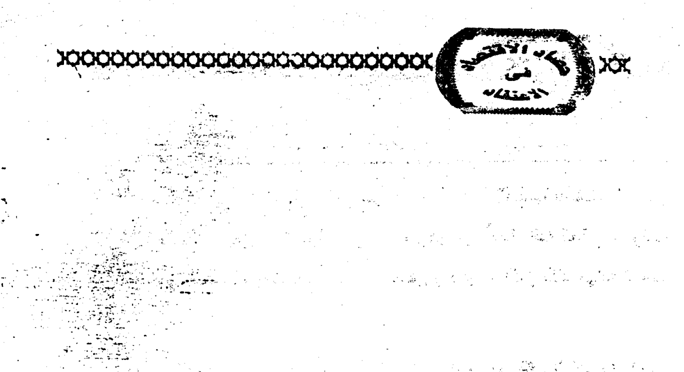
ثم أنها لو جرت على يد الكاذب والفاسق لكان [illegible]
جرت لانتهى الأمر إلى تصديق الكاذب ، وتأييد الفاسق ، وهو محـال ، فثبت أنها لا تجرى على يد الفاسق أو الكاذب ابدا .

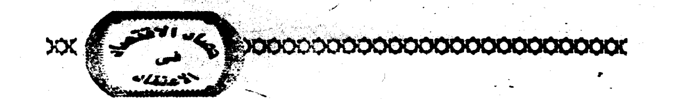
كمـا أنهـا لـو جـرت علـى يـد الكـاذب أو الفاسـق ، لكـان الأمـر تكذيبـا للصادق أيضا اذ يتسـاوى الأمر الخـارق بينـه وبيـن غيـره ، بحيـث لا يوجـد مرجح يبين النبى من الدعى ، فثبت أن المعجزة لا تجرى على يد غير النبى .

أضف إلى ما سبق أن هذا الأمر - تصديق الكاذب ، أو أجراء الخـارق على يديه - محال ، والمحال لا مقدرة عليـه مـن حيث التعلق ، فقدرة اللـه تتعلق بالممكنات ، وليس بالمستحيلات الا على سبيل ابقائها فى العدم .

- ولما انتهى الأمام الغزالى من عرض هذا القطب الثالث الخاص بالأفعال الألهية ، وبين أن النبوات ارسال ، وهو من أفعال الله تعالى ، وقدم البرهان على اثبات النبوات ، وأنها أمر ممكن وجائز ، فكان ذلك نهاية القطب الثالث .

ثم هيأ نفسه للقطب الرابع وابتدأه باثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ واثبات ما اخبر النبى ﷺ عنه ، وهو موضوع الجزء الرابع من هذا الكتاب ، نسأل الله السلامة والسداد والرشاد ، ونختم امر لله تعالى خالق العباد .





الخاتمة

ها نحن قد انتهينا من شرح القطب الثالث من أجزاء الأقتصاد فى الآعتقاد للأمام الغزالى ، وقد بان لنا أن هذا القطب جعله الشيخ للأفعال الآلهية .

ولكن بعض الدارسين ربما سماه الأفعال الأنسانية ، أو أفعال العباد ، ولسنا نوافقهم الرأى . اما لماذ ؟ فلما يلى :

❑ **أولا : تسمية الشيخ نفسه :**

اذ أن الأمام الغزالى نفسه سماه القطب الثالث ، وحدد له موضوعا هو الأفعال الآلهية ، والمؤلف أعرف بالذى ألفه ، وما انعقدت نيته عليه .

❑ **ثانيا : محتوياته :**

أن محتويات هذا القطب تتعلق بالأفعال الألهية أجمالا ، وتفصيلا ، ومادخلت الأفعال الانسانية فى المسألة الا من ناحية جريانها كموضوعات للأفعال الآلهية .

❑ **ثالثا :** أن النتائج المترتبة على المقدمات المطروحه فى هذا القطب تنتهى كلها إلى الأفعال الالهية ، ليس إلى غيرها فما الداعى لتحميل الكتاب أغراضا ، لم تدر بذهن صاحبه .

✪ بيد أن هناك اشارات أود الألتفات اليها . منها :

[١] أن الأمام الغزالى يمثل حلقة سياديه – ان صح التعبير – فى الفكر الأشعرى ، وبالتالى فالإنكار التى عبر عنها هى نسيج المذهب الأشعرى .

[٢] ان المذهب الأشعرى ليس هو الدين الأسلامى فى جانبه العقدى ، وانما هو فكر اسلامى فى المسائل العقدية اكثر تمسكا بالنقل ، وروح الدين الأسلامى من غيره .

[٣] أن القضايا التى اثارها فى هذا القطب مثارة هى بنفسها فى مؤلفات غيره من الأشاعرة ، وربما وجدت فى الفكر الأعتزالى ، لكن على جانب العقل ، وليست على جانب النقل .

[٤] ان النتائج التى وصلت اليها ليست نهائية ، وانما هى مجهود العبد الضعيف المقل ، فإن تكن حالفها التوفيق ، فذلك الفضل من اللـه ، وان تكن الأخرى فما أنا الا عبد يخطىء وقد يصيب .

اسأل الله السداد والتوفيق انه نعم المولى ، ونعم النصير

دكتور

محمد محمدين موافى محمد الغزالى

المصادر

أولا القرآن الكريم وعلومه

[١] القرآن الكريم

[٢] مفاتيح الغيب : للفخر الرازى

[٣] المفردات فى علوم القرآن الكريم : للراغب الاصفهانى

[٤] المعجم الوجيز لألفاظ القرآن الكريم : الاستاذ محمد فؤاد عبدالباقى

[٥] مدارك التنزيل وحقائق التأويل : للعلامة النسفى

[٦] تفسير القرآن العظيم للعلامة ابن كثير

ثانيا الحديث الشريف وعلومه

[٧] صحيح الأمام البخارى

[٨] صحيح الأمام مسلم بشرح النووى

[٩] سنن البيهقى

[١٠] الاتحافات السنية فى الأحاديث القدسية

[١١] مسند الأمام أحمد

[١٢] رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين

[١٣] شرح الفشنى على الاربعين النووية

[١٤] الترغيب والترهيب للمنذرى

[١٥] جامع الجوامع للسيوطى

ثالثا: المعاجم والرسائل والدوريات والرسائل الجامعية

[١٦] القاموس المحيط

[١٧] المعجم الوجيز

[١٨] التعريفات

[١٩] القاموس الطبى

[٢٠] رسالة فى اصطلاحات الصوفية – السيد الشريف الجرجانى

❑ رابعا : مصادر عامة مرتبة حسب حروف الهجاء ، بعد تجريد الأسم من حرف أل وذكر اسم الشهرة أولا أو النسبة

❑ حرف أ

✪ ابن تيمية **شيخ الاسلام – أحمد بن عبدالحليم ٦٦١-٧٥٨هـ**

[٢١] أصول الفقه – المجلد العشرون من مجموع فتاوى ابن تيمية

[٢٢] مفصل الاعتقاد – المجلد الرابع

✪ **الايجى – العلامة القاضى : عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد ٧٥٦هـ**

[٢٣] المواقف فى علم الكلام – مكتبة المتنبى

✪ **الأشعرى – الأمام ابو الحسن شيخ الاشعرية**

[٢٤] الابانه عن أصول الديانه – تحقيق د: فوقيه حسين محمود

[٢٥] مقالات الاسلاميين – تحقيق الشيخ : محمد محى الدين عبدالحميد

✪ ابن خلدون – **العلامة عبدالرحمن**

[٢٦] المقدمة

✪ الآمدى – العلامة قاضى القضاه

[٢٧]ابكار الأفكار – تحقيق د/ أحمد المهدى – مخطوط أصول القاهرة.

✪ ابو دقيقة – العلامة الشيخ محمود

[٢٨]القول السديد فى علم التوحيد – تحقيق أ.د: عوض الله حجازى

✪ الأمير – العلامة محمد

[٢٩]حاشية الأمير

✪ ابن الصلاح – العلامة

[٣٠]أدب الفتوى

❑ حرف ب

✪ البغدادى – العلامة

[٣١]الفرق بين الفرق

✪ الباجورى – العلامة شيخ الاسلام ابراهيم

[٣٢]حاشية تحقيق المقام على كفاية العوام

[٣٣]حاشية الباجورى على الجوهرة وبالهامش تقريرات الأجهورى

❑ حرف ج

✪ الجوينى – العلامة أمام الحرمين عبدالملك

[٣٤]الكافية فى الجدل – تحقيق د: فوقية حسين محمود

[٣٥]الارشاد إلى قواطع الأدلة

✪ الجرجانى – السيد الشريف

[٣٦] الرسالة الشريفية فى أدب البحث والمناظرة – ط الحلبى .

✪ الجونفورى – العلامة عبدالرشيد

[٣٧] الرشيدية على الرسالة الشريفية

✪ جوهرى – العلامة الشيخ طنطاوى

[٣٨] اين الانسان ط دار النهضة ١٩٧٨م .

✪ الجليند – الدكتور : محمد السيد

[٣٩] قضية الخير والشر فى الفكر الاسلامى

❏ حرف ح

✪ حسب الله – الكتور : على

[٤٠] أصول التشريع الاسلامى – ط دار المعارف

✪ حجازى – الاستاذ الدكتور : عوض الله جاد

[٤١] المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم

✪ الحسينى – العلامة الشيخ أحمد بن عجيبه

[٤٢] الفتوحات الالهية فى شرح المباحث الأصلية – ط عالم الفكر

[٤٣] الفهرسة – تحقيق د: عبدالحميد محمد صالح ط دار الغد العربى

✪ حسن – الشيخ : مسعود

[٤٤] فتح الرحيم الرحمن – شرح لامية ابن الوردى

☐ حرف خ

✪ خميس – الدكتور : سليمان سليمان

[٤٥]محاضرات فى العقيدة – مطبعة عطايا الأولى ١٩٦٣

✪ الخياط – ابو الحسين

[٤٦]الانتصار

☐ حرف د

✪ الدسوقى – العلامة محمد بن أحمد بن عرفه

[٤٧]حاشية على شرح ام البراهين ط الحلبي

✪ الرازى – العلامة فخر الدين

[٤٨]الاربعين فى أصول الدين – تحقيق د: أحمد حجازي السقا

✪ رياض – الاستاذ : مجدى محمد

[٤٩]الفلسفة الخلقية عند الاشاعرة

☐ حرف ز

✪ زياده – الدكتور : محمود محمد

[٥٠]العرب وظهور الاسلام – السيرة النبوية

☐ حرف س

○ السنوسى – العلامة : الشيخ

[٥١] ال شرح العقودة الوسطى

○ السيوطى – العلامة جلال الدين

[٥٢] الاشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية

□ حرف ش

○ الشهرستانى – العلامة عبدالكريم

[٥٣] الملل والنحل – تحقيق أ: عبدالعزيز محمد الوكيل

[٥٤] نهاية الاقدام فى علم الكلام

○ الشرقاوى – الشيخ عبدالله

[٥٥] حاشية الشرقاوى على شرح الهدهدى

○ الشافعى – الشيخ محمد نووى

[٥٦] نور الظلام – شرح عقيدة العوام ط الحلبى

○ الشعرانى – العلامة الشيخ عبدالوهاب

[٥٧] الطبقات الكبرى

□ حرف ص

○ الصاوى – العلامة الشيخ احمد

[٥٨] حاشية الصاوى على شرح الخريدة البهية

ـا حرف ع

عثمان – الحافظ محمد بن أحمد

[٥٩]تاريخ الاسلام ، وطبقات المشاهير والأعلام – مطبعة المدني

عبدالجبار – القاضى

[٦٠]شرح الأصول الخمسة

[٦١] الأصلح جـ١٤ – المغنى

[٦٢] التكليف جـ١١ المغنى

[٦٣] التنبؤات والمعجزات جـ١٥ – المغنى

العقاد – الاستاذ / عباس محمود

[٦٤] ابن الرومى

عبده – الأمام : محمد

[٦٥]رسالة التوحيد – ط المنار ، ط دار المعارف

عبدالجواد – الدكتور مصطفى عمران

[٦٦]شرح الاقتصاد فى الاعتقاد

الغزالى – الامام حجة الاسلام ابو حامد محمد بن محمد ٤٥٠ – ٥٠٥

[٦٧] الاقتصاد فى الاعتقاد

الغزالى – الدكتور محمد حسينى موسى محمد

[٦٨] الايمان بالغيب واثره على الفكر الاسلامى ط٦

[٦٩] عبدالكريم الخطيب وآراؤه الكلامية – ماجستير بكلية بنات عين شمس

[٧٠] خواطر حديثة فى الفلسفة الحديثه

[٧١] حبو الوليد فى علم التوحيد

[٧٢] الغزاليات فى السمعيات جـ٦

❑ حرف ق

✪ فتحى – الدكتور : محمد

[٧٣] التوافق الزوجى

❑ حرف م

✪ محمد – الاستاذ : مصطفى

[٧٤] أهدى سبيل إلى علمى الخليل فى العروض والقافيه

❑ حرف ن

✪ النشار – الدكتور : على سامى

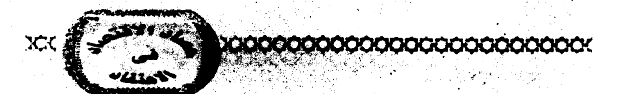
[٧٥] نشأة الفكر الفلسفى فى الاسلام

✪ نحلة – الدكتورة : سعاد محمود

[٧٦] مالا يجوز فى بلاغة البناء اللغوى – دار النهضة المصرية

✪ النجار – الاستاذ الشيخ عبدالوهاب

[٧٧] قصص الأنبياء – مكتبة التراث



✪ نادر – البيرنصرى

[٧٨]فلسفة المعتزلة

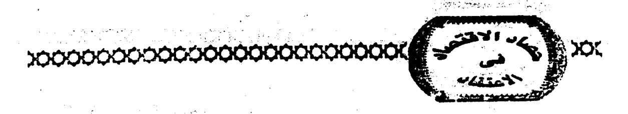
❑ مصادر عامه

[٧٩]المختصر فى الدين

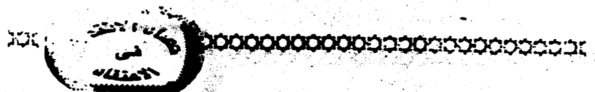
[٨٠]درة الناصحين فى الوعظ والارشاد

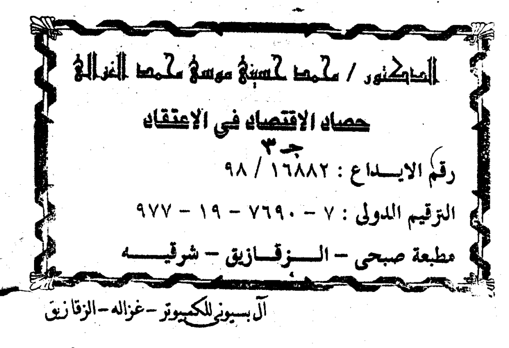
[٨١]بعض الصحف والمجلات

✪ إلى غير ذلك من المصادر التى سقطت تخفيفا على جريدة المصادر ، والقارىء الكريم يجدها أسفل صفحات هذا الكتاب .



فهرس




الدكتور / محمد حسيني موسى محمد الغزالي

حصاد الاقتصاد في الاعتقاد

جـ ٣

رقم الايداع : ١٦٨٨٢ / ٩٨

الترقيم الدولى : ٧ - ٧٦٩٠ - ١٩ - ٩٧٧

مطبعة صبحى - الزقازيق - شرقيه

آل بسيوني للكمبيوتر - غزاله - الزقازيق